الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع وعلم السكان

المهن الحرة الموازية في الجزائر

–دراسة ميدانية للفاعلين في السوق الموازي للصرف بساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة نموذجا–.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في: علم الإجتماع.

تخصص:علم الإجتماع تنظيم وعمل.

من إعداد الطالبة: ككوش ليلى.

تحت إشراف الأستاذ: أ.د. شويمات كريم.

السنة الجامعية: 2024/2023.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع وعلم السكان

المهن الحرة الموازية في الجزائر

–دراسة ميدانية للفاعلين في السوق الموازي للصرف بساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة نموذجا–.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في: علم الإجتماع.

تخصص:علم الإجتماع تنظيم وعمل.

من إعداد الطالبة:

ككوش ليلى.

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. شويمات كريم.

لجنة المناقشة:

طايبي رتيبة	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
شويمات كريم	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
تواتي مهدي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
زرف فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
محسن عبد النور	أستاذ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
معطاوي موسى	أستاذ محاضر ب	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

معرفة أن الشيئ الذي أعتقدنا أننا نعرفه بأننا لا نعرفة...معرفة بحد ذاتها

الأمر الذي يمكن أن نسميه الجوع العلمي والتعطش المعرفي

قد طرحنا مجموعة من الأسئلة فيما يخص موضوع دراستنا

ويقينا منا بعدها بأن الإشباع العلمي، والإرتواء المعرفي

لا يكون إلا من خلال التناول الضروري لمضامين الظاهرة

والتي لا تكون إلا من خلال دراسة الجزء المتعلق بمجال إختصاصنا الذي نفقهه

وترك باقي الأجزأ التي لا تدخل في مجال تخصصنا للمختصين فيها

وبذلك جاء تناولنا للظاهرة من الجانب السوسيولوجي

مع التطرق لباقي الجوانب الإقتصادية والسياسية كضرورة تسمح لفهم الظاهرة وفقا

لتقاليد البحث السوسيولوجي دون الخوض في تفاصيلها

إهـداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الغالي

كما أهديه لكل من ساندني وشجعني على

مواصلة مشواري الدراسي مؤمنا بقدراتي... إلى عائلتي الصغيرة في مقدمتهم أمي

الغالية وأختي قرة عيني...مع حبي الكبير.

وفي الأخير وليس أخيرا أهدي هذا العمل لشهداء الوطن والأمة.

كما أهديه لنفسي تقديرا مني إلي عن الجهد الذي بذلته لكي أصل لهذه المرحلة.

شـــكر وتقديـــــر

أتقدم بشكري إلى:

الأستاذ المشرف شويمات كريم عن توجيهاته ودعمه وتشجيعه لي من أجل إنجاز هذه الأطروحة، كما أشكر كل من شجعني على إنجاز هذه الأطروحة وساندني ولو بكلمة من أساتذة، زملاء وأفراد عائلتي الصغيرة.

وفي الأخير أتقدم بشكري الخاص لكل المبحوثين الذين تعاونوا معي والذي كان لهم دور فعال في إتمام هذه الدارسة.

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة الحالية ظاهرة سوق الصرف الموازي بإعتباره أحد نماذج المهن الحرة الموازية، بهدف الكشف عن واقعه وأفاقه، من خلال جملة من الأهداف المتمثلة في: الخلفية السياسية، الإقتصادية الإدارية، الإجتماعية والثقافية للسوق، وكيفية تشكل سلوك وإتجهات الأفراد تبعا للظروف والمواقف التي يمرون بها في بلورة وعي جديد من أجل تحقيق الإشباع وبلوغ الأهداف، الطريقة التي ينتظم بها السوق الموزاي للصرف ضمن العلاقات الإجتماعية التي تجمع الفاعلين على مستواه تبعا للقوانين والضوابط التي تحكمه، الإستراتيجيات التي يتبعها الفاعلون على مستوى السوق، كيفية تحول عملية شراء وبيع العملة بشكلها الموازي إلى ثقافة متجدرة في المجتمع الجزائري والخصائص الديناميكية الحضرية لسوق الصرف الموازي.

من أجل ذلك تناولت الدراسة المنهج الكيفي لفهم الظاهرة والكشف عن الحقائق والسيرورات التي يتفاعل على مستواها الفاعلين، من خلال شبكة ملاحظة وتقنية مقابلة تم إجرائها مع 18 فرد من البائعين للعملة من المجتمع الإحصائي بسوق **السكوار بساحة بور سعيد – الجزائر العاصمة**–، حيث أسفرت نتائج الدراسة على أن:

الخلفية التاريخية لسياسة البلاد وما خلفته من آثار على مختلف التركيبة البنيوية للمجتمع وراء ظهور الظاهرة، وأن للأسباب الإدارية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية دور في إنتعاش هذه الأسواق، وولوج الأفراد إليها.

كما يكمن السوق الموازي للصرف، كونه مجال حضري منظم ومهيكل وفق نسيج من العلاقات والتفاعلات الإجتماعية، تبعا لإستراتيجيات الفاعلين العقلانيين من أجل تحقيق أهدافهم.

Study summary:

The current study dealt with the phenomenon of the parallel exchange market as one of the models of parallel free professions, with the aim of revealing its reality and prospects, through a number of objectives represented in: the political, economic, administrative, social and cultural background of the market, and how the behavior and trends of individuals are shaped according to the circumstances and situations they are experiencingIn crystallizing a new awareness in order to achieve satisfaction and achieve goals, the way in which the parallel exchange market is organized within the social relations that bring together actors at its level in accordance with the laws and controls that govern it, the strategies followed by actors at the market level, how the process of buying and selling currency in its parallel form turns into a culture. Rooted in Algerian society and the dynamic urban characteristics of the parallel exchange market.

For this reason, the study dealt with the qualitative approach to understanding the phenomenon and revealing the facts and processes on which the actors interact, through a network of observation and technical interviews with 18 individual currency sellers from the statistical community in the Square market - Port Said in Algiers, where the results of the study resulted in the following:

The historical background of the country's policy and its impact on the various structural composition of society, behind the emergence of the phenomenon, and that administrative, economic, social, and cultural reasons have a role in the recovery of these markets and individuals' access to them.

The parallel exchange market also lies in the fact that it is an organized urban space structured according to a fabric of social relations and interactions, according to the strategies of rational actors in order to achieve their goals.

فهرس المحتويات

إهداء.

شكر وتقدير.

فهرس المحتويات.

فهرس الجداول.

فهرس الأشكال.

مقدمة.....أ

الفصل الأول-الإطار المنهجي للدراسة.

1- الإشكالية.....6

2- أهداف الدراسة.....13

3- مفاهيم الدراسة.....14

4- الدراسات السابقة.....41

5-المقاربة النظرية.....49

6- المنهج وأدوات جمع البيانات.....56

6-1- منهج الدراسة.....56

6-2- تقنيات جمع البيانات.....57

6-3- مجتمع البحث.....59

6-4- المجال المكاني والزماني للدراسة.....60

7- صعوبات الدراسة.....62

الفصل الثاني- عولمة المهن الحرة الموازية.

تمهيد.....64

المبحث الأول- السياق التاريخي والمفاهيمي للعمل غير الرسمي.....65

المطلب الأول- السيرورة التاريخية للعمل غير الرسمي.....65

المطلب الثاني- الإشكال المفاهيمي والنوعي في إطار الإنتقال من العمل غير الرسمي إلى المهن الحرة الموازية.....72

المبحث الثاني- الإسهاب النظري والعلمي للمهن الحرة الموازية.....85

المطلب الأول- التأصيل النظري للمهن الحرة الموازية.....85

المطلب الثاني- التأصيل العلمي للمهن الحرة الموازية.....87

المبحث الثالث- نشأة ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.....93

المطلب الأول- مراحل تطور المهن الحرة الموازية في الجزائر.....93

المطلب الثاني- المهن الحرة الموازية قراءة في الأسباب والنتائج.....96

المبحث الرابع- المهن الحرة الموازية سبل المكافحة في ظل السياسات المطبقة.....113

المطلب الأول- مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.....113

المطلب الثاني- نتائج مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.....120

خلاصة الفصل.....124

الفصل الثالث– من الدلالات الإقتصادية إلى سوسيولوجية سوق الصرف الموازي.

– تمهيد.....126

المبحث الأول– سوق الصرف كأحد نماذج المهن الحرة الموازية.....126

المطلب الأول– أنظمة سعر الصرف في الجزائر.....127

المطلب الثاني– نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.....144

المبحث الثاني– سوق الصرف الموازي بين إستراتيجيات القضاء عليه والحد منه..... 156

المطلب الأول– مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من ظاهرة سوق الصرف الموازي.....156

المطلب الثاني– نتائج مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من ظاهرة سوق الصرف الموازي.....159

المبحث الثالث– قانون العرض والطلب كأحد محددات سوق الصرف الموازي.....161

المطلب الأول– قانون العرض والطلب وفق المنهج الإقتصادي.....162

المطلب الثاني– قانون العرض والطلب وفق المنهج السوسيولوجي.....168

المبحث الرابع– الديناميكية الإجتماعية للمجال الحضري لسوق الصرف الموازي.....176

المطلب الأول– التناول التاريخي لديناميكية المجال الحضري.....176

المطلب الثاني– التناول التنظيمي للمجال الحضري في سوق الصرف الموازي.....180

خلاصة الفصل.....185

الفصل الرابع– قراءة سوسيولوجية في الفعل الإجتماعي.

– تمهيد.....187

المبحث الأول– مجالات التحليل في الفعل الإجتماعي.....187

المطلب الأول- التأطير المفاهيمي التحليلي في الفعل الإجتماعي.....187

المطلب الثاني- التأطير النظري للفعل الإجتماعي.....192

المبحث الثاني- النظام العلائقي وعقلنة الفعل الإجتماعي.....206

المطلب الأول- العقلنة كأحد سمات الفعل الإجتماعي.....206

المطلب الثاني- التفاعل الإجتماعي وشبكة العلاقات الإجتماعية.....214

المبحث الثالث-العمل كأحد نماذج الفعل الإجتماعي.....225

المطلب الأول- تمظهرات العمل بين التأسيس والتنوع.....225

المطلب الثاني- العمل الحر الموازي في سوق الصرف بالسكوار- كمجال للفعل الإجتماعي العقلاني.....236

خلاصة الفصل.....240

الفصل الخامس- الإطار الميداني للدراسة.

تمهيد.....242

المبحث الأول- عرض وتحليل معطيات شبكة الملاحظة.....242

المطلب الأول- عرض معطيات شبكة الملاحظة.....242

المطلب الثاني- تحليل معطيات شبكة الملاحظة.....246

المبحث الثاني- عرض وتحليل المعطيات ونتائج المقابلات.....252

المطلب الأول- عرض الخصائص الديمغرافية لعينة البحث.....253

المطلب الثاني- تحليل ومناقشة نتائج المقابلات.....254

إستنتاج عام.....304

خاتمة.....215

قائمة المراجع.....320

الملاحق.....348

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مراحل تطور قيم العمل وفق النظريات	38
2	التسميات المعتمدة لمفوم العمل غير الرسمي	73
3	علاقة بعض المعايير المتعلقة بمفهوم العمل غير الرسمي بنوعية النشاط	76
4	الأنشطة الإقتصادية الموازية وفقا للمعاملات	83
5	أنواع الأعمال غير الرسمية حسب الإنتاج المحلي للإستخدام الخاص	84
6	مفهوم العمل غير الرسمي وفقا للأديبات العلمية	92
7	حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1999-2007).	96
8	تطور معدل الفقر في الجزائر ما بين 1996-2012	104
9	تطور معدل البطالة في الجزائر ما بين 1985-2017	106
10	عدد القضايا الجمركية ما بين سنة 1990-2006	120
11	قيمة المحصلات الجبائية ونسبة الإيرادات في الفترة الممتدة بين 1994- 2004	120
12	تطور متوسط سعر الدينار الجزائري	141
13	سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي ما بين 1970-1993	146
14	سعر الدولار مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمية والسوق الموازية في الفترة الممتدة ما بين 1990-2000	146

15	سعر اليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي والموازية في الفترة الممتدة مابين 2001-2013	147
16	قيمة منحة السفر المسموح بصرفها من طرف البنك الجزائري المركزي للمواطن في الفترة الممتدة ما بين 1997-2015	151
17	مقدار المنحة السنوية من النقد الأجنبي بالنسبة للدول العربية أثناء سفرهم	152
18	طرق تكيف الأفراد تبعا للأهداف والوسائل	183
19	خاصية الفعل العقلاني في علم الإجتماع والإقتصاد	212
20	شبكة الملاحظة الميدانية الخاصة بالمرحلة الإستكشافية للدراسة	244
21	شبكة الملاحظة الميدانية الخاصة بمرحلة المقابلات	245
22	الخصائص الديمغرافية لعينة البحث	253
23	الأسباب الإدارية التي تدفع الأفراد الولوج للعمل في السوق الموازي للصرف	256
24	الأسباب الإقتصادية التي تدفع الأفراد الولوج للعمل في السوق الموازي للصرف	262
25	الأسباب الإجتماعية التي تدفع الأفراد الولوج للعمل في السوق الموازي للصرف	267
26	الأسباب الثقافية التي تدفع الأفراد الولوج للعمل في السوق الموازي للصرف	271
27	الخاصية التنظيمية للسوق الموازي للصرف	277
28	الإستراتيجيات التي يتبعها الفاعلون على مستوى سوق الصرف الموازي	281
29	إستراتيجية تعامل الباعة مع الزبائن	285
30	طرق وخصاص تكيف الفاعلين على مستوى السوق الموازية	290

31	التمثلات التي يحملها الفاعلين حول عملهم في سوق الصرف الموازي	294
32	العمل في سوق الصرف الموازي كقيمة إجتماعية	299

فهرس الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأبعاد والمؤشرات المتعلقة بمفهوم الأعمال الحرة الموازية	16
2	مخطط موقع المفاهيم المستعملة من الدراسة	40
3	صورة الحيز العمراني لسوق السكوار بساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة	61
4	أنواع الأعمال غير الرسمية وفق شرعية وعدم شرعية الأنشطة	82
5	أنظمة سعر الصرف بالجزائر	132
6	نموذج بارسونز الوظيفي	199
7	المراحل التاريخية لتطور مفهوم وصور العمل بداية من الحضارات القديمة إلى غاية القرن 19 م	231
8	مجالات الفعل الإجتماعي الحضري في سوق الصرف الموازي	237
9	موقع الفاعلين الإجتماعيين على مستوى سوق الصرف الموازي من الدراسة	313

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	دليل المقابلة	347
2	كيفية تصميم شبكة الملاحظة رقم (1)	349
3	كيفية تصميم شبكة الملاحظة رقم (2)	350
4	مخطط مونوغرافي للسوق الموازي للصرف	351
5	صورة ساحة بور سعيد – السكوار –	352
6	صورة مقهى طون طون فيل المقابل لسوق السكوار	353
7	صورة للفاعلين في سوق الصرف الموازي	354
8	وصل عمليات بيع وشراء العملة على مستوى مكاتب الصرف الرسمية بإسطنبول – تركيا –	355
9	قرار تحرير سوق صرف العملات بالجزائر في الجريدة الرسمية	356

مقدمـة

مقدمة:

يكتسي موضوع سوق الصرف الموازي بإعتباره أحد أنواع الأعمال الحرة الموازية أهمية كبيرة بالنظر إلى الخصوصيات التي يحملها، حيث يتعدى كونه مكان ذات تجمع بشري يتم من خلاله التبادل تبعا لعمليتي العرض والطلب على العملة، إلى الحالة التي يتموقع بها داخل البناء الإجتماعي، من خلال ما يمثله من عناصر (سياسية، إقتصادية، إدارية، إجتماعية وثقافية) التي تتداخل بدورها ضمن علاقة تبادلية من جهة، وكونها أحد آليات التكيف والإندماج مع عناصر البيئة المجتمعية ومختلف تغيراتها التي تمس بدورها مختلف الأنساق الإجتماعية من جهة أخرى وذلك تبعا للإستراتيجيات التي يتم تحديدها من طرف الفاعلين على أساس حاجة الأفراد للعملة الصعبة في ظل نذرتها، وصعوبة إمكانية الحصول عليها في الأسواق الرسمية على هامش السياسية التسقيفية التي تتبعها هذه الأخيرة من أجل الحصول عليها وفقا لشروط معينة، الأمر الذي يمنح الفاعلين (الباعة) على مستوى سوق الصرف الموازي هامش من الحرية تكسبهم سلطة يتم من خلالها التحكم بقيمة العملة الأجنبية وتحديد سعرها في إطار يمكنهم كسب أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الإشباع.

وتكمن التفاعلات على مستوى السوق الموازية على خلفية إقتصادية، بإعتبارها حيز ديناميكي جغرافي إلى تنظيم قائم على العلاقات والتبادلات التي تحددها المصالح وتحقيق الأهداف ضمن مجال إجتماعي، وذلك في ظل تسيير الموارد سواء المادية أو الإجتماعية المتاحة وتكييفها ضمن الأوضاع، في إطار بدائل من أجل التغيير والإنتقال من وضعية إجتماعية غير مرغوب فيها إلى وضعية إجتماعية مرغوب فيها، وذلك تماشيا مع ثوابت المجتمع من حيث القبول والإنتاج بدرجة معينة في إطار التأثير الذي يتركه العمل في سوق الصرف الموازي بإعتباره أحد نماذج

العمل على إختلاف تصنيفه، وما يحتله من قيمة إجتماعية في حياة الأفراد، كونه يمثل نشاط يسعى من خلاله الفاعلون في إطار ممارسات وسلوكيات الحصول على حاجياتهم تبعا لإختلافها وتحقيق إكتفاءهم على جميع مستوياتها.

ويحتل العمل في سوق الصرف الموازي بذلك خصائص العمل من حيث التنظيم والتخطيط، إذ يعتبر نشاط مهيكل ومنظم تبعا لقوانين تضبط السوق، ما يساعده على التماسك والتساند من أجل البقاء، وهذا في إطار الإستراتيجيات التي يتخدها الفاعلون على إعتبار أنها أحد الميكانيزمات (التعاون، الثقة، المنافسة، الصراع...إلخ) التي يتفاعلون تبعا لها بغرض تحقيق أهدافهم، الأمر الذي يجعل من سوق الصرف الموازي أهم الأسواق الموازية، هذا على غرار النسيج العلائقي الذي يتميز به والمسلمات الربحية النفعية التي يتأسس عليها، ما يجعل من الفاعل على مستوى السوق الموازي يكسب الخاصية العقلانية التي تدفعه لتحديد أهدافه ساعيا لتحقيقها، ومن هذا المنطلق جاء تناولنا للظاهرة بهدف الكشف عن واقع وأفاق سوق الصرف الموازي بناءا على تناول ميداني لسوق الصرف الموازي **بالسكوار بساحة بور سعيد– الجزائر العاصمة**، كونه أحد أهم النماذج لهذه الأسواق بإعتباره مجال حضري بإمتياز، والذي يضم بدوره مختلف الشرائح الفئات العمرية، والإنتماءات الجغرافية على مستوى الوطن، وذلك تماشيا مع ما ينسجم والمعطيات الفعلية للظاهرة، من خلال خطة منهجية بناءا على الجانب النظري والجانب التطبيقي، والتي تمثلت كالآتي:

– مقدمة.

– الفصل الأول– الإطار المنهجي للدراسة: تم من خلاله تناول: الإشكالية، أهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة، الدراسات السابقة، المقاربة النظرية، منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات ضمن المجال المكاني والزماني للدراسة.

– الفصل الثاني– عولمة الأعمال الحرة الموازية: يضم تمهيد، أربع مباحث، وخلاصة الفصل.

- المبحث الأول– السياق التاريخي والمفاهيمي للعمل غير الرسمي: السيرورة التاريخية للعمل غير الرسمي، الإشكال المفاهيمي والنوعي في إطار الإنتقال من العمل غير الرسمي إلى المهن الحرة الموازية.
- المبحث الثاني– الإسهاب النظري والعلمي للمهن الحرة الموازية: التأصيل النظري للمهن الحرة الموازية، التأصيل العلمي للمهن الحرة الموازية.
- المبحث الثالث– نشأة ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر: مراحل تطور المهن الحرة الموازية في الجزائر، المهن الحرة الموازية قراءة في الأسباب والنتائج.
- المبحث الرابع– المهن الحرة الموازية سبل المكافحة في ظل السياسات المطبقة: مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر، نتائج مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.

– الفصل الثالث – من الدلالات السوسيولوجية إلى سوسيولوجية سوق الصرف الموازي، ويضم تمهيد، أربع مباحث، وخلاصة الفصل.

- المبحث الأول– سوق الصرف كأحد نماذج المهن الحرة الموازية: أنظمة سعر الصرف في الجزائر، نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.
- المبحث الثاني– سوق الصرف الموازي بين إستراتيجيات القضاء عليه والحد منه: مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من سوق الصرف الموازي، نتائج مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من سوق الصرف الموازي.
- المبحث الثالث– قانون العرض والطلب كأحد محددات سوق الصرف الموازي: قانون العرض والطلب وفق المنهج الاقتصادي، قانون العرض والطلب وفق المنهج السوسيولوجي.
- المبحث الرابع– الديناميكية الإجتماعية للمجال الحضري لسوق الصرف الموازي: التناول التاريخي لديناميكية المجال الحضري، التناول التنظيمي للمجال الحضري بسوق الصرف الموازي.

– الفصل الرابع جاء تحت عنوان قراءة سوسيولوجية في الفعل الإجتماعي، ويحتوي على: تمهيد أربع مباحث، وخلاصة الفصل.

- المبحث الأول–مجالات التحليل في الفعل الإجتماعي: التأطير المفاهيمي التحليلي في الفعل الإجتماعي، التناول النظري للفعل الإجتماعي.
- المبحث الثاني– النظام العلائقي وعقلنة الفعل الإجتماعي: العقلنة كأحد سمات الفعل الإجتماعي، التفاعل الإجتماعي وشبكة العلاقات الإجتماعية.
- المبحث الثالث– العمل كأحد نماذج الفعل الإجتماعي: تمظهرات العمل بين التأسيس والتنوع، العمل الحر الموازي في سوق الصرف بالسكوار–كمجال للفعل الإجتماعي العقلاني.

– الفصل الخامس– الإطار الميداني للدراسة: ويحتوي على تمهيد، مبحثين، وإستنتاج عام.

- المبحث الأول– عرض وتحليل معطيات شبكة الملاحظة: عرض معطيات شبكة الملاحظة وتحليل معطيات شبكة الملاحظة.
- المبحث الثاني– عرض وتحليل المعطيات ونتائج المقابلات: عرض الخصائص الديمغرافية لعينة البحث، تحليل ومناقشة نتائج المقابلات.

إستنتاج عام.

خاتمة.

وفي الأخير قائمة المراجع وقائمة الملاحق.

الفصل الأول- الإطار المنهجي للدراسة.

1- الإشكالية.

2- أهداف الدراسة.

3- مفاهيم الدراسة.

4- الدراسات السابقة.

5- المقاربة النظرية.

6- المنهج وأدوات جمع البيانات.

6-1- منهج الدراسة.

6-2- أدوات جمع البيانات.

6-3- مجتمع البحث.

6-4- المجال المكاني والزماني للدراسة.

7- صعوبات الدراسة.

1-الإشكالية:

يعد العمل أحد المسائل المحورية في حياة الأفراد التي تبرز ذلك السلوك الغائي الذي ينتظم حوله بطريقة منسجمة، وهذا تبعا لأدواره التي عرفت تطورا بناءا على متطلبات الأفراد وحاجياتهم، ففي حين إقتصرت أدوراه التقليدية على توفير الحاجيات الأساسية، عرفت هذه الحاجيات تطورا بالموازاة مع تطور المجتمعات وتغيرها، وذلك بشكل شامل متعدد الأبعاد وفق القيم التي يمثلها سواء من الناحية (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، والنفسية، وحتى القانونية منها والسياسية)، إذ يمثل العمل بذلك قيمة الأفراد والفعل الذي ينتظم حوله بطريقة واعية وعقلانية.

ومع تطور وظائف العمل وأدواره التي إنعكست وبشكل طردي على المعنى والمفاهيم التي بنيت عليه، تطور معنى العمل لدى الأفراد من حيث القيمة التي يمثلها والمكانة التي يحتلها في حياتهم، بشكل يسمح لهم بتأدية أدوارهم وحجز مكانتهم في المجتمع، وتبعا لذلك تتكون الصورة الذهنية النمطية للعمل والتي يتم دمجها بشكل عضوي مع قيم ومعايير المجتمع، التي تعيد إنتاج نفسها في العديد من المناسبات في شكلها المعطى، وذلك في إطار شروط يلتزم بها الفرد بمعايير المجتمع الذي ينتمي إليه، والتي تجعل من أفعاله سلوكيات مقبولة ومنتجة في نفس الوقت، وهو الأمر الذي عبر عنه **تالكوت بارسونز** متأثرا بمفهوم المعايير التي صاغها **دوركايم**، بإعتبارها تمثل وضعية الفاعل التي تحركه وفقا لمجتمعه[1]، أما فيما يخص شكلها المبني فقد تشهد التغيرات الإجتماعية التي تؤثر بدورها على شكل البنى الإجتماعية بعض التغيرات في المضامين الثقافية وذلك تبعا لمقتضيات ومتطلبات التغير الإجتماعي، مما يؤثر على بعض المفاهيم والمعاني المتعلقة بقيم العمل كأحد أنماط الإندماج التي تسمح بخلق التوازن، الأمر الذي يدفع بالأفراد

1- جاسم، متعب مناف.محظارات في النظرية الإجتماعية المعاصرة. ط1. بيروت: دار ومكتبة البصائر 2011، ص 66.

الإنتضام بشكل إستراتيجي ضمن بدائل من أجل بلوغ أهدافهم وتحقيق أكبر قدر من الإشباع خصوصا في ظل الإحتكاك الثقافي المعولم، والذي ساهم هو الأخر بتبني قيم جديدة سواء على المستوى المجتمعي بصفة عامة أو على مستوى العمل بصفة خاصة، والتي ساعدت في وجود بعض الصيغ الجديدة للكسب وأنماط من العمل غير المعتاد عليها في المجتمع.

وقد تطورت بذلك صور العمل وأنماطه من شكله البدائي التقليدي الحر إلى النمط القانوني الذي تضبطه قوة القانون والشرع بهدف حماية الحقوق وتحديد الواجبات، ليعود بشكله الحر مرة أخرى في سياق قانوني وفق مبادئ الليبيرالية المناهضة لحرية الأفراد، في ظل المنافسة والربح اللتان تنتضمان وفق قانون العرض والطلب، القائم على التبادل وفق محددات إقتصادية وإجتماعية التي تخدم غاية الأفراد والجماعات، مما سمح للمجتمع الجزائري الإنتقال من ثقافة مجتمع أجري إلى ثقافة المهن الحرة وهذا على إختلاف صورها وأنماطها هي الأخرى.

وقد إتخدت الأعمال الحرة بذلك أشكال وأنماط متنوعة، ما بين الأعمال الحرة الرسمية التي تكون تحت وصاية الدولة كونها تأخذ في نشاطاتها إجراءات قانونية رسمية، يجعلها جزءا من وطرفا مساهما في نظام الضرائب والدخل الوطني، والأعمال الحرة الموازية والتي تمثل ذلك النوع من المهن أو الأعمال التي تكون خارج عن النطاق الرسمي الذي تتحكم فيه الدولة، بإعتبارها لا تشكل جزءا من الدخل الوطني الذي تمثله الإشتراكات والضرائب، والتي يطلق عليها العديد من التسميات كالأعمال غير الرسمية، السوق السوداء نسبة إلى السوق أو المكان الذي تنشط فيه الإقتصاد الخفي، إقتصاد الظل، الإقتصاد التضامني، والسوق الموازي أو المهن الموازية...إلخ وذلك تبعا للمحاولات الكثيرة من أجل ضبط المفهوم وتحديده من جهة، والخصائص التي تتميز بها كل الأنشطة الموازية من جهة أخرى.

ومن بين المهن الحرة الموازية، تلك التي تكون على مستوى السوق الموازي للصرف، والذي يعتبر من بين أهم الأنشطة الحرة الموازية حيث يعرف على مستواه تنظيم عناصر إجتماعية داخل عناصر إقتصادية، بناءا على مختلف التصورات والقيم والتفاعلات الإجتماعية بالموازاة مع القيم المادية والربحية للفاعلين، ويختلف تطور وإنتشار هذا النوع من العمل الحر في المجتمعات تبعا لمختلف العناصر البنيوية التي تتمتع بها بمختلف أبعادها، أين نجد تداوله وإنتشاره بشكل كبير في الدول النامية مما عليه في الدول المتقدمة وهذا نتيجة جملة من العوامل كالبطالة والفقر في مقدمتهما ما يجعل منه أحد آليات العيش والكسب، التي ينتظم الأفراد حولها في الحالة التي لم تثبت السياسات المطبقة نجاعتها سواء من حيث توفير مناصب العمل في القطاع الرسمي للأفراد أو توفير مستوى معيشي ملاءم، إضافة إلى عوامل التمايز والإستقطاب والتطبع الثقافي على حد سواء، وبعض مظاهر العمل كالإغتراب وعدم الرضا الوظيفي، كما يختلف إنتضامه وإنتعاشه حسب المناطق الجغرافية في البلد الواحد، حيث نجد حجم التبادلات تختلف من منطقة لأخرى كتلك التي تنشط على مستوى المدن الكبرى والمناطق الحدودية، وهذا تبعا للديناميكية الحضرية التي تتسم بها كونها أكثر عرضة للإختلاط الثقافي والإجتماعي والإقتصادي، ما يجعلها مصدر جذب وإستقطاب من جهة، وأحد المختبرات التي يتم من خلالها دراسة التفاعلات الإجتماعية من جهة أخرى.

الوضعية التي عرفتها الجزائر في فترة إتسمت بتغيير على مستوى الساحة السياسية والإقتصادية، والتي كان لها أثار إجتماعية واضحة، فقد كانت لسياسة إعادة الجدولة من خلال مسيرتها التنموية في الثمانينيات من القرن الماضي، خصوصا مع أزمة البترول سنة 1986 تليها تغيير النظام من الإشتراكية إلى الرأسمالية، ثم تطبيق برامج الخوصصة في التسعينات من القرن العشرين، إنعكاس واضح على ظهور البطالة وتدني مستوى المعيشة وزيادة نسب الفقر في

المجتمع، ما أسفر عن تسريح عدد كبير من العمال، مما دفع بالأفراد التوجه لسوق الصرف الموازي ضمن سوق تتسم بالمرونة والحرية بكل معانيها وسهولة الولوج إليها دون أي شروط مسبقة كتلك المتعلقة بكفاءات وخبرات معينة، أو الإجراءات البيروقراطية المعقدة، ما يجعلها بديلا عمليا يتم من خلاله تحقيق أكبر قدر من الإشباع، خصوصا في إطار غياب الشبه التام لدور القطاع الرسمي في توفير العملة الصعبة بالأخص في ظل نذرتها، وسياسة التسقيف التي تعتمدها الدولة حول القيمة الممنوحة للسفر، الوضعية التي يكسب من خلالها الفاعلين (الباعة) سلطة يتم بموجبها إستغلال تلك الحاجة بفعل الزيادة الرهيبة التي تفرضها هذه الأسواق غير الرسمية مقارنة بالسعر الرسمي، الأمر الذي عبر عنه **إبن خلدون** في مقدمته الشهيرة قائلا: ((التاجر البصير بالتجارة، لا ينقل من السلع إلا ما تعم الحاجة إليه من الغنى والفقير والسلطان والسُوقة، إذ في ذلك نفاق سلعته))[1]، فحسب **إبن خلدون** فإن أهمية السلعة تحدد من خلال الطلب عليها من ناحية ونذرتها من ناحية أخرى، وأن التاجر المتمكن من أمور التجارة والسوق هو وحده من يكون واعي لهذه الأمور، التي تسمح له بالسيطرة والتحكم في السعر من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي، مما يجعل من هذا النشاط فعل إجتماعي عقلاني، ما يفسر أهمية ظاهرة سوق الصرف الموازي، بإعتبارها أحد نماذج وأشكال المهن الحرة الموازية التي تعتمد وتتشابك في طرحها بالحقائق والمسائل السياسية، الإجتماعية والثقافية للمجتمع، فالبنية الإقتصادية لا توجد بوحدها، بل توجد مع باقي البنى الإجتماعية وتتفاعل معها في طريقة عضوية[2]، إذ تتأثر وتؤثر معها ضمن سياق نسقي متكامل يهدف إلى الإندماج وتحقيق الإستقرار، حيث يشكل هذا التقاطع ما بين الاقتصادي والإجتماعي لدراسة الظواهر، ميزة لدى العلماء بصفة عامة وعلماء الإجتماع بصفة خاصة سواء

1- أحمد، الزغبي. مقدمة إبن خلدون. الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 432.

2- إحسان، محمد الحسن. علم الإجتماع الإقتصادي. ط2. بغداد: دار وائل، 1985، ص19.

العرب منهم أو الغرب على حد سواء، أين نجد **أحمد الدجلي*** على سبيل المثال قد عالج ظاهرة الفقر، وحالة الفقراء وما يرتبط بهذه الحالات من أوضاع إجتماعية في كتابه المعنون ب: " في تحقيق معنى المفلوك"، للإلمام بحالة الفقراء(الإجتماعية، المهنية، والنفسية)[1]، مبرزا الجوانب الثقافية (الأفكار، المعتقدات، القيم، التصورات، والأعراف...وغيرها) وآثارها بالظاهرة ، إضافة إلى تطرقة إلى شكل التفاعلات والعلاقات الإجتماعية بين الفقراء[2].

في حين عالج **المقريزي**** ظاهرة المجاعة في مصر، من خلال وصف الوضع الإقتصادي وعلاقته بسلوك الأفراد، في حين تناول **البيروني***** في كتابه "الجماهير" موضوعات ذات تقاطع إقتصادي إجتماعي كسوسيولوجيا النقود وتقسيم العمل والتعاون بإعتبارهما أساس قيام المجتمع الإنساني[3].

أما **إبن خلدون** المؤسس لعلم العمران البشري، فيعتبر من بين أهم علماء العرب المسلمين الذي إتسمت أراءه في مقدمته حول جميع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، فقد عمد إلى المقارنة

1- عبد الله، عبد الغني غانم. علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص ص 147-148.

2- المرجع نفسه، ص 150.

* أحمد الدجلي: ينتمي إلى دجيل بلدة بين سامراء وبغداد، من الأسرة العربية آل الدجيلي التي إنحدر من العديد من الأدباء.

** المقريزي: مؤرخ مسلم ولد وتوفي في القاهرة ما بين القرن 14 و15 ميلاذي، ولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة.

*** البيروني: أحمد البيروني باحث، رحالة، فيلسوف، فلكي، جغرافي، جيولوجي، صيدلاني، رياضي، ومؤرخ مسلم، وصف بأنه من أعظم العقول التي عرفتها الثقافة الإسلامية، وقد تكلم عن دوران الأرض حول نفسها في كتابه **مفتاح علم الفلك**.

3- عبد الله، عبد الغني غانم. مرجع سابق، ص ص 23-24.

على نواحي البناء، الوظائف، والتأمل بين الأجزاء والنمو والتطور، حيث رسم قوانين التطور التي تتحكم في المسيرة التاريخية، أين تكون كل مرحلة تاريخية متصلة بسابقتها ولاحقتها[1].

أما في الغرب فيعتبر العالمين الإجتماعيين: **كارل ماكس** و**ماكس فيبر**، أهم من تطرقا للتقاطع ما بين الإجتماعي والإقتصادي، ففي حين إعتبر **كارل ماكس** الجانب المادي الإقتصادي من الجوانب الأساسية في تفسير الظواهر الإجتماعية وسلوك الأفراد، ذلك أن الواقع المادي الإقتصادي هو الذي يؤثر في الوعي، الذي يمثل بدوره جملة من الأفكار والمعتقدات والقيم...التي تتأثر جميعها بالعوامل المادية[2].

في حين نجد **ماكس فيبر**، قد جمع بين العناصر الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في نفس الوقت عند تطرقه للظاهرة الرأسمالية، وإنعكاس الأثار الإقتصادية والإجتماعية عليها وعلى المجتمع كظهور ثلاث طبقات إجتماعية[3]، ما يجعل من النظام الإقتصادي جزأ من نظام المجتمع وأحد الأنساق المكملة للنظام الأكبر هذا من جهة.

أما من جهة أخرى، فتكمن أهمية ظاهرة سوق الصرف الموازي من خلال الأرقام التي سجلها، حيث قدرت كمية الكتلة النقدية المتداولة على مستواه ب 6140,7 مليار دينار جزائري في سنة 2020، بعدما بلغت 5473,6 مليار دينار جزائري في نهاية 2019[4].

1- صلاح الدين، شروخ. مدخل في علم الاجتماع. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005 ، ص 73.

2- نذير، زريبي. الوجيز في علم الإجتماع (نظريات إجتماعية). لبنان: منشورات ليجوند، 2013، ص ص 131-132.

3- إحسان، محمد الحسن. علم الإجتماع الإقتصادي. ط2. بغداد: دار وائل، 2010، ص ص 19-20.

4- حفيظ، صواليلي. " مال وأعمال الدينار الرقمي لتقويض "الشكارة" ". الخبر، 10 جانفي 2023، تم الإسترجاع في 2024/01/10 على الموقع الإلكتروني https://www.elkhabar.com

وتشير الإحصائيات أن سعر الصرف الرسمي لليورو قدر ب 78 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 96 دينار جزائري في السوق الموازية من سنة 2002، في حين بلغت قيمته 107 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 120 دينار جزائري في السوق الموازية في سنة 2008 بينما قدرت في 2009 ب 101 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 125 دينار جزائري في السوق غير الرسمية، لتسجل قيمة قدرها 103 دينار جزائري في السوق الرسمية مقابل 141 دينار جزائري في السوق الموازية للصرف لسنة 2013[1]، وهذا على إعتبار أن عملة اليورو أكثر العملات تداولا في السوق الموازية الجزائرية والتي يكون الطلب عليها بكثرة، وهذا تبعا لعدة عوامل وإعتبارات التي تربط أفراد المجتمع الجزائري بدول أعضاء هذه المنطقة من جهة، وقوة العملة بحد ذاتها من جهة أخرى إذ يتم إقتنائها حتى في الحالات التي لا تكون وجهة السفر إلى أحد أعضاء دول منطقة اليورو الأوروبية.

فوفقا للإحصائيات التي تشير إلى التطور الذي يعرفه السوق الموازي للصرف وإنتعاشه كانت دراستنا منطلقة من سوق الصرف الموازي **بالسكوار– ساحة بور سعيد** كتجمع إجتماعي إعتمادا على سياق تاريخي للظاهرة، وذلك بناءا على العوامل السياسية، الإقتصادية، الإدارية، الإجتماعية والثقافية، ضمن تنظيم مهيكل تبعا لقوانين إجتماعية تسمح بخلق حالة من التوازن بفعل التنسيق القائم على المستوى الفردي والجماعي، وفق جملة من الإستراتيجيات التي يتعامل من خلالها الفاعلون ضمن لعبة مشروعة في إطار الحرية المشروطة، التي تشجع العمل الحر والمبادرات، ما يفسر عدم تعرض رجال الشرطة للباعة رغم تواجدها بكثرة على مستوى السوق، مما

1– ملاك، قارة. "إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال"، رسالة دكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر، 2018، ص160.

يدفعنا في ظل الخصوصية التي يتمتع بها السوق الموازي للصرف عن باقي الأسواق الحرة الموازية الأخرى، طرح التساؤول التالي:

- ما هو واقع وأفاق السوق الموازي للصرف في الجزائر العاصمة بالسكوار–ساحة بور سعيد ضمن ما تفرزه الظروف السياسية، الإقتصادية، الإدارية والإجتماعية في تشكل وعي الأفراد وبلورة ذلك الوعي ضمن ممارسات وسلوكيات تبعا للقيمة الإجتماعية التي يمثلها العمل في حياة الأفراد، والتمثلات الإجتماعية التي تتجسد في سياق علاقات وأنظمة مهيكلة ومنتظمة تبعا لجملة من الإستراتيجيات من أجل بلوغ الأهداف وتحقيق أكبر قدر من الإشباع؟

2–أهداف الدراسة:

جاءت دراستنا من أجل تحقيق وفهم جملة من الأهداف المتمثلة في:

- الكشف عن الخلفية السياسية، الإقتصادية والإدارية، الإجتماعية والثقافية للسوق الموازي للصرف.
- كيف تتشكل سلوك وإتجهات الأفراد تبعا للظروف والمواقيف التي يمرون بها، في بلورة وعي جديد من أجل تحقيق الإشباع وبلوغ الأهداف.
- الطريقة التي ينتظم بها السوق الموزاي للصرف ضمن العلاقات الإجتماعية التي تجمع الفاعلين على مستواه، تبعا للقوانين والضوابط التي تحكمه.
- الإستراتيجيات التي يتبعها الفاعلون على مستوى السوق الموازي للصرف.
- كيفية تحول عملية شراء وبيع العملة على مستوى السوق الموازي للصرف إلى ثقافة متجدرة في المجتمع الجزائري.
- الكشف عن الخصائص الديناميكية الحضرية لسوق الصرف الموازي.

3- المفاهيم:

جاءت دراستنا بالإعتماد على مجموعة من المفاهيم، في إطار ما يخدم بحثنا، وضمن الأسئلة المراد الإجابة عليها والأهداف المشار إليها، الأمر الذي يساعدنا بدوره للوصول إلى الفهم الجيد للظاهرة، ومن ذلك المنطلق تم تحديد مجموعة من المؤشرات والخصائص المتعلقة ببعض المفاهيم من أجل محاولة حصرها وضبطها بطريقة تسمح لنا الإنتقال من مفهوم إلى آخر، وذلك من خلال حصر أشكال، خصائص، المفهوم والسيرورة التاريخية التي مر بها وهذا فيما يتعلق بمفهوم المهن الحرة الموازية، وقد تمثلت مفاهيم دراستنا كالآتي:

العمل الحر، العمل الحر الموازي، العملة، سعر الصرف، سوق الصرف، سوق الصرف الموازي، المتاجرة بالعملة، العرض والطلب، التبادل، الإستراتيجيات، الليبيرالية، الفاعل الإجتماعي، الفعل الإجتماعي، المعايير والقيم، قيم العمل.

3-1- المهن الحرة:

يشير تحديد مفهوم العمل الحر إلى ملامح النشاط الحر سواء بطبيعته الرسمية أو غير الرسمية، ومن بين أهم التعريفات تلك التي أضفت الطابع الرسمي والمضبوط لمفهوم العمل الحر تلك التي جاءت بها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، حيث إعتبرت المهن الحرة على أنها: "أحد الأعمال التي تمارس في إطار المؤسسات والمهن غير المالية، كتلك المهن المنظمة التي تنظم من طرف وتقام لحساب الموكلين كما هو الحال عند المحامين، والموثقين والمحضرين القضائيين، محافظي البيع بالمزايدة، خبراء المحاسبة، ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، والسماسرة والوكلاء الجمركيين والوسطاء في عمليات البورصة...أو إجراء عمليات يترتب عليها سواء إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أي حركة تتعلق بالأموال".[1]

1- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر. ط2. الجزائر: 2014، ص 168.

المهن الحرة إجرائيا:

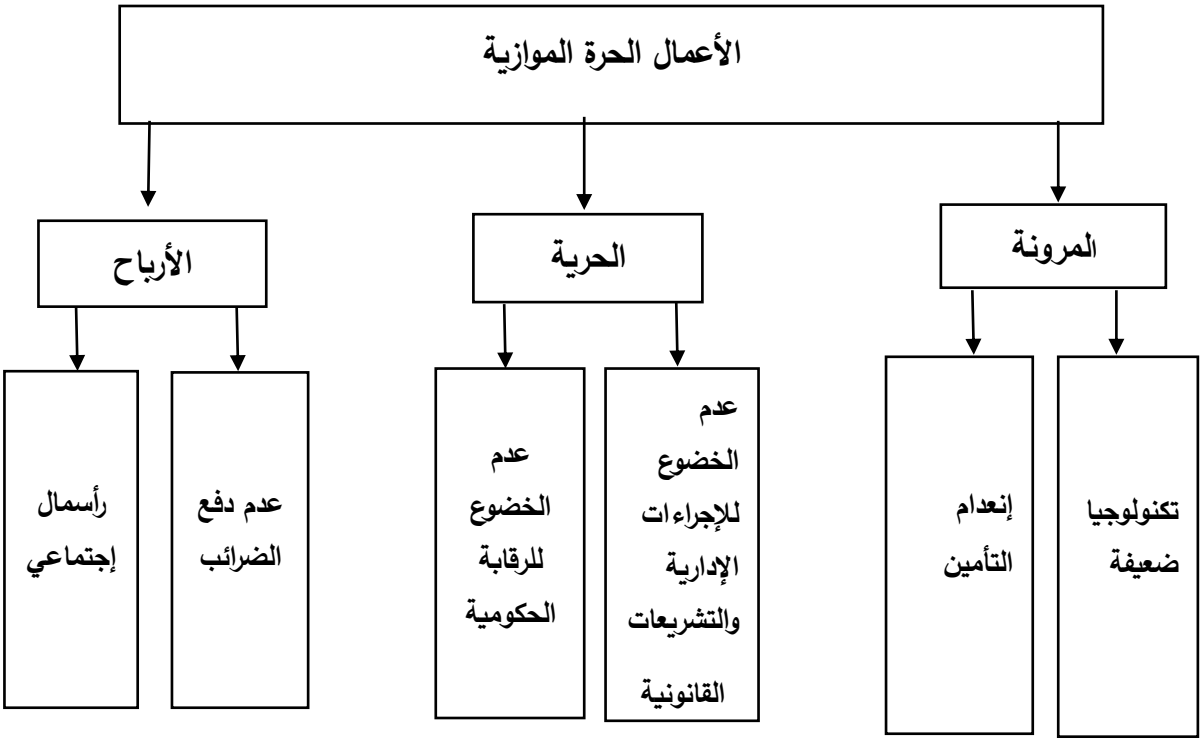
وهي بذلك: "ذلك الشكل من الأعمال التي تؤسس تبعا للإطار المنتظم للنشاط الفيزيقي المؤسساتي، أو في الإطار العملياتي التابع للمبادلات والخدمات التي تقدمها".

3-2- المهن الحرة الموازية:

تدفعنا محاولة تحديد مفهوم المهن الحرة الموازية، إلى الإعتماد على تحديد مفهوم العمل غير الرسمي، كونه المصدر الأول والأساسي الذي إشتق منه العديد من المرادفات على غرار التصنيفات (الإطلاع الفصل الثاني)، ما يدفعنا إلى طرح عدد من التساؤولات حول أشكاله، خصائصه، وما المقصود به؟ والإجابة عنها ضمن إطار علمي يتسم بالدقة والموضوعية، حيث أشار في ذات السياق كل من **ريمون بودون** و **بول لازفارد** حول عملية تحديد المفهوم، وذلك بإعتبارها عملية تتسم بالدقة والإنضباط أكثر من كونها مجرد فكرة أو تصورات ذهنية، وللإنتقال من الفكرة بإعتبارها مجموعة من التمثلات وتحويلها للمفهوم، يقوم الباحث في ميدان علم الإجتماع بإستعمال صيغة على حد تعبير الباحثان تمثل تحديا، من خلال تحديد الأبعاد الخاصة بتلك التمثلات، والمؤشرات المتعلقة بكل بعد[1]، وقد جاء تحديدنا للعناصر التي تتوافق وتتقاطع في طرحها مع العمل غير الرسمي، وذلك إنطلاقا من مجموعة من الخصائص التي قمنا بواسطتها تحديد أبعاد المفهوم والمؤشرات المتعلقة بكل بعد، إستنادا لما تم الإطلاع عليه من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى من خلال الشكل الأتي:

1 -Rymon, Boudoun et Paul. Lazferd.Le vocabulaire des sciences sociales concepts et indices. paris : centre national de la recharche scientifique et l'école pratique des hautes études, 1965, p 10.

شكل رقم (01) يمثل: الأبعاد والمؤشرات المتعلقة بمفهوم الأعمال الحرة الموازية.



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للمعلومات المطلع عليها والدراسة الميدانية حول سوق الصرف الموازي.

من خلال الشكل السابق، يمكن تحديد وشرح الأبعاد والمؤشرات كالآتي:

المرونة:

بما أن المرونة تعني التكيف مع الواقع، جاء إعتمادنا عليه كبعد يعبر عن تكيف الفاعلين (الباعة) على مستوى السوق الموازي مع متطلبات السوق، بناءا على قانون العرض والطلب على العملة الصعبة، التي تسمح لهم بتحديد الإستراتيجيات المناسبة من أجل الحصول عليها والتحكم في أسعارها، وفق حاجة الأفراد لها من ناحية، والإمكانيات المحدودة التي لديهم إضافة إلى المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها من ناحية أخرى، أما بخصوص المؤشرات فيمكن توضيحها كالتالي:

- **تكنولوجيا ضعيفة:** هي قلة الإمكانيات التكنولوجية، سواء تلك التي يمكن من خلالها تحديد سلامة العملة المتعامل بها من عدمها، أو إلى رجعية طريقة التواصل التي تكون بين الباعة على مستوى السوق، إذ لا تكون إلا من خلال الهاتف، إضافة إلى طريقة الترويج للعملة والتي تكون إما عن طريق عرضها على المارة بشكل مباشر، أو بعض القنوات على اليوتيوب أو وسائل التواصل الإجتماعي، كبعض الصفحات عبر الفايسبوك دون وجود أو الإعتماد على برامج وخطط واضحة ومكتملة المعاليم.
- **إنعدام التأمين:** وذلك من خلال إنعدام جميع المميزات التي يتمتع بها القطاع الرسمي سواء عام كان أو خاص كالتأمين على الأمراض وحوادث العمل، أجر التقاعد، والتعويض عن الخسائر.

الحرية: ويتم تحديد معنى الحرية من خلال حريات التعاملات دون أي إلتزامات تذكر كتلك المتعلقة بمواقيت العمل، أو إلقاء الأوامر والإلتزام بالتعاملات الإدارية والتشريعات القانونية، في حين يمكن تحديد مؤشراتها كما يلي:

- **عدم الخضوع للإجراءات الإدارية والتشريعات القانونية:** ويعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات التي تشير إلى مفهوم المهن الحرة الموازية، فهي تعبر عن حرية الأعمال بإعتبارها تنظيمات غير رسمية، إذ يتم ممارسة الأنشطة والأعمال بالشكل الذي يتوافق ومتطلبات الفاعلين دون أي أوامر أو إلتزامات مسبقة.
- **عدم الخضوع للرقابة الحكومية:** وتعني حدود الرقابة الحكومية على مستوى الأعمال الموازية أو إنعدامها، سواء من حيث الجانب القضائي إما لعدم ظهورها للعلن وكون أن نشاطها يكون بطريقة سرية كتلك المهن المشبوهة التي يحاسب عليها القانون والشرع، أو

تلك التي تكسب شرعيتها بإعتبارها تعد نشاطا مفيدا ومنتجا للمجتمع، والذي يحقق فائدة سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي، في ظل ما تكون الحاجة والضرورة إليه، والتي لا يحاسب عليها القانون، كونها لا تتعارض مع القانون والشرع كالعمل في سوق الصرف الموازي.

الأرباح: تشير الأرباح إلى أهم الأبعاد، التي تعبر عن العامل الذي يدفع بالأفراد إمتهان المهن الحرة الموازية من منطلق القيمة المادية الربحية، من أجل توفير مختلف الحاجيات سواء الأساسية منها أو الثانوية، وتحقيق أكبر قدر من الإشباع، ويشير مفهوم الأرباح إلى المؤشرين التاليين:

- **عدم دفع الضرائب:** حيث يعتبر عدم تحصيل الضرائب من بين المغريات التي تدفع الأفراد إلى إمتهان المهن الحرة الموازية، وذلك من خلال عدم الإقتطاع من أرباحها عن طريق التهرب من الإلتزامات الضريبية.
- **الرأسمال الإجتماعي:** يعبر الرأسمال الإجتماعي عن مجموعة العلاقات التي يملكها الأفراد، وتكمن هذه العلاقات على مستوى السوق الحرة الموازية للصرف، من خلال الإمتيازات والتسهيلات التي يمكن أن يتحصل عليها الفاعلين، والتي يتم بموجبها إما تحقيق الأرباح، أو أن تكون وسيلة بحد ذاتها لتحقيق الأرباح وقدر من الفائدة، وهو ما ذهب إليه **جيمس لوكمان** في إطار تفسيره للرأسمال الاجتماعي، على أنه فعل عقلاني يمثل أحد التفاعلات التي تعبر عن إمتلاك الموارد [رأسمال إجتماعي]، أي العلاقات الإجتماعية التي تكون مفيدة له وتساعده في تحقيق أهدافه[1].

1- رزيقة، مجوب. "سوق الذهب غير الرسمي في الجزائر من التهميش إلى تحقيق المكانة الاجتماعية: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية لحالة سوق الذهب غير الرسمي لبلدية باش جراح". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 2 (*)، 2018، ص 48.

من خلال ما تم عرضه من أبعاد ومؤشرات من أجل ضبط مفهوم المهن الحرة الموازية بإعتباره مفهوم يتقاطع في محتواه ومضامينه مع مفهوم العمل غير الرسمي، يمكن بذلك الإنتقال من مفهوم العمل غير الرسمي إلى مفهوم المهن الحرة الموازية ليشملا بذلك نفس المعنى، وبالرجوع إلى المخطط المفاهيمي الذي وضعه **جورج كاسبر هومانز** كونها تمثل المقترحات المطلوبة والتي تربط المفاهيم ببعضها البعض بخصوص ما يمثل التفاعل داخل المجموعات البشرية[1]، ننتقل بشكل مباشر إلى عرض بعض التعاريف المختلفة حول مفهوم المهن الحرة الموازية، في ظل ما تم التعريف به حول العمل غير الرسمي، ومن بين تلك التعريفات نذكر:

تلك التي تتعلق بالجانب الرسمي التي تقدمه الهيئات الرسمية، كالمؤتمر الدولي لإحصائيات العمل (**CIST**)، والذي عرفه (1987) على أنه: "مجموعة النشاطات الصغيرة والمستقلة التي تشغل مجموعة من العمال سواءا كانوا يتحصلون على دخل أو لا، والتي تعمل ضم وحدات ذات مستوى ضعيف من التنظيم: سلم إقتصادي صغير وتكنولوجيا ضعيفة، ولكنها تعمل بهدف توفير مناصب عمل ومداخيل للأشخاص العاملين بهذه الوحدات، إضافة لكونها مؤسسات تعمل دون تصديق من طرف السلطات والجهات والرسمية، حيث تتهرب من الإجراءات الإدارية التي تلزمها بإحترام التشريعات الخاصة بدفع الضرائب، الحد الأدنى للأجر، وشروط العمل..."[2].

ويشير هذا التعريف إلى مجموع الخصائص التي يتم من خلالها التفريق بين المهن الرسمية وغير الرسمية أي الموازية، سواء على المستوى الخاص المتعلقة بالأفراد من خلال شروط العمل السيئة، والأجر الضعيف، أو على المستوى العام والذي يتمثل في الإجراءات الإدارية

1- George, Ritzer. Sociological Theory. 8éme ed. New York : ed Eighth, 2011, p p 418-419.

2- عبد الكريم، بريشي. مرجع سابق، ص150.

والقانونية المتعلقة بالتهرب الضريبي على الجانب السلبي، فيما يتمثل الجانب الإيجابي من خلال توفير مناصب شغل للأفراد العاطلين عن العمل.

أما مكتب الإحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفته من منظور كونه يمثل: "تلك الأنشطة الإقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل، ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية".[1]

وقد أثار هذا المفهوم إلى ضبابية التقديرات الإحصائية للمهن الموازية، الأمر الراجع لكونها مخفية عن أعين الدولة.

ويعرفه في ذات السياق، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بالجزائر (**CNES**) كونه: "عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات، التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة".

وقد ذهب هذا التعريف للإشارة إلى الجانب الفني التقني المتعلف بالخبرات المهنية من جهة، وإمكانية إدراج البعض من هذه المهن الموازية في الجانب الإحصائي من جهة أخرى، ما يشير إلى عدم صحة التقديرات الإحصائية المتعلقة بالمهن الحرة الموازية بشكل كامل، كونها لا تشمل في تقديراتها جميع المهن الحرة الموازية.

أما من جانب الإسهاب العلمي، فقد عرفه كل من **سميث فيليب** على أنه: "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع، والذي يتجنب

1- محمد رضا، توهامي. "دراسة العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي في الجزائر-دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)". مجلة الباحث الاقتصادي، 1، 9: (2022)(*): ص 246.

الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الدخلي الخام"[1].

وذهب **فليب سميث** في تعريفه إضافة إلى تأكيده عن ضبابية وعدم شفافية الإحصائيات المتعلقة بالمهن الحرة الموازية، للإشارة إلى أنواع المهن الحرة الموازية بحد ذاتها، من حيث شرعيتها، وعدم شرعيتها.

أما **راي هورنار Hoerner Rey** فيرى أن العمل غير الرسمي هو: "ذلك التبادل الذي تكون غايته التبادل بين كل ما هو إقتصادي وإجتماعي في نفس الوقت، حيث تسمح اللارسمية بشكلين من البقاء أين يمثل أحدهما مادي، فيما يمثل الثاني الثقافي وهو الأساس"[2].

في حين نجد **هورنار** قد أثار الجانب الإجتماعي للمهن الحرة الموازية بالموازاة مع الجانب الإقتصادي، وهو الطرح تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم العمل غير الرسمي أو المهن الحرة الموازية من طابعه الإقتصادي إلى الطابع الإجتماعي، بالأخص كون أن العمل بحد ذاته نشاط قائم على تفاعلات إجتماعية، ذات غايات يقف وراءها مجموعة من التمثلات والقيم، وقد عبر **ماكس فيبر** في ذات السياق عن النشاط الإقتصادي بإعتباره فعل إجتماعي يوجه على أساس سلوك الآخر والذي قد يكون إما تقليدي من حيث: العادات والممارسات المعتاد عليها، أو عاطفي: وفقا للمشاعر والأحاسيس، أو عقلاني وغائي: وذلك تبعا للأهداف المراد تحقيقها وتحديد الوسائل، التي تساعد في الوصول إليها[3].

1- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص 79.

2- Jean - Michel, Hoerner .Le tiers- monde entre la survie et l'informel. Paris : éd L'harmattan, 1995, p 139.

3- Marc, Montousse et Gilles Renouard. 100 fiches pour comprendre la sociologie. 10éme édition. Paris. Ed Bréal Rosny, 2022, p p 34- 36.

وإعتمادا على هذا التنوع المفاهيمي، من حيث الإسهامات العلمية والنظرية لمحاولة ضبطه، يشار إليه كونه الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، الذي يعتبر قطاعا إقتصاديا حيا ومبتكرا، والذي يتم من خلاله إستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد، ضمن نظام يتميز بإستراتيجية التضامن من أجل توفير الحماية، التي يسعى من خلالها تحقيق المصلحة الفردية المتعلقة بالأرباح، والمصلحة العامة على حد سواء[1].

ويشير هذا التعريف إضافة إلى كونه قد أثار أحد مرادفات المهن الحرة الموازية من ناحية سوسيولوجية إلى جانب الطرح الإقتصادي، إلى مجموع السمات والخصائص سواء المادية أو السوسيولوجية التي تتمتع بها المهن الحرة الموازية، والتي تتمثل في:

- ✓ الإبتكار والنشاط، ما يعبر عن الديناميكية التي يتمتع بها هذا القطاع.
- ✓ القيمة المادية المتعلقة بالأرباح.
- ✓ القيمة الإجتماعية المتعلقة بالمصلحة العامة.
- ✓ الجانب التخطيطي الإستراتيجي، القائم على نظام التضامن الإجتماعي، والذي يمثل بدوره عن الفعل الإجتماعي العقلاني المعياري.

في حين عرفه **أحمد هني** بأنه ينحصر في جملة من النشاطات التي تراها الدولة أو تتعمد غض البصر عنها.[2]

وفي تحديد مفهوم المهن الحرة الموازية في إطار مفهوم العمل غير الرسمي، تجدر الإشارة أن مفهوم العمل غير رسمي بدوره قد عرف تطورا منذ ظهوره والإعتراف به الى غاية الآن، حيث

1- Vincent, Mazauric. " Innover avec l'économie et solider ". Allocations Familiales, 1, (2019) (*) : P3.

2- حورية، بورعدة. " واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه ". المجلة الجزائرية للإقتصاد والمحاسبة، 1، (2017) (*): ص ص 78-79.

يحمل أكثر من معنى وحوالي 27 تسمية، والتي تتفق بعضها في دلالتها في حين قد تختلف بعضها من حيث عدة أو بعض الجوانب، بالأخص من حيث التوجهات والإختصاصات التي تم التناول من خلالها الظاهرة، إلا أنها كلها تصب في المعنى الأساسي لها وهو العمل ضمن إطار خارج عن الدولة أو النظام الرسمي.

المهن الحرة الموازية إجرائيا:

هو ذلك النوع من الأنشطة والأعمال على إختلاف أنواعها، التي تكون خارجة عن النظام الرسمي للدولة الذي يمثله الإلتزام الإداري والقانوني فيما يخص الوعاء الضريبي، مما يصعب حصرها في الإطار الإحصائي المحاسبي، والتي تجمع في مفهومها مجموعة الخصائص الإقتصادية المتعلقة بالدخل المادي، والإجتماعية المتعلقة بالتضامن وتحقيق المصلحة العامة، فهي بذلك أحد الآليات التي تحرك المجتمع في إطار التكيف والإندماج ضمن عناصر يتم بواسطتها تحقيق التوازن والإستقرار، بالرغم من الجانب السلبي الذي تمثله من خلال شروط العمل السيئة وضعف الأجر، وعدم الإستفادة منها في الدخل القومي للبلاد.

3-3- العملة:

تعرف على أنها: "وحدة التبادل التجاري التي تختلف وتتنوع من دولة لأخرى، حيث تمثل ذلك الشكل السهل من التبادل التجاري، مقارنة بأسلوب التبادل القديم القائم على تبادل السلع بطريقة مباشرة".

وتأتي كلمة العملة من كلمة التعامل، والتي يقصد بها "شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به، حيث تكمن إمكانية تداول العملة مع عملات أخرى على مستوى سوق الصرف

الأجنبي أو سوق الفوركس* ما يحدد قيمة العملة بالنسبة للعملات الأخرى"[1].

العملة إجرائيا:

هي شكل من أشكال التبادل والتعامل الحديث لمختلف السلع والخدمات، ما يجعل إمكانية رفع من قيمتها في إطار التبادل الدولي مع باقي العملات الدولية الأخرى، التي يتم تداولها بشكل أساسي في مختلف الأسواق الرسمية منها والموازية.

3-4- سعر الصرف:

يعرف على أنه "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"[2]

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه: "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية ".[3]

وهو: "ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين".[4]

وتشير المفاهيم السابقة بصيغة مباشرة وواضحة، إلى ثمن العملة المحلية أو قيمتها مقابل العملة الأجنبية.

---

* الفوركس: سوق عالمي لتبادل العملات، ويقصد بتجارة الفوركس تجارة تبادل العملات.

1- الموسوعة الإلكترونية الحرة ويكيبيديا 2017، تم الإسترجاع في 2022/02/15
https://www.wekepidia.com

2-طاهر، قانا. إقتصاديات صرف النقود والعملات. الجزائر: دار الخلدونية، 2009، ص10.

3-Philippe, Avoyo et Autres. Finances Appliquées. Paris : édition Dunod, 1993, p 53.

4- زينب حسن عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص44.

كما يعرف على أنه: "سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها"[1].

في حين يشير هذا المفهوم إلى خاصية التبادل التي تمثلها عملتين مع بعضهما، حيث تمثل الأولى ثمن السلع والخدمات المراد إقتنائها، فيما تمثل الثانية السعر المحدد لتلك السلع والخدمات.

سعر الصرف هو "أداة الربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعار السلع في الإقتصاد العالمي"[2].

وينقسم سعر الصرف إلى:

❖ **سعر الصرف الرسمي:**

هو السعر المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، ويعتمد على أسعار معلنة بها رسميا، حيث يتم التعامل بها وفقا لما هو معلن بالفعل، وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا بشكل فعال.

❖ **سعر الصرف الموازي:**

وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، والذي يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى آخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن

1- حمدي، عبد العظيم. سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. القاهرة: مكتبة النهضة،1987، ص31.

2- الطاهر، لطرش. تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2005، ص96.

به بشكل رسمي، إذ يتم الإعلان عنه بشكل شخصي، مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف في نفس الوقت لنفس العملة في البلد الواحد. [1]

سعر الصرف إجرائيا:

هو ذلك الشكل من التعامل العصري المعولم، الذي ينتظم حوله مختلف التبادلات بصفة منظمة، مباشرة وواضحة، أين يتم التعامل من خلاله مع أحد العملات التابعة لبد ما، في إطار قيمتها المحددة والمتعارف والمتفق عليها عالميا، بناءا على الإطار الرسمي، أو غير الرسمي القائم على قانون العرض والطلب.

3-5- سوق الصرف:

هو "المكان الذي تنفد فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية"[2].

وهو "الإطار المؤسس الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها"[3].

ويشير التعريفان السابقان إلى الخاصية التي يقوم بها سوق الصرف على أساس التفاعل وفق التبادل بين عملة محلية مقابل عملة أجنبية من جهة، والجانب الفيزيقي والذي يعبر عن البعد المكاني لمهنة تبادل العملات والمتمثل في السوق الصرف من جهة ثانية.

سوق الصرف إجرائيا:

وبذلك فإن سوق الصرف، يمثل: " ذلك الحيز المكاني الذي يتم على مستواه مختلف

1- Bertrand, Nezeys. Les Politiques de Competirités. Paris. éd Economica, 1993, p 12.
2- عبد المجيد، قدي. مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005، ص 107.
3- عفيفي، سامي حاتم. التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص25.

التبادلات في إطار تفاعلي يتأسس بناءا على سعر العملات التي يتم التعامل بها ".

3-6- سوق الصرف الموازي:

هو "السوق الهيكلي الذي يتم التواجد فيه بإنتظام من أجل عرض العملة الأجنبية والطلب عليها، بغية الحصول على سعر توازني، الذي يمثل سعر الصرف الموازي"[1].

ويذهب هذا التعريف للإشارة إلى سمة الإستمرارية التي يتميز بها سوق الصرف الموازي بالإعتماد على خاصية العرض والطلب، التي يتم من خلالها تحديد سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وتمثل سمة الإستمرارية كضرورة من أجل متابعة الأحداث التي تمكن من تحديد السعر المناسب بالنسبة للفاعلين على مستوى السوق الموازي، تبعا لعدة معطيات.

وهي "تلك السوق التي يتم على مستواها التفاوض على العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية"[2].

ويشير هذا التعريف إلى الصفة اللارسمية لسوق الصرف الموازي، كونه يحدد حجم تعاملاته وقيمتها خارج عن التقييمات التي يقدمها القطاع الرسمي للسوق.

كما يعرف كونه: "الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية فيما يتعلق بمجال شراء وبيع العملات الأجنبية، إذ يتعدى التعامل والتفاعل على مستواه إلى المؤسسات والبنوك التي

1 -Remdane, Abdoune.Economie Générale du Taux de Change : Les Cahiers de la Reforme. 2éme édition. Algerie. Ed Enag, 1990, p 208.

2- بقيق، ليلى إسمهان. العمليات البنكية غير المشروعة وأثارها على الاقتصاد-عملية تبييض الأموال. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض.2007، السعيدة- الجزائر، ص 16.

تشكل أحد الأطراف الفاعلة فيه"[1].

في حين وإلى جانب اللارسمية التي يشير إليها هذا التعريف، يشير من ناحية أخرى أيضا إلى تداخل الجانب الرسمي ضمن جانبه غير الرسمي، من خلال لجوء بعض المؤسسات الرسمية للتعامل والتفاعل معه تبعا لأوضاع ومواقيف معينة.

سوق الصرف الموازي إجرائيا:

هو ذلك السوق المهيكل والمنتظم، بصفة مستمرة وفق عملية العرض والطلب على العملة الأجنبية، بطريقة موازية بعيدة عن النظام الرقابي الرسمي لسعر العملات، والذي يتعدى في تفاعلاته إلى المؤسسات الرسمية والبنوك في إطار ما تقتضيه الضرورة ويخدم مصاليحه.

3-7- المتاجرة بالعملة:

هي "تجارة العملات أو تداول العملات الأجنبية، والتي تسمى بـ**الفوركس**، حيث تمثل تلك السوق العالمية اللامركزية، التي يتم على مستواها التداول والتبادل بالعملات على مستوى أنحاء العالم بناءا على أسعار صرف العملات، ويعد سوق الفوركس من أكبر وأكثر الأسواق سيولة حيث يتجاوز معدل حجم تبادل العملات اليومي فيه 5 ترليون دولار، بمعدل يفوق جميع الأسهم العالمية مجتمعة مع بعضها"[2].

3-عزوز، علي وبوزيان عبد الباسط.الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر. أفريل 1980، الجزائر، ص 23.

2- مروان، محمد. 2017/10/31، تم الإسترجاع في 2022/03/12، الموقع الإلكتروني موضوع https://www.mawdo3.com

المتاجرة بالعملة إجرائيا:

وبذلك فإن المتاجرة بالعملة تمثل: تلك التجارة العالمية، التي تتم على مستواها التبادل لمختلف عملات العالم، ضمن نطاق يمثل أكبر سوق عالمي، من حيث معدل حجم تبادلاتها التي تفوق جميع أسهم التبادلات العالمية الأخرى مجتمعة.

3- 8- العرض والطلب:

يقدم قانون العرض والطلب بصيغة متلاصقة، في حين يتم تعريف كل واحد منهما على حدا من طرف المختصين، إذ يعرف الطلب كونه: " العلاقة بين عدة أسعار إفتراضية للسلعة أو خدمة في السوق، وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المستهلكون شرائها"[1]، وتتمثل الأسعار الإفتراضية بالنسبة للعملة في السعر الرسمي والسعر غير الرسمي.

في حين يمثل العرض "العلاقة بين عدة أسعار إفتراضية لسلعة أو خدمة في السوق وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل سعر إفتراضي[2]، كالعرض الذي يكون على مستوى السعر غير الرسمي، والذي يتم تحديده من طرف الفاعلين (الباعة) على مستوى سوق الصرف الموازي".

العرض والطلب إجرائيا:

يمثل وبصفة مختصرة ذلك الشكل من أشكال التفاعل القائم بين مختلف الفاعلين، من خلال تحديد سعر السلعة أو الخدمة المعروضة بناء على طلب الأفراد عليها.

1- روبرت، ميرفي. دروس مبسطة في الإقتصاد. ترجمة رحاب صالح الدين. القاهرة: مؤسسة الهنداوي، 2021، ص 136.

2- نفس المرجع، ص 140.

3-9- التبادل:

هي "تلك العملية التي تتم بين الأفراد والتنظيمات، والتي تحقق نوع من التوازن بين المدخلات والمخرجات، وهي بذلك نوع من التفاعل الإجتماعي الذي يكون مشروط بالنفع والفائدة"[1].

ويشير التبادل إلى "ذلك الشكل من التفاعلات الذي يتم على مختلف أشكال البنى الإجتماعية، كتلك التي تكون بين أفراد الأسرة، أو بين أرباب العمل والمال، أو على مستوى الحيز الحضري للمدينة".

ويمثل كذلك "ذلك التماسك الإجتماعي للمجموعة، في إطار عملية التفاعل التي يتم من خلالها دمج أفراد المجموعة، ويتم التبادل على ثلاث مستويات:

- ✓ المستوى العالمي.
- ✓ المستوى المجتمعي.
- ✓ والمستوى الفردي ضمن الحياة اليومية، التي تمكنه من الإندماج في المجتمع[2].

التبادل إجرائيا:

هو كل شكل من أشكال التفاعلات الاجتماعية، التي تتم بين مختلف الأنساق والبنى الإجتماعية سواء على المستوى القومي أو المحلي، والتي تهدف إلى تحقيق المنفعة، الإندماج والتماسك الإجتماعي، الأمر الذي ينتج بدوره حالة من التوازن على المستوى الماكرو والميكرو.

1- عبد الله، محمد عبد الرحمان. النظرية في علم الإجتماع- النظرية الكلاسيكية-. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 56- 59.

2- Claude, et Didier Vrancken. Macquet. les formes de l'échange: contrôle social et modèles subjectivation. Belgique: l'éditions de l'université de Liège, 2003, p 18.

3-10- الفعل الإجتماعي:

يرتبط مفهوم الفعل الإجتماعي إرتباط وثيق ب **ماكس فيبر** كونه، أحد أهم من تطرق للفعل الإجتماعي كموضوع يقوم عليه علم الإجتماع، الأمر الذي تم التطرق إليه بإسهاب في الفصل الرابع، ومن بين التعريفات التي قدمها حول الفعل الإجتماعي هي تلك التي عرفه كونه: "سلوك إنساني يضفي عليه الفاعل معنى ذاتيا، سواء أكان هذا المعنى واضحا أم كامنا"[1].

وهو المفهوم الذي أشار من خلاله **فيبر** إلى الدلالة الظاهرة والمخفية من الفعل الإجتماعي من جهة، وكونه موازي للمعنى الذاتي من جهة أخرى.

وقد أثار **بيار بريشيي Pierre Brechier** في ذات السياق إلى الفعل الإجتماعي من منظور ما تطرق إليه **ماكس فيبر**، كونه يشير إلى "فهم السيرورة المنطقية العقلية التي تسمح إلى الفهم التفسيري للفعل، والتي تقود الفاعل الإجتماعي إلى إتخاد قرارا ما في موقف معين، من خلال إعادة تشكيل المنطق العقلي للفاعل من جهة، وفهم الجانب اللاعقلي في سلوكه تبعا للأهداف التي يتوخاها والوسائط التي يتوسطها من جهة ثانية"[2].

ويثير **ماكس فيبر** حسب ما تطرق إليه **بيار بريشيي** إلى وجود نوعين من الفعل الإجتماعي، حيث يمثل النوع الأول الفعل الإجتماعي العقلاني، فيما يمثل النوع الثاني الفعل الإجتماعي اللاعقلاني.

1- عبد الله، العبد النبالي.علم الإجتماع. ط 1. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص 49.

2- إيمان، ميلودي و خيرة بغدادي."هوية المريضات بالمرض المزمن، تشكيل وإعادة تشكيل الهوية". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية،4 (2020) (*): ص 275.

الفعل الاجتماعي إجرائيا:

هو تلك السلوكيات والممارسات التي تتموقع بين التوجه لتحقيق هدف معين، والوسائط التي يتم التفاعل معها، في إطار واضح أو مخفي لمكامن الفاعل الإجتماعي ودوافعه، الذي يشتكل إما على أساس جانب عقلاني واعي، أو وجانب لاعقلاني.

3-11- الفاعل الإجتماعي:

ويعتبر "أحد العناصر الأساسية لبناء الفعل الإجتماعي كما حدده **تالكوت بارسونز**، وذلك من خلال قيامه بالفعل الإجتماعي، وتكمن خصائص الفاعل الإجتماعي بإعتباره إما فردا، أو جماعة، أو مجتمع يرسم أهدافه، ويحدد الوسائل المناسبة لتحقيقها"[1].

عرف **تالكوت بارسونز** الفاعل الإجتماعي بإعتباره "أهم عنصر لبناء الفعل الإجتماعي والذي يمكن أن يتمثل من خلال ثلاث أشكال (فرد، جماعة، مجتمع)، والذي يتشكل وينتظم تبعا للأهداف المحددة والوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف وبلوغها".

وفي تعريف أخر فإن الفاعل هو: "الذي يكيف سلوكه وردود فعله نحو ما يعتمد على أن الآخرين سوف يفعلونه".[2]

وقد حدد هذا التعريف الإطار الجمعي المحيط بالفاعل الإجتماعي، والذي يتحرك ويحدد سلوكه ويوجهه تبعا له ولتوقعاته.

1- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص104.

2- نوال، باشا. "تسيير مرض القصور الكلوي المزمن وأثره على العلاقات الإجتماعية للمصابين". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.2009، ص14.

الفاعل الإجتماعي إجرائيا:

وهو العنصر الفعال ضمن عملية التفاعل، الذي يتم بواسطته تنظيم السلوكيات وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف تبعا لتوقعات، ضمن سياق ونسيج إجتماعي علائقي، إعتمادا على إستراتيجية حشد الموارد الضرورية لبلوغ الأهداف وتحقيقها.

3-12- الإستراتيجية:

تعد كلمة الإستراتيجية من أصل يوناني، والتي تمتد جذورها إلى المجالات العسكرية وتمثل كلمة **ستراتيجيا** بذلك فن قيادة الجيش وإستخدام قوته من أجل الإنتصار، وقد إرتبطت الإستراتيجة بالخطط المستخدمة في المعارك، ليتوسع إستعمال الكلمة بعد ذلك إلى المنظمات.

وقد عرفها **مينتزبرغ Mintzberg** ب**الفيل**، كما عرف في ذات السياق المفكرين الذين يحاولون تعريفها ب**المكفوفين**، ضاربا الفيل كمثال قائلا: ((أن من يلمسه من رجله يعتبره جذع شجرة، والذي يلمسه من خرطومه يعتبره ثعبانا، أما من يلمسه من ذيله فيعتبره حبلا، في حين يعتبره الذي يلمسه من نابه رمح))، وقد أوضح هذا التمثيل للزاوية التي يتم دراسة وإستخدام مصطلح الإستراتيجية حسب تصور الباحث.

أما **ستراتيغور Strategor** فيرى أن الإستراتيجية تكمن بالإعتماد على إختيار مجالات النشاط التي تسعى المؤسسة البروز بواسطته، مع ضرورة حشد جميع الموارد اللازمة لنجاحها وتطورها من خلال ذلك النشاط[1].

1- مفيدة، جواهرة. "أثر الثقافة التنظيمية على إستراتيجية المؤسسة- دراسة حالة مؤسسة خاصة للتصوير الإشعاعي"، مجلة دراسات في علم إجتماع التنظمات، 1(2013) (*): ص ص 106،107.

في حين، فقد تطرق كل من **ميشال كروزييه** و **فريدبرغ Michel Crozier & Fried Berg** إلى التحليل الإستراتيجي في محاولة لفهم المنظمات، بناءا على ألعاب القوة التي يتخذها الفاعلين والإستراتيجيات التي يتم إستخدامها في تلك الألعاب، عبر بنية إجتماعية تتشكل من خلالها مختلف العلاقات التي تتمتع بالعقلانية والتي تكون محدودة بالظروف التي يتموقع فيها الفعل[1].

وحسب الباحثان، فإن الإستراتيجية تكمن في أنها وسيلة يتم تحديدها وإستغلالها من طرف الفاعلين، بناءا على الظروف التي يتموقعون فيها، الأمر الذي يساعدهم في تحديد وتوجيه أفعالهم نحو تحقيق أهدافهم.

الإستراتيجية إجرائيا:

هي العملية التي يسعى من خلالها الفاعلون وبصفة مستمرة لتطوير نشاطهم وتكييفه مع العوامل المحيطة، بالإعتماد على حشد الوسائل والموارد اللازمة والضرورية، من أجل تحقيق الأهداف.

وهي بذلك تشكل تلك الخطط التي يسعى الفاعلين على مستوى سوق الصرف الموازي تحقيقها، من خلال توفير القدر الكافي من العملة الصعبة التي يكون الأفراد بحاجة إليها، وتطويرها تبعا لنشاطهم القائم على التبادل حسب قانون العرض والطلب، مما يسمح لهم تحقيق أهدافهم ضمن كسب أكبر قدر من الربح.

ومنه يمكن تعريف الإستراتيجية على أنها: "عملية تخطيطية شاملة لجميع العوامل المحيطة

1- Ali, Belaidi.intr
oduction à l'étude du travail et de l'organisation.Algerie : office des publicationw universitaires, 2019, p p 108, 109.

بالنشاط، يقوم بها الفاعلون بهدف توسيع نشاطهم من أجل تحقيق أهدافهم، وبلوغ غاياتهم والحفاظ على مصالحهم".

3-13-الليبيرالية:

هو مذهب إقتصادي وسياسي، قائم على مبدأ سعي الأفراد في المجتمع لتحقيق مصلحتهم الخاصة، ما يحقق تلقائيا المصلحة العامة للمجتمع من جهة، والدعوة لمشاركته في الحياة العامة اليومية من خلال مؤسسات منتخبة، وقوانين تقيد من سلطة الحكام من جهة أخرى.

وهو مذهب يدعو إلى حرية الملكية والمبادرة والعمل والتنقل، والسعي وراء المصلحة الخاصة للأفراد حتى تتحقق المصلحة العامة للمجتمع بشكل تلقائي، حيث يقتصر الرابط الإجتماعي بين الأفراد كونه رابط إقتصادي قائم على أساس تبادل المنافع والمصالح فيما بينهم[1].

الليبيرالية إجرائيا:

هو ذلك المذهب الذي يجمع في ثنياه بين مختلف البنيات والإتجاهات الإقتصادية بالدرجة الأولى كونه المحرك الأول للمجتمع، والسياسية الإجتماعية، من خلال منح الحرية للأفراد عن طريق المبادرة والسعي وراء مصالحهم الخاصة، والتدخل في النظام السياسي عبر مؤسسات وأنظمة خاصة تسمح لهم بالإدلاء بأرائهم دون تدخل الأخيرة أي (النظام السياسي) في حياة الأفراد أو تقييدهم، ضمن حق مشروع يحدد العلاقات بين مختلف الفاعلين القائمة على تبادل المنافع، الأمر الذي يعود بدوره على المصلحة العامة للمجتمع ككل.

1- الليبيرالية...من الإقتصاد إلى السياسة، الجزيرة، 2015/08/27، تم الإسترجاع في 26/10/2022 https://Dealjazeera.net

3-14- المعايير والقيم:

يعتبر نظام القيم ونظام المعايير الإجتماعية وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن الفصل بينهما بشكل دقيق، حيث يبقى التمييز بينهما أمرا نسبيا ومجردا.

ويرى **إميل دوركايم** أن القيم والمعايير هي الإسمنت الذي يربط بين أجزاء المجتمع المختلفة، من خلال عملية التضامن بين مختلف الفاعلين تبعا لمعايير وقيم تجمعهم في إطار الضمير الجمعي.

3-14-1-المعايير:

فالمعيار هي كلمة لاتينية Norma، والتي تعني "الأداة التي تعطي زاوية مستقيمة، وهي التقنيات والتقاليد والقوانين التي تحكم سلوك جماعة أو مجتمع ما، كما يعتبر عدم الإمتثال لها أوخرقها مرادفا للإنحراف الذي يؤدي إلى نبذ الفرد"[1].

وحسب **تالكوت بارسونز** هي تلك "القواعد المقبولة إجتماعيا والتي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم"[2].

3-14-2-القيم:

أما **ماكس فيبر** فيرى أن للقيم الدينية دورا في دعم الفعل الإقتصادي، بإعتباره أساسا

1- جيل فيريول. معجم مصطلحات علم الاجتماع. ترجمة أنسام محمد الأسعد. بيروت: دار مكتبة الهلال، 2011، ص90.

2- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص 104.

ومصدرا للقيم الدافعة والموجهة للسلوك العملي للأفراد.[1]

أما **تالكوت بارسونز**، فقد حددها تبعا للحكم الذي يصدره المجتمع أو الجماعة على الأشياء، الأمور والسلوكات النافعة في بيئة ثقافية إجتماعية معينة، ما يجعلها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إصدار الحكم.

وتعرف القيم في سياق "جماعة من الأفراد في مجتمع، تطورت في شكل سلوك جمعي وفردي بهدف سد مختلف حاجياتهم أو رغباتهم (المادية، الروحية، السياسية، والاقتصادية...)"[2].

أما **نور الدين بكيس** فيرى بأن القيم هي نظرتنا للأشياء، لذلك القيم عادة ما تكون متغيرة في المجتمعات، ولا تحمل بالضرورة نفس الإتجاه، حيث تتنوع ما بين المتعلقة بالوسيلة، والقيم الغائية التي يتم من خلالها تحديد الأهداف[3].

المعايير والقيم إجرائيا:

هي تلك المفاهيم والمعاني التي يحملها الأفراد، والتي يتم تجسيدها عن طريق سلوكيات يتم من خلالها التفاعل فيما بينهم ضمن ما تقتضيه الضرورة والمصلحة، في إطار جمعي متفق عليه.

3-15- قيم العمل:

تحدد قيم العمل بصفة خاصة بدورها إلى توجه الأفراد، وذلك من خلال مجموعة

1- عبد العالي، دبلة، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي. ط1. الجزائر: دار الخلدونية، 2011، ص ص 93-94.

2- نذير زريبي. مرجع سابق، ص 104.

3- نور الدين، بكيس و نوال رزقي. كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر: 15سبب معطل للمواطنة في الجزائر. الجزائر: سارة للنشر، 2018، ص100.

الممارسات والسلوكيات التي يتم تبنيها في العمل، إذ تعرف على أنها: "تلك المعايير التقويمية التي يستطيع من خلالها الأفراد تحديد والتمييز بين الصواب والخطأ، مع تقييم أهمية التفضيلات"[1]

وبالعودة إلى قيم العمل التي ترتكز على الإنجاز، الضمان، الإستقرار الوظيفي، المكانة والخدمات التي تقدم، الإستقلالية، المساواة، منح فرص متكافئة بين الموظفين، والعلاقات الإنسانية[2]، تم تصنيف قيم العمل وفق مستويات ضمن إطار مجموعة من النظريات، والتي سنتطرق إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (1) يمثل: مراحل تطور قيم العمل وفق النظريات.

مراحل نظريات التطور الأخلاقي لقيم العمل		
المستوى الأول	**المستوى الثاني**	**المستوى الثالث**
ما قبل الإلتزام بالتقاليد الإجتماعية المتعارف عليها.	الإلتزام بالتقاليد الإجتماعية المتعارف عليها.	ما بعد الإلتزام بالتقاليد الإجتماعية المتعارف عليها.

المصدر: وجيهة ثابت العاني، القيم التربوية، ص 118.

ويشير الجدول إلى المراحل التي يمر بها الفاعل الإجتماعي لتبني مجموعة مبادئ ضمن قيم العمل، والتي يمكن تفسيرها كالأتي:

حيث تتميز **المرحلة الأول** بالتعرف على المعايير والقيم المتواجدة سواء في المجتمع، أو المنظمة.

1- أحلام، أوغديني. " قيم العمل أهميتها وتأثيرها على سلوك الموظفين". مجلة الفكر، 17، 2، (2022) (*)، ص .236

2- وجيهة، ثابت العاني. القيم التربوية وتصنيفاتها المعاصرة. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2014، ص 117.

أما في **المرحلة الثانية**، فيتم تبني ما يخدمه ويراه مناسب من قيم ومعايير، بإعتبارها موجهات الفعل الذي يسعى للقيام به، وذلك بناءا على عدة إعتبارات كالقبول الشرعي من طرف باقي الجماعة.

في حين يتم من خلال **المرحلة الثالثة**، إلى إعتناق مجموعة من السلوكيات تبعا للقيم التي تم تبنيها.

قيم العمل إجرائيا:

تمثل ذلك التصور من المعايير والقيم الأخلاقية الإرشادية، التي يتم من خلالها تبني جملة من السلوكيات والممارسات ضمن ما يرقى بالقبول الجمعي، وتبعا لما يحققه من رضا في العمل.

شكل رقم (2) يمثل: مخطط موقع المفاهيم المستعملة من الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة.

4- الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى ما هو معترف به حول الدراسات السابقة، الذي يكمن هدفها الرئيسي ضمن مراجعة الأدبيات المتعلقة بالبحث موضع الدراسة في تلخيص مختلف مواقف المعرفة من الموضوع، وهذا في إطار ما يخدم البحث المتناول، حيث تسمح ببلورة رؤية بحثية تاريخية شاملة لدى الباحث، من خلال التطورات الحاصلة فيه، ما يهدف للكشف عن جوانب الموضوع التي لازالت بحاجة إلى المزيد من البحث[1].

وإنطلاقا من ذلك، فقد كان تناولنا للدراسات السابقة بالوقوف أمام أهداف دراستنا، من باب الإحاطة بكل العوامل: (الإقتصادية، السياسية، الإدارية، الإجتماعية، والثقافية...وغيرها) للدراسة الأمر الذي قادنا للتطرق للعديد من الدراسات في مختلف الميادين في العلوم الإنسانية والإجتماعية بكل ما تضمنته من أبعاد هذا من جهة، أما من جهة ثانية فبما أن دراستنا بمفهومها الخاص تعكس ذلك التناول السوسيولوجي، وبالرغم من تعدد الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع العمل غير الرسمي بمفهومه الشامل، وبعض النماذج منه، إلا أنه لم يحظى هذا التناول من طرف الباحثين في الميدان السوسيولوجي ظاهرة سوق الصرف الموازي بإعتباره أحد نماذج وصور الأعمال غير الرسمية، أو الأعمال الحرة الموازية كما جرت تسميته في دراستنا من جهة ثانية بإستثناء دراسة للباحث **محمد بن بوزيد** في شكل مقال، والتي جاء إعتمادنا عليها في هذا الجزأ من البحث، وهذا لأسباب تتمثل في كونها تعكس الجانب السوسيولوجي في دراستنا من ناحية، وذات قيمة علمية من ناحية أخرى وذلك من حيث كيفية تناول الباحث للظاهرة.

1- أمينة، حيرش و طارق هزرشي. أهمية تحليل الدراسات السابقة لزيادة القيمة العلمية والعملية للبحث العلمي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 7، 6 (2022)(*): ص ص 390-391.

- **الدراسة الأولى:** ل **مولاي بوعلام،** تحت عنوان: "سياسات سعر الصرف في الجزائر–دراسة قياسية في الفترة (1990:01– 2003:04)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية– تخصص: إقتصاد كمي (2006/2005)، بجامعة البويرة.

تمحورت الدراسة حول سياسة الصرف في الجزائر في ظل التحولات التي عرفها الإقتصاد الوطني، بالإعتماد على النظريات والنماذج المفسرة لها.

وقد ذهب الباحث في تحليله لظاهرة سوق الصرف الموازي بتحليل سياسة الصرف من ناحية المراقبة، الأمر الذي يدفع بهروب الأموال إلى الخارج مما يساعد على توسع السوق الموازية للصرف، إضافة إلى قلة وندرة العملة الصعبة وعجز البنوك على توفيرها، ما يجعل مالكيها يفضلون بيعها في السوق الموازية بدلا من السوق الرسمية للحصول على أكبر قدر من الفائدة.

وتوصل الباحث إلى أن حجم السوق الموازية للعملة الصعبة يتوقف على البرنامج الحكومي من خلال السماح للمعتمدين الإقتصاديين الحصول على العملة، إضافة إلى ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق.[1]

- **الدراسة الثانية:** ل **قارة ملاك**" إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر– مع عرض مقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنيغال"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم إقتصادية فرع: إقتصاد مالي، جامعة منتوري قسنطينة، (2010/2009).

1–مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرفي الجزائر– دراسة قياسية في الفترة (1990:01– 2003:04)، رسالة ماجستر. جامعة البويرة، الجزائر. 2006.

تطرقت الباحثة في دراستها إلى الإقتصاد غير الرسمي بشكل عام (إنتشاره، أسبابه، نتائجه، السياسات المطبقة، وفي الأخير عرض لتجارب المكسيك، السنيغال وتونس وتقديم على ضوئها عدة إقتراحات)، معتمدة في طرحها للظاهرة على نماذج مختلفة من الإقتصاد غير الرسمي كالسلع المغشوشة، تقليد الماركات، تبييض الأموال، والمتاجرة بالعملة الأجنبية في السوق الموازي، وهو من بين أنواع السوق غير الرسمي الذي يهمنا في هذه الدراسة كونه موضوع دراستنا، فقد تطرقت الباحثة إلى الطريقة غير الرسمية التي من خلالها يقتني بعض المستوردين العملة الصعبة سواء من خلال عمليات التحويل من تونس أو شرائها مباشرة من مصادر مختلفة أخرى كالمغتربين والسواح.

كما قامت بتحليل الظاهرة من خلال جدول يمثل تطور سعر الصرف غير الرسمي مقارنة بسعر الصرف الرسمي ما بين (1970-2007).

حيث قامت الباحثة بدراسة إحصائية على المستوى العالمي، العربي، والمحلي كالديوان الوطني للإحصاء، وتجارب باحثين أخرين، أين قامت بإجراء دراستها دون التطرق للمجتمع الإحصائي وعينة ومكان البحث.

وفي الأخير توصلت الباحثة إلى أن تطور ظاهرة المتاجرة بالعملة الأجنبية في الإطار غير الرسمي يعود إلى جملة من الأسباب تتمثل أهمها في:

- ✓ الأزمة البترولية التي عرفتها الجزائر سنة 1986.
- ✓ زيادة الطلب على العملة الصعبة خصوصا في أوقات معينة من السنة كرأس السنة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات التي ترتبط طرديا بالطلب على العملة الأجنبية، أين يرتفع الطلب عليها بإرتفاعها وينخفض بإنخفاضها، وهذا ما بينته نتائج الجدول الذي إعتمدته.

- ✓ بالإضافة إلى ضعف حجم تحويلات المغتربين الجزائريين العملة الأجنبية للبلاد بطريقة رسمية، حيث إحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة بنسبة 9،2 %، مقارنة بالمهاجرين العرب.
- ✓ الشروط التي تحددها الدولة الجزائرية للحصول على العملة الأجنبية، هي من دفعت تطور هذه السوق.

وكنتيجة عامة توصلت إلى أن الإقتصاد غير الرسمي ككل له إيجابيات وسلبيات، حيث تمثلت إيجابيته من خلال القضاء على البطالة، في حين سلبياته تمثلت في خسارة خزينة الدولة من خلال التهريب الضريبي، وعدم صحة البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرسمية...إلخ، وعلى ضوء كل من التجارب الناجحة في القضاء على الإقتصاد غير الرسمي، قدمت إقتراحات[1].

- **الدراسة الثالثة:** ل**Alioui Fatima Zahra** تحت عنوان:

"Les déterminants du taux de change enAlgérie*:* Quelle ampleur du taux de change parallèle ?",

Doctorat en Finance– spécialité : Economie Monétaire et Finance, Université de Tlemcen (2015/ 2016).

تطرقت الباحثة في دراستها إلى كل من سوق الصرف الرسمي، ثم سوق الصرف الموازي مع المقارنة بينهما، وعلاقة السياسات المطبقة في إنتشار نمو سوق الصرف الموازي، الذي يرتبط بهيكلة السوق المدارة.

وقد أرجحت الباحثة الفرق الكبير الموجود بين كلا السوقين الرسمي وغير الرسمي للعملة إلى التشوه الذي يعاني منه كل من الإقتصاد وسياسة المسؤولين، كما دعمت موقفها هذا بدراسة

1– قارة، ملاك."إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مع عرض مقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنيغال". أطروحة دكتوراه.جامعة قسنطينة. الجزائر،2010.

ل**أحمد هني**، "إقتصاد الجزائر المستقلة"، إضافة إلى فائض الطلب، الذي من شأنه أن يزيد من الهوة أي الفرق بين السوقين في رفع السعر لفائدة السوق غير الرسمي مقابل السوق الرسمي.

وفي الأخير إستخلصت أن إرتفاع سعر العملة في السوق الموازية راجع إلى:

- ✓ عدم فاعلية نظام الإنتاج الجزائري الذي يدفع المستهلك الجزائري البحث عن العملة لتلبية إحتياجاته.
- ✓ غياب مكاتب الصرف.
- ✓ زيادة الطلب على العملة الصعبة.
- ✓ تحكم السوق الموازية حوالي 40% من الكتلة النقدية.

كما إعتمدت الباحثة في دراستها على إحصائيات وبيانات رسمية، ونتائج لدراسات سابقة أين قامت بطرحها، عرض مقارنة، تحليلها، واستخلاص نتائجها، دون التطرق إلى الميدان.[1]

- **الدراسة الرابعة:** ل **نجاة مسمش**، "الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر 1980–2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية: تخصص نقود وتمويل، جامعة خيضر بسكرة، (2018/2017).

تطرقت الباحثة في دراستها إلى عدة نماذج من الإقتصاد الموازي في ظل عرض إقتصاد الجزائر ما بين الفترة (1980–2018)، وقد تطرقت إل ظاهرة "العملة الأجنبية في السوق الموازية"، من خلال رصد أسبابها، حيث حللت الظاهرة من خلال عامل " العرض والطلب" الذي

1 - Fatima Zahra, Alioui."Les déterminants du taux de change enAlgérie*:* Quelle ampleur du taux de change parallèle ?". Thèse de Doctorat. Tlemcen. Algerie,2016.

يتحكم فيها، أين يؤدي فائض العرض إلى زيادة سعر الصرف في السوق الموازي مقارنة بالسوق الرسمي، فعدم القدرة على إشباع الحاجة من العملة تدفع الأفراد التوجه للسوق الموازية للصرف من أجل الحصول عليها، كما تطرقت الباحثة إلى مختلف مصادر الحصول على العملة الصعبة مستعرضة جدول يمثل إرتفاع التعامل بالعملة الأجنبية في السوق غير الرسمية مقارنة بالسوق الرسمية، وقد إعتمدت في دراستهاعلى تحليل النتائج من خلال عرض إحصائيات وأرقام حول التعامل بالعملة الأجنبية بين السوق الرسمي والموازي.

وفي الأخير توصلت إلى أن سوق العملة الأجنبية الموازية كغيرها من الأسواق الموازية الأخرى، من حيث تأثيرها السلبي نتيجة عدم إخضاعها لتقديرات الدخل الوطني بسبب عدم إخضاعها للضرائب، كما أتبعت دراستها بجملة من التوصيات تتمثل في إقتراح مجموعة من الإجراءات للقضاء والحد من الإقتصاد غير الرسمي[1].

- **الدراسة الخامسة:** مقالة ل **محمد بن بوزيد** تحت عنوان " Réseaux financiers et marchés parallèles de devises- Des Algériens dans l'économie informelle

إنطلقت دراسة **محمد بن بوزيد** الميدانية من حي **سان إتيان Saint- Etienne** الفرنسية بمقاطعة **Lefaubourg Stéphanois** ضمن تساؤلات تمثلت حول:

- ✓ موقع التنظيمات غير الرسمية وخصائص المعاملات والتبادلات؟
- ✓ دور اللاعبين الرئيسيين والعلاقة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي؟

1-نجاة، مسمش."الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1980-2014". أطروحة دكتوراه في جامعة بسكرة.الجزائر، 2018.

- ✓ كيفية تداول الأموال في عملية تحويلية من العملة الجزائرية إلى العملة الفرنسية لتلبية حاجيات رواد الأعمال (المقاولين) والتجار الجزائريين المقيمين سواء في فرنسا أو الجزائر، أو بين الجزائر وفرنسا؟

درس الباحث الظاهرة في إطار التقاطع ما بين النسق الإقتصادي والإجتماعي، بإعتبار التعامل في السوق الموازي قائم على دوافع إقتصادية محصورة بين شبكة من العلاقات الإجتماعية الذاتية، وهذا بالإستشهاد حسب ما جاء به كل من**M.Granovetter& R.Swedberg** فحسب رأيه هي مقاربة مفاهيمية لمصطلح الشبكات في التحليل السوسيولوجي للظاهرة الإقتصادية التي تشكل رابطا إجتماعيا وداعما للوساطة الإجتماعية.

وبناءا على دراسته الميدانية التي جرت ضمن تحقيق ميداني، التي تميزت بالملاحظة بالمشاركة ضمن معاشية الظاهرة، من خلال ولوجه للميدان على كونه أحد الزبائن في منطقة **سان إتيان** الفرنسية، وإجابة على تساؤولاته إستخلص أن العمل غير الرسمي بصفة عامة، وسوق الصرف الموازي بصفة خاصة يحتل مكانة مهمة في المجتمع الجزائري، كونه يرتبط بالتحولات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها البلاد في حقبة الثمانينات والتسعينات، والتي كان لها دور على زيادة الطلب على العملة الصعبة التي تعاني الندرة في ظل إنتشار السريع للمنتجات الأجنبية والطلب عليها خصوصا مع عدم قابلية العملة الجزائرية للتحويل.

كما أن سوق الصرف الموازي ب **سان إتيان** الفرنسية هو إمتداد لمختلف الأسواق الموازية للصرف بالجزائر، أين تتم المبادلات على مستواه ما بين السماسرة المصرفيين بالدينار الجزائري في الجزائر، ليتم قبض القيمة التي تقابلها بالفرنك على مستوى سوق **سان إتيان** الذي يحتوي حوالي 40% من الجزائريين في إطار عملية تفاوضية بين الفاعلين على السعر، ضمن

نظام منظم من الشبكات العلائقية التي تتم ضمن نفس الإنتماء المنطقي للأفراد، أو نفس أفراد العائلة، الأمر الذي جعل من المهاجرين الجزائريين في فرنسا االمصدر الرئيسي للعملة الأجنبية مما أدى إلى نمو السوق الموازية للصرف وسيطرة المهاجرين عليها بالدرجة الأولى، ثم المضاربون الجزائريون الذين ينتظمون حول جمع وتوزيع العملات الناشئة عن الهجرة عن طريق جهاز شبكي يبني هذه الأسواق بالدرجة الثانية[1].

وفي تقييم عام لمحتوى الدراسات التي تم التطرق إليها، فقد عالجت الدراسات السابقة الأربع الأولى ظاهرة "المتاجرة بالعملة في السوق الموازية" من خلال:

- ✓ القيم الإحصائية بالإعتماد على التقارير الإحصائية الرسمية العالمية أو المحلية، والتي إعتبرت نقطة الإنطلاق في دراستها.
- ✓ التطرق إلى مختلف الأسباب وأهمها التي ساهمت في ظهور وإنتعاش الظاهرة على غرار (هامش الربح، القرارات السياسية المطبقة، البطالة، العراقيل الإدارية، البطالة، الفقر وتعاطي الأفراد مع الأوضاع وبروز سلوكيات وممارسات تدعم إنتعاش سوق الصرق وفق لما يخدم مصالحهم).
- ✓ الإعتماد على أساليب القياس الكمي للظاهرة، لإبراز حجمها وتطورها.
- ✓ عدم التناول الميداني للظاهرة.

وتكمن المفارقة بين الدراسات الأربع السابقة ودراستنا من حيث التناول الميداني الذي نسعى من خلاله معالجة الظاهرة عن طريق جمع الأدلة والبراهين، من خلال الملاحظات الميدانية والمقابلات الشخصية مع البائعين في السوق الموازي للصرف، والتي تعد أحد المراحل

1-Mohamed, Benbouzid." Réseaux financiers et marchés parallèles de devises- Des Algériens dans l'économie informelle ". Revue Européenne des migrations internationales, 15, 2, (1999) (*).

السوسيولوجية المهمة التي تسمح للباحث المعاينة كمرحلة إنتقالية من المفاهيم إلى مرحلة إختبارها،[1]ومعالجتها بطريقة سوسيولوجية، حيث تعد بدورها جوهر الإختلاف، فيما تكمن نقطة الإلتقاء من حيث التطرق لجميع العوامل والأسباب التي أدت إلى إنتشار الظاهرة، بما في ذلك التناول الإحصائي الذي سعينا من خلاله إضفاء الشرعية على دراستنا والإستشهاد به بغية تحليل وتفسير الظاهرة من أجل التعمق فيها بغرض الوصول للفهم.

في حين جاءت الدراسة الخامسة للباحث السوسيولوجي **بن بوزيد** ضمن التناول الميداني للظاهرة، أين أجرى الباحث أساليب البحث المنهجية المتعارف عليها في التقاليد السوسيولوجية، من خلال معالجته للظاهرة، التي تميزت بالتناول الإقتصادي والإجتماعي بناءا على أشكال العلاقات القائمة بين الفاعلين على مستوى السوق، والتي لها إمتداد جغرافي ما بين الجزائر وفرنسا، فيما سنحاول من خلال دراستنا التطرق لجميع العوامل الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الإدارية التي تقف وراء الظاهرة.

وكتقييم عام لموقع الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها من دراستنا، فقد تمثلت أهميتها كونها إعتبرت مرجعا ومصدرا مهما للمعلومات التي ساعدتنا في بحثنا، كما تم الإستدلال من خلالها على مراجع أخرى.

5- المقاربة النظرية:

إرتأينا في هذا الجزأ من البحث التطرق إلى النظريات الأكثر ملائمة من حيث المضامين التي تحملها، فيما يخص البنية الكلية للمجتمع والدور المحوري للفاعلين الإجتماعيين، وذلك وقوفا

1- ريمون، كيفي و لوك فان كمبنهود. دليل الباحث في العلوم الاجتماعية. ط1. ترجمة يوسف الجباعي، 1997، ص 1997.

أمام الجوانب العديدة التي ترتكز عليها مختلف النظريات بصفة عامة وفي علم الإجتماع بصفة خاصة من جهة، ومجموع العوامل التي تمثل تعدد الجوانب في دراستنا مع الإستناد لأهداف الدراسة، والسؤال الذي نسعى للإجابة عنه، وبما أن النظرية تمثل بدورها مجموعة من الأفكار والمعتقدات والأراء التي تجسد ماهية وطبيعة البنى، الأنظمة، العمليات والعلاقات الإجتماعية بين الأفراد[1]، وكونها وسيلة تمككنا من التحليل والتفسير، ووفقا لذلك فقد جاء إعتمادنا على النظريات التي تمثل وتتلائم مع بعض عناصر ومكونات الظاهرة الأساسية موضع الدراسة، والتي تتمثل في كل من:

5-1- البنائية الوظيفية (تالكوت بارسونز):

يرى أصحاب الإتجاه الوظيفي بصفة عامة، وعلى رأسهم **تالكوت بارسونز** "إلى أن المجتمع بإعتباره نسقا إجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا ينجز جزأ من أجزائها ومكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغيير في باقي أجزاء النسق[2].

وقد جمع **بارسونز** بين عناصر البنائية والوظيفية، إذ تعتبر **البنائية:** "دراسة المجتمع بإعتباره الكل"، فيما تعتبر **الوظيفية:** "دراسة وظائف الأجزاء (الأنساق)".

ويرى بذلك أن المجتمع نسقا إجتماعيا ينحدر منه أنساق فرعية لكل منها وظيفة معينة[3]، حيث

1- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص 21

2- عبد الباسط، المعطي وعادل مختار الهواري. في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. ط1. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 98.

3- عبد العزيز، خواجة. أساسيات في علم الإجتماع، الجزائر: دار نزهة الألباب، 2012، ص 169.

يعرف النسق بأنه:"عبارة عن وحدة إجتماعية تتميز بعلاقات مترابطة متساندة وظيفيا بين أجزائها"[1].

وقد قدم **تالكوت بارسونز** النسق كونه "يتألف من جمع من الفاعلين، الذين يتفاعلون مع بعضهم في موقف يتضمن على الأقل جانبا فيزيقيا أو بيئيا، وفاعلين مدفوعين بموجب الميل إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع، والذين تتخلل علاقاتهم حسب موقف ما وتعريفهم له، ضمن رموز مشتركة مبنية ثقافيا"[2].

ويكمن تحليل **بارسونز** من خلال نظريته التي بناءها بالإستناد إلى الفعل الإجتماعي (أنظر الفصل الرابع) في تحليل التنظيم الداخلي للمجتمع إلى أربعة أنساق فرعية، وهي:

النسق الأول: وهو الذي تكونه النظم المسؤولة عن تدعيم النمط، من خلال القيم الثقافية العامة للمجتمع، وتلك أساس النظم الدينية والأخلاقية.

النسق الثاني: وهو مجموع النظم المعنية بالتكامل أو تدعيم المعايير والأحكام المختلفة.

النسق الثالث: هو النسق السياسي، المسؤول عن تحقيق أهداف الجماعة في المصلحة القومية.

النسق الرابع: هو النسق الإقتصادي، ووظيفته التكيف مع البيئة المادية، من خلال الإنتاج والتوزيع[3].

فنظرية **بارسونز** كما جاء على رأي **جي روشي Guy Rocher** بأنها: ((تشبه الصناديق الصينية، حينما تفتح صندوقا منها تجد أنه يحتوي صندوقا آخر بداخله، وهذا الصندوق بداخله

1- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص 95.

2- والاس، رث. النظرية المعاصرة في علم الإجتماع-تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية. ط1. ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني. الأردن: دار المجدلاوي، 2010، ص66.

3- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص ص 110 -111.

صندوق أصغر وهكذا، وهذا راجع للتفسير التجريدي **لبارسونز**، والذي بدوره يحتوي على تفسير تجريدي آخر))[1].

ووفقا للتفسير **البارسونزي**، فإن المجتمع بإعتباره البنية الكلية الذي يتألف من مجموعة من النظم وأنساق فرعية متفاعلة مع بعضها البعض، بشكل متساند ومتناسق من أجل تأدية مجموعة من الوظائف، ما يحقق التوازن والإستقرار للمجتمع، وأي خلل في أحد نظمه من شأنه أن يؤثر على باقي النظم (الأنساق)، الأمر الذي يستوقفنا للحقبة التاريخية لبداية الأزمة وتدهور النسق المجتمعي الجزائري، وإختلال توازنه من خلال عدم التساند والإنضباط بين أنساقه الفرعية، حيث كانت للقرارات السياسة التي إنتهجتها الدولة الجزائرية أثر على الوضع (النسق) الإقتصادي، والتي أفضت إلى غلق المصانع وبعض مؤسسات الدولة وتحويل بعضها للقطاع الخاص، الأمر الذي أثر بدوره على النسق الإجتماعي الذي نتج عنه ظواهر إجتماعية كالبطالة والفقر في مقدمتهما ما كان له تأثير على النسق الثقافي في ظل العوامل التي مر بها المجتمع والظروف التي عرفها الأفراد، الأمر الذي أدى إلى تشكل تمثلات إجتماعية جديدة بمعايير وقيم جديدة تهدف إلى تحقيق المصالح والأهداف، في إطار تبني وإختيار أفضل الوسائل وأنسبها من أجل إشباع الحاجات وبلوغ الغايات، مما يساهم بدوره إما بصفة مقصودة أو غير مقصودة على إختلاف إيجابيات وسلبيات هذه الوسائل وتباينها في إعادة إنتظام المجتمع وتوازنه مرة أخرى.

وتعتبر بذلك الأعمال الحرة الموازية بصفة عامة، والعمل ضمن سوق الصرف الموازي بصفة خاصة أحد أوجه البدائل المتاحة لدى الأفراد، من أجل بلوغ أهدافهم في ظل تحقيق إكتفاءهم وإشباع حاجياتهم.

1- إيان، كريب. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد، وحسين غلوم ومحمد عصفور. الكويت: عالم المعرفة، 1999، ص 67.

وفي هذا الصدد كانت النظرية **البنائية الوظيفية** من أكثر النظريات الكليانية الشمولية التي تعبر عن التركيبة الهرمية والكلية للمجتمع ضمن كل متناسق ومتجانس، ما يبرر إعتمادنا عليها بشكل أساسي لتفسير وتحليل الظاهرة.

5-2-ميشال كروزي- التحليل الإستراتيجي:

يتسم التحليل الإستراتيجي عند **ميشال كروزي** بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية إنطلاقا من السلوكات الفردية والتنسيق في العمل الذي يفترض جملة من الأعمال الفردية[1]، أين يقوم الفاعلون بوضع إستراتيجية من خلال وضع خطة وحشد الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف، وذلك مع محاولة التوقع أو التنبؤ بخطة الخصم وجعل خطته غير متوقعة.

وقد ذهبا كل من **كروزي** و**فريدبرغ** في تحليلهما الإستراتيجي بناءا على دراسة إستراتجية لألعاب القوة التي تقع بين الفاعلين، والعلاقات التي ينتجونها فيما بينهم بعقلانية[2]، والتي تكون مرتبطة بسلوك عقلاني إنطلاقا بأهدافهم التي تكون واضحة وواعية بالنسبة لهم، حيث تكون مصممة وفق الموارد المتاحة لهم وضغوط المحيط وإكراهاته سواء الإقتصادية، السياسية أو الإجتماعية.

وترتكز مسلمات التحليل الإستراتيجي بذلك على:

- ✓ **إختيار الأهداف:** والذي يكون إنطلاقا من تصميم إستراتيجيات خاصة من أجل تحقيق الأهداف وبلوغها.

1- عبد القادر، خريبش. " التحليل الإستراتيجي عند ميشال كروزيي: النظرية والمفاهيم ". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 16(جوان 2007): ص 239.

2- Ali, Belaidi. Op.Cit, 2019 p.

- ✓ **الحرية النسبية للفاعلين:** وهي إمكانية التدخل المستقلة، حيث تستعمل هذه الحرية التي يحاول ضبطها عن طريق السلطة بصفة متباينة، الأمر الذي يدفع بالفاعلين لجعل سلوكهم غير متوقع، مع محاولة توقع أو التنبؤ بسلوك الغير أي الخصم.
- ✓ **العقلانية المحدودة:** والتي تكون تبعا للإستراتيجيات المحدودة التي تصمم إعتمادا على المناورات[1].

وفي جانب آخر من تحليل **كروزي** حول ما أسماه بالظاهرة البيروقراطية، وفي إشارته لمحاولة ضبط حرية الأفراد عن طريق السلطة، والتي يقصد بها السلطة البيروقراطية التي تعتمد على القوانين والقرارات، والمراسيم، فيرى أنها وبمرور الزمن تصبح لا معنى لها، وذلك نتيجة لتغير المعطيات والعوامل بحد ذاتها سواء المتعلقة بالمنظمة أو المجتمع ككل، إضافة إلى ما ذهب إليه **كروزي** فإن الأفراد يتحايلون بدورهم على القوانين ويستغلون منها ما يخدم مصالحهم، متجاهلين تلك لا تخدم مصالحهم، وبقدر محاولة الحكومات فرض قوانينها والتضييق على الأفراد المتلاعبين بالثروات بقدر ماتنشط السوق السوداء، والمزايدات بشأن الحصول على الأشياء المحظورة[2].

وإنطلاقا من تحليل **ميشال كروزي**، فإن الفاعلين في سوق الصرف الموازي وبإتسامهم بالعقلانية المحدودة نتيجة وعيهم بأهدافهم التي تكمن في الحصول على أكبر قدر من الفائدة من جهة، والموارد المتاحة لهم والتي تتمثل بمقدار القيمة التي يمتلكونها من العملة الصعبة من جهة ثانية، الأمر الذي يدفع بهم لإتخاد بعض الإستراتيجيات كالحصول على بعض الرأسمال الإجتماعي وبناء علاقات إجتماعية تساعدهم في الحصول على التمويل الكافي من القيمة من

1- عبد القادر، خربيش. مرجع سابق، ص ص 239-241.

2- فضيل، رتيمي و لطيفة طبال و أسماء رتيمي. سوسيولوجية المؤسسة قراءة نظرية تحليلية. الجزائر: دار التل للطباعة والنشر، 2019، ص ص 59- 60.

العملة الأجنبية، مما يجعل سلوكاتهم مرتبطة بالحصول على المورد البشري الذي يساعدهم على بلوغ أهدافهم.

وضمن سياسة المنافسة ومحاولة السيطرة وفرض القوة على مستوى السوق الموازي للصرف، تكمن إستراتيجة العمل الجماعي للفاعلين سعيا على الحماية بناء على عملية منسقة قائمة على السلوكيات الفردية للفاعلين والتي تتمثل بداية من عرض الخدمات على المارة، البيع والمساومة مع الزبائن المترددين على السوق.

وبالرجوع إلى سياسة العرض والطلب التي تتحكم في السوق الموازية، فهي لا تتم إلا في إطار العوامل المحيطة بالسوق وتقلباته التي تكون أساسا متوقفة على ظروف المجتمع كالأزمات المالية، وحالة الطوارئ التي تكون مفروضة على السوق الأمر الذي حدث أثناء جائحة كورونا فبناءا على ذلك يسعى الأفراد حشد مواردهم ضمن خطة تسمح لهم بتحقيق أهدافهم، ما يمنحهم صفة العقلانية، والتي تكون محدودة كونها مرتبطة بظروف المجتمع.

ووقوفا أمام ظروف المجتمع والعوامل المتحكم فيه يعد العامل الزمني أحد العوامل التي تجعل من الباعة يتمتعون بهامش من الحرية، إذ يتم المناورة وإستغلال الفترات التي يتوقع فيها الباعة إزدهار حركية السوق، وكثرة الطلب على العملة كمواسيم الأعياد والمواسيم الدينية، ورأس السنة، وذلك من خلال الرفع من قيمة العملة خصوصا في الفترات التي تعرف فيها العملة ندرة أو نقص.

فمن خلال ما ذهب إليه **ميشال كروزي**، تكمن النظم القانونية التي تمنع من ممارسة الأنشطة غير الرسمية، وبالرجوع إلى الظروف الإجتماعية التي تدفع بالأفراد إلى إمتهان لمثل هذا النوع من العمل، رغم سلبياته إلى عدم فاعلياتها، فالبرغم من محاولات الدولة في القضاء على هذا

السوق الموازي بقدر ما عرف إنتشار وإنتعاش، وذلك لعدة عوامل كعدم إمكانية الدولة نفسها من تلبية حاجة الأفراد من العملة، ما يثبت عدم نجاعتها، الأمر الذي يدفع الأفراد التحايل عليها في ظل إستغلال ما يناسبهم من سياستها من خلال توجهها الليبيرالي الداعم لحرية الأفراد، مما يساعدهم في التوجه للسوق الموازية للصرف.

6- المنهج وأدوات جمع البيانات:

6-1- منهج الدراسة:

المنهج الكيفي:

إن مقاربة الواقع الإجتماعي بواسطة الأدوات المنهجية، ومسلمات النظرية لا يمكن أن يكون بدون المنهج المناسب من أجل التفسير والفهم الصحيح للظاهرة[1]، ولخصوصية الظاهرة موضوع الدراسة التي نحاول من خلالها الكشف عن الأسس الموضوعية، جاء إستعمالنا للمنهج الكيفي الذي يتميز بدوره بالبحث والكشف عن خفايا الظواهر، إذ يعرف بأنه: "ذلك النوع من المنهج الذي يهدف للبحث بالتركيز على تحليل السيرورات الإجتماعية، والمعنى الذي يقدمه الأفراد والجماعات للفعل الإجتماعي، وعلى حياتهم اليومية، وواقعهم الإجتماعي المعاش"[2].

حيث يهدف المنهج الكيفي بشكل أساسي إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب

1 - Kamel, Boucherf. " Approches Quantitatives et Qualitatives : Méthodes et pratiques ".Centre de recherche en Economie Appliquée pour le Développement, nº 116 (2016) (*) : p 11.

2 - Jean Pierre, Deslauries.recherche qualitative- guide pratique. Monteral : Mc Graw-Hill, 1991, p 6.

الإهتمام أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها[1]، وهذا ضمن دراسة مونوغرافية التي تصف وتحلل واقع مطبوع ومجمع، والذي يشكل كلا في حد ذاته[2].

6-2- أدوات جمع البيانات:

6-2-1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم الوسائل التي تستعمل في البحوث الإجتماعية والطبيعية في جمع المعلومات والحقائق، والتي لا تقل أهميتها مقارنة بالتقنيات الأخرى مثل المقابلة والإستمارة[3].

ويتم إستخدام هذه الأداة في الكثير من الأحيان في الدراسات الإستطلاعية والإستكشافية في الدراسات السوسيولوجية، كونها أهم الأدوات المنهجية من حيث الدقة، والتي تعتمد على مهارة الباحث وقدرته على تحليل العلاقات الإجتماعية وأنماط السلوك الإجتماعي المراد تحليله"[4]، والتي تعتمد في إستعمالها على طرح التساؤولات المتعلقة بالدافع إليها؟، وما الذي يغديها[5].

وتعرف أيضا بأنها: "مشاهدة الظواهر قصد عزلها وتفكيك مكوناتها الأساسية للوقوف على طبيعتها وعلاقاتها والكشف عن التفاعلات بين عناصرها وعواملها"[6].

1- شويمات، كريم."إشكالية المنهج في البحوث الكمية والبحوث النوعية في حقل العلوم الاجتماعية ". مجلة الأداب والعلوم الإجتماعية، 15 (جوان 2016): ص 92.

2 - David, Rompré. La sociologie une question de vision. Canada : presses de l'université laval, 2000, p 148.

3- رشيدة، سبتي. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية. الجزائر: دار التنوير، 2014، ص77.

4- فضيل، دليو وعلي غربي. أسس منهجية في العلوم الإجتماعية: علم إجتماع الإتصال للبحث والترجمة. الجزائر: جامعة منتوري، 2012، ص218.

5- موريس، أنجرس. منهجية البحث في العلوم الإنسانية. الجزائر: دار القصبة، 2004، ص 31.

6- محمد، برو. الموجه في منهجية العلوم الإجتماعية-علم النفس الإجتماعي-التربية. الجزائر: الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص112.

ولطبيعة بحثنا قمنا بإستخدام تقنية الملاحظة، من أجل إلتقاط بعض الممارسات والخصائص التي تكون على مستوى سوق الصرف الموازي، بالإعتماد على شبكة الملاحظة أثناء الدراسة الإستكشافية ومرحلة المقابلات.

6-2-2- المقابلة:

هي عبارة عن حوار الباحث مع شخص معين، يتم من خلاله طرح أسئلة محددة للحصول على إجابات دقيقة بشأنها، وتتميز المقابلة في كونها وسيلة مناسبة لإختبار وتقييم الصفات الشخصية بطريقة مباشرة، إضافة لتزويد الباحث بالمعلومات الضرورية حول الموضوع محل الدراسة والتحليل[1].

وتعرف أيضا بأنها: "تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما هو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث، والتي تدور حول أرائه ومعتقداته"[2].

ولخصوصية موضوعنا، كانت تقنية المقابلة الأنسب لجمع المعلومات، والتي تتماشى بدورها مع المنهج الكيفي الذي جرى تبنيه في بحثنا، مما يمكننا من التعرف أكثر على خصوصيات سوق الصرف الموازي من حيث طبيعة تسييره، ومختلف أنواع العلاقات القائمة بين مختلف الفاعلين وطبيعتها، إضافة إلى العناصر الديناميكية الإجتماعية التي يتمتع بها، الأمر الذي من شأنه أن

1- عبد الناصر، جندلي. تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والإجتماعية. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 40-41.
2- رشيدة، سبتي. مرجع سابق، ص 92.

يكشف لنا خبايا هذا السوق من أجل الوصول لفهم الظاهرة موضع الدراسة عن طريق الإحتكاك بشكل مباشر مع المبحوثين في الميدان.

6-3- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في كل المفردات التي تكون موضع هدف الدراسة، سواء أكان الإعتماد على أسلوب المعاينة أو أسلوب الحصر الشامل، حيث يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع فرصة متساوية في الإختيار من بين مفردات العينة، ويمكن تصنيف مجتمع الدراسة بإضافة بعض المحددات التي تضيق نطاق مجتمع الدراسة، ومن بين هذه المحددات ما يلي:

- ❖ تحديد خصائص وحدات المعاينة لمفردات مجتمع الدراسة.
- ❖ تحديد المدى الجغرافي لمجتمع الدراسة.
- ❖ تحديد المدى الزمني لتغطية الدراسة[1].

ولبحثنا قمنا بإختيار وتحديد خصائص مجتمع البحث الذي يخدم دراستنا، والذي تمثل في

الباعة الذين يتاجرون بالعملة الصعبة في إطار غير رسمي على مستوى السوق الموازي للصرف ببور سعيد، بالجزائر العاصمة، من أجل الكشف عن الظاهرة وفهمها، وقد كان إختيارنا بطريقة مستهدفة وبصفة حرة 18 مفردة من المجتمع الإحصائي، وذلك طبقا لمجموعة خصائص إرتأينا أنها تخدم البحث وأهدافه العلمية.

1- محمد ياسر، الخواجة. .البحث الإجتماعي_أسس منهجية ونماذج تطبيقية. ط1. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011، ص 214.

6-4- المجال المكاني والزماني للدراسة:

6-4-1- المجال المكاني:

سوق السكوار وهو عبارة عن: "ساحة صغيرة مطلة على الواجهة البحرية لميناء **بورسعيد** يقع عند مدخل حي القصبة العتيق بأعالي العاصمة الجزائرية، وتعد هذه السوق مأوى للمتشردين والتائهين ليلا، أما في النهار فتتحول إلى أكبر سوق سوداء للعملة الصعبة على مستوى الوطن إضافة إلى إحتلالها مركز إستراتيجي كونها غير بعيدة عن المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية على غرار المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، مقر محكمة سيدي أمحمد ومحافظة العاصمة[1] ما يجعلها ذات خصوصية أكثر من الأسواق الموازية الأخرى على مستوى ربوع الوطن.

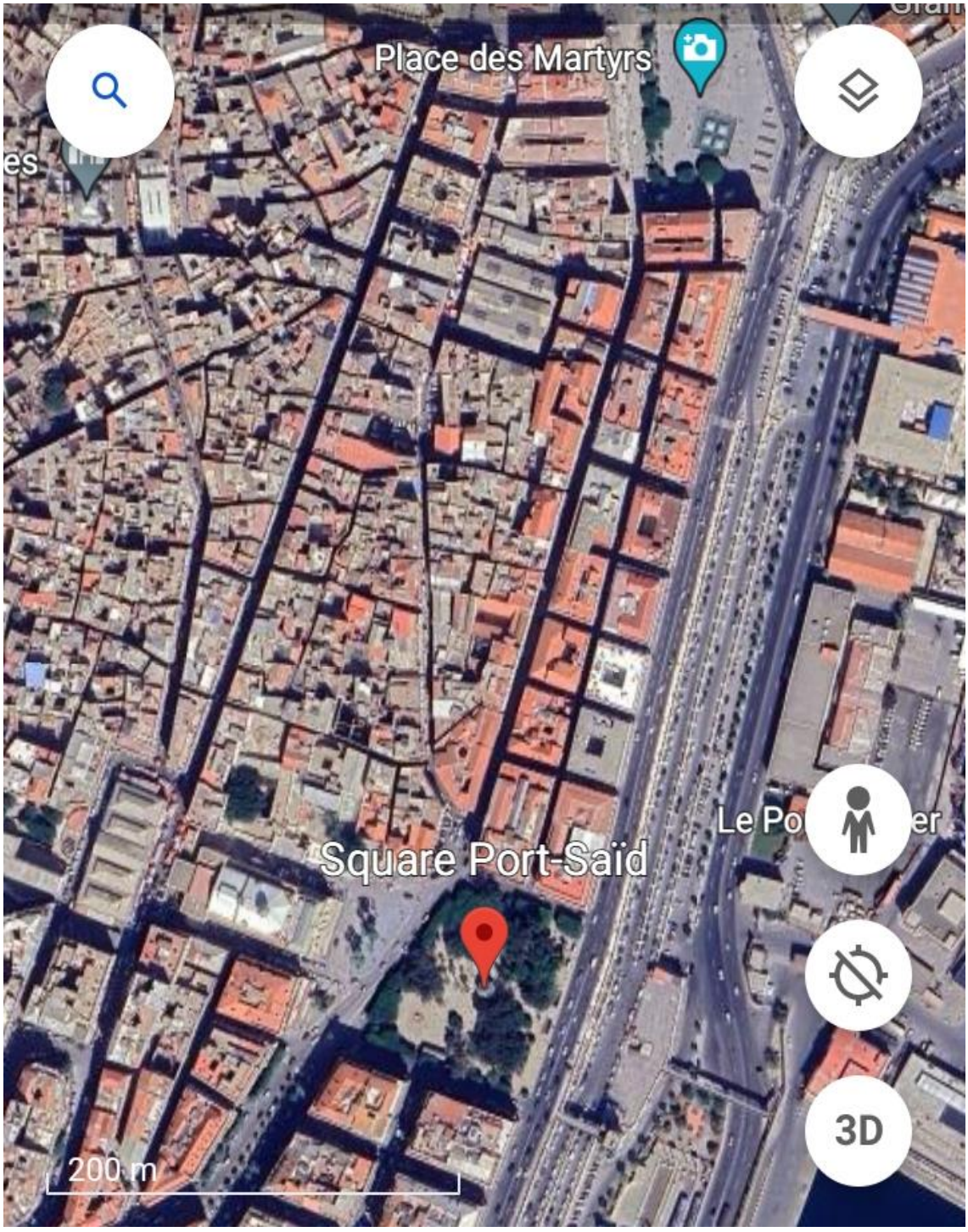
6-4-2- المجال الزماني:

تراوحت المدة الزمانية لدراستنا ما بين الدراسة الإستطلاعية، التي تم من خلالها إستعمال شبكة الملاحظة والمقابلات مابين 11 ماي 2022 إلى غاية 14 جوان 2023.

12 – ربيعة خريس، "سكوار"...سوق خارج القانون للعملة الصعبة في قلب الجزائر، 2020/01/20، تم الإسترجاع في 2022/04/20 الموقع الإلكتروني: https://www.noonpost.com

شكل رقم (3) يمثل: صورة الحيز العمراني لسوق السكوار بساحة

بور سعيد بالجزائر العاصمة.



المصدر: بواسطة تطبيق Googel Earth

7- صعوبات الدراسة:

تعتبر الصعوبات من بين التحديات التي تواجه الباحث خلال فترة دراسته، والتي تكون تكون مرهونة بقدرته على التغلب عليها وتجاوزها، وتختلف الصعوبات من بحث لآخر ومن باحث لآخر حسب عدة عوامل كالتخصص، الجنس...إلخ، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هي: صعوبة الولوج إلى المعلومات حول الظاهرة من حيث أنها لم تدرس وتعالج من الجانب السوسيولوجي كباقي الأعمال الموازية الأخرى كالعمل النسوي، الباعة المتجولون وتجارة الذهب على سبيل المثال، وذلك بالرغم من تواجد عدد كبير من الرسائل العلمية والمعلومات حول ظاهرة سوق الصرف الموازي في علم الإقتصاد بمختلف تخصصاته، ما يفسر إستعمالنا للدراسات في علم الإقتصاد بإستثناء مقالة **بن بوزيد** التي عالج من خلالها الباحث الجانب السوسيولوجي للظاهرة الأمر الذي شكل لدينا تحدي في محاولة معالجة الظاهرة بطريقة سوسيولوجية، من خلال البحث عن الخلفية التاريخية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية التي تقف وراء الظاهرة، والكشف عن باقي الخلفيات الأخرى، ضمن كل مركب حسب ما تفرضه أدبيات علم الإجتماع في البحث ودراسة الظواهر، ومحاولة الإنتقال من الجانب الإقتصادي للظاهرة المتمثل في الأرقام والإحصائيات إلى الجانب السوسيولوجي من خلال تجاوز لغة الأرقام وإستنطاقها في محاولة فهم مصدرها، أسبابها وتأثيرها من التفاعل القائم بين مختلف الفاعلين داخل السوق الموازية للصرف والكيفية التي ينتضمون من خلالها، وعلاقة خلفيتهم الثقافية مما تحمله من قيم ومعايير مع ممارستهم في هذه السوق الموازية.

إضافة إلى خصائص الميدان التي تعد بدورها أحد التحديات التي واجهتنا، بداية من الولوج إليه ومحاورة الباعة، خصوصا مع عدم إدلائهم بكل المعلومات والتحفظ في بعض إجاباتهم وعدم رغبة البعض التكلم معنا.

الفصل الثاني–عولمة المهن الحرة الموازية.

تمهيد.

المبحث الأول– السياق التاريخي والمفاهيمي للعمل غير الرسمي.

المطلب الأول– السيرورة التاريخية للعمل غير الرسمي.

المطلب الثاني– الإشكال المفاهيمي والنوعي في إطار الإنتقال من العمل غير الرسمي إلى المهن الحرة الموازية.

المبحث الثاني– الإسهاب النظري والعلمي للمهن الحرة الموازي.

المطلب الأول– التأصيل النظري للمهن الحرة الموازية.

المطلب الثاني– التأصيل العلمي للمهن الحرة الموازية.

المبحث الثالث– نشأة ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.

المطلب الأول– مراحل تطور المهن الحرة الموازية في الجزائر.

المطلب الثاني– المهن الحرة الموازية قراءة في الأسباب والنتائج.

المبحث الرابع– المهن الحرة الموازية سبل المكافحة في ظل السياسات المطبقة.

المطلب الأول– مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.

المطلب الثاني– نتائج مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يرتبط ظهور العمل غير الرسمي بمراحل مختلفة عبر التاريخ، أين إرتبط بشكل تلقائي في البدايات الأولى من الظهور البشري ضمن آلية من آليات البقاء والتجمع، ليتلاشى لصالح القوانين والتنظيمات الرسمية التي كانت مبدأ الحياة المعاصرة، التي تخضع لعقلنة السلوك الإجتماعي في إطار يحدد الحقوق والواجبات من أجل حماية المصالح وحفظها.

ومع تغير المجتمعات بصورة سريعة الذي نتج عنه فقدان الضبط القانوني والإجتماعي وحالة من الإنفلات القيمي وعدم الإلتزام أمام مبدأ تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ظهر العمل غير الرسمي مرة أخرى بطريقة مغايرة وفق نظام إقتصادي وسياسي كجزأ من النظام المجتمعي، الذي يشكل ذلك التأثير المباشر والطردي على جميع أنماط البنية المجتمعية الأمر الذي يفسر من كون أن بعض العوامل الإجتماعية كالفقر والبطالة بالدرجة الأولى، والثقافية كقيم العمل ومفهوم المرونة والحرية في العمل على غرار باقي العوامل السياسية والإدارية، سببا في ظهور مختلف أنواع الأعمال غير الرسمية بإعتبارها أحد الإستراتيجيات الضرورية القائمة على تحقيق حاجيات الأفراد وتحقيق مصالحم، ضمن إطار قائم على عدة تصنيفات وتشعبا في المفاهيم، وذلك على إختلاف صورها وأشكالها.

ولأهمية الظاهرة وتعدد أبعادها، كان لها نصيب من الدراسة والإهتمام في مختلف ميادين العلوم الإجتماعية والإنسانية، على غرار التناول البحثي القائم على التوجه العلمي وموضوعاته يتموقع التناول العلمي للعمل غير الرسمي سواء على المستوى العالمي أو المحلي ضمن إطار قائم على إنتقاء أحد المرافات المناسبة للعمل غير الرسمي في إطار الظاهرة قيد الدراسة، وهي المهن الحرة الموازية.

وقد سعى التناول العلمي للظاهرة في الجزائر على إختلاف التخصصات إلقاء الضوء على أهم محطات التنمية، والسياسات المطبقة عقب الإصلاح الهيكلي والإنتقال إلى إقتصاد السوق بإعتبارها الدافع الرئيسي لتفشي الظاهرة، إثر التسريح الجماعي والمكثف للعمال، الذي أنتج زيادة معدلات البطالة والفقر، ضعف القدرة الشرائية خصوصا في ظل زيادة الأسعار وإقتصاد هش، ما دفع بالحكومة وضع خطط وبرامج من أجل محاولة التحكم في الظاهرة والحد منها.

المبحث الأول–السياق التاريخي والمفاهيمي للعمل غير الرسمي:

المطلب الأول–السيرورة التاريخية للعمل غير الرسمي:

تعد الأعمال الحرة أحد الممارسات التي كانت موجودة في المجتمعات البشرية الأولى، إذ سبق القطاع غير الرسمي القطاع الرسمي، أين كان الأفراد يمارسون أعمال إقتصادية بسيطة تتماشى مع الإحتياجات اليومية الضرورية دون الحاجة للتصريح بها كممارسة طبيعية وآلية لتصبح بعد ذلك ومع تطور المجتمعات البشرية وتناميها ضمن سياق أخد شكلا من التعقيد، إنتقل منه العمل إلى طابع تأطري ضروري أسفر عن ظهور التنظيمات، من أجل تنظيم شؤون الأفراد وحماية مصالحها ضمن إطار رسمي تحدده المعايير والقوانين، وبذلك أصبحت الأنشطة على إختلافها تخضع لقوانين وتنظيمات رسمية إدارية وقانونية، ولكن وفي ظل التغير السريع الذي أصبح عليه العالم اليوم، وما نتج عنه من تغير في البنية الإجتماعية خصوصا في ظل الأزمات العالمية التي أسفرت بدورها عن ظواهر جديدة وتفاقم ظواهر أخرى كالبطالة والفقر، إضافة إلى العراقيل التي تواجه الأفراد على مستوى القوانين والتنظيمات الإدارية، ظهر ما يسمى العمل الحر مرة أخرى ضمن الإطار غير الرسمي يحاول من خلاله الأفراد تجاوز ظروفهم الإجتماعية وتأمين حاجياتهم اليومية.[1]

وقد بدأت بوادر الإقتصاد غير الرسمي ودواعي محاربته في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي، وذلك بدعم من حركة الإعتدال، والذي تم التصديق عليه سنة 1919 من أجل حضر تجارة الكحول، وبعيدا عن التجارة السرية والشبكة الإجرامية التي كان يديرها **آل كابوني** في وضع شبه إحتكاري في شيكاجو حول تهريب الخمور، فإن سوق

[1]– ملاك، قارة. مرجع سابق، ص ص 14– 15.

الكحول غير الرسمية بإعتبارها سوق ناشئة تضم عددا لا يحصى من الجهات الفاعلة على الشريط الحدودي التي تتشارك فيها مع خفر السواحل، السياسيين المحليين، وموظفي السكك الحديدية، التي إستطاعت أن تفرض هيمنتها كشبكة إجرامية، ما جعل من الدولة الفيديرالية تلجأ للتفاوض معها من خلال إبرام معاهدات تعاون ثنائية، تهدف إلى السيطرة على السوق غير الرسمية.[1]

أما في سنة 1969 وفي إطار برنامج التشغيل العالمي الذي أطلق لأول مرة حول الواقع الإقتصادي، صدر مكتب العمل الدولي تقرير عن وضع العمالة في المناطق الحضرية حول مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يشمل العمال الفقراء الذين يقومون بأعمال شاقة، والذين لا تحظى أنشطتهم بدورها لا بالإعتراف، أو التسجيل، أو الحماية، أو التنظيم من قبل السلطات العامة[2].

وقد إستعمل مصطلح الإقتصاد غير الرسمي من قبل **Keith Hart** سنة 1971 في معهد دراسات التنمية بجامعة **SUSSEX**، حيث كان موضوع الندوة حول البطالة في دول إفريقيا بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في **غانا** والذي صدر سنة 1973، [لتكون من هنا الإنطلاقة الفعلية للإهتمام بالعمل غير الرسمي، والذي أخد أشكالا متنوعة من الإعتراف والدراسة والبحث].

كما جاء ظهور مفهوم الإقتصاد غير الرسمي من طرف المكتب الدولي للعمل**BIT** من خلال دراسة في **كينيا** سنة 1972 حول التشغيل[3]، والتي إستندت بدورها على الدراسات التي قام بها كل من **لويس** و زملائه، الذين توصلوا إلى وجود قطاع وسيط (قطاع غير رسمي)، كما

1- Camille, Duffour. " la prohibition aux Etats-Unis : quand les marchés clandestins se structurent à l'ombre de nouvelles lois revue regards croise sur l'économie", 4 (2014)(*) : p 38.

2- Mahmoud, Ismael. "contraintes institutionnelles et reglementaires et le secteur informel a Djebouti ". thèse doctorat. université Paris 12 . France, 2008, p 92.

3- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص 14- 15.

توصلوا إلى أن زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية كقوة منتجة لم يتم إستعابها من طرف القطاع الصناعي، ما جعلها تتجه لنوع معين من الأنشطة والتي تسمى بالقطاع غير الرسمي.

وقد جاء تقرير المكتب الدولي مشيرا إلى أن مشكلة البطالة في الدول النامية ولاسيما في كينيا على وجه التحديد لا تكمن في وجود البطالة، بل في وجود أفراد يعملون دون الإعلان عنهم مع عدم إستفادتهم من مزايا من السلطات العامة، كما قام في ذات الصدد بتحديد مفهوم العمل غير الرسمي وفقا لسبعة معايير معروفة المعاليم، كسهولة الولوج للسوق غير الرسمية أو القطاع غير الرسمي[1]، إضافة لتحديد مجموعة من الخصائص التي يتم من خلالها تحديد العمل غير الرسمي وهي:

- سهولة الوصول إلى الأنشطة.
- إستخدام الموارد المحلية.
- ملكية الأسرة للشركات.
- نطاق محدود من العمليات.
- عمالة كثيفة ومكيفية بشكل مناسب.
- المؤهلات المكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي.

1- Nabila, Smaili. " problematique de l’économie informelle en Algerie : cas de la wilaya de Tizi- Ouzou ". thèse doctorat. université Mouloud Mammeri. Algerie, 2018, p 26.

– أسواق تتهرب من كل الأنظمة وتفتح للمنافسة[1].

وبالرجوع إلى ما تم عرضه، فيمكن للقارئ أن يلاحظ بداية النقاش حول ظاهرة العمل غير الرسمي من طرف الباحثين ومختلف المنظمات الرسمية العالمية من أجل تحديد ملامحه، والمعايير التي تم تحديده في إطارها، وذلك إنطلاقا من الأسباب التي أدت بظهوره، والتي تمثل الفقر والبطالة من أبرزها وذلك حسب ما جاء به كل من برنامج التشغيل العالمي والمكتب الدولي للعمل.

الأمر الذي يدعونا للوقوف أمام تلك المعايير، إذ تجدر الإشارة في تحديدها الرجوع إلى خاصية المجتمعات التي تعاني من الظاهرة بحد ذاتها، فبالرغم من تشاركها في بعض الأسباب الأساسية المنتجة للظاهرة، إلا أنها تختلف في العديد منها ما يجعل من عملية التعميم نسبية إلى حد ما.

كما أنه وإستنادا للمعايير التي حددها المكتب الدولي للعمل، فقد يحتدم النقاش قبول بعضها، وعدم قبول البعض الآخر منها، إذ لا يقتصر الأمر بالنسبة للموارد المستغلة من طرف الفاعلين غير الرسميين على الموارد المحلية أو نطاق محدود من العمليات، ففي ذات السياق تعتبر العمليات التهريبية التي تتم على الشريط الحدودي أفضل مثال على الإستغلال لمختلف الموارد المحلية والأجنبية التي يكيفها الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم، والأمر نفسه بالنسبة للأعمال الموازية للصرف، إذ لا تتم التعاملات على مستواها إلا من خلال موارد مالية من العملة الأجنبية والتي تعتبر الأساس في تعاملاتها.

1- Chaib, Bounoua. marché de travail et libéralisation de l'économie : la question de l'emploi informel en Algerie .Cet article a fait l'objet d'une communication au colloque international sur le thème Marché de travail et libéliralisation .07-08 mars 2005, Tunisie, p 56.

كما يمكن للأعمال غير الرسمية أن تمثل أحد الأنشطة العابرة للحدود الجغرافية للبلد خصوصا فيما يتعلق الأمر بالشبكات الإجرامية، التي تتم على مستوى عالي من التنظيم يعتمد على (التخطيط، العلاقات، التوظيف...إلخ)، إذ تعرف أجهزة وأنظمة عالية المستوى، الأمر نفسه فيما يتعلق بتجارة الكحول التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر كما تم الإشارة إليه سابقا، والذي تطرق إليه **بن بوزيد محمد** في دراسته المتعلقة بسوق الصرف الموازي حول الإمتداد الجغرافي للظاهرة ما بين فرنسا والجزائر.

أما بخصوص المؤهلات المكتسبة خارج النظام المدرسي، فإن الأمر قد يعتمد في أحيانا كثيرة على المؤهلات التي تم إكتسابها في البيئة التعليمية بحد ذاتها، ما يجعلها أحد الآليات التي تساهم في دخول الأفراد إلى السوق غير رسمية، فيمكن للمعلم أن يقدم بعض الدروس الخصوصية خارج الإطار التعليمي مقابل مبلغ معين، ما يجعله نشاط غير رسمي كونه غير مصرح به أو مرخص له، إضافة إلى أنه بإمكان الخبير في الكمبيوتر مثلا: أن يقوم ببعض الأعمال التي تعود عليه بعائد مادي معين كالتصليح أو تقديم خدمات.

أما سنة 1987، فقد قام المؤتمر الدولي للإحصاء **CIST** 1987 وفي دورته الرابعة عشر إعطاء صورة جديدة للقطاع غير الرسمي من خلال إستبعاد الأنشطة غير المشروعة والسرية.[1]

ليتم في سنة 1989 تحديد حوالي سبعة وعشرون مصطلح حول العمل غير الرسمي من طرف المكتب الدولي للعمل، الأمر الذي إستخلص منه **Willard** عدة خصائص للعمل غير الرسمي[2].

1- Nabila,Smaili. Op.Cit ,28.

2- Ibid, pp 22-23.

أما في سنة 1991 فقد تناولت الدورة الثامنة وسبعون لمؤتمر العمل الدولي إشكالية القطاع غير الرسمي، والتي تم طرحها على النحو التالي: **هل ينبغي لمنظمة العمل الدولية وهيئاتها أن تعمل على تعزيز القطاع غير الرسمي كمصدر للعمالة والدخل أو تسعى إلى إدراجها ضمن نطاق التنظيم والحماية الإجتماعية، وبالتالي تقليل قدرتها على خلق فرص العمل والدخل لقوة العمل التي تستمر في النمو؟**[1]

ليعتمد بعدها المؤتمر الدولي الإحصائي للعمل **CIST** في دورته الخامس عشر بجنيف سنة 1993 قرارا يهدف إلى وضع مصطلحات للتعريف بالقطاع غير الرسمي على المستوى الدولي، والذي إعتمد بدوره على مفهوم السكان النشطين، وذلك وفق إجماع حول إجتماع سبق المؤتمر من طرف مجموعة من الخبراء سنة1992[2].

وفي سنة 1998 تم إعتماد ميثاق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (منظمة العمل الدولية) للتفرقة بين العمل الرسمي وغير الرسمي.

ليتم بعد ذلك في سنة 1999 تحديد مفهوم العمل غير اللائق من طرف منظمة العمل الدولية، والذي يعبر بدوره عن العمل غير الرسمي.

أما سنة 2001 فقد تم ربط المفهوم بالإقتصاد غير الرسمي، مع تحديد فئة الوظائف غير المرئية وغير المعلنة[3].

1- Bureau International Du Travail. Conférence International Du Travail. Travail décent et l'économie informelle- sixième question à l'ordre du jour , 90éme session. 2002. Genève , p 1.
2- Jack ,Charmes et Bernard Grais. "l'emploi informel, un concept utile, meme en pays développé". courier des statistiques, 7(1994) (*) :p 39.
3- Nabila,Smaili. Op.Cit, pp 14-15.

الأمر الذي يدعونا لطرح التساؤل عن مدلول الفئة غير مرئية، فهل هي تمثل الأنشطة السرية الإجرامية كونها سرية أي غير مرئية؟، أم مختلف الأنشطة غير الإجرامية ولكن لا تتم على المناطق المكشوفة كالدروس الخصوصية التي تكون على مستوى البيوت مثلا، أم مجمل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة في نفس الوقت؟

وفي سنة 2013 أسفر المؤتمر الدولي السابع عشر الإحصائي للعمل، على أن العمل غير الرسمي يمثل: "العاملون لحسابهم الخاص والذين يوظفون العاملون ضمن العائلة أو العمل ضمن الشركة العائلية، والعاملون لحسابهم الخاص الذين يعملون في إنتاج السلع[1]، كما تمت الموافقة على المبادئ المتعلقة بالتعريف الإحصائي للعمالة غير الرسمية كعدم الإنتساب إلى الضمان الاجتماعي، [وهو الأمر الذي تم الإشارة إليه من طرف المكتب الدولي للعمل من قبل سنة 1972].

في حين تم في سنة 2013 أخد بعين الإعتبار توجيهات المؤتمر الدولي السابع عشر وتوصيات الخبراء الدوليين حول إحصائيات القطاع غير الرسمي، والتي تنص على إستبعاد القطاع الزراعي من التحليل[2]، الأمر الذي يدعونا إلى البحث أكثر عن مفهوم العمل غير الرسمي.

1- Zahir, Hadibi. "étude sociologique comparative des activités informelles des unités économiques et sociales des frontières" .thèse de doctorat. université de Murcia. Spain. 2018, p 38.

2- Ali, SOUAG et Philippe Adair et Nacer- Eddine Hammouda." l'emploi informel en Algerie : tendances et caractéristiques (2001- 2010)" . revues mecas, (2016)(*) : p 12.

المطلب الثاني-الإشكال المفاهيمي والنوعي في إطار الإنتقال من العمل غير الرسمي إلى المهن الحرة الموازية:

أولا-براديغمات مفاهيمية: من العمل غير الرسمي إلى المهن الحرة الموازية:

تشير المعطيات السابقة إلى محاولة تحديد مفهوم العمل غير الرسمي، وذلك بالإعتماد على مختلف المعايير التي تم تحديدها والتركيز عليها، حيث أثار تحديد المفهوم العديد من التسميات والتفسيرات التي آلت إليها البحوث والدراسات من منطلق التوجهات والتخصصات.

وقد حاولت في ذات السياق الهيئة الدولية للعمل التابعة للمكتب الدولي للعمل **BIT** حصر مفهوم الإقتصاد غير الرسمي من خلال خاصيتين:

- الأولى: كونه يضم مؤسسات فردية في جميع المجالات بإستثناء القطاع الفلاحي.
- الثانية: تمتع هذه المؤسسات بإنتاج صغير، وعدد صغير من العمال الذي لا يتجاوز عدده خمسة أفراد غير المسجلين.

مما يجعلنا أكثر دقة ووضوحا حول تحديد مفهوم العمل غير الرسمي، وذلك كونه يعرف بعدة تسميات كالعمل غير الرسمي بحد ذاته، أو الإقتصاد غير رسمي إشارة إلى النشاط الإقتصادي، إقتصاد الظل، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد التضامني...إلخ، الأمر الذي يسمح لنا ويساعدنا في نفس الوقت من الإنتقال من تسمية لأخرى في دراستنا، والتي سوف نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يمثل: التسميات المعتمدة لمفهوم العمل غير الرسمي.

تعدد المصطلحات المستخدمة لوصف النشاط المتهرب وفق المعايير القانونية والإحصائية.		
– الإقتصاد تحت الأرض.	– الإقتصاد تحت الماء.	– الإقتصاد غير المراقب.
– الإقتصاد السري.	– الإقتصاد الموازي.	– الإقتصاد غير المعلن.
– الإقتصاد غير الرسمي.	– الإقتصاد البديل.	– الإقتصاد المحيط.
الإقتصاد غير المرئي.	– الإقتصاد غير مسجل.	– الإقتصاد المستقل.
– الإقتصاد غير النظامي.	– الإقتصاد غير منظم.	– الإقتصاد المخفي.
– الإقتصاد الثانوي.	– إقتصاد الظل.	– الإقتصاد الأسود.
– الإقتصاد الرمادي.	– الإقتصاد لارسمي.	– الإقتصاد الشعبي.

Sourse : Nabila,Smaili. Op. Cit, p 23.

ومن بين أهم هذه التسميات نجد:

– **الإقتصاد غير المراقب (ENO):** وهو المفهوم الأكثر شمولا لتعامله مع الجوانب غير الرسمية للإقتصاد ومجالاته، والمتمثلة في:

- **الإقتصاد السري:** ويمثل نشاط الشركات الرسمية التي تتهرب من اللوائح العامة ولاسيما من خلال التصريحات غير المعلنة.
- **الإقتصاد غير القانوني:** ويتضمن المنتجات والسلع والخدمات غير القانونية مثل: المخدرات.

- **الإقتصاد غير الرسمي:** وهو الهروب كليا أو جزئيا، من الأنظمة العامة دون الضرورة بالرغبة المتعمدة في التهرب منها.

وبالرغم من الإجتهاد في تحديد المفهوم، إلا أنه العمل غير الرسمي، أو الاقتصاد غير الرسمي تعد أكثر التسميات شيوعا وإستعمالا، والتي تدل كلها على مجموعة الصفات الأساسية التي يتمتع بها، والتي تتمثل من الناحية السلبية والإيجابية أو حتى ناحية الإقتراح، وذلك بالشكل التالي:

- ✓ **الصفة السلبية:** من خلال توظيف مفردات غير الرسمي، غير المهيكل، غير المنظم، غير خاضع للسوق أو غير سلعي.
- ✓ **الصفة الإيجابية:** الإقتصاد المدعم، الإقتصاد المنزلي.
- ✓ **صفة الإقتراح:** المخفي، الموازي[1].

والمفهوم غير رسمي لا يعني بالضرورة عدم وجود قواعد أو معايير تحكم أنشطة العمال أو الشركات، حيث يتمتع الأفراد على مستواه بتنظيم عالي من خلال القواعد والإتفاقيات، إذ تتميز مؤسساتهم وهياكلهم غير الرسمية أو الجماعية بالمساعدة والثقة المتبادلة، إضافة إلى سياسة منح القروض، التنظيم، التدريب، ونقل التقنيات والمهارات.

وقد أثار السوسيولوجي **لوتيي Lautier. B** ظاهرة العمل غير الرسمي من خلال تعريفه على أنه: " تلك الأفعال أو مجموعة من الأفعال مع بعضها الإقتصادية والتجارية، التي تفلت من المعايير القانونية بما يتعلق بالمسائل المالية أو الإجتماعية أو القانونية أو الإحصائية"[2].

1- Andrée Kartchevsky et (M.C) Durand." ce qui compte, c'est ce que l'on ne compte pas " . in cahiers du Gratice, 9 (1995)(*) : p 16.
2- Nabila, Smaili. Op.Cit, p24.

وقد أشار الباحث في تعريفه إلى خاصية العمل غير الرسمي، كون يحمل مختلف الدلالات: (الإقتصادية، السياسية، القانونية، الإحصائية، والإجتماعية).

كما يرى الباحثون في علم الإجتماع أن الإقتصاد غير الرسمي هو:"مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجيات ذات تشكيلات إجتماعية، تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية، مما يجعل الأفراد يعملون لحسابهم الخاص نظرا لظروف موضوعية إجتماعية"[1] كالفقر، البطالة والقدرة الشرائية، ما يفسر الإختلاف في المعايير التي يتم من خلالها تحديد مفهوم العمل غير الرسمي حسب التخصصات والتوجهات من جهة، ونوعية النشاط من جهة أخرى، الأمر الذي يتم توضيحه في الجدول الأتي:

1- كمال، بن موسى و محمد براغ. "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه وأثاره". مجلة جزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 4 (2013) (*): ص ص 207- 217.

جدول رقم (3) يمثل: علاقة بعض المعايير المتعلقة بمفهوم العمل

غير الرسمي بنوعية النشاط.

المعايير	معيار السرية والوجهة القانونية.	معيار اللانظامية.	معيار الإتصال بالإقتصاد القومي.
المصطلحات الواردة	– إقتصاد تحت الأرض. – الإقتصاد الأسود. – الإقتصاد الخفي. الإقتصاد السري. – إقتصاد الأبواب الخلفية. – الإقتصاد غير شرعي. –الإقتصاد غير قانوني.	–الإقتصاد غير الرسمي. – الإقتصاد اللانظامي. – الإقتصاد غير المنظم. – الإقتصاد غير المهيكل.	– إقتصاد الظل. – الإقتصاد الموازي. – الإقتصاد غير الملاحظ.
	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة غير المشروعة.	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة المشروعة غير المصرح بها.	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة المشروعة غير المصرحة والأنشطة غير المشروعة لذلك هو أشمل من المعيارين السابقين.

المصدر: بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، "واقع الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وسبل التعامل مع الظاهرة"، مجلة الإقتصاد الجديد. 1 (2019) (*): ص 55.

يساعد التصنيف الوارد في الجدول من التنقل بين المفاهيم، والذي إرتأينا من خلاله إستعمال مصطلح الموازية كونها تتلائم مع الظاهرة موضع دراستنا، والذي يشير بدوره بالجانب القومي لإقتصاد الدولة.

إضافة إلى ذلك فإن النقاش يقودنا إلى عدم إرتقاء المفهوم بحد ذاته ليكون مصطلح، وهذا لعدم الإتفاق عليه، الأمر الذي ينبغي علينا في سياق البحث العلمي الذي نحن بصدد إنجازه أن نبني صلة قوية بين ما هو شائع الإستخدام والإستعمال "العمل غير الرسمي"، وبين مختلف المفاهيم الأخرى المرادفة له، والتي أثبتت وجودها بصيغة علمية كما تم توضيحه في الجدول رقم (2) و (3)، مما يسمح لنا الإنتقال وبشكل عملي وعلمي ومنهجي من مفهوم غير الرسمي إلى المفهوم الموازي، وهذا لما ينطبق ضمن شروط وخصائص ذات أبعاد ومؤشرات التي تقع على مفهوم غير الرسمي (أنظر ص 16).

وفي ذات السياق فإن تحليل الظاهرة يتطلب نقاش على المستوى المفاهيمي بإعتباره أرضية صلبة، يتسنى لنا من خلالها الإلمام على الجوانب والخصائص الأساسية للظاهرة بدءا من خصائصها الإقتصادية وصولا إلى الخصائص السوسيولوجية، وذلك في إطار مفهوم العمل بحد ذاته.

ففي إطار التحليل المفاهيمي للعمل غير الرسمي أو الموازي من جهة وتقاطعها مع أنماط العمل من جهة أخرى، يثير **جورج فريدمان** في كتابه "رسالة في سوسيولوجية العمل" إلى مفهوم العمل، الذي يعرفه وبعد جدال كبير على أنه: "ذلك النشاط المهني المأجور، وما دونه يقع خارج

معادلة العمل"[1]، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن واقع المهن الموازية في إطار ما آثاره **فريدمان** في تعريفه؟، فإذا كان مفهوم العمل بحد ذاته الذي إستخلصه الباحث مرتبط بالقيمة المادية أي الأجر، ما يعني إختزال مختلف الأنشطة التي لا تكون مرتبطة بمقابل مادي من كونها عمل أصلا، الأمر الذي يعني خروجه من التصنيف في إطار الأعمال غير الرسمية، ومثال على ذلك الأعمال الصغيرة غير المصرح بها، والتي تكون داخل نطاق الأسرة بإعتبارها أهم أوجه العمل أو الإقتصاد غير الرسمي كما تم تحديده من طرف المكتب الدولي للعمل، ما يجعل من العمل داخل المؤسسة العائلية غير خاضع بالضرورة إلى القيم والمعايير المادية، مما يعني أن إمكانية مساعدة أفراد الأسرة الواحدة بعضها البعض وتقديم يد العون لباقي أفراد الأسرة دون مقابل في إطار معياري تضامني لا يمثل أحد أوجه العمل غير الرسمي، كونه وحسب **فريدمان** لا يعتبر عملا بالأساس.

وتجدر الإشارة إلى تطرق **فريدمان** لظاهرة العمل غير الرسمي دون قصد، ولكن بصيغة ضمنية مقارنة بما تم التطرق إليه من طرف العلماء من خلال ما أثاره حول مفهوم العمل بحد ذاته، أما من ناحية أخرى فتعريف **فريدمان** يقع ضمن الخصائص الإقتصادية (الأجر) والخصائص الفيزيولوجية التي تعتمد على النشاط والجهد إما العضلي أو العقلي، في إطار يصنفه الباحث ب **المهن**.

الخاصية التي تساعدنا هي الأخرى بدورها الإنتقال من مفهوم العمل إلى المهن، ما يبرر ويقبل إستخدمنا لعبارة **المهن الحرة الموازية، والتي يقع عليها ما يقع على العمل غير الرسمي من معالجة، تحليل ومناقشة.**

1- نور الدين، بولعراس. "في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر: من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة مقاربة سوسيو إقتصادية". مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 19 (2015) (*): ص ص 335 ،336، 345.

ويكمل **جورج فريدمان** في محاولة منه لتحديد مفهوم العمل على أنه من الضروري إعادة النظر في المهن أو الأنشطة التي تكون خارج الدوام مع إختلافها كالأنشطة الدينية، العائلية، أو حتى التحضيرية مثل الدروس الخصوصية[1]، والتي تعتبر بدورها أحد أوجه العمل غير الرسمي.

وتثير إشكالية ظاهرة المهن الحرة الموازية معضلة تحديد أشكاله، والطابع الذي تم تصنيفه عليه حسب ما ذهب إليه العديد من الباحثين من مختلف التخصصات، بقدر البحث عن أسبابه ونتائجه، الأمر الذي يقودنا بدوره إلى إثارة النقاش حول الظاهرة لدى العديد من الباحثين عبر مختلف التخصصات.

فقد أثار **لوتي Lautier (B)** في محاولة منه لتحديد المفهوم معبرا على أنه: "لايوجد عناصر محددة حول المؤسسات التي تشكل أو تمثل أو تعبر عن الإقتصاد غير الرسمي سواء بشكل مؤقت أو دائم، حيث أنه بالإمكان إيجاد بعض الأنشطة التي تنشط ضمن القطاع الرسمي والتي تتهرب من الرقابة القانونية، المالية، والإحصائية[2]، ما يشكل بدوره أحد أوجه القطاع غير الرسمي، الأمر ذاته الذي عبر عنه **محمد صايب ميزات** من خلال إشكاليته الموسومة ب**بانوراما العمل**، حيث رأى أن معاليم القطاع غير الرسمي غير واضحة إذ لا يمكن التعرف عليه إلا من خلال عامل عدم الإستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي، سواء ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي،[3] الأمر الذي يقودنا إلى تعريف **بارث Barthe (M.A)** من خلال تطرقه للجانب الخفي للعمل كونه يتضمن مختلف أشكال المنتوجات، المداخيل، المبادلات، والهيبات غير المصرح بها

1- نور الدين، بولعراس. مرجع سابق، ص 336.

2- Lautier (B) de Miras (C), Morice (A). Op. Cit, pp 117- 119.

3- محمد، صايب ميزات. "بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة". مجلة إنسانيات، 55- 56 (2012) (*) : ص 39.

لدى الإدارات المالية، والإجتماعية بغرض التهرب ما يشكل نمط الإقتصاد السري، أو بغرض الظهور الذي يمثل نمط الإقتصاد المنزلي أو المحلي، الخصوصية التي تشير إلى علاقة الإقتصاد الموازي بالدولة، ذلك كون النشاط الخفي أو البحث عن الإستقلالية هما الخاصيتان المحددتان للقطاع الموازي، ما يندرج أيضا في الشكل الباطني، الذي يعد عدم التصريح به لدى السلطات أهم ما يميزه"[1]، وهي النقطة التي ترجعنا إلى إشكالية التفريق بين المصطلحات في ظل تنوع براديغمي للمفهوم.

من جانب أخر، يؤكد **بيدي(N) Beddi** بأن الإقتصادالموازي خفي وباطني وغير مرئي بالنسبة للذين لا يريدون الإعتراف بواقع موجود، حيث يمكن رؤيته في كل الأماكن وكل النشاطات بما فيها البيوت"[2].

وتعرف **لوكسمبورغ Luxambourg (R)** إقتصاد الظل بأنه يتضمن نشطات سرية وخفية[3].

ثانيا –أنواع المهن الحرة الموازية:

في ظل التناول البرادغمي لمفهوم العمل غير الرسمي وما يتوافق مع الأعمال الحرة الموازية، يمكن التطرق إلى أنواعها، وذلك على إختلاف التصنيفات، وتعدد تسمياته، وطرق معالجته، إذ يتم تصنيفه كالتالي:

1- (M.A), Barthe. l'économie cachée. Paris : éd syros altirnatives, 1998, p p 13- 14.
2- (N), Beddi . l'économie informelle ou état irréel ?, Cet article a fait l'objet d'une communication au colloque international sur le thème l'économie informelle en Algerie, (14-15-16 nov 2000), Tlemcen, Algerie, p 106.
3- (L), Mozere. travail au noir, informalité : liberté ou suggestion? une lecture des travaux relatifs à l'économie informelle. France :éd l'harmattan, 1999, p 3.

1-أنواع المهن الحرة الموازية حسب شرعية وعدم شرعية الأنشطة:

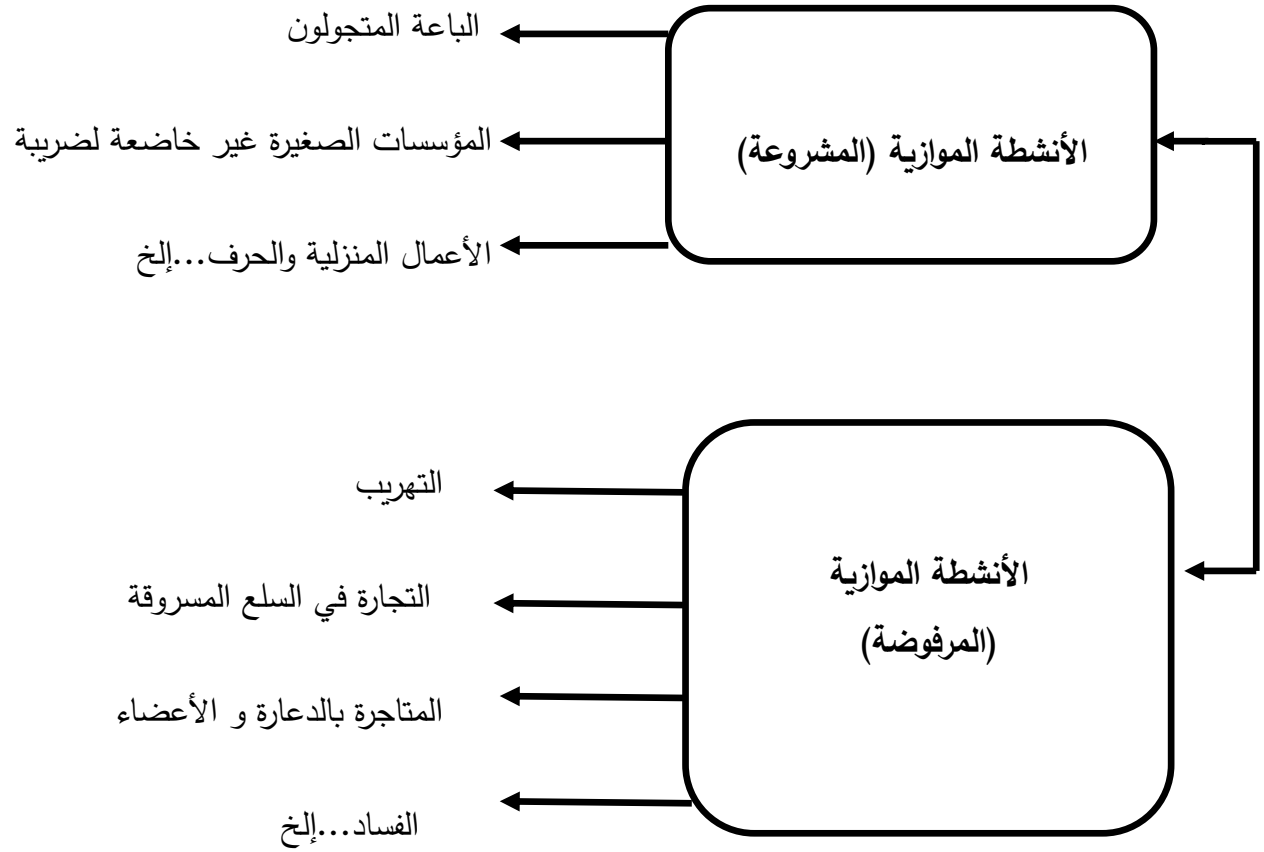
1-1-الأنشطة المسموح بها:

وهي كل الأنشطة التي لا يعاقب عليها القانون، وتتم بصفة عفوية وفي العلن، مثل الدروس الخصوصية، الأعمال المنزلية وتجارة العملة مثل: تلك التي نجدها بسوق السكوار في العاصمة.

1-2- الأنشطة غير المسموح بها:

هي كل الأنشطة الإجرامية المرفوضة، التي يعاقب عليها القانون، ولا يقبلها الشرع مما يجعلها سرية ومخفية عن أعين الأفراد والقانون، كالتهريب، المخدرات وأنشطة القمار والدعارة.

شكل رقم (04) يمثل: مخطط يمثل أنواع المهن الموازية وفق شرعية وعدم شرعية الأنشطة.



المصدر: إبراهيم، توهامي و إسماعيل قيرة و عبد الحميد دليمي. العولمة والإقتصاد غير الرسمي. الجزائر: دار الهدى، 2004، ص 11.

2- أنواع المهن الحرة الموازية من حيث نوعية المعاملات:

وهي الأنشطة التي تتعلق بالمعاملات النقدية وغير النقدية ضمن الأنشطة القانونية وغير القانونية، والتي نستعرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم (4) يمثل: الأنشطة الإقتصادية الموازية وفقا للمعاملات.

المعاملات النقدية	المعاملات غير النقدية
الأنشطة غير القانونية	
– التجارة بالسلعة المسروقة. – تداول المخدرات وتصنيعها. – القمار، التهريب، التزوير...	– مقايضة المخدرات والسلع المسروقة. – إنتاج أو زراعة الأدوية للإنتاج الخاص. – السرقة للإستخدام الشخصي.
الأنشطة القانونية	
التهريب الضريبي	تجنب الضرائب
– الدخل غير المبلغ عنه من العمل الحر.	– خصومات الموظفين، الهامش والأرباح.
– الأجور، المرتبات والأصول من الأعمال غير المبلغ عنها المتعلقة بالخدمات والسلع القانونية. – مقايضة الخدمات والسلع القانونية.	– كل الأعمال الخاصة بالفرد أو المتعلقة بالأخرين.

المصدر: عبد الكريم، مختاري و لحسن بوريش. "إختبار سببية Toda– Yamamoto بين إقتصاد الظل والشمول المالي في الجزائر". مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، 7، العدد 1 (2022) (*): ص 152.

وفي الإشارة إلى التصنيفات الخاصة بالجدول أعلاه، فإن **الأعمال الموازية** أحد المفاهيم **المتعلقة بالأرباح**، ما يشير للخاصية التي تتلائم وموضوع دراستنا:"**المهن الحرة الموازية– دراسة ميدانية للفاعلين بالسوق الموازي للصرف...**".

3-أنواع المهن الحرة الموازية من حيث الإنتاج المحلي للإستخدام الخاص:

ويتضمن هذا النوع من التصنيف الإنتاج المحلي للإستخدام الخاص وفق معايير تتعلق ببعض المفاهيم حول المهن الموازية، والتي سنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (5) يمثل: أنواع المهن الموازية حسب الإنتاج المحلي للإستخدام الخاص.

	غير قانوني	غير رسمي	تحت الأرض	
			الأسباب الإقتصادية.	الأسباب الإحصائية.
الإنتاج المحلي للإستخدام الخاص	أنشطة الإنتاج القانونية للسلع والخدمات التي تتم بشكل غير قانوني والأنشطة المحظورة.	الأنشطة التي تهدف إلى توفير العمل والدخل ولكنها تعمل بمستوى منخفض من توزيع وتنظيم العمل.	الأنشطة الإنتاجية القانونية التي تتشكل بشكل مقصود من أجل التهرب من الضرائب والأنظمة والقوانين.	الإنتاج غير المسجل نتيجة القصور في الإحصاء: تمثل الشركات غير المسجلة، والأنشطة غير المعلن عنها

Ressoursse : Chaib, Bounoua et Al. l'économie informelle en Algérié : analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1970- 2010). Algerie, 2017, p 19.

وتمثل التصنيفات في الجدول أعلاه إلى مجموع الخصائص، والتي تتعلق ب:

الإقتصاد السري: وتمثل الأنشطة التي تتحايل على الأنظمة المالية والإجتماعية (الضرائب، الضمان الإجتماعي، الحد الأدنى للأجور...إلخ)، وبالتالي تسجل تهرب من ضريبة الدخل.

الإقتصاد غير المشروع: ويتضمن الأنشطة الإنتاجية التي لا تخضع للقوانين والأنظمة، وذلك بسبب حظر الدولة لهذه الأنشطة (المخدرات، الدعارة، التهريب، التزوير، الفساد...إلخ).

الإنتاج في القطاع غير الرسمي: وهي الأنشطة الإنتاجية التي لا تخفى، ولكنها تتهرب من الإلتزامات الضريبية والإجتماعية التي تفرضها السلطات العامة، والتي لم يتم الإعلان عنها وبالتالي لم يتم تسجيلها.

الاقتصاد المحلي: المتعلق بالسلع والخدمات غير السوقية التي تنتجها الأسر للإستخدام الشخصي فقط[1].

المبحث الثاني–الإسهاب النظري والعلمي للمهن الحرة الموازية:

المطلب الأول–التأصيل النظري للمهن الحرة الموازية:

جاءت كبرى النظريات الإحصائية الرسمية غير مصحوبة بالتنسيق بين خبراء الإقتصاد وذلك نتيجة ميل كل باحث إلى إعتماد تعريفه الخاص للعمل غير الرسمي دون التطلع إلى التعريفات والدراسات الأخرى التي تناولت الظاهرة، الأمر الذي نتج عنه ثلاثة تيارات نظرية، والتي تم تقسيمها في الأدبيات الإقتصادية من حيث فهم أسباب النشاط غير الرسمي كالأتي:

- **التيار الأول:**

يعتبر هذا التيار إمتداد لعمل كل من **لويس Lewis** (1954) و**هاريس تودارو Todaro(H)** (1970)، حيث يعتمد على نموذج **سوق العمل المزدوج** والذي يعتبر أن القطاع الموازي عنصرا متبقيا في هذه السوق دون أي صلة بالإقتصاد الرسمي.

1- Chaib Bounoua, et Al. Op.Cit, p 19.

ويعتبر الإقتصاد الموازي كونه إقتصاد الكفاف، لأن وجوده متعلق بسبب عدم قدرة

الإقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل كافية...[ما يفسر على أن البطالة أحد أهم أسباب العمل غير الرسمي].

- **التيار الثاني–البنيوي:**

ويؤكد هذا التيار دو النزعة الماركسية على الترابط بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وذلك من خلال دمج القطاع الموازي في النظام الرأسمالي ضمن علاقة تبعية، كنتيجة العمالة والمنتجات الرخيصة للشركات الرسمية، الأمر الذي يجعل من القطاع الموازي يزيد من مرونة الإقتصاد وقدرته التنافسية.

- **التيار الثالث–القانوني:**

في حين يرى هذا التيار على أن القطاع الموازي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يفضلون العمل بشكل غير رسمي للهروب من الأنظمة العامة التي تعتبر خانقة، ويتناقض هذا التيار الليبيرالي في دراسته لظاهرة العمل غير الرسمي، مع التيارين السابقين، حيث أن إختيار القطاع غير الرسمي هو إخيار طوعي ومرتبط بالتكاليف المفرطة للتشريع الرسمي[1].

ولا تعتبر التيارات الثلاثة بدائل لبعضها البعض، إذ تتعايش الأنواع المختلفة من الأعمال الموازية بنسب تختلف تبعا للفترات والسياقات المحلية (الإنفتاح الدولي، اللوائح العامة...وما إلى ذلك)، وتتيح طرق القياس الجديدة تحديد أوزان كل منها وتحليل ديناميكياتها الإنتاجية[2].

1- François, Roubaud. "l'économie informelle est- elle un frein au développement et à la croissance économiques " . La Découverte ,14 (2014) (*) :pp 113- 114.
2- François, Roubaud. Ibid, p 114.

المطلب الثاني-التأصيل العلمي للمهن الحرة الموازية:

يقودنا التطرق إلى المهن الحرة الموازية كمحاولة لفهم ديناميكيات الظاهرة وأسبابها، بدوره للتطرق إلى مختلف الأدبيات حول مختلف الأعمال والأبحاث الأجنبية والجزائرية، التي تطرقت للإقتصاد غير الرسمي في مختلف ميادين العلوم الإجتماعية ومن بينها نذكر:

دراسات **هيرناندو سوتو Hernando Soto** (1994) المسؤول عن أبحاث معهده "معهد الحرية والديمقراطية" الذي أسسه، فمن خلال أبحاثه حول العمل غير الرسمي أو المهن الحرة الموازية في البلدان النامية، توصل إلى أن هذا النوع من الأنشطة الموازية يمثل شكل من أشكال التمرد، وأنها تمثل الحل والبديل في نفس الوقت، أمام البيروقراطية المحبطة والتكاليف الباهضة ويقول في ذات السياق: ((بسبب عدم وجود إطار قانوني، والقانون في متناول الجميع)).

أعمال **جاك شارم Jacques Charmes** (1987، 1990، 2003) والتي جعلته أحد رواد الكلاسكيين، ممن بحثوا وأثروا بأعمالهم حول الظاهرة، حيث تعتبر منطقة شمال أفريقيا مصدر أعماله وإنتاجه العلمي، والتي كانت أحد المراجع في وإعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بالقطاع الموازي، وتطوير الدراسة المنهجية المتعلقة بها، من خلال التحقيق والقياس والتقدير للعمل غير الرسمي والعمالة غير الرسمية على حد سواء، المفهومين اللذين جعلا **شارم** يرسم لهما خطا لتسطير الحدود بينهما.

برونو لوتتيه Bruno Lautier (1994) والذي ركز في بحثه حول أمريكا اللاتينية حيث ميزت دراسته التاريخية للظاهرة من خلال فترتين:

الفترة الأولى- (1971-1987): وفقد تميزت بالنقاشات حول المفهوم، و تحديد معاييره.

الفترة الثانية- (1987-2004): وقد جرى توضيح الدور الاجتماعي، وليس الإنتاجي للقطاع الموازي، المرتبط بالتضامن والتعامل معه كإستراتيجية ضد الفقر، ما يجعله يلعب الدور الإيجابي خاصة وقت الأزمات بفضل ديناميكيته، التي تجعله إسفنجة إجتماعية لكل الظواهر التي تنتج سواء بفعل الأزمات وبدونها كالفقر، والبطالة.[1]

ما يشير إلى البعد الإجتماعي للمهن الحرة الموازية، على إعتبار أنه الأساس في تواجده.

أما **فليب أدار Philippe Adair** فقد ذهب إلى إلقاء الضوء على تجزئة العمالة غير الرسمية، كما وضع مجموعة من المعايير التي تميز بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي والتي تتمثل في:

(معيار الإلتزام بالقانون، مصادر التحقيق، وحدة التحليل الواجب الإحتفاظ بها وطرق التقييم والمقاربة المباشرة وغير المباشرة)[2].

كما أثارت كل من **ألينا لاد نيفا ledeneva** و **كارولين دوفي Caroline Dufy** في الشق السوسيولوجي ضن فعاليات المؤتمر العلمي حول العمل غير الرسمي، والذي ضم بدوره نخبة من الباحثين في العديد من التخصصات (الإقتصادية، الإجتماعية، الأنثروبولوجية، والحقوق) الموسوم ب : " الإقتصاد غير الرسمي، العمل غير المعلن، القضايا الإقتصادية والاجتماعية" لسنة 2007، حول الظاهرة من زاوية سوسيولوجية تطرقت من خلالها **ألينا Alena** إلى سلوك الفاعلين الإجتماعيين في العمل غير الرسمي، فيما ركزت **دوفي Dufy** على السياسات المطبقة في الفترة الإنتقالية وتأثيرها على المشاركة الرسمية وغير الرسمية للرغبة في فرض معايير وقيم جديدة.

1- Zahir Hadibi . Op.Cit, pp 18- 19.

2- Ibid, p 19.

ويثير تفسير أعمال الباحثتان حول واقع المجتمعات الإشتراكية ضمن الإقتصاد غير الرسمي إلى القواعد واللعبة، وذلك من خلال المزج بين ما هو رسمي وغير رسمي، عن طريق المزج بين الممارسات وفق القيم والمعايير التي يحملها الأفراد بالموازاة مع الممارسات الإقتصادية التي وجدوا أنفسهم مضطرين للتعامل معها، حيث أن الصدام بين القواعد الرسمية وقواعد السلوك المتعارضة هو القوة الدافعة وراء إنتاج السمة غير الرسمية، ما نتج عنه تعلم الفاعلين في عمل السوق ضمن إقتصاد الدولة، حيث تكون إنتاج اللارسمية على ثلاث مستويات:

- **الأولى:** تكون من أجل البقاء.
- **الثانية:** تشير إلى صعوبة التكيف مع القواعد أو تغيراتها.
- **ثالثا:** الرغبة في الإستفادة منها[1].

كما أثير في ذات الصدد إلى الإستعمال لثلاثة مصطلحات أساسية في البحث حول الظاهرة، والتي تتمثل في: **المؤسسات** والتي تعتبر من بين المصطلحات التي يفضل علماء السياسة إستعمالها، في حين يفضل علماء الأنثروبولوجيا إلى إستعمال مصطلح **الشبكات**، أما بالنسبة لعلماء الإجتماع فيعتبر مصطلح **الممارسات** أكثر المصطلحات التي يتم تفضيلها.

وفي نقطة أخرى يثيرها البحث السوسيولوجي في الملتقى، حول إرتباط السمة الرسمية الواضحة والمعلنة بالقواعد المثالية، فيما تكمن السمة غير الرسمية المثالية من خلال المعايير التي تتعلق بالعادات، المبادئ الأخلاقية...إلخ والتي تنتجها أشكال مختلفة من المنظمات كالأسرة الشبكات الشخصية، الحي والمجتمع ككل بحد ذاته[2].

1- Laurence, Fontaine et Florence Weber. Les paradoxes de l'économie informelle. A qui profitent les règles. Paris : Karthala, 2011, p 17.
2- Ibid, p 29

أما **ناصر الدين حمودة** (2002)، فقد درس ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر إنطلاقا من التطور المفاهيمي للظاهرة والسيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري، كما إستعمل أسلوب التقدير، القياس والملاحظة المباشرة للقطاع الموازي على المستوى الوطني (مسوح الأسر والمنشآت، والمسوحات المختلطة)، إضافة إلى معايير إختيار العمالة غير الرسمية أي الموازية (الضمان الإجتماعي، حجم المنشأة ووضعها، الضرائب وطريقة فرضها، مكان العمل)، وذلك من أجل تحليل السمة غير رسمية من خلال طريقة يقترحها وهي التحليل الجماعي.

في حين فقد تناول **شايب بونوة Chaib Bounoua** (1999، 2002 أ، 2002ب) الظاهرة الموازية في الجزائر، عبر متلازمة عدم شرعية الإقتصاد، مع تسليط الضوء على آثر الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال من الإقتصاد الموجه على إقتصاد السوق، ونمو حجم العمالة غير الرسمية، ويرجع الباحث الممارسات غير القانونية للوكلاء الإقتصاديين في القطاعين العام والخاص إلى عوامل مؤسسية وقانونية[1].

ويشير **شايب بونوة** وآخرون في سياق الصعوبة التي يعرفها تحديد مفهوم ظاهرة المهن الموازية، إلى تعدد المناهج التي درست الظاهرة، والتي يقسمها بدوره إلى:

- ✓ **المنهج غير المباشر:** الذي يعتمد في تحليله الظاهرة على البيانات الإحصائية الكمية المعتمدة من تقارير وهيئات رسمية، من أجل تحديد حجم الإقتصادي غير الرسمي.
- ✓ **المنهج المباشر:** والذي يرتكز على المسوحات الميدانية لجمع المعلومات، من خلال الإحتكاك المباشر مع الفاعلين على مستوى الأسواق الموازية[2].

1-Chaib, Bounoua et al . Op.Cit , p 20.
2- Chaib , Boinoua et Zahra Benikhlef et Fatima Sebbah. l'économie informelle en Algerie : analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1970-2010). Algerie : centre de recerche CREAD, 2017, p 16.

ميزات محمد صايب (2003، 2006، 2010)، وقد إهتم بشكل كبير بظاهرة العمل غير الرسمية، والذي آثاره من خلال مواضيع تتعلق ب (التشغيل، القطاع العام والقطاع الخاص، القطاع غير الرسمي، البطالة)، حيث إعتمد في دراسته للعمل أو المهمن الموازية على عدم الإنتساب للضمان الإجتماعي، كمعيار تقدير العمالة غير الرسمية وقياسها، وهو المعيار الذي يحظى بإجماع في الجزائر، والذي تم فرضه في القطاع القانوني.

كما أثار الباحث الأسس السوسيولوجية للتفكير حول دور القطاع غير الرسمي في ظل زيادة معدلات البطالة، ومن هنا تكمن الحاجة لإضفاء الطابع الرسمي بشكل تدريجي ومؤكد[1].

ومن خلال ما تم عرضه، يمكن الإستنتاج حول تعدد الصيغ التي تمت من خلالها معالجة ظاهرة المهن الحرة الموازية، وذلك حسب توجه الباحثين والتخصص العلمي، الأمر الذي يمكن أن نلخصه في الجدول التالي:

1-Chaib Boinoua et Al. Op.Cit, p p19- 20.

جدول رقم (6) يمثل: مفهوم العمل غير الرسمي وفقا للأدبيات العلمية.

الاقتصاد	الإدارة	القانون	السياسة	الاجتماع	الأنثربولوجيا
– تقديرات إحصائية – عدم الإستيعاب في سوق العمل.	– معاملات بيروقراطية.	– مخالفات. – جرائم. – الشرعية، الشفافية والوضوح. – التأطير القانوني.	– عدم ملائمة القرارات، وتوازنها. – تأطير مؤسسي.	– الإقصاء الاجتماعي. – الإستراتيجية. – التكيف. – اللعبة. – شبكة العلاقات. – القيم والمعايير – التضامن. – عدم الشرعية والوضوح.	– شبكة العلاقات.

المصدر: من إجتهاد الباحثة وفقا للمعطيات المقدمة.

ويشير الجدول أعلاه إلى خاصيتين تتميز بهما ظاهرة العمل غير الرسمي:

الأولى: كونها متعددة الأبحاث، ما يجعلها مصدر للخزم المعرفي، والبحث العلمي في العديد من المجالات.

ثانيا: توسع الطرح المفاهيمي في ميدان علم الإجتماع من أجل تفسير وتحليل الظاهرة.

المبحث الثالث- نشأة ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر:

المطلب الأول- مراحل تطور المهن الحرة الموازية في الجزائر:

ظهرت ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر في السبعينات من القرن الماضي، وذلك عقب المخططات التنموية في القطاع الصناعي، ما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي وإرتفاع النمو الديمغرافي، مما زاد من الطلب على السلع والمنتوجات الإستهلاكية بنسبة 5،8% مقارنة بحركية الإنتاج الداخلي الخام غير الكافي للصرف بنسبة 2،7%، الأمر الذي نتج عنه ندرة المواد وظهور ظاهرة المضاربة والبيع تحت الطاولة عليها، كأحد أوجه السوق السوداء[1]، وقد رافقت هذه التحولات ظاهرة العمل غير الرسمي بمختلف أشكاله، المراحل التالية:

المرحلة الأولى (1980- 1989):

عرفت هذه الفترة بفترة **التنمية اللامركزية**، حيث شهدت كل من المخطط الخماسي الأول (980- 1984) والخماسي الثاني (1985- 1989)، وهي الفترة التي برزت من خلالها ملامح الإقتصاد الموازي بشكل أكبر، نتيجة تأزم الإقتصاد بسبب تذبذب أسعار الصرف وإنخفاض أسعار البترول، الأمر الذي دفع بالحكومة إتباع سياسة التقشف، مما إنعكس سلباعلى الجانب الإقتصادي والإجتماعي، ومع العجز المالي الذي قدر ب 5،18 مليار دولار، عرفت البلاد إرتفاع الأسعار في المواد الأساسية والإختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، وإرتفاع معدل التضخم، ما أدى إلى

1- أحمد، هني. إقتصاد الجزائر مستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991. ص 24.

إستفحال ظاهرة السوق السوداء، وظهور مختلف طرق التهريب[1]، إضافة إلى قلة العملة ما ساهم في إستفحال الأسواق الموازية.

المرحلة الثانية (1990- 2000):

وهي المرحلة الإنتقالية لإقتصاد السوق، والتي تم من خلالها تطبيق ثلاث برامج بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي في 1989، 1990، 1994 وبرامج التعديل الهيكلي 1995 و 1998.

وقد تضمن **البرنامج الأول** تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار، مما يعني فتح مجال للعرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات، الأمر الذي صاحبه إرتفاع هائل لمختلف السلع والخدمات مع ثبات الأجور[2]، مما إنعكس وبشكل سلبي على المستوى المعيشي، الأمر الذي نتج عنه توجه الأفراد إلى الأسواق الموازية من أجل زيادة دخلها، وتحقيق أكبر قدر ممكن من تلبية الحاجيات.

أما **البرنامج الثاني** فمن بين ما تضمنه تحرير التجارة، التي أدت إلى عمليات التهريب الحدودية[3]، إضافة إلى حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية ما قلص من دور الدولة[4] مما نتج عنه تسريح العمال بأعداد كبيرة، ما يعني وبشكل طردي زيادة نسبة البطالة خصوصا مع

1- علاوي، لعلاوي. إستقلالية المؤسسة العمومية الإقتصادية.الجزائر: جامعة الجزائر، 1994، ص19.

2- عبد الله، بن دعيدة. التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 358.

3- عاشور، كنوش و حاج قويدر قورين. ظاهرة غسيل الأموال كمظهر من ظاهر الفساد الإقتصادي –حالة الجزائر. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات اللاإقتصادية في الدول النامية. 13 نوفمبر 2006، الجزائر، ص13.

4- سعدان، شبايكي. "معوقات الخوصصة في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 15 (2006) (*): ص 150.

تزايد النمو الديمغرافي الذي شكل زيادة القوة العاملة، الأمر الذي ساهم في إنتشار المنظمات الإجرامية.

أما **برنامج التعديل الهيكلي**، فقد قامت الحكومة الجزائرية في إطاره بمحاولة تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية، وزيادة الإرادات العامة عن طريق رفع الأسعار وزيادة الإرادات الضريبية[1].

المرحلة الثالثة بداية من 2000:

وإنطلاقا من سنة 2001، تم تطبيق برنامج الإنعاش والدعم الإقتصادي من طرف الحكومة الجزائرية بهدف الإندماج في الإقتصاد العالمي، والتخفيف من الأزمة الإقتصادية من خلال تبني مجموعة من السياسات، تتمثل في تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي، والتحضير إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وقد رافق هذا البرنامج عوامل ساهمت في إستفحال ظاهرة الإقتصاد الموازي، كتوسيع الوعاء الضريبي[2]، وظاهرة الفساد الإداري المتمثلة في الرشاوي التي كانت تدفع من طرف المسؤولين والموظفين في مصالح مختلفة ومهمة كالجمارك والشرطة والإدارات، والتي يطلق عليها باللهجة العامية **القهوة** بغرض تعجيل إنهاء الإجراءات الإدارية[3].

أما بالنسبة لحجم العمل غير الرسمي في الجزائر، فقد قدرت الإحصائيات تطورا ملوحظا لحجم الظاهرة بداية من 1999 إلى غاية 2007، والتي نستعرضها في الجدول التالي:

1- محمد بلقاسم حسن، بهلول. سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص190.

2- ياسمينة، زرنوخ. "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر(*). 2006، ص 189.

3- بولعيد، بلعوج. "معوقات الإستثمار في الجزائر". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 4 (2006) (*): ص 83.

جدول رقم (07) يمثل: حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

خلال الفترة الممتدة ما بين (1999-2007).

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الإقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي (GDP) (%)	34	34،1	34،4	34،9	35،8	36،6	37،3	37،3	37،1

المصدر: مروان، بن قيدة و رشيد بوعافية. مرجع سابق.

المطلب الثاني- المهن الحرة الموازية قراءة في الأسباب والنتائج:

أولا- أسباب إنتعاش المهن الحرة الموازية في الجزائر:

1- أسباب إقتصادية:

1-1-الأزمات الإقتصادية:

تعتبر الأزمات الإقتصادية من العوامل المهمة والأولى التي ينتج عنها المهن الحرة الموازية، وهذا لما يتنتج عنها من الفقر والبطالة، النتائج الذي أسفرت عنها دراسة المكتب الدولي ب **كينيا** سنة 1971، حيث أظهرت النتائج عن أن أغلبية العمال الذين يمتهنون العمل غير الرسمي هم من الفئة الفقيرة[1]،الأمر الذي نتج خلال الأزمة العالمية سنة 2008 والتي كان لها آثار كبيرة على مستوى المجتمعات، من حيث التشغيل، وإنخفاض مستوى الأجور، ما كان له دور في

1- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص ص 15-30.

زيادة نسبة العمالة الموازية خصوصافي الدول النامية[1]، المشهد الذي كان حاضرا في الجزائر خلال أزمة 1986، كما تم التطرق، والذي أدى إلى إستفحال الأعمال الحرة الموازية وظهور أشكال أخرى منها.

1-2-ندرة السلع:

حيث تؤدي نقص عرض السلع الإستهلاكية والكمالية، سهولة التلاعب فيها وتوفيرها في الأسواق الموازية.

1-3-العبء الضريبي:

يعتبر العبء الضريبي خصوصا في ظل الزيادة من حين لأخر على بعض النشاطات من بين أهم العوامل التي تساهم في ظهور المهن الموازية، من أجل تحقيق أكثر قدر من المنفعة[2] بالأخص في ظل الأنظمة الضريبية غير العادلة[3].

2 - أسباب إدارية:

2-1- النظم والإجراءات الإدارية:

والتي تتمثل في حجم الوثائق اللازمة عند خلق مشروع إقتصادي معين، بداية من إيداعها وصولا إلى السجل التجاري ورخصة الإعتماد، إضافة إلى إجراءات الحصول على قروض بنكية

1- Johannes , Jutting et Juan R de Laiglesia . l'emploit informel dans les pays en développement : une normalité indépassable . Paris : centre de développement de l'ocde, 2009, p 9.

2- قارة ملاك، مرجع سابق، ص 28.

3- إسماعيل، بوخاوة. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الإقتصاد الموازي في الجزائر، 2000، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر 2000 ، ص 21.

والتي تعرف إجراءات إدارية أعقد من سابقيها، الأمر الذي يدفع بالمتعاملين الإقتصاديين وأصحاب المشاريع التهرب من هذه الإجراءات واللجوء إلى المهن الحرة الموازية[1].

2-2- النظم والقيود الحكومية:

وتعد التدخلات الحكومية من خلال النظم والقيود التي تفرضها على مستوى (أسواق المال والسلع، وأسعار الصرف الأجنبي) التي تعرقل النشاط الإقتصادي، أهم أسباب توجه الأفراد إلى القطاع الموازي.

2-3- الفساد الإداري:

إنطلاقا من الفارق الذي قد يكون بين الدخول والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشي مناسب تنشأ إتجاهات سلوكية لدى بعض الأفراد للحصول على دخول غير مشروعة، من طريق إسغلال السلطات والنفوذ الممنوحة لهم بطرق غير شرعية كقبول رشاوي، والحصول على بعض الخدمات العامة.

2-4- نقص التأهيل المهني وعدم تطابق التكوين مع متطلبات السوق:

يعتبر التأهيل المهني من المتطلبات الأساسية للمؤسسة، من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مكانتها في السوق، ما يعني تضاءل فرص العمل أو إنعدامها للأفراد التي لا تتوفر لديهم بعض الشروط كالشهادة، الخبرة، والمهارات اللغوية والتكنولوجية، والتي أصبحت مطلبا أساسيا يوافق المطلب العالمي، إضافة إلى عدم تطابق التأهيل الجامعي مع متطلبات سوق العمل، إما كون أن مهارات سوق العمل أعلى من التكوين الذي تلقاه الفرد، ما يدفع بالأفراد التوجه لإمتهان الأنشطة الموازية ضمن سوق حرة مرنة لا تتطلب شروط محددة للإلتحاق بها، أو أن الأفراد

1- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص ص 31-32.

يمتهنون ضمن وظائف ليس لها علاقة بالتكوين الذي تلقوه كنتيجة الإنفصال بين نظامي التعليم والتدريب، ما يدفعهم لتغيير وظائفهم، وهو الأمر الذي أكدته دراسة مسحية في مصر ضمن "فريق العمل اللائق لشمال أفريقيا قسم المهارات والقابلية للتوظيف" بمساهمة منظمة العمل الدولية[1].

2-5 – الإغتراب الوظيفي:

يعد مفهوم الإغتراب من بين المصطلحات التي برزت مع **كارل ماكس** إشارة منه إلى شعور العامل بالإغتراب أو الإستيلاب إتجاه المنتوج الذي يشرف على إنتاجه، بسبب عدم قدرته على إمتلاكه، ويعتبر الإغتراب بمفهومه الواسع والعام من خلال الدلالات اللغوية التي تطرقت إليه مختلف المعاجيم العربية، والتي تفسره كونه:"يعبر عن البعد المعنوى والإنفصال عن الآخرين تزامنا مع مشاعر الخوف، القلق والحنين".

أما المعاجيم الغربية والتي تعتمد في تعريفها إلى الكلمة اليونانية **Alienare** فهي تعني غير المنتمي أو غير المتطابق مع الآخرين[2]

أما من حيث مكوناته وأبعاده الإدارية، الإقتصادية أي (الإنتاجية)، الفلسفية، النفسية والإجتماعية فهو: "ما يعاني منه الفرد بأوضاع يفقد فيها نفسه، ويصبح غريبا عن أعماله، أين يكاد يفقد إنسانيته كلها، ذاته عند تعرضه لقوى مادية والتي يمكن أن تكون من صنعه"، فهو "شعور العامل بالغربة في المنظمة التي يعمل بها، كنتيجة لسوء التفاعل الإجتماعي بينه وبين المنظمة

1- بيتر، فان غوي و كريستين إيفانز- كلوك. عدم تطابق المهارات ونقص التشغيل- كيفية تعزيز القابلية للتوظيف بين الشابات والشباب في مصر، ط1، منظمة العمل الدولية، سويسرا، 2015، ص ص 7- 8.

2- فايزة، خير الله ناصر بن عبد الله و عادل خير الله ناصر بن عبد الله. "ظاهرة الإغتراب الوظيفي (أسبابه، نتائجه، سبل علاجه) بالتطبيق على المؤسسات التعليمية على دولة الكويت". مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 37، 7(2020) (*): ص 144.

بكل ما تملكه"[1]، الأمر الذي يدفع بالعامل ترك عمله والبحث عن عمل آخر يحقق له الرضا الوظيفي والراحة النفسية ويعزز شعوره بالإنتماء، ما يجعل من المهن الحرة الموازية أحد الخيارات المناسبة في ظل عامل الحرية الذي تتمتع به، وغياب دور المشرف لدى العديد من الأنشطة الموازية.

3- الأسباب السياسية:

ويعتبر النسق السياسي من أهم النظم المسؤولة على توازن المجتمع وإستقراره، بفضل القرارات التي تتخدها، والسياسات التي تطبقها في إطار النظام المتبع وتوفير الأمن والحماية.

3-1- الأمن واللأمن:

يعتبر العامل السياسي عاملا أساسيا في ظهور القطاع غير الرسمي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها خلال مراحل الإستقرار السياسي، خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع الأنشطة الموازية وغير الشرعية، إذ تكون سبب في إختلال البنية الإقتصادية في المجتمع، فقد عرفت فترة العشرية السوداء غياب لدور الدولة، عن القيام بوظيفة الرقابة عن النشاط الإقتصادي، في ظل إهتمامها الأول والأخير في توفير الأمن والحماية[2].

3-2- الليبيرالية:

تسعى الليبيرالية في ذات الصدد بمفهومها المتعارف عليه إلى وضع القيود على السلطة

1-بيتر، فان غوي و كريستين إيفانز- كلوك. مرجع سابق، ص 146.

2- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص 34.

وتقليل دورها، وإبعاد الحكومة عن السوق، وتوسيع الحريات المدنية[1]، الأمر الذي يساهم بدوره في تبني الأفراد لبعض السلوكيات على إختلاف شرعيتها من عدم شرعيتها، إذ تعتبر المبادئ التي أقيمت عليها السوق الحرة من بين العوامل التي ساعدت في ظهور السوق غير الرسمية، والتي تتمثل في (الحقوق الفردية، الحكومة المحدودة المساواة والعدل، النظام التلقائي، المنافسة غير المنظمة، توفير المنتجات، والحقوق الملكية، والقاعدة الذهبية: التي تفضي إلى التعامل بأمانة وصدق)، وهي المبادئ التي ساعدت أمريكا بدورها الإنتقال إلى إقتصاد السوق الحر[2].

وبالرجوع إلى مفهوم الليبيرالية من المفهوم الذي طرحة **أدم سميث** في كتابه "ثروة الأمم" كونها أحد الآليات التي تضمن العدالة للجميع، وذلك من خلال ضرورة إقامة نظام دستوري يهدف إلى زيادة الإستثمارات الحكومية، وتحقيق المصلحة العامة والخاصة للأفراد على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل على الأيدي الخفية،[3] ووفقا للجدال حول الليبيرالية ما بين مساعيها في القضاء على السوق الموازية وكونها أحد الأسباب التي ساهمت في ظهور الظاهرة، يحتدم بنا العودة للإسهامات والجدور الأولى حولها، إذ يقودنا النقاش الرجوع إلى **أفلاطون** أين إستنكر من خلال كتابه "الدولة" السعي وراء الربح كون أن المصلحة الفردية أو الشخصية تتعارض دائما مع الصالح العام.[4]

وتكمن مبادئ الليبيرالية كإتجاه سياسي إيديولوجي في حرية التعاقد والإلتزام بالنظام

1- دينا، سليمان و كمال لاشين. حول مفهوم الليبرالية وعلاقتها ببعض من المفاهيم الأخرى منها (الديمقراطية، العلمانية، الحرية). القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2019.
2- محمد حسن، عبد الباسط. أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة وهبة، 1985، ص 148.
3- هاني، صالح. كيف يعمل الاقتصاد اليوم؟. السعودية: العبيكان للنشر، 2008، ص 15.
4- نفس المرجع، ص 11.

والقانون كشرطين أساسيين[1]، ما يمثل حرية التعاملات الإقتصادية في سياق التأطير القانوني، إلا أن تنامي النزعة الفردية قادت بدورها الأفراد إلى البحث عن المصلحة الخاصة [التي تتعارض كما أشار **أفلاطون** مع المصلحة العامة]، مما يدفعهم عدم التقيد بالعقد القانوني والإجتماعي بمقتضى القوانين والقيم هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فالنقاش حول البحث عن المبدأ الأساسي الذي تدعو إليه الليبيرالية، يقودنا بدوره إلى: الجانب النظري الذي يدعو إلى وجوب إستفادة كل دولة من التجارة الحرة، هذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الجزائر تخسر بكثير مما تكسب، أما من الجانب العملي فهناك دائما رابحون وخاسرون في التجارة العالمية القائمة على الليبيرالية، مما يعني أن هذه التجارة لا تكون حرة أبدا، إذ تسعى الدول المتقدمة في ذات الصدد لإستخدام مختلف التدابير اللازمة لحماية إقتصادها، بالموازة مع الدعوة لتبنيها، من خلال منظومة التجارة الحرة التي يتم فرضها على الدول النامية عبر مؤسسات واشنطن (صندوق النقد الدولي البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية..إلخ)[2]، الأمر الذي حدث مع الجزائر في ظل تبنيها النظام الرأسمالي بكل مباديئه الليبيرالية بمباركة من صندوق النقد الدولي ضمن شروط تم فرضها عليها والتي أنتجت عنها إستفحال السوق الموازية نتيجة البطالة وتدني المستوى المعيشي، حيث يذهب أحد خبراء المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في ذات السياق حول تقييمه لمخطط إعادة الهيكلة تحت إشراف صندوق النقد الدولي **FMI** بالقول: ((أن الوصفة ليست صالحة أبدا ولم تنجح في أي بلد، فمثلا أربع سنوات من بداية تطبيق التصحيح الهيكلي في الجزائر مازال التدهور

1- هاني، صالح. مرجع سابق، ص ص 39-41.

2- Kamel, Benmoussa et Kada Akacem . " le libre- échange en action" . el-bahith re-view, 13(2013)(*) : p 39.

هو السمة المميزة للقطاع الإنتاجي، مع إتساع دائرة الفقر وظهور طبقة من الطفيليين والمضاربين))[1]، وتعتبر المضاربة بحد ذاتها أحد أوجه القطاع غير الرسمي.

وللتأكيد على الجانب السلبي لليبيرالية التي تدعو لها الدول المتقدمة ضمن عبارات إقتصاديات السوق، سوق النحل (الدخول الحر، حرية التجارة)، هو التناقض عما تدعو له، ولعل أفضل أمثلة على ذلك قيود الإستيراد التي فرضتها من خلال القوانين كالحواجز الجمركية، القيود على الكميات، ومثال على ذلك إستخدام المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى، أيرلندا) في القرن تاسع عشر 19 التعريفات الجمركية لحماية زراعتها من خلال قوانين **كورن الشهيرة Corn Laws** ما بين (1815- 1846).

وبالرجوع مرة أخرى إلى أمريكا، فقد كان تبنيها لليبيرالية في المرحلة الأولى منه، لتقوم بعد ذلك هي الأخرى إتباع نهج بريطانيا، حيث طبقت قانون **Smoot- HawleyTariffac** التي تم إصداره سنة 1930 بهدف تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وحماية الصناعات والمزارعين الأمريكيين من المنافسة الأجنبية، الذي سبقه قانون **Fordney- Mc Cumbe Tariffac** سنة 1922 الذي سعى إلى زيادة الرسوم الجمركية بنسب كبيرة على المنتجات المستوردة، ليقوم بدوره الرئيس الأمريكي **جورج بوش** سنة 2002 فرض رسوم جمركية تتراوح ما بين 8% و30% على واردات منتجات الصلب، كما لجأت بعض الدول الأوروبية سنة 2008 عقب الأزمة المالية العالمية إلى فرض التسعيرة الجمركية[2].

1- فضيل، رتيمي و آخرون. سوسيولوجيا المؤسسة- قراءة نظرية تحليلية. الجزائر: دار التل للطباعة والنشر، ط1، 2019، ص ص 125-126.

2- Kamel, Benmoussa et Kada Akacem. Op.Cit, p p 40- 41.

4- أسباب إجتماعية:

4-1- الفقر:

وتكمن قوة العلاقة بين الفقر والإقتصاد والقطاع الموازي، من خلال العلاقة الطردية التي تفضي أنه كلما زاد الفقر زاد توسع القطاع الموازي، فالدول الأكثر فقرا في العالم هي الدول التي تحتوي على نسبة عمالة عالية في القطاع الموازي.

جدول رقم (8) يمثل: تطور معدل الفقر في الجزائر ما بين (1996-2012).

السنة	1976	1979	1988	1995	1997	2000	2005	2010	2012
الفقر%	54	28	8،1	14،1	28	12،1	5،7	5	6
الفقرالمدقع%	-	-	3،6	5،7	-	3،1	2،7	-	-

المصدر: موسوس مغنية، ضبط الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إرادات الخزينة العامة، 2018، ص181، بالإعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنتي (2015-2017).

4-2-النمو الديمغرافي:

يعبر مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية بدوره عن فائض في يد العاملة، يحول دون إستعابها في السوق الرسمية، مما يدفع بالأفراد التوجه للقطاع الموازي.

4-3 النزوح الريفي:

رغبة في الحصول على فرض وتحسين الأوضاع المعيشية، يكمن الدافع للهجرة من الريف

نحو المدينة، الأمر الذي يؤدي بالأفراد العمل في القطاع الموازي في العديد من الأحيان، نتيجة لعدم توفر مناصب شغل ولضعف تأهيلهم كوينهم في أحيانا عديدة.[1]

وبإعتبار أن المناطق الحضرية كونها أكثر المناطق التي يتم توفير فيها مناصب العمل بفعل المصانع والمؤسسات التي تكون على مستواها، تكون مصدر جذب وإستقطاب للأفراد ممن يعيشون في الأرياف أو المدن المجاورة لها التي تقل فيها صور الحياة الحضرية.

ويعبر إبن خلدون على ذلك بقوله: " أعلم أنما توفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في جهاته وكثر ساكنه إتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم وعضمت دولهم ومماليكهم والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال، وما يأتي ذكره من أنها سبب للثروة".[2]

4-4- البطالة:

تعد البطالة من بين أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد التوجه إلى السوق الموازي، ففي الجزائر وتزامنا مع المشهد الذي صاحب تبني الدولة لنظام إقتصاد السوق كما تم التطرق إليه زاد معدل البطالة، خصوصا في ظل التسريح المكثف للعمال عقب غلق المصانع، إذ تشير الإحصائيات إلى أنه ومند بداية إعادة الهيكلة بلغ عدد المسرحين 264 ألف عامل، حيث بلغ عدد البطالين من الفئة النشيطة حوالي 21% سنة 1991، ليصل إلى 22% سنة 1992، أما في الفترة الممتدة ما بين 1995- 1997 فقد تم تسريح حوالي 80000 عاملا، ليصل سنة 1998 إلى 200000عاملا[3]، في حين قدرت الأرقام حول الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عن إيداع 54528 ملف في ماي 1997، ليصل حوالي 143234 ملف سنة 1998

1- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص 35.
2- أحمد، الزغبي. مرجع سابق، ص 401.
3- فضيل، الرتيمي. مرجع سابق، ص 126.

بنسبة قدرت ب 162،68% خلال شهر أفريل، لتقفز إلى 184،47%خلال شهر واحد من نفس السنة أي ماي 1998[1].

ووقوفا أمام حجم الأرقام التي سجلت حول البطالة، كنتيجة لعدم نجاعة سياسة الدولة وفشل مخططاتها، فإن الأمر ينعكس بصفة طردية على التوجه الكبير للأفراد نحو الأسواق الموازية[2].

الجدول رقم (09) يمثل: تطور معدل البطالة في الجزائر ما بين (1985-2017).

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2017
معدل البطالة%	9،7	19،7	28،1	29،5	15،3	10	10،4	12

المصدر: موسوس مغنية. مرجع سابق، ص 180، نقلا عن صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.

4-5- إرتفاع المستوى المعيشي وتدني مستوى الدخل:

كان لبرامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وتقليص الدعم على السلع والخدمات، تحرير الأسعار، خفض قيمة الدينار الجزائري وتزايد مستويات التضخم مع تجميد الأجور، إنعكاس على تدني مستويات الدخل والمعيشة[3]، ما أدى

1- فوزية، ساحي. "الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية"، مجلة دراسات إجتماعية، 8 (أفريل 2011): ص 83.

2- يوسف، بودلة و حمزة كواديك. "الاقتصاد غ الرسمي في الجزائر واشكالية دمج انشطته". مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 2 (2018) (*): ص 165.

3- مغنية، موسوس. مرجع سابق، ص 180.

بالأفراد التوجه للمهن الحرة الموازية.

5- الأسباب الثقافية:

والتي نلخصها ضمن المشهد الثقافي العالمي، والمشهد الثقافي المحلي، بالشكل الأتي:

5-1- العولمة:

تعد العولمة أحد سمات العصر الحديث، وجزأ من روحه، أين أصبحت كل المشاكل عولمية (المالية والتبادلات الإقتصادية، التنمية، الإتصالات، الدعاية والإعلام، السياسة، والثقافة) فقد أصبحت العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية ملتصقة بكل الإتجهات والمجالات، إذ يمكن الحديث عن: عولمة التلوث، عولمة التلفزيون، عولمة المجال السياسي، عولمة المجال المدني...إلخ.

وبالرجوع إلى مفهوم العولمة على إعتبارها شعار يدعو على تغيير قيم المجتمع، فقد كانت بدايتها مع مؤسسة **سوني** اليبانية، حيث أطلقت حملة دعائية عالمية كبيرة تمثلت في مراهقين ينتعلون أحذية بعجلات، وقبعات على الرأس وسماعات لجهاز الراديو (الوالكمان) مشدود إلى أحزمتهم، وقد راهن المدير العام للشركة آنذاك على أن الرسالة لا تحتاج إلى التكليف[1]، ليعبر **جيدنس** بذلك كون أن العولمة أحد صور الحداثة بإعتبارها مرحلة جديدة، أين تتحول فيها العلاقات على المستوى المؤسساتي، الحميمي والإجتماعي[2].

ما يفسر دور العولمة في ظهور السوق الموازية من خلال القيم والممارسات التي يمكن

1- إدوارد، كولد سميث و جيري ماندير. محاكمة العولمة. ترجمة رجب بودبوس. ط1. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2001، ص ص 12- 13.

2- Louis Renoux , Jean. les coonséquences de la modernites par Antony Giddens , Québec : DEA Développement des Ressources Humaines, 2004 , p4.

أن تتم بفعل التقليد والمحاكاة من جهة، أو التفتح على بعض الممارسات التي تكون غائبة لدى البعض من جهة أخرى، ما جعل من العالم في ظل مقولة **العالم قرية صغيرة** الكل يرتبط ببعضه البعض ضمن توليفة موحدة، إذ يعرف **مالكولم** في ذات الصدد العولمة مشيرا إلى عملية التلاحم والإندماج على أنها: "عملية إجتماعية تتلاشى فيها الحدود الجغرافية وتذوب فيها الحواجز الثقافية أين تزداد فيها فرص الإندماج بين الشعوب"[1]،الأمر الذي يؤكد على العولمة بإعتبارها أحد آليات التثاقف لتبني عدد من الممارسات على نطاق أوسع من مفهوم الدولة القومية، خصوصا لو رجعنا إلى تلك الممارسات التي تتم بين الأفراد على مستوى المناطق الحدودية، ومن منطلق كون أن العولمة هي "إنتقال كل من (المعلومات، السلع، رؤوس الأموال، التكنولوجيا، ومختلف المنتجات الإعلامية والثقافية) بحرية تامة بين المجتمعات الإنسانية"[2]، وإلى جانب عامل التشابه الكبير الذي يكون غالبا بين الأفراد ضمن المناطق الحدودية مع الدولة المجاورة كاللهجة، الأكل، حتى الملبس...وغيرها من الممارسات كشكل من أشكال الثقافة، نجد التهريب الذي يكون على الشريط الحدودي بشكل واضح، والذي يمثل بدوه أحد أشكال المهن الحرة الموازية أو غير الرسمية، إضافة إلى التجارة المشبوهة التي تتم ضمن منظمات عالمية كبرى كالمخدرات، الإتجار بالبشر...وغيرها من الممارسات غير الشرعية.

5-2- قيم العمل:

تعد القيم بصفة عامة وقيم العمل بصفة خاصة من بين أهم الأسباب التي تحدد توجه الأفراد، فعدم تطابق الخيارات المهنية، إهتمامات الفرد وخياراته، والحكم الذي يصدره إنما هو مبني

1- عباس، أبو شامة وعبد المحمود محمد أمين البشري. العنف الأسري في ظل العولمة. ط1. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص ص 93-94.

2- وهيبة، زيان. "التربية الأسرية وتداعيات العولمة الثقافية". مجلة آفاق علم الاجتماع، 1(2023) (*): ص 143.

أساسا على مجموعة من المعايير والقيم، فالقيم لها فعالية في توجيه سلوك الفرد ضمن ثقافة معينة سواء أكانت ثقافة تنظيمية وفقا لبيئة العمل أم ثقافة مجتمعية، كما أن للفرد الحرية في إختيار المهنة التي يريدها ويطمح إليها[1]، ومن هذا المنطلق فإن القيم التنظيمية التي يحملها الأفراد أو التي تتحقق لهم في بيئة عملهم من عدل ومساواة وحرية لها دور إما في إستقرار الأفراد في عملهم أو البحث عن عمل آخر يحقق لهم الإشباع والرضا الذي يطمحون إليه سواء أكان مادي أم معنوي.

ثانيا– نتائج آثار المهن الحرة الموازية:

1– النتائج والآثار السلبية:

1– 1– الإقتصادية:

والتي يمكن أن نستخلصها في النقاط التالية:

- تزايد حجم العمل غير الرسمي وتعدد وتنوع نشاطاته كأحد عوائق التنمية، بسبب حرمان الدولة من عائدات جبائية كبيرة ومؤثرة[2]، مما يؤدي إلى فقدان جانب هام من الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي يتسبب في عدم قدرة الدولة على تنفيذ بعض المشروعات ذات النفع العام.[3]
- التأثير السلبي على كفاءة توزيع الموارد، ومثال على ذلك النمو الاقتصادي الكلي الذي يمكن أن يحدث، والذي يحتاج إلى التوفير المتزايد من الخدمات العامة، ما يعني جمع الضرائب من عائدات من الإقتصاد الرسمي، من دون الإقتصاد الموازي، الأمر الذي ينتج

1– وجيهة، ثابت العاني. مرجع سابق، ص 102.
2– مغنية، موسوس. مرجع سابق، ص 185.
3– نجاة، مسمش. مرجع سابق، ص 106.

عنه زيادة معدل الضرائب على الأنشطة الرسمية، وفي ظل المنافسة بين القطاعين الرسمي الموازي فإنها تصبح غير عادلة.

- إنعكاساته على السياسة النقدية بفعل الإحتفاظ بالنقود وإخفائها عن السلطات الضريبية مما يجعل الطلب غير متؤثر بمعدلات الفائدة، وبالتالي نقص مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الإقتصاد ككل، ما ينتج عنه إنخفاض إحتياطات النقود السائلة في الإقتصاد الرسمي[1].

1-2- السياسية:

وتكمن في إستغلال المجرمين لإمكانياتهم المادية من أجل تحقيق أهدافهم السياسية والإنتخابية، ما يجعل لديهم دور بارز في عملية صنع القرارات السياسية، ما يزيد من قوتهم من جهة، ويضعف من هيبة الدولة من جهة ثانية، ما ينتج عنه زعزعة الإستقرار السياسي والإجتماعي والنمو الإقتصادي على حد سواء، والتي تصل لحد تدخل مافيا الإقتصاد غير الرسمي في بعض الأحيان إلى نظام الحكم، من أجل تسهيل أعمالهم الخفية غير الشرعية[2].

بالإضافة إلى عدم كفاءة القرارات السياسية، نتيجة لعدم صحة ومصداقية الأرقام والمؤشرات الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالبطالة وحسابات الدخل الوطني... وغيرها.[3]

1- محمد، عبد المجيد سليمان. الإقتصاد الخفي أسبابه وإنعكاساته وطرق التغلب عليه (دراسة اقتصادية اسلتمية) تجارة المخدرات- الإتجار بالبشر- الغش التجاري. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2022، ص 157.

2- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص 75.

3- نجاة، مسمش. مرجع سابق، ص 109.

1-3- الإجتماعية:

- حرمان العمال الإستفاد من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الإجتماعي[1].
- زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، ما يعني زيادة في نسب التفاوت الإجتماعي.
- إنخفاض المستوى التعليمي، كنتيجة للتسرب المدرسي والإلتحاق بالسوق الموازية، بسبب الربح الكبير مقارنة بأجر أصحاب الشهادات، ما يرسخ مبدأ الحصول على المال كغاية دون الإهتمام بالوسيلة.
- بروز اللامعيارية الأخلاقية في المجتمع، وزيادة معدلات الجريمة، بسبب إنتشار بعض الأعمال غير الرسمية غير الأخلاقية[2]، وتبني قيم مهنية مادية مع الإلغاء لقيم الإنضباط والإمتثال.
- عمالة الأطفال خصوصا إذا تعلق الأمر بالتجارة غير الشرعية والمحرمة، فقد أكد الناطق الرسمي للتجار الجزائريين، أن ظاهرة التجارة غير الشرعية تستقطب الأطفال وتستغلهم في أعمالها.[3]

2- النتائج والآثار الإيجابية:

وتكمن الأثار الإيجابية للمهن الحرة الموازية في إمتصاص البطالة بالدرجة الأولى، وتتشغيل عدد كبير من البطالين بما فيهم أصحاب الشهادات العليا، المحتاجين واليد العاملة غير الماهرة ما يساهم في التخفيف من المطالب الشعبية والإحتجاجات، وتجنب التصادمات والإضطرابات

1- محمد، إبراهيم طه السقا. الإقتصاد الخفي في مصر. مصر: مكتبة النهضة، 1996، ص 82.
2- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص ص 74-75.
3- كمال، بن موسى و محمد براغ. مرجع سابق، ص 209.

الإجتماعية[1]، ما يجعله أحد الآليات التي يتم من خلها تجنب الأزمات الإقتصادية خصوصا في الفترات التي تعرف إنكماشا والتي يصاحبها إنخفاض في معدل العمالة في القطاع العمومي إضافة إلى بعض الآثار والمظاهر التنظيمية كمعدل الأجر المتدني، ما يجعل من الاقتصاد الموازي أكثر ديناميكية وقدرة على الإستجابة للمتغيرات وتقلبات المحيط مقارنة بالإقتصاد الرسمي، وبذلك تكمن أدواره الإيجابية كونه يقوم بلعب الأدوار الإجتماعية المهدئة في نفس الوقت، إذ أنه يساهم بشكل فعال في خلق وظائف جديدة بالنسبة للأفراد على إختلاف مهاراتهم ومستواهم التعليمي، الأمر الذي من شأنه أن يخفف التوترات[2]، وبذلك فإن المهن الحرة الموازية هي أحد العوامل التي تساعد على إستقرار المجتمع.

إضافة إلى عرض بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة وفي متناول شريحة كبيرة من أفراد المجتمع[3].

1- مغنية، موسوس. مرجع سابق، ص 185.

3- كمال، مطهري وعبد الناصر بوثلجة. "رهان الإنتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي"تجارب دولية ومحلية" "". المجلة الجزائرية للمالية العامة. 6 (ديسمبر 2016): ص ص 73-74.

3- نفس المرجع، ص 209.

المبحث الرابع- المهن الحرة الموازية سبل المكافحة في ظل السياسات المطبقة:

المطلب الأول- مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر:

أولا- البطالة والفقر:

إعتبار على أن البطالة أهم القضايا التي تشغل المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية منها، كونها تتقاطع ضمن النطاق الإقتصادي والإجتماعي الذي ينعكس على تنمية المجتمع وعدم إستغلالها لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع، وكونها أحد مسببات بعض الظواهر الإجتماعية كالسرقة، إستهلاك المخدرات، زيادة نسب العنف بكل أنواعه، والأعمال الموازية غير الشرعية كتجارة المخدرات، تكمن مساعي الدول لتخصيص مجموعة من البرامج والخطط للقضاء عليها وأو الحد منها، ومن بين تلك البرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية على مر فترات مختلفة نذكر:

1- أجهزة الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية:

وتضم كل من:

- ✓ **التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (I.A.I.G) :**

ويشمل هذا البرنامج الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل والعاطلين عن العمل وهو يمثل حل مؤقت وأحد أشكال التضامن، حيث تحدد الإستفادة منه لشخص واحد لكل عائلة بأجر

تبلغ قيمته 3000 دينار جزائري شهريا، حيث يحق للمستفدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، وذوي حقوق الإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي.

- ✓ **الأشغال ذات المنفعة العامة و الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP- HIMO):**

المحدد بأجر قيمته 6000 دج شهريا في السنة الأولى، و4500 دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز06 أشهر بالنسبة للجامعيين، فيما يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا في العام الأول و3000 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 06 أشهر[1].

2- جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ):

تم تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 08 /1996/09، ومن بين مهامها:

- ✓ الدعم وتقديم الإستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع.
- ✓ تقديم كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي، التقني، والتشريعي، والتنظيمي.
- ✓ متابعة العمليات البنوكية والمؤسسات المالية، تطبيق خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع.
- ✓ إبرام إتفاقيات مع كل هيئة، مقاولة، أو مؤسسة إدارية عمومية، من أجل إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولية للشباب.[2]

1- محمد أدرويش، دحماني. "إشكالية التشغيل في الجزائر". رسالة ماجستير. جامعة أبو بكر بلقايد. الجزائر، 2006، ص187.

2- عاشور، الهاني. "أثر سياسة التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر، 2018، ص 166- 167.

3-أجهزة إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC):

يهدف هذا الجهاز إلى خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، ويعتبر هذا الصندوق الأول على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا، ومن مهام هذا الصندوق: تعبئة البطال المرقي، تقوية كفاءاته التسييرية وقدراته الذهنية.

4 – أجهزة صيانة وترقية الإستثمارات:

- ✓ جهاز صيانة التشغيل.
- ✓ وكالة ترقية وتدعيم الإستثمارات **(APSI)**.

5- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

- ✓ برنامج تشغيل الشباب **(P.E.G)**.
- ✓ جهاز الإدماج المهني للشباب **(D.I.P.G)**[1].

إضافة إلى سياسة تطوير المؤسسات الناشئة من خلال أحكام القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 في نص المادة 12، والتي تنص على ترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة، ليتم بعدها وإستنادا للمرسوم الرئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 2020/01/02 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة[2]، إضافة إلى إستحداث القانون الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 في إطار تجسيد سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من أجل تثمين الأعمال والمشاريع المنجزة من

1- محمد أدرويش، دحماني، مرجع سابق، ص ص 196-198.

2- عائشة، فاضل. "الإجراءات القانونية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال". مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 2 (2022) (*): ص 19.

طرف الجامعيين في مرحلتي الليسانس والماستر أو الدكتوراه مع الحصول على شهادة مؤسسة ناجحة أو براءة إختراع[1].

ثانيا- رقمنة الإدارة:

عمدت الجزائر إلى تعميم رقمنة مختلف المؤسسات والإدارات والخدمات العمومية، من أجل تحسين أنماط الخدمات التقليدية وكثرة معاملتها وبطئها، وذلك من خلال دمج التقنيات الرقمية مع الأنظمة المادية، وإلغاء المعاملات الورقية والإعتماد على العمليات الإلكترونية[2]، وذلك على إعتبار أن رقمنة الشهادات والوثائق من شأنها أن تخفف من البيروقراطية، ما يساهم في الإعفاء من التنقل بين المكاتب من أجل إنهاء الإجراءات، إضافة إلى سرعة وصولها للزبائن، والسجلات الإلكترونية التي تحتفظ بمعلومات متعلقة بالعملاء والمواطنين، ما يسهل من عمل الموظفين ومرونة التعاملات الإدارية[3] سواء على مستوى البلديات أو المراكز التي يتم على مستواها إيداع ملفات خلق المشروع كمراكز السجل التجاري، والبنوك، الأمر الذي يشجع الأفراد حاملي المشاريع التوجه إليها وإيداع ملفاتهم من أجل إنشاء مؤسساتهم بشكل رسمي.

ثالثا- تحقيق الأمن:

من منطلق أبعاد الأمن السبع التي تم تحديدها في تقرير التنمية البشرية، وإيجاد الحلول والتعامل مع المشاكل والنزاعات بالأساليب السلمية، وقبول الأمر الواقع وإصلاح ما يمكن إصلاحه وبمبادرة من الرئيس الأسبق للجزائر **عبد العزيز بوتفليقة**، من خلال ميثاق السلم والمصالحة الذي

1- حياة، بوردوسن و محمود قرزيز. "القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة براءة إختراع" مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 8 (أفريل 2023): ص444 .

2- سهام، لعشب و أمال بلحيمر. "مقاومة التحول الرقمي في منظمات الأعمال الجزائرية دراسة مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2 (2022) (*): ص 724.

3- عنترة، بن مرزوق وآخرون. إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2008، ص ص 145- 14.

أطلق عليه إسم "الوئام المدني"[1]، تم تحويل الجهود التي كانت تنصب بشكل كلي على الحماية وتوفير الأمن إلى الإنشغال بباقي القطاعات والمجالات ومحاولة حل العديد من الظواهر والسيطرة عليها والتي تعد ظاهرة المهن الحرة الموازية من بينها.

رابعا- مراقبة التهريب والمكافحة الجمركية عبر المطارات، الموانئ والحدود البرية:

قامت الدولة الجزائرية بتأسيس قوانين ردعية، وأخرى تحفيزية وأخلاقية تهدف للقضاء أو الحد من ظاهرة التهريب، والتي تعتبر أحد مظاهر المهن الحرة الموازية غير المشروعة، التي تتم على مستوى الحدود البرية والبحرية، وعلى مستوى المطارات، ومن بين القوانين نذكر:

صدور قانون بمقتضى الأمر رقم 05-17 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق ل31 ديسمبر سنة 2005 الموافق 23 غشت سنة 2005، والمتعلق بمكافحة التهريب، المتضمن المواد التالية:

المادة الأولى: دعم وسائل مكافحة التهريب، لاسيما من خلال:

- وضع تدابير وقائية.

- تحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات.

-إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع.

- وضع آليات التعاون الدولي.

المادة الثانية: ويقصد في مفهوم هذا الأمر بما يلي:

1- فضيلة، حاج محمد. "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الأمن وتحولات القوة العالمية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(2017) (*): ص ص 227- 22.

-**التهريب:** الأفعال الموصوفة بالتهريب في التشريع والتنظيم الجمركيين المعمول بهما.

-**الديوان:** الديوان الوطني لمكافحة التهريب.

-**البضائع:** كل المنتجات والأشياء التجارية أو غير التجارية، وبصفة عامة كل ما هو قابل للتداول والتملك.

-**وسائل نقل البضائع المهربة:** كل حيوان، أو آلة أو مركبة أو أي وسيلة نقل أخرى إستعملت بأي صفة لنقل البضائع المهربة، أو كانت تستعمل لهذا الغرض.

-**النطاق الجمركي:** منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية طبقا لقانون الجمارك.

- **الشبكة اللوجيستية الدولية:** مجموع العمليات المتعلقة بحركة البضائع العابرة للحدود من منشئها إلى وجهتها النهائية.

- **التعاون العابر للحدود:** التعاون بين البلدان المجاورة عبر حدود كل منها.

-**التعاون الدولي:** التعاون بين الدول والمنظمات الجهوية والهيئات والمؤسسات المكلفة بمكافحة التهريب.

-**المعلومات:** كل المعطيات المعالجة أو غير المعالجة، المحللة أو غير المحللة، وكل وثيقة أو تقرير، والإتصالات الأخرى بما فيها الإلكترونية ونسخها المحقق في صحتها والمصادق على مطابقتها.

-**التشريع الجمركي:** كل الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تتكفل إدارة الجمارك بتطبيقها فيما يتعلق بإستيراد وتصدير، عبور، تخزين، ونقل البضائع، بما فيها الأحكام التشريعية والتنظيمية

المتعلقة بتدابير الحظر والتقييد والمراقبة، وكدا التدابير المتعلقة بتبييض الأموال.

-**القيمة:** تلك التي تحدد حسب القواعد والكيفيات المنصوص عليها في هذا المجال في التشريع الجمركي.

المادة 3: إتخاد مجموعة تدابير لغرض مكافحة التهريب منها:

- مراقبة تدفق البضائع التي تكون عرضة للتهريب.

- وضع نظام للكشف عن مواصفات البضائع ومصدرها.

- إعلام وتوعية وتحسيس المستهلك حول مخاطر التهريب.

المادة 4: مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من التهريب ومكافحته، لاسيما عن طريق:

- تعميم ونشر برامج تعليمية، تربوية وتحسيسية حول مخاطر التهريب على الإقتصاد والصحة العمومية.

- إبلاغ السلطات العمومية عن أفعال التهريب، وشبكات توزيع وبيع البضائع المهربة.

- المساهمة في فرض إحترام أخلاقيات المعاملات التجارية.

المادة 5: يمكن تقديم تحفيزات مالية أو غيرها للأشخاص الذين يقدمون للسلطات المختصة معلومات من شأنها أن تفضي إلى القبض على المهربين[1].

1- الديوان الوطني للأشغال التربوية. قانون يتعلق بمكافحة التهريب. 2006. الجزائر، ص ص 5-8.

جدول رقم (10) يمثل: عدد القضايا الجمركية ما بين سنة (1990- 2006).

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر: بورعدة حورية، رقيق أيسعد دريس. "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه".

المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، 11، 1 (2017) (*): ص 83.

جدول رقم (11) يمثل: قيمة المحصلات الجبائية ونسبة الإيرادات

في الفترة الممتدة بين (1994- 2004).

السنوات	1994	1999	2000	2004
المحصلات الجبائية (دج)	45 مليار	151،4 مليار	161،38 مليار	261،06 مليار
نسبة الإيرادات	26	44	44،9	62

المصدر: بورعدة حورية، رقيق أيسعد دريس. مرجع سابق، ص 90.

المطلب الثاني- نتائج مجهودات الدولة في القضاء والحد من ظاهرة المهن الحرة الموازية في الجزائر:

لم تحقق الآليات والسياسات المطبقة من طرف السلطات المعنية بالنتائج المرجوة في القضاء على العمل غير الرسمي خصوصا فيما يتعلق بالبطالة بحد ذاتها، نتيجة لعدد من الأسباب والمعوقات من بينها:

المشاكل والعراقيل التي تواجه المستثمرين الشباب بحسب آراء الإختصائيين الإقتصاديين خاصة فيما يتعلق بالبنوك التي تعرف تماطل في تقديم القروض، ليواجه المستثمر بعد التأسيس الفعلي لمشروعه أعباء الضرائب المرتفعة، والتي تكون سببا في عدم إستمرارية المشروع نظرا لمحدودية رأسمال المؤسسة الحديثة العهد، إضافة إلى إرتفاع تكلفة المواد الأولية التي تهدد بدورها إستمرارية المؤسسة.

عدم الإعتماد على إستراتيجية الماركتينج * من الناحية التسويقية والترويجية للمشروع إضافة إلى مشكل عدم مرافقة الدولة لمختلف المؤسسات عن طريق التكوين والدراسات الفنية للمشاريع[2].

أما بالنسبة لعقود ما قبل التشغيل فهي تعاني بدورها من الفوضى، وذلك من خلال المسابقات التي تنظم على مستوى الوزارة الوصية والتي تشترط شروط معينة، الأمر الذي من شأنه أن يقصي شريحة مهمة من العاملين في العقود ما قبل التشغيل على أساس عدم توافق الشهادة العلمية مع الرتبة المراد الإلتحاق بها، خاصة أن الآلاف من أفراد هذة الفئة عينوا بطريقة عشوائية في مناصب لا تتوافق مع شهاداتهم العلمية، الأمر الذي من شأنه أن يخلق نوعا من الفوضى[3].

* الماركتينج: أي التسويق باللغة العربية و هو مجموعة من العمليات أو الأنشطة التي تعمل على إكتشاف رغبات العملاء و تطوير مجموعة من المنتجات و الخدمات التي تشبع رغباتهم و تحقق للمؤسسة أرباح خلال فترة زمنية مناسبة.

2- إلياس، بريش. "الإستثمار والشباب- الحلقة المفقودة". المحور الشبابي، 2 ديسمبر 2020، تم الإستراجاع يوم 20 أفريل 2022.
http://www.elmihwar.com

3- محمد،عبد المؤمن. "عقود ما قبل التشغيل". جريدة البلاد، 20نوفمبر 2019، تم الإسترجاع يوم 20 أفريل 2022،
http://www.elbilad.net

في حين تعرف المساعدات المادية وبرامج التشغيل وعقود منحة عقود ما قبل التشغيل إنخفاض في قيمة الأجور الممنوحة، إضافة إلى عدم الحصول على منحة النقل والطعام أو أي إمتيازات أخرى، [مما ينتج عنه ترك العمل والتوجه للعمل غير الرسمي، كأحد الخيارات والإستراتيجيات المناسبة من أجل تحقيق عائد مادي، والذي يعتبر بدوره أحد أهم معايير قيم العمل].

كما أنه لا يوجد قانون واضح يلزم المؤسسات الجزائرية بإدماج الموظف الشباب الجزائري أين تنتهي صلاحية العقد دون أي إدماج في الكثير من الأحيان، إضافة إلى التأخر في دفع المنحة، والذي قد يصل إلى شهور عديدة في بعض المديريات.[1]

أما بخصوص الرقمنة فقد عرفت بدورها تحديات ومعوقات حالت دون بلوغ أهدافها وبالرغم من ذلك، إلا أن الجهود مازالت قائمة ومتواصلة من أجل تحقيق المستوى المطلوب، ومن بينها نذكر:

- إنتشار الأمية الرقمية بين العديد من أفراد المجتمع.

- قلة الوعي الجماهيري بالفوائد أو المزايا الناجمة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية والإدارة المعاصرة.

- قلة الإعتمادات المالية للتطبيقات الحديثة، وعدم توفر الموارد اللازمة لتمويل مبادرة الإدارة الإلكترونية.

- التأخير في وضع الإطار القانوني أو التنظيمي المطلوب، والذي يشكل أساسا في التطبيقات

1- ديمة، ناصر. "عقود ما قبل التشغيل". بيوتي، 8 ديسمبر 2015، تم الإسترجاع يوم 20 أفريل 2022، http://www.beautyy.com

الإلكترونية.[1]

كما تعد البنى التحتية من أهم تحديات الرقمنة، إذ تعرف الجزائر تأخرا في إستكمال البنى التحتية للإتصالات وتباينها من منطقة لأخرى، ومن بينها نجد:

- ✓ عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال خطوط الهاتف، الذي يعد من أهم قنوات الإتصال بالأنترنت.
- ✓ بطئ سرعة تدفق الأنترنت وجودتها.
- ✓ ضعف التنسيق بين مختلف الأجهزة والإدارات والقطاعات التي لها صلة بالنشاط الرقمي.
- ✓ التجميد المفاجئ للحواسيب بسبب ثقل العبئ وبطىء الحصول على الأنترنت، مما يتطلب توفير بنية تحتية متطورة لخطوط الإتصال وأجهزة إلكترونية ذات جودة عالية، وبرمجيات وتطبيقات النسخ الأصلية[2].

1- ياسين، سعد غالب. الإدارة الإلكترونية. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020 ، ص 143.

2- إيمان، فحيمة و بن بختي عبد الحكيم. "رقمنة المؤسسة الجامعية الجزائرية-المتطلبات والتحديات". مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 2، 6 (2022) (*): ص ص 300-301.

خلاصة الفصل:

تعبر الأعمال الحرة الموازية عن تلك السيرورة التاريخية سواء من حيث كيفية ظهورها وإعادة ظهورها في المجتمعات، أو الكيفية التي حاول تعريفها وتصنيفها في مختلف الأدبيات العلمية والرسمية، ما يفسر تعدد المفاهيم التي أطلقت عليها.

وتتحكم في ظهور الظاهرة وتطورها عدة عوامل (إدارية، إجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية) وبذلك تجمع في ثنياها جميع ظروف المجتمع، ومواقيف وظروف الأفراد، ما يجعلها في موقف بيني ما بين الجوانب السلبية والإجابية التي تحملها.

وفي ذات الصدد، فقد عمدت الدولة في محاولة للقضاء عليها، أو الحد منها عن طريق محاولة الإلمام بكل الظروف والأسباب التي تشكلت وفقها الظاهرة، من خلال وضع سياسات وبرامج موازية لتلك المسببات، الأمر الذي لم يعرف نجاحا، إذ لم تحقق السياسات المطبقة نجاحا النجاعة للقضاء على ظاهرة المهن الحرة الموازية، وذلك سبب جملة من المعيقات والتحديات التي تواجهها تلك السياسات من جهة والمجتمع بحد ذاته من جهة أخرى.

الفصل الثالث– من الدلالات الإقتصادية إلى سوسيولوجية سوق الصرف الموازي.

– تمهيد

المبحث الأول– سوق الصرف كأحد نماذج المهن الحرة الموازية.

المطلب الأول– أنظمة سعر الصرف في الجزائر.

المطلب الثاني– نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المبحث الثاني– سوق الصرف الموازي بين إستراتيجيات القضاء عليه والحد منه.

المطلب الأول– مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من ظاهرة سوق الصرف الموازي.

المطلب الثاني– نتائج مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من ظاهرة سوق الصرف الموازي.

المبحث الثالث– قانون العرض والطلب كأحد محددات سوق الصرف الموازي.

المطلب الأول– قانون العرض والطلب وفق المنهج الإقتصادي.

المطلب الثاني– قانون العرض والطلب وفق المنهج السوسيولوجي.

المبحث الرابع– الديناميكية الإجتماعية للمجال الحضري لسوق الصرف الموازي.

المطلب الأول– التناول التاريخي لديناميكية المجال الحضري.

المطلب الثاني– التناول التنظيمي للمجال الحضري في سوق الصرف الموازي.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر سوق الصرف الموازي أحد أهم نماذج المهن الحرة الموازية، والتي تتمتع بخصائص تتميز بها عن باقي المهن الحرة الموازية، إذ تشهد هذه الأسواق وذلك وقوفا أمام الخصائص التي يتمتع بها هذا النشاط من حيث حجم المداولات التي تتم على مستواه، وحركيته على مستوى السوق، وذلك على مدار السنة خصوصا بمواسيم الأعياد والعطل التي تعرف طلبا كبيرا على العملة الأجنبية، مما يدفع الباعة على مستوى السوق إستغلال الأمر لصالحهم من خلال الزيادة العالية من قيمة العملة الصعبة مقارنة بما هو متداول به في السوق الرسمية، التي تعرف أسس تنظيمية قانونية تتحكم في حركية سوق الصرف بناءا على إستراتيجيات تسعى من خلالها الدولة الجزائرية الحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

وفي إطار الهيمنة التي يعرفها السوق الموازي للصرف قامت الدولة الجزائرية بوضع خطط وإستراتيجيات للحد من هيمنته ومحاولة القضاء عليه، إلا أن سياستها لم تنجح وذلك لعدة عوامل يتحكم فيها منطق قانون العرض والطلب تبعا للخصائص لإقتصادية والإجتماعية خصوصا في ظل ندرة العملة الصعبة، ضمن عملية تبادلية بين ما هو معروض ومطلوب عليه، وهي العملية التي تتحكم فيها مؤشرات ذات دلالة على المكانة الإجتماعية للأفراد ضمن مجال حضري يتسم بالديناميكية الإجتماعية، القائم على التفاعلات بين مختلف الفاعلين على مستوى السوق الموازي.

المبحث الأول- سوق الصرف الموازي كأحد نماذج المهن الحرة الموازية:

يقوم سوق الصرف بصفة عامة وفي إطاره الرسمي على أنظمة، تتحكم في سعر الصرف وذلك وفقا لعدة معايير ضمن إطار منتظم تبعا للقواعد والمعايير القانونية، والتي تتمثل كالآتي:

المطلب الأول- أنظمة سعر الصرف في الجزائر:

يتم تحديد أنظمة سعر الصرف وفقا للمعايير والمتغيرات والتقلبات الإقتصادية، والتي تهدف من خلاله خلق إتساق بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الإقتصادية الأخرى، فهي نظام يعرف كونه " مجموعة من القواعد المعروفة بإسم قواعد اللعبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق سعر الصرف الأجنبي"[1].

ففي إطار اللعبة يسعى القائمين على النظم الإقتصادية وصانعي السياسات وحتى الأفراد العاديين، إتخاذ مختلف الإجراءات والآليات المناسبة لمختلف الوضعيات (الإقتصادية، السياسية الاجتماعية وحتى الثقافية) التي يمر بها المجتمع من أجل الوصول إلى وضعية متوازنة مستقرة للمجتمع وللأفراد، من خلال السيطرة على جميع المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على الوضعية الإجتماعية للأفراد، وتنمية المجتمع وبلوغ أهدافه سواء أتعلق الأمر بأنظمة سعر السعر بإعتبارها أحد أنظمة المجتمع ضمن إطار إقتصادي، والذي يعد بدوره أحد المجالات والتوجهات التي يقوم عليها المجتمع، على غرار باقي المجالات والتوجهات الأخرى كالإجتماعية، خصوصا بالرجوع إلى العلاقة بين مختلف المجالات التي تؤدي بدورها إلى إنعكاس تأثير بعضها على بعض، أو غيرها من الأنظمة الأخرى على إختلاف مجالاتها.

ولأهمية مختلف المجالات وأنظمتها التي تسعى إلى تحقيق التوازن في المجتمع بصفة عامة وخلق حالة من الإنسجام في البنية الكلية للمجتمع، عن طريق خلق حالة من التوازن

1- حيزية، هادف. "مواجهة الأزمات المالية من خلال الإختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)". مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، 2 (2020) (*): ص33.

والإستقرار على مستواها، ما ينعكس بدوره على المجتمع ككل من جهة، وبالرجوع إلى السياسات والإجراءات والآليات التي تطبقها في إطار لعبة من جهة ثانية، سنتطرق إلى مختلف أنظمة سعر الصرف، والكيفية أو الوضعية أو الظروف التي تجعل من مجتمع ما يقوم بإتباع نظام سعر صرف معين دون آخر بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك في إطار تحقيق الأهداف المسطرة.

أولا-تصنيفات أنظمة سعر الصرف:

تتميز أنظمة سعر الصرف بعدة تقسيمات وتصنيفات، والتي تتراوح مابين نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن، حيث لكل نظام بيئته الإقتصادية الخاصة به، كما أن لآلية السوق دورا في تحديد سعر الصرف بالنسبة للنظام المرن، بينما يسيطر البنك المركزي بدرجة كبيرة في نظام سعر الصرف الثابت، وتتمثل أنظمة سعر الصرف كالأتي:

1- نظام سعر الصرف الثابت:

ويمكن التطرق في هذا النظام إلى كل من النظام الثابت الجامد المرتبط بمجلس العملة والإتحاد النقدي، والنظام الثابت المرتبط ما بين القيمة المحلية إما بقيمة معينة أو قيمة الذهب [هذا بالرجوع إلى قيمة الذهب كونه أحد مصادر رأسمالية الدول التي تعتمد عليها في رحلتها التنموية وفرض سيطرتها وهيمنتها على باقي الدول].

1-1-نظام سعر الصرف الجامد (بمجلس العملة والإتحاد النقدي):

وهو النظام الذي تقوم من خلاله دولتان أو أكثر إما إستخدام عملة موحدة تحت سيطرة سلطة نقدية مشتركة، أو ربط أسعار صرف عملاتها بعملة موحدة، ويتخذ نظام سعر الصرف الثابت الجامد بدوره شكلين:

✓ **إتحاد العملة (Common Currency):**

حيث يقوم البنك المركزي للدول الأعضاء بإحلال عملته المحلية بعملة الإتحاد النقدي المستخدمة في المنطقة الإقتصادية المعنية مثل: **منطقة اليورو** في **الإتحاد الأوروبي** كما أنه في هذه الحالة لا يمكن للدول الأعضاء التمتع بإستقلالية سياسية نقدية في التطبيق إلا في الحالات التي يختلف فيها الأمور بعض الشيء، كتعويم عملة اليورو مقابل مجموعة من العملات خارج الإتحاد الأوروبي[1].

✓ **مجلس العملة (Currency Board):**

حيث تكون الوحدة النقدية الواحدة من العملة المحلية مدعومة بالكامل وفقا لقانون إحتياطي من النقد الأجنبي عند سعر صرف محدد، إضافة إلى عدم تمتع البنك المركزي بالإستقلالية الكاملة من أجل إصدار كمية العملة المناسبة بالنسبة للظروف الإقتصادية السائدة، وفي حالة رغبته في إصدار كمية إضافية من العملة المحلية، فإن ذلك يتطلب بدوره توفر كمية كافية من النقد الأجنبي لدعم الوحدات من العملة الأجنبية مثل: الإقليم الإداري للصين **هونج كونج** الذي يتبنى مجلس العملة، حيث تم من خلاله تثبيت قيمة دينار هونج كونج ب 7،8 مقابل 1 دولار أمريكي، أين ليس بإستطاعة السلطات النقدية ل**هونج كونج** تغيير من قيمة السعر.

1- 2- نظام سعر الصرف الثابت (نظام صرف دولة أجنبية و الذهب):

وهو النظام الذي يتم على مستواه ربط سعر صرف دولة ما بعملة دولة أخرى، أو بالذهب ويكون الغرض منه الحفاظ على قيمة العملة ضمن إطار محدد، وفقا لرؤية البنك المركزي حيث تتحمل السلطة النقدية مسؤولية المحافظة على السعر ضمن النطاق المعلن يقوم من

1- الوليد أحمد، طلحة. سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية بين النظرية والتطبيق. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2022، ص ص 6 -7.

خلاله البنك المركزي بشراء وبيع عملته الخاصة في سوق الصرف الأجنبي، مقابل العملة التي يرتبط بها.

كما يمكن لهذا النظام أن يشهد نشاطا للسوق الموازي للصرف والمضاربة فيه، الأمر الذي يضطر من خلاله البنك المركزي إما إلى إتخاذ بعض الإجراءات والتي تتمثل في:

- ✓ إعادة تقييم السعر الرسمي.
- ✓ خفض قيمة السعر الرسمي.
- ✓ إعادة النظر إلى الطرق التي يمكن من خلالها أن يتماشى السعر الرسمي مع السعر غير الرسمي أو الموازي، ما يسمح بتوقف نشاط السوق الموازي[1].

وتتحدد هذه الإجراءات ضمن إطار تسعى من خلاله الدولة من خلال المؤسسات التي تمثلها، والتي تتمثل في البنك المركزي ضمن مجال سعر الصرف أن تتخذ صفة الفاعل في إطار سلطة الضبط، إلى جانب السلطة النقدية التي تتمتع بها.

2- سعر الصرف المرن:

وهو النظام الذي يتم من خلاله تحديد سعر الصرف وفقا لعمليتي العرض والطلب، حيث يطلق على السعر العائم للنظام المرن ب **التصحيح الذاتي**، والذي يعني تصحيح أي إختلافات في العرض الطلب بطريقة تلقائية في السوق، فعلى سبيل المثال: إذا كان الطلب على عملة ما منخفضة، فإن قيمتها تنخفض الأمر الذي يجيب عن السؤال حول سعر السلع المستوردة لماذا تكون أغلى ثمنا مقارنة بالسلع المحلية؟، مما ينتج عنه محاولة تحفيز الطلب على السلع والخدمات المحلية التي لا تعرف رواجا كنظيرتها الأجنبية، ما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف ومنه التصحيح التلقائي للسوق مع قابلية تغير سعر الصرف بإستمرار.

1- الوليد أحمد، طلحة. مرجع سابق، ص 7.

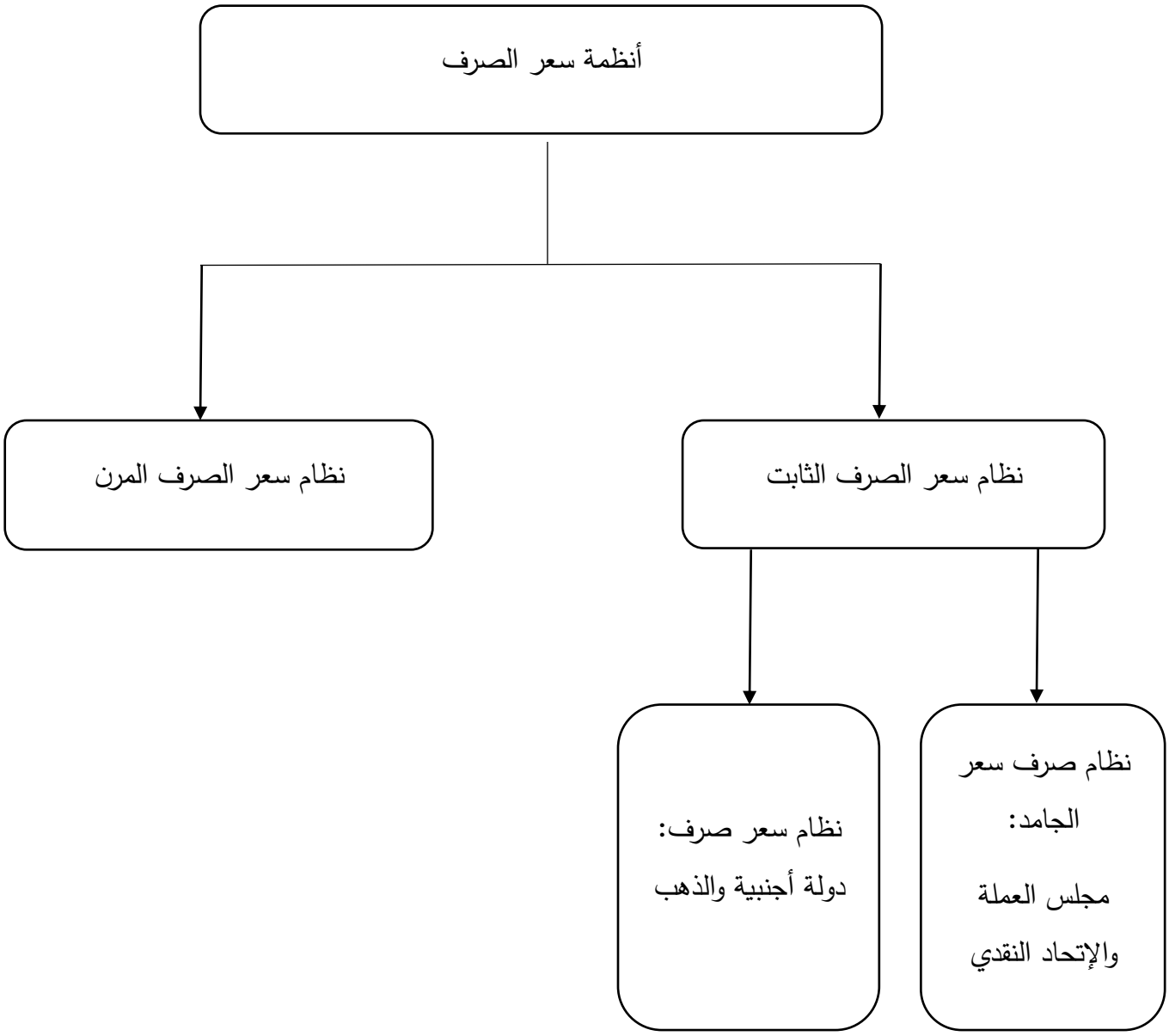
إضافة إلى ذلك يمكن لهذا النظام المرن أن يكون لضغوطات السوق تأثير على التغيرات في سعر الصرف، الأمر الذي يتم من خلاله تدخل البنك المركزي كضرورة لضمان الإستقرار وتجنب المعدلات المفرطة من التضخم ما يسمح بدعم آلية التصحيح الذاتي[1].

يعد هذا النظام (المرن) لسعر الصرف أحد السياسات المصاحبة للفترة الإنتقالية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، وأحد متطلبات المجتمع ككل على جميع الأصعدة، وذلك على إعتبار التأثير والتأثر الذي تخلفه مختلف المجالات وكونها تمثل مجموعة أنساق المتصلة مع بعضها البعض من جهة، وكون أن الهدف الأساسي والأخير من جميع الأنظمة والسياسات المطبقة هو تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع بحد ذاته ومنه تحسين وتطوير المستوى المعيشي للأفراد من جهة أخرى.

ويعبر هذا النظام عن الإستراتيجية التي تتبعها الهيئات المختصة، في إطار النمط السائد للأنظمة بحد ذاتها وتأثيراتها والمعاش اليومي للأفراد، من أجل الوصول إلى صيغة توليفية تكاملية تسعى من خلالها تحقيق المساعي التنموية للمجتمع بصفة عامة والأفراد بصفة خاصة على جميع الأصعدة.

1- الوليد أحمد، طلحة. مرجع سابق، ص ص 7- 8.

شكل رقم (5) يمثل: أنظمة سعر الصرف في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للمعلومات التي تم عرضها.

ثانيا- محددات سعر الصرف:

تكمن محددات سعر الصرف في مجموعة من العوامل التي تتحكم فيها، والتي يمكن أن تكون إما هيئات ومؤسسات رسمية إما محلية أو عالمية، الظروف الراهنة لمجتمع ما، إضافة إلى

بعض سلوكيات والممارسات لبعض من الأفراد بهدف تحقيق غاية أو غايات ما، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- تدخل البنوك المركزية والتجارية:

قد يتدخل البنك المركزي بصفة مستمرة بهدف الحفاظ على توازن سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، إما مشتريا كزبون أو بائعا وفقا لظروف ومعطيات العرض والطلب، الأمر الذي حدث في فرنسا سنة، 1984 حيث قام البنك المركزي الفرنسي بعرض كميات كبيرة من الدولارات من أجل وقف تزايد صرف الدولار في مواجهة الفرنك الفرنسي، أين بلغ سعر الصرف عشرة فرنكات مقابل واحد دولار، وهي الطريقة التي يطلق عليها ب**الطريقة الأحادية:** وذلك إستنادا على قيام البنك المركزي بإتخاذ إجراءات بصفة فردية، إضافة إلى إحتمالية تدخله من أجل الشراء، في الحالة التي تتدهور فيها قيمة عملة معينة في مواجهة العملة الوطنية.

أما في الحالة التي يكون فيها التنسيق بين البنوك المركزية لعدة دول، من أجل إتخاذ إجراء مشترك بسبب تأثير سعر صرف عملة معينة تجاه عملات هذه الدول، فالعملية تسمى ب **التدخل الجماعي،** مثال على ذلك توثيق التعاون بين البنوك المركزية لبعض دول أوروبا الغربية واليابان في مطلع عام 1985 حينما أصبح الدولار مهددا لعملاتها.

كما يمكن للبنوك التجارية التدخل أيضا، للتأثير في أسعار الصرف بالبيع أو الشراء، ولكن بطريقة محدودة، وعادة ما يكون هذا التدخل من أجل التأثير على التقلبات القصيرة الأجل لأسعار

الصرف، أو من أجل تعديل حجم الإحتياطات الرسمية من العملات الحرة التي تحتفظ بها البنوك التجارية[1].

2- آلية معدلات الفائدة:

يرتفع عادة سعر صرف عملة حرة معينة مع إرتفاع معدل الفائدة الفعلي لها، ويقصد بمعدل الفائدة الفعلي سعر الفائدة مع أخد في الإعتبار معدل التضخم.

3- السياسات المالية والنقدية المتبعة:

تؤثر السياسات المالية والنقدية على أسعار الصرف بالزيادة والنقصان، ومن أبرز الأمثلة ما شهدته الأسواق المالية الأمريكية الغربية مند عام 1985 حول التعاملات المالية، والتي عرفت حرية في تعاملاتها على مستوى أسواق البورصات، وذلك بهدف توفير فرص أفضل للتمويل وبتكلفة أقل، وهو ما يسمى ب**أسلوب إلغاء القيود والضوابط**، التي تتعلق بالقيود والضوابط الموجودة على مستوى سوق المال، والتي من شأنها أن تعيق حرية التعاملات المالية.

4- مدى صلابة الإقتصاد:

يعتمد الإقتصاد الأقوى بتقدم ضمانات أفضل لأصحاب رؤوس الأموال، ولاسيما في الأجل المتوسط والقصير المدى، كما هو الحال في الإقتصاد الأمريكي الذي يعرف إجتذاب لرؤوس أموال أكثر من باقي الدول الغربية واليابان.

1- عيد، يحي. "محددات سعر الصرف بالتطبيق على مصر وسورية". مجلة الاقتصاد، ، 328 (1991) (*): ص ص 9 -10.

5- المضاربة:

يتنبأ بعض المتعاملين في أسواق الصرف بإرتفاع سعر صرف عملة معينة بعد فترة محددة، ويقبلون بذلك على شرائها من أجل الحصول على الأرباح، وقد يرتقب بعض الأفراد الإقبال على العملة، مما يدفعهم لإقتنائها، ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار صرف العملة موضع الشراء نتيجة الطلب عليها[1]، الأمر الذي تطرق إليه **أحمد هني** من خلال قوله: "غالبا ما يكون مراقبة الصرف لصالح الفاعلين غير الرسميين"[2].

وتعتبر هذه السلوكيات أحد الآليات التي يتبعها الأفراد من أجل الحصول على أكبر قدر من الأرباح، يسعون من خلالها تحقيق أهدافهم ضمن نطاق يسمح لهم بتلبية حاجياتهم ورفع من مستواهم المعيشي، ما يعني الإرتقاء على المستوى الطبقي والتمايز الإجتماعي.

6- الشائعات، الحروب، والأحداث الإقتصادية والسياسية:

تعرف الشائعات والحروب بحد ذاتها تأثيرا واضحا على أسعار العملات كالإجتياح العراقي على الكويت، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض سعر صرف عملة الكويت في أسواق النقد العالمية أما بالنسبة للشائعات فنجد على سبيل المثال الشائعة التي تم إطلاقها بخصوص تخفيض قيمة الدولار الأمريكي.

[ففي حين تعبر الشائعات أحد السلوكيات التي يسعى الأفراد إطلاقها من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، تعتبر الحروب إحدى الظروف القهرية التي يمر بها المجتمع].

1- عيد، يحي. مرجع سابق، ص ص 10-11.

2- Ahmed, Hanni. Op.Cit, p 52.

إضافة إلى مختلف أهم الأحداث الإقتصادية والسياسية، والتي لها دور هي الأخرى على أسعار العملات، فبالنسبة للأحداث السياسية نذكر منها: محاولة إغتيال الرئيس الأمريكي **رونالد ريجن**، أما الإقتصادية يعد الإنخفاض الحاد في إنتاج النفط من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول المعروفة بإسم **OPEC** أفضل مثال، والذي كانت الجزائر أحد المتضررين منه[1].

وتعد حجم الأضرار التي لحقت بالجزائر بإعتبارها أحد الدول المنتجة للنفط على غرار إنخفاض قيمة عملتها، تابعيات على مستوى البنية الكلية للمجتمع، أين تأثرت التركيبة الهرمية والبنيوية للمجتمع وعرفت خللا على مستوى مختلف أنساقها، الأمر الذي نتج عنه ظهور عدة ظواهر وتفاقم أخرى كالبطالة، الفقر، ما يفسر وإستفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف بدورها وإنتعاشها إعتبارا على أنها أحد الإستراتيجيات التي يمكن أن تشكل حلول بديلة لمختلف المعضلات الإجتماعية.

ثالثا-مراحل نظام الصرف في الجزائر:

لا يمكن التطرق لأنظمة الصرف في الجزائر دون التطرق والإشارة إلى البنك المركزي الجزائري، والذي يعتبر بدوره أحد الفاعلين الذي لعب ومازال يلعب دورا محوريا على مستوى نظام الصرف سواء على المستوى العالمي لأنظمة الصرف، كما تم التطرق إليه سابقا، أو على مستوى محلي لأنظمة الصرف وذلك على إختلاف المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر بداية من الإستقلال إلى غاية يومنا هذا.

ويعتبر في ذات الصدد البنك المركزي الجزائري "مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، والإستقرار والإستقلالية في ممارسة صلاحيتها"، كما تهدف لتنظيم

1- عيد، يحي. مرجع سابق، ص 11.

العمليات المسموحة للبنك المركزي مع إمكانية المراقبة اللازمة من طرف الحكومة.

ويتولى إدارة البنك المركزي الجزائر الذي أنشئ بمقتضى القانون رقم: **62- 144** المؤرخ في: **13 ديسمبر 1662** محافظ بمساعدة ثلاث نواب محافظ معينين بمرسوم من رئيس الدولة كما يتم تعيين الأعضاء المشكلين لمجلس إدارة البنك المركزي أيضا بمرسوم من رئيس الدول، ويعد البنك المركزي بنك البنوك، وبنك الدولة، كما له سلطة المراقبة وتوزيع القروض[1]، ووفقا لذلك سنتطرق بدورنا لدور البنك المركزي من خلال التطرق إلى مراحل نظام الصرف في الجزائر من خلال علاقته بها وبسياستها كالأتي:

المرحلة الأولى (1962-1973):

تميزت المرحلة الأولى للإستقلال بإنتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك، أين كانت عملتها قابلة للتحويل، ومع تضرر إقتصادها الذي أصبح يتميز بالهشاشة تزامنا مع هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وإختلال ميزان المدفوعات، ألزمت السلطات بإتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لتصحيح الإختلال عن طريق تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وإقامة إجراءات الصرف على كل عملية الإستيراد والتصدير، مع إنشاء العملة الوطنية الدينار الجزائري في أبريل 1964، والذي تم تحديده بإتباع نظام الصرف الثابت بما يعادل 0،18 غرام من الذهب آنذاك بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، إلا أن ضعف العملة الفرنسية سنة 1969 نتيجة تعرض بنك فرنسا إلى عدة هجومات مضاربة سنة 1968، أدى بدوره إلى إنخفاض في قيمة الدينار الجزائري[2].

1- هدى، بوحنيك. "دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج". مجلة الباحث، 8 (2010) (*): ص 109.

2- محمود، حميدات. مدخل التحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص ص 153 - 156.

المرحلة الثانية (1974 -1987):

وهي الفترة التي تلت إنهيار نظام **بروتن وودز*** وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 وإدخال نظام تقويم الصرف، مما جعل من قيمة الدينار الجزائري مثبتة على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة وهي: (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، الليرة الإيطالية، الفلورين الإرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الأسترالية، الليرة الإسبانية، الكرونة السويدية، الفرنك السويسرية)، وذلك بدءا من جانفي 1974[2].

المرحلة الثالثة (1988 – 1994):

مع بداية المرحلة سنة 1988 تم إلغاء النظام الجامد، ونظام سعر صرف الدينار مقابل سلة من العملات الأجنبية ليحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العمومية ضمن سقوف إئتمانية تتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات، تقوم من خلالها البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتفاعل معها، وبداية من عام 1991 قام مجلس النقد والقرض تولي مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدينار الخارجي، مع تولي سلطة إعتماد الإستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، ليتم بعدها صدور قانون التمويل الإضافي سنة 1990 الذي منح بدوره للشركات والأفراد حق الحيازة للحسابات بالعملات الأجنبية،.

فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1989 و1991 تم السماح للدينار الجزائري بالإنخفاض، وذلك من أجل مواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري.

أما عام 1991 وكجزء من محاولة تعديل سعر صرف الدينار تم إتخاذ إجرائين تمثلا في:

* بروتن وودز: إتفاقية بروتن وودز، الإسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي.

2- Mourad, Benchenhou, inflationdevaluation marginalisation. Algerie : ed Dar ch'rifa, 1992, p 22.

- **الإنزلاق التدريجي:**

والذي كان من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث إنتقل من خلاله معدل صرف الدينار الجزائري من 9،4 دينار جزائري مقابل الدولار من نهاية سنة 1987، إلى غاية 17،77 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد وذلك من نهاية مارس من سنة 1991، حيث سبب الإنزلاق إلى كل من:

- زيادة خدمة الدينز.
- ضعف إحتياطات الصرف المتاحة.

- **التخفيض الصريح:**

ومع نهاية سبتمبر 1991 جاء قرار بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 22% بالنسبة للدولار، مع الإستقر حول هذه النسبة إلى غاية مارس 1994[1].

المرحلة الرابعة ما بعد 1994:

وبالعودة إلى قرار إنخفاض قيمة العملة الوطنية التي لجأت إليها الجزائر في العديد من المناسبات بسبب الظروف والوضعيات التي مر بها سعر الصرف، ومنذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية وإتفاق التمويل الموسع، إضافة إلى إبرام عقد مع **(FMI)** والإمضاء عليه (أول إتفاقية لإعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994)، تم خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 17،40%.

ومع بداية من سنة 1995 وجهت سياسة سعر الصرف في الجزائر بهدف الحصول على سعر صرف مستقر بالنسبة لسلة عدد من عملات الدولة التي لها علاقة تجارية معها، كما تم

1- بلعزوز، بن علي. محاضرات في النظريات والسياسة النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004، ص 18.

تحديد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وخلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و1998 إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%.

أما الفترة الممتدة ما بين 1998-2001، فقد قدر إنخفاض قيمة العملة ب 13% ليواصل بالإنخفاض إلى غاية 2002[1].

وقد إعتمدت السياسة الجزائرية لسعر الصرف وقابلية تحويل العملات في التسعينات (1996) نظام عائم مدعم من طرف صندوق النقد الدولي ولخاضع لرقابة البنك المركزي والذي يتدخل بدوره بشكل فعال من أجل ضبط تقلبات سعر الدينار مع مراعاة مؤشرات كل من حجم الإحتياطات الدولية، وسوق العملات الموازية[2].

ما يوضح سلطة الضبط النقدية والفنية التي تعتمدها الدولة الجزائرية، من أجل الوصول إلى السعر التوازني تماشيا وتطلعات التنمية المجتمعية، التي تسعى من خلالها تحقيق توازن بين أهداف المجتمع والأفراد على حد سواء، وذلك دون الوقوف على إشكالية نجاعتها من فشلها.

1- Talin, Koranchelian. " the equilibrium real exchange rate in a commodity Algeria's experience, paper presented at the IMF working Internayional Monetary Funds Working ". ed Middle East and Central Asia Department, (2000)(*) : p 5.
2- Ahmed, Mahiou et Jean- Robert Henry. Ou va l'Algérié ?. Paris : ed Kharthala Ire-mam, 2001, p 134.

جدول رقم (12) يمثل: تطور متوسط سعر الدينار الجزائري.

السنة	1987	1989	1989	1990	1992	1994	1996	1997	1998	1999	2000
%	4،84	7،45	10	22،5	35،1	47،7	54،7	57،7	58،7	66،6	72

Ressource : Ahmed Mahiou, Jean- Robert Henry, Ou va l'Algérié?. Paris : éd Khar-thala Iremam, 2001, p 134.

وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2%و5%، وذلك بهدف الحد من تطور تداول الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد إتساع الفرق بين قيمة الدينار في السوق مقارنة مع قيمته في السوق الموازية مقابل أبرز العملات الأجنبية، على غرار الأورو والدولار.

وبسبب إرتفاع قيمة اليورو بالنسبة للدولار الأمريكي، تدخلت السلطات النقدية في أسواق الصرف الخارجي في النصف الثاني من سنة 2003، من أجل إعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى ما كان عليه في نهاية 2002.

أما خلال الفترة الممتدة مابين جوان 2023 وديسمبر 2003، فقد إرتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة قدرت ب11%، كما إرتفع الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة بلغت 5،7%، وفي ديسمبر 2008 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية على مستوى العالم ليصل إلى قيمة بلغت 73 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد، بينما إستقر سعر صرف بالنسبة لليورو، أين حددت قيمته ب 89 دينار جزائري مقابل 1 يورو، وكان هذا الإستقرار أحد الإستراتيجيات التي تهدف لحماية الإقتصاد الوطني من أثار الأزمة المالية العالمية[1].

1- محمود، حميدات. مرجع سابق، ص ص 159-160.

وقد أدخل البنك المركزي في مارس من 2017 في إطار عمليات السوق المفتوحة لأول مرة حيز التنفيذ، حيث كانت عمليات الإقراض في السوق المفتوحة إلى غاية نوفمبرمن 2017 الأداة الأكثر إستخداما بواسطة السلطة النقدية، إلى جانب إدخال التمويل النقدي في أكتوبر من سنة 2017، عادت السيولة الزائدة للظهور، ما نتج عنه بداية تبني البنك المركزي السياسة الإنكماشية لإمتصاص السيولة الزائدة في جانفي 2018.

ونظرا لكون إدارة عمليات سعر الصرف القانوني تتم بشكل عائم، حيث يتم تحديد سعر الصرف طبقا لآلية العرض والطلب فلا يتم الإعلان عن مسار سعر الصرف من طرف بنك الجزائر، أين يتم تحديد قيمة الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك، التي يحتل البنك المركزي الجزائري فيها موقع البائع الرئيس.

وقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة عدد من الإصلاحات قد أجراها بنك الجزائر على صعيد سوق الصرف، والتي تمثلت أهمها في:

- ❖ عدم تمتع مكاتب الصرافة المصرحة بصلاحية تحديد الفرق بين سعر البيع والشراء بحرية، والتي لا تزيد عن قيمة قدرها 1% من السعر المستخدم من طرف البنك المركزي، إضافة إلى تقاضى هذه المكاتب عمولتها بالدينار الجزائري على عمليات البيع والشراء من العملات الأجنبية.
- ❖ السماح لمكاتب الصرافة شراء وبيع الأوراق النقدية وشيكات المسافرين بعملات أجنبية قابلة للتحويل بحرية مقابل الدينار، كما يجوز لها بيع العملات الأجنبية للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة أو للبنك المركزي، في حين لا يجوز لها شراء العملات

الأجنبية منه، ولا الإحتفاظ بحسابات في الخارج، أو إجراء مدفوعات أو تحويلات بالعملة الأجنبية لحسابات عملائهم.

- ❖ إعطاء للبنك المركزي صلاحيات التدخل بشكل مباشر في سوق الصرف الأجنبي، من خلال الإعلان عن أسعاره الخاصة وكدى توفير النقد الأجنبي للبنوك بناءا على طلبها كما يقوم بدوره ببيع العملات الأجنبية للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة.
- ❖ إصدار تراخيص من طرف محافظ البنك المركزي للبنوك والمؤسسات المالية لمزاولة العمليات المصرفية، بما في ذلك ترخيص مزاولة ممارسة تجارة الصرف الأجنبي، والتي تكون مشروطة بتفويض من مجلس المال والإئتمان، ومع بداية من 31 ديسمبر 2019، تم مشاركة حوالي 19 مصرفا و4 مؤسسات مالية في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك وذلك حسب ما صرحت به السلطات، إضافة إلى منح البنك المركزي تراخيص عمل لحوالي 45 مكتبا للصرافة، حيث كانت 7 مكاتب منها فقط نشطة.
- ❖ عدم فرض حدود على هامش أسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية بين البنوك، ومع بداية من 31 ديسمبر من 2019، تم الترخيص ل 19 بنكا لممارسة العمل المصرفي، بما في ذلك معاملات الصرف الأجنبي[1].

تعتبر سياسات الضبط النقدي والفني المحلية في إطار ضبط تقلبات سعر الصرف ضمن سياسة الضبط الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، أحد الإستراتيجيات التي تتعدى في أهدافها من تحقيق التوازن كما تم الإشارة إليه سابقا، إلى محاولة ضبط ظاهرة الأسواق الموازية للعملات في خضم الجدلية لواقع السياسة الجزائرية بحد ذاتها، كونها تمثل أحد أسباب إستفحال هذه السوق من جهة، و أحد الآليات التي تسعى القضاء عليها أو الحد منها وتقليص من أدوراها وحدتها ضمن

1- الوليد أحمد، طلحة. مرجع سابق، ص ص 25 -26.

طرق ردعية تسعى من خلالها المحافظة على النمط العام للمجتمع من جهة ثانية، وهي الإشكالية التي سنتطرق إليها بإسهاب في الأجزاء التالية من هذا الفصل.

المطلب الثاني–نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر:

أولا– المرجعية التاريخية لنشأة سوق الصرف الموازي بالجزائر:

تعود بوادر ظهور سوق الصرف الموازي وفق السياق التاريخي للظاهرة والمكانيزمات المتحكمة فيها إلى المرحلة الإستعمارية، إذ يشير في ذات الصدد التقرير الصادر عن (**pick's currencyyearbook**) والذي يقوم بنشر بيانات شهرية عن أسعار الصرف الموازية في مختلف دول العالم، إلى نشر بيانات خاصة حول الجزائر منذ سنة 1955، حيث قدرت قيمة سعر الصرف الموازي آنذاك ب3،7 فرنك لكل واحد دولار مقابل السعر الرسمي الذي كان يقدر ب 3،5 فرنك لكل واحد دولار[1]، وذلك على إعتبار أن الجزائر كانت تابعة لمنطقة الفرنك بحكم الإستعمار الفرنسي.

ومع بداية السبعينات من القرن الماضي وبسبب القروض المفروضة على عمليات الصرف، كانت عملية شراء الفرنك الفرنسي تتم خارج البنوك من أجل السفر للخارج، وأمام حجم الطلب الكبير على الفرنك كان سعر الصرف في السوق الموازية يفوق سعر الصرف الرسمي الذي يحدده البنك المركزي الجزائري، ففي حين كان الواحد من الفرنك الفرنسي يقدر بدينار واحد في البنك كانت قيمته تصل إلى ثلاث أضعاف في السوق الموازية بساحة "**بور سعيد** "بالجزائر العاصمة.

1– عبد الحميد، مرغيت. "أسواق الصرف الموازية في الجزائر: أسبابها، أثارها، وسبل مكافحتها". مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، 1(2017) (*): ص3.

وفي ذات السياق فقد كانت إشكالية عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل من بين الأسباب التي ساعدت وساهمت بشكل كبير في ظهور أسواق صرف موازية[1].

وقد شجع هذا الفارق العمال المهاجرين الجزائريين الراغبين في تحويل فرنكاتهم الفرنسية إلى اللجوء للأسواق الموازية عوض صرفها في السوق الرسمية من خلال البنوك، الأمر الذي دفع بعض المسؤولين بإتهامهم إلى جانب الأجانب المقيمين بالجزائر وعلى الخصوص المتعاونين الفرنسيين، بأنهم سبب وجود هذه السوق الموازية وإستمرارها[2].

ومع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في أوائل الثمانينات من القرن 20، كان إنتشار أسواق الصرف الموازية التي كانت مرتبطة بالفرنك الفرنسي وإستفحالها، ليبدأ سعر الصرف في السوق الموازي بالإرتفاع تدريجيا نتيجة تزايد الطلب عليه، حيث أصبح العمال المهاجرين بالأخص في فرنسا يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق الموازية عوض تحويلها بطريقة رسمية عن طريق الحولات والبنوك[3].

وقد إستفحلت ظاهرة الأسواق الموازية للصرف في الجزائر عقب أزمة البترول سنة 1986 مما نتج عنها إنخفاض ملحوظ في مداخيل الدولة من إحتياطي النقد الأجنبي[4].

وتعبر ظاهرة سوق الصرف الموازي بالرجوع إلى الخاصية التاريخية لها، والظروف التي عرفتها خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي عن العقلانية التي يتميز بها الأفراد في

1- Emmanuel, Grégoire. Touaregs du Niger, le destin d'un mythe. France : édition Karthala 2010, p 205.

2- أكرم، بلقايد. "الجزائر – إزدهار السوق السوداء للعملة الصعبة". جريدة الخبر، 8 مارس 2020، تم الإسترجاع في 12 /03/ 2022 https://www.Orientxxi.info

.

3- محمد، راتول. "الدينار الجزائري– بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم". مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، 4 (2010) (*):ص 246.

4- عبد الحميد، مرغيت. مرجع سابق، ص3.

ظل قيمة الربح بإعتباره أحد الإستراتيجيات التي يسعى من خلالها تحقيق الإشباع على إختلاف مستوياته سواء بالنسبة للباعة أو الزبائن، ما يجعل هذه الأسواق الموازية تسيطر بشكل ملحوظ وبطريقة تصاعدية على حجم التبادلات للعملة الوطنية مقابل مختلف العملات الأجنبية خصوصا فيما يتعلق بالفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي، الأمر الذي يوضحه في الجدولين التاليين:

جدول رقم (13) يمثل: سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي ما بين (1970- 1993).

السنة	1970	1974	1977	1980	1987	1992	1993
السوق الرسمي	1،0	1،1	1،3	0،62	0،80	4،36	4،20
السوق الموازية	1،0	1،4	1،5	2	4	9،5	10

Source: Ahmed Hanni. Op. Cit, 62.

جدول رقم (14) يمثل: سعر الدولار مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمية والسوق الموازية في الفترة الممتدة ما بين (1999- 2000).

السنة	1990	1991	1994	1996	1997	1999	2000
السوق الرسمي	10	17،7	36	54،7	57،6	66،6	75،3
السوق الموازية	32،5	32	55	85	90	100	100

المصدر: بلعزوز بن علي. مرجع سابق، ص 217.

وقد إستمرت قيمة الصرف في الإرتفاع مقابل الدينار الجزائري في الأسواق الموازية، ليعرف في سنة 2006 إنخفاضا بنحو 5% على قيمة سعر الصرف الحقيقي، ما إنعكس بدوره على السعر الموازي وذلك نتيجة إرتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، لاسيما مع

تحسن الإقتصاد الجزائري خصوصا مع إرتفاع سعر البترول، حيث بلغت حجم الإحتياطات الخارجية حوالي 70 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2006، إضافة إلى تسديد الديون الخارجية التي كانت قد بلغت قيمتها 10،5 مليار دولار بما في ذلك ديون كل من باريس ولندن[1]، ليعود بعدها في الإرتفاع مرة أخرى، بالشكل الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (15) يمثل: سعر اليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي والموازية مابين (2001-2013).

السنة	2001	2002	2006	2008	210	2012	2013
السوق الرسمي	72،25	78	93،60	107	93	103	103
السوق الموازية	85	96	100	120	127	150	141

المصدر: بورعدة حورية. مرجع سابق، ص 153.

ثانيا- عوامل ومصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر:

1- المغتربين والمتقاعدين المغتربين:

تمثل فئة المغتربين والمتقاعدين المغتربين أكبر وأكثر مصدر ممول للسوق الموازية للصرف في الجزائر، وذلك نتيجة عدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، والأخد في الإعتبار فقط بما يقدمه المسافر

1- services ; note d'information au public sur la discussion du conseil ; et déclaration de l'administrateur pour l'Algerie . Rapport sur les économies nationales n 07/72 . de l'article 4- rapport des, , fonds monétaireinternational . 2007 . Algeria, p p 7-8.

من تصريح، أين يصرحون في معظم الأحيان عن قيم صغيرة من العملة الصعبة عكس القيمة الحقيقية التي يحملونها، الأمر الذي يفتح مجالا أمام المغتربين من تداول كميات كبيرة من العملة الصعبة غير المصرح بها في السوق الموازي بهدف تحقيق هامش ربح أكبر مقارنة بالسوق الرسمية[1].

2- العمال الأجانب:

عادة ما يدفع للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، ما يجعلهم يقومون بتحويل جزء منه إلى مواطنهم الأصلية، أما الجزء المتبقي فأحيانا كثيرة ما يتم بيعه في السوق الموازي من أجل الحصول على هامش ربح أكبر.

3 - السواح:

ونفس الأمر بالنسبة للسواح، أين يقومون بتحويل عملاتهم على مستوى السوق الموازية للصرف، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من القيمة من العملة.

4- عمليات تزييف الفواتير التجارية:

وتكون عملية تزييف الفواتير إما من خلال الزيادة في قيمة الواردات، أي زيادة قيمة فاتورة الإستيراد بهدف الحصول على قدر أكبر من النقد الأجنبي، أو خفض من قيمة الصادرات وإظهارها بأقل من قيمتها الحقيقية، وذلك بهدف تسليم مقدار أقل من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي.

بالإضافة إلى مصادر أخرى التي تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي

1- Karim, Badjadji . " Les émigrés et le change parallele en Kabylie " . journal Quotidien d'Oran, Septembre 2008.

كالتهريب، التجارة بالأسلحة...وغيرها من المصادر الأخرى[1].

ثالثا –أسباب ظهور وإنتعاش سوق الصرف الموازي في الجزائر:

تتحكم في ظهور سوق الصرف الموازي للصرف وإنتعاشه إلى جملة من الأسباب، التي تتقاطع في مختلف الأنساق الإقتصادية، الإدارية، السياسية، الإجتماعية، والثقافية وحتى القانونية كما تم التطرق إليه في الفصل السابق حول المهن الحرة الموازية، وذلك على إعتبار أن سوق الصرف الموازي أحد مظاهر وأنواع المهن الحرة الموازية، إضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى التي يتفرد بها السوق الموازي للصرف، والتي تتمثل في:

- الأزمات المالية والنقدية في الدول التي تتبع نظام السعر الثابت، ما يؤثر على العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فجوة بين القيمة الحقيقية للعملة وسعر الصرف الثابت المحدد لها من طرف البنك المركزي، بالأخص في الحالة التي يكون فيها حجم إحتياطي البنك قليلة، ما يجعل الأفراد يتوجهون وبصفة تلقائية للأسواق الموازية من أجل الحصول على القيمة التي يحتاجونها من العملة الأجنبية، ما يزيد من حجم الهوة ما بين قيمة سعر الصرف الرسمي وقيمة سعر الصرف الموازي.
- قيام البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملات الأجنبية وبالأخص فيما يتعلق بالدولار بطريقة إحتكارية، [تم التطرق إليه في الصفحات السابقة من الفصل] دون مراعاة جانبي العرض والطلب على العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى، الأمر الذي نتج عنه ظهور السوق الموازية للصرف، ما يعني ظهور سعرين متباعدين حيث يمثل **الأول:**

1– حورية، بورعدة. مرجع سابق، ص 150.

السعر الرسمي المعلن، أما **الثاني:** فيمثل السعر الموازي أي غير الرسمي المتداول والمتعامل به في السوق الموازي للصرف[1].

- ندرة وقلة العملة الصعبة، حيث يصبح البنك المركزي في هذه الحالة عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع بالراغبين الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، مما يشجع مالكيها على بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمية.
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على إستيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الإستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين غير المرفقة بتراخيص الصرف.
- الهروب من البطالة، حيث يلجأ الشباب إلى عالم العملات الصعبة هروبا من البطالة خصوصاُ وأن هذه السوق لا تعرف عراقيل، وتتصف بالمرونة ومن السهل الولوج إلى عالمها[2].
- هامش الربح الكبير على مستوى هذه السوق الموازية مقارنة بالسوق الرسمية، ففي حين تقدر قيمتها ب 1% في السوق الرسمية، يصل هامش الربح في السوق الموازية إلى قيمة تقدر ب 8%.
- القيمة القليلة المسموح بصرفها في السوق الرسمية والتي المقدرة ب 15 ألف دينار جزائري في حالة السفر إلى الخارج ما يقابل 150 دولار أو 120 يورو، والتي لا تكفي لقضاء أكثر من ليلة في إحدى الدول الأوروبية على سبيل المثال، ما يدفع بالأفراد اللجوء إلى

1- عاطف، زيدان. ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية. مصر: دار محمود للنشر والتوزيع، 2021، ص ص 139- 140.

2- علي، عزوز و عبد الباسط بوزيان. مرجع سابق، ص.

الأسواق الموازية من أجل الحصول على العملة الصعبة الكافية، التي تغطي جميع مصاريفهم أثناء سفرهم[1].

جدول رقم (16) يمثل: قيمة منحة السفر المسموح بصرفها من طرف البنك الجزائري المركزي للمواطن في الفترة الممتدة ما بين (1997-2015).

1997	2015
مبلغ منحة السفر بالدينار= 15000 دج	مبلغ منحة السفر بالدينار= 15000 دج
سعر الصرف (دج مقابل دولار)7114,57	سعر الصرف (دج مقابل دولار)107
مبلغ منحة السفر بالدولار الأمريكي= 260 دولار	مبلغ منحة السفر بالدولار الأمريكي= 140 دولار

المصدر: عبد الحميد مرغيت. مرجع سابق، ص 7.

من الجدول أعلاه يلاحظ إنخفاض قيمة منحة السفر المسموحة للصرف و(المقومة بالدولار) ما بين عامي 1997 و2015 بمعدل 46%، الأمر الراجع لتدهور قيمة الدينار الجزائري، وتوجه السلطات نحو سياسة تقنين تزويد المواطنين من العملة الصعبة عند سقف ضعيف جدا، ما يجعلها تعد من أهم الأسباب التي تنعش الأسواق الموازية وتزيد من ديناميكيتها، وإنتشارها على مستوى واسع من ربوع الوطن، كونها أحد الآليات التي تمكن الأفراد الحصول على القيمة المرغوبة بها من العملة الصعبة[2].

1- مغنية، موسوس. مرجع سابق، ص ص 183- 184.

2- عبد الحميد، مريغت. مرجع سابق، ص 7.

جدول رقم (17): يمثل مقدار المنحة السنوية من النقد الأجنبي للدول العربية أثناء سفرهم.

البلد	وجود رقابة على الصرف	المقدار
الجزائر	نعم	ما يعادل 15000دج للعملة الأجنبية= 140 دولار أمريكي حالياً
البحرين	لا	لا يوجد سقف محدد
ليبيا	نعم	10000 دولار شيك أو 5000 دولار نقدا
الكويت	لا	لا يوجد سقف محدد
عمان	لا	لا يوجد سقف محدد
قطر	لا	لا يوجد سقف محدد
السعودية	لا	لا يوجد سقف محدد
الإمارات	لا	لا يوجد سقف محدد
اليمن	لا	لا يوجد سقف محدد
موريتانيا	نعم	منذ سنة 2012 = 10900 دولار
المغرب	نعم	4700 دولار
تونس	نعم	3800 دولار
مصر	لا	لا يوجد سقف
الأردن	لا	لا يوجد سقف
لبنان	لا	لا يوجد سقف
العراق	نعم	10000 دولار وتم خفضها بعد 2003 إلى 3000 دولار

المصدر: عبد الحميد مرغيت. مرجع سابق، ص ص 8-9.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المواطن الجزائري يتم منحه أدنى قيمة من العملة الأجنبية، وهي القيمة التي لا يمكن مقارنتها حتى مع أضعف المنح وذلك للفرق الشاسع والواضح ما بين ما تقدمه تلك الدول والدولة الجزائرية، ما يدفع بالأفراد البحث عن السيولة التي يحتاجونها من العملة في السوق الموازية.

- الإصدار النقدي الذي يؤذي إلى وجود مداخيل إضافية.
- الندرة أو النقص في بعض السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلية[1].
- عدم إستطاعة البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملة الصعبة، مما يعني أن السوق الموازية هو نتيجة نظام الرقابة على الصرف، وهو الأمر الذي تم توضيحه من الجدول السابق.
- مشكل المستوردين، أين يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة، من أجل تمويل عملياتهم التجارية، حيث تقدر قيمة العملة الأجنبية المسموح لهم حوالي7500 يورو، أي بحوالي 75 مليون سنتيم تقريبا، وهي القيمة التي تعتبر قليلة جدا مقارنة بحجم العمليات التي يقوم بها المستوردون، ما يدفعهم للتوجه للسوق الموازية من أجل الحصول على القيمة التي يحتاجونها من العملة الأجنبية بدون قيود مسبقة أو شروط مفروضة عليهم[2].

1- فوزي، سماعلي. مطبوعة مقياس الإقتصاد معدلات الصرف. الجزائر: مطبوعة الكلية، دت، ص ص 76-77.

2- ملاك، قارة. مرجع سابق، ص 142.

رابعا – آثار سوق الصرف الموازي:

1– الآثار السلبية:

وتكمن الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية للصرف بالشكل التالي:

- تواجد قيمة معتبرة من الكتلة النقدية خارج القنوات الرسمية وإتساع ظاهرة إحلال العملات أو ما يسمى ب**الدولرة**.
- إتساع الفارق بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي، مما يزيد من إحتمالية اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي يتبعه سلبيات كتلك التي تتمثل في التضخم، وتأثير حجم الميزانيات...إلخ.
- إستفحال ظاهرة الإقتصاد الموازي وتفاقم إشكالية التهرب الضريبي، كون أن التجار المتعاملين في هذه الأسواق لا يملكون سجلات تجارية، كما لا يخضعون للنظام الضريبي، ما يعني عدم دفعهم للضرائب، مما ينتج عنه خسارة الدولة في الحصول على إيرادات إضافية.
- تنامي أنشطة العديد من أشكال الأعمال غير الرسمية غير المشروعة كالفساد وتمويل الإرهاب، ذلك كونها أسواق سرية وبعيدة عن الرقابة، والتعاملات فيها تتم بالتراضي ولا تستدعي إجراء تحقيقات حول مصدر الأموال المحولة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من جريمة تبييض الأموال، وتزوير العملات... وغيرها من الجرائم الأخرى.
- بروز بيئة مالية وإقتصادية سلبية غير مؤهلة للإستثمارات الأجنبية، والتي تشجع بدورها على ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر القنوات غير الرسمية وغير المصرفية، [والتي تعتبر بدورها أحد الجرائم التي يحاسب عليها القانون].

- على إعتبار هذه الأسواق الموازية أحد الآليات التي تخدم مصلحة المضاربين وتساعدهم على تحقق أهدافهم، الأمر الذي سجل خسائر على مستوى ثلاث جهات وطنية: (الحكومة كونها تخسر بسبب بيعها النقد الأجنبي بأسعار رخيسة للبنك المركزي، البنك المركزي والذي يخسر بدوره لأنه يبيع تلك العملة الأجنبية بأسعار رخيسة للبنوك التجارية، والمواطن بحد ذاته والذي تكمن خسارته من خلال إرتفاع قيمة النقد الأجنبي في السوق الموازية، مما ينعكس على إرتفاع السلع والخدمات المستوردة)[1].

2- الآثار الإيجابية:

في حين تكمن الآثار الإيجابية لظاهرة السوق الموازي للصرف من خلال العمل بحد ذاته على غرار كونه عمل رسمي أم عمل موازي، وذلك كونه أحد الآليات التي تحد من حجم ظاهرة البطالة كما تم توضيحه سابقا على إعتباره أنه آحد أنواع الأعمال الحرة الموازية، خصوصا كونه يضم شريحة معتبرة من الفئة الشغيلة وخريجي الجامعات، [وهذا بالرجوع إلى ما يسمى ببطالة الجامعيين، الظاهرة التي باتت تعرف بحد ذاتها إرتفاعا ملحوظا بالأخص في ظل زيادة عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا، والمراكز المهنية].

إضافة إلى كونها أحد المصادر التي تقوم بتزويد بعض القطاعات كالسياحة، البعثات والتدريب والعلاج في الخارج، وكدى قطاع التجارة، وهذا بالرجوع إلى القيمة الضئيلة جدا التي منحها الجهات الرسمية.

كما أن بعض الباحثين والخبراء والباحثين في مجال الإقتصاد يرون القيمة الإيجابية للسوق الموازية للصرف، وعلى رأسهم الإقتصادي الإيراني **Mohsen Behmani**، حيث يرى أن سعر

1- عبد الحميد، مرغيت. مرجع سابق، ص ص 4-5.

الصرف الموازي هو المقياس الفعلي والحقيقي للقيمة الخارجية للعملة، كونه يتحدد تبعا لقوى العرض والطلب الحقيقيين على العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى، كما يدعو صناع السياسة الإقتصادية في البلدان النامية إلى تعديل أي (تصحيح) ما بين الأسعار الرسمية والأسعار الموازية من خلال توحيدها، لأن إستخدام الأسعار الرسمية في التحليل الإقتصادي سيقود إلى نتائج غير دقيقة، أما إضافة الأسعار الموازية إلى جانب الأسعار الرسمية سيؤدي إلى نتائج صحيحة وواقعية[1].

المبحث الثاني- سوق الصرف الموازي بين إستراتيجيات القضاء عليه والحد منه:

المطلب الأول- مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء و الحد من ظاهرة سوق الصرف الموازي:

في إطار القضاء و/أو الحد على سوق الصرف الموازي وتقليص من أدواره، عمدت الدولة الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من التدابير من أجل القضاء على هذه أسواق الصرف الأسواق الموازية، ومن أهم هذه التدابير نذكر:

- إقرار التشريعات سنة 1995، والتي تتعلق بإنشاء مكاتب صرف رسمية، مع شروط الترخيص، وتحديد هامش ربح قدره 1% على معاملاتها.
- "قانون المالية" سنة 2005، الذي تم من خلاله تحديد مجموعة من الإجراءات تهدف للقضاء على الأسواق الموازية للصرف والمتمثلة في:

1- عبد الحميد، مرغيت. مرجع سابق، ص 4.

- رفع رأسمال تأسيس شركات الاستيراد إلى قيمة قدرها 20 مليار دينار جزائري، الأمر الذي سمح بإختفاء العديد من هذه الشركات وإنسحابها من السوق، ما إنعكس على إنخفاض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.
- منع إستيراد السيارات المستعملة والأقل من ثلاث سنوات، من أجل خفض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.

- القيام بالقمع المباشر على جميع الأسواق الموازية وذلك سنة 2011، كون أن القانون لا يسمح بتواجدها.
- لجوء الحكومة في سنة 2015 إلى إستخدام القوة العمومية لفض أسواق الصرف الموازية، الأمر الذي حصل في 11 أفريل في 2015 سوق **السكوار** بساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة والذي يعتبر أكبر الأوراق الموازية للصرف على المستوى الوطني.
- أما في مارس من سنة 2016، فقد أكد محافظ بنك الجزائر **محمد لكصاسي***آنذاك أن مجلس النقد والقرض، قد أنهى في 06 مارس تنظيما جديدا حول شروط فتح مكاتب الصرف والذي يضم رفع هامش الربح لجعل نشاطها أكثر جاذبية، كما أكد المحافظ على أن البنك يعمل على رفع سقف منحة السفر للسياحة أو الدراسة أو العلاج بالخارج، بشكل لا يؤدي إلى حدوث إنعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات للجزائر، وذلك نظرا لأن السقف الحالي أي في سنة (2016) قليل جدا[1]، وهي التصريحات التي لم ترتقي لتطبق على أرض الواقع، حيث عرفت قيمة منحة الصرف للسفر تسقيفا أقل مما كان عليه في 2016.

1- عبد الحميد، مرغيت. مرجع سابق، ص ص 5 – 6.

*- محمد لكصاسي: محافظ بنك الجزائر ما بين (1996 – ماي 2016).

- وفي مارس 2020، تم رسميا تحرير سوق صرف العملات بالجزائر، ضمن القرار الصادر في العدد رقم 16 من الجريدة الرسمية، والموقع من طرف محافظ بنك الجزائر **أيمن بن عبد الرحمان***في 15 مارس 2020، وحسب نص الجريدة الرسمية فإنه:" يؤسس بنك الجزائر سوق صرف ما بين المصاريف، وتتدخل المصاريف والمؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز الامركزي يتم تنظيمه، وتنظيم قواعد عمله بتعليمة من بنك الجزائر"، وعرف النص سوق الصرف مابين المصاريف بأنها:" سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، أي الوسطاء المعتمدين"، مضيفا أنها: "تشمل العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية"[1].
- التصديق في سنة 2023 على قانون يمسح بفتح مكاتب صرف المعتمدة أي الرسمية من طرف البنك المركزي الجزائري، وذلك بعد 7 سنوات من طرح القانون في أفريل 2016 بصفة إستعجالية من أجل إمتصاص من حجم الكتلة المتداولة على السوق غير الرسمية وفي بيان المجلس النقدي برئاسة محافظ بنك الجزائر لسنة 2023 **صلاح الدين طالب**، أن مجالات نشاط مكاتب الصرف الرسمية ستشمل عدة خدمات تتعلق بتقديم خدمة منحة الصرف للجزائريين والمقيمين، من أجل الرحلات السياحية أو المهنية، وإستخلاص تكاليف إجراء الدراسات في الخارج[2].

1- الجريدة الرسمية: صدور نظام متعلق بسوق الصرف وعمليات الخزينة بالعملة الصعبة، 2020/03/26، تم الإسترجاع في 02022/03/19 https://www.radioalgerie.dz

* أيمن عبد الرحمان: وزير أول سابق، وزير مالية، محافظ بنك الجزائر سابقا.

2- كحال، حمزة." مكاتب الصرف في مواجهة السوق الموازي". العربي الجديد، 2 أكتوبر 2023، تم الإسترجاع في 2 نوفمبر 2023. https://www.alaraby.co.uk/economy

المطلب الثاني–نتائج مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء والحد من ظاهرة سوق الصرف الموازي:

لم تنجح السلطات الجزائرية في إيقاف إنتعاش أسواق الصرف الموازية والتقليص من حركيتها، حيث لا يزال التعامل معها جاريا والإقبال عليها قائما بشكل كبير ومستمر، ما تسبب في إنخفاض قيمة الدينار الجزائري في هذه الأسواق الموازية، وزيادة الفارق بينها وبين السعر المحدد في السوق الرسمية بشكل كبير، حيث شهدت الأشهر الأولى من عام 2016 مثلا مبادلة اليورو الواحد ب 200 دينار جزائري، بينما تبلغ قيمتها 120 دينار جزائري في السوق الرسمية، والدولار الواحد ب 175 دينار جزائري مقابل 107 دينار جزائري في السوق الرسمية، و هو ما يطرح السؤال عن سبب فشل السلطات في مكافحة هذه الأسواق؟ وعن القرارات سواء التي تم إصدارها؟

ويرجع الفشل في القضاء على هذه الأسواق وإستمراريتها بقوة حسب ما قدمه محافظ بنك الجزائر خلال مداخلته أمام نواب البرلمان في 23 مارس 2016 إلى العوامل التالية:

– ضعف منحة السفر، التي حددها المشرع الجزائري وال تبلغ قيمتها ب 15000 دينار جزائري من العملات الأجنبية الأخرى، والتي لا يمكن الحصول عليها إلى من خلال من البنوك التجارية ومكاتب الصرف المرخصة، وهذا السقف ضعيف جدا عند تحويله للعملات الأجنبية الأخرى بالسعر السائد، كما لم يتم رفعه بما يتناسب مع التدهور الحاصل في قيمة الدينار الجزائري.

وعليه فإن التوجه من قبل السلطات نحو تقنين تدفق الأموال الخارجة للمواطنين عند سقف ضعيف جداً، يتبر أحد الأسباب التي تحرك نمو حركية الأسواق الموازية.

– حرص المتعاملين من الإستفادة من المكاسب الناجمة عن الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي: فأغلب التحويلات النقدية من الخارج (المهاجرين، منح المتقاعدين) يتم صرفها في السوق

الموازي سعيا في الحصول على مبالغ أكبر بالدينار الجزائري مقارنة بما يتم الحصول عليه عند تحويلها في السوق الرسمية.

– العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف: وفقا للمحافظ بنك الجزائر فقد تم الترخيص لفتح 46 مكتب صرف، حيث 13 منها تم سحب تراخيصها بطلب من المتعاملين المعنيين، و27 منها ألغيت من قبلا لجهات الوصية بسب بمخالفتهم، لتبقى السوق الرسمية للعملة بذلك لا تضم سوى 6 مكاتب ويعود السبب في العزوف عن إنشاء مثل هذه المكاتب برأي المحافظ هو ضعفها مشيرا إلى ربحها المحدد ب 1 % منذ 1995 و كدى قلة عرض النقد الأجنبي بسبب ضعف القطاع السياحي في الجزائر، كما يمكن أن نضيف "موسمية العمل" في هذه المكاتب حيث تنتعش في فصل الصيف والإجازات، في حين تعرف ركودا في باقي أيام السنة، إضافة إلى عدم رغبة الأفراد في تحمل الالتزامات التي تنشأ عن إنشاءها مثل: مصاريف الإيجار والتجهيز بالعتاد ودفع الضرائب على الأرباح...إلخ[1].

– فشل إجراءات القمع بالقوة العمومية: فبالرغم أن إستخدام القوة العمومية يهدف إلى الحفاظ على هيبة الدولة والقانون، إلا أنه إجراء غير فعال أثبت فشله في تجارب سابقة مثل: "الإتحاد السوفيتي سابقا"، التي عمدت إلى قمع الأسواق الموازية لكنها عاودت الظهور والإنتشار من جديد.

1– مداخلة محافظ" بنك الجزائر "أمام نواب البرلمان في 23 مارس 2016، تم الإسترجاع في 03/20/ 2022 https://www.karaomar.net

– وسائل الإتصال الحديثة: والتي لها دور في إنتعاش سوق الصرف الموازي، مثل " الهاتف النقال، ما يؤدي إلى إستحداث نقاط بيع سرية لإتمام عملية التسليم والإستلام بعيدا عن أعين السلطات الوصية[1].

– وسائل التواصل الإجتماعي: حيث نجد سوق **السكوار** ينشط عبر مئات الصفحات الافتراضية كاليوتوب والفايسبوك، الأمر الذي أكده **عبد القادر بريش**[2].

وقوفا حول أمام الأسباب التي تدفع بالأفراد التوجه للسوق الموازي للصرف، من أجل إقتناء

حاجتها من العملة في ظل التسقيف الذي تعرفه السياسة النقدية الجزائرية، يتجمع الأفراد في

مختلف هذه الأسواق الموازية ضمن الآلية الأساسية التي تتحكم في السوق، والتي تعرف بقانون العرض والطلب الذي يتم من خلاله تحديد سعر السلعة على حسب الطلب عليها والكمية المتداولة من العملة، وللتفسير أكثر سوف نتطرف في الجزأ إلى خاصية قانون العرض والطلب ضمن تقاطع إقتصادي سوسيولوجي.

المبحث الثالث– قانون العرض والطلب كأحد محددات سوق الصرف الموازي:

إستنادا إلى ما ذهب إليه **راي هورنر Rey Hoerner** كون أن الغاية من العمل غير الرسمي بإعتباره أحد آليات التبادل التي تتحكم على قانون العرض والطلب هو إجتماعي وإقتصادي

1– عبد الحميد، مرغيت. مرجع سابق. ص ص7–8.

2– إيمان، كيموش. "بداية عودة "السكوار" وتجار يتهاتفون على "الدوفيز" قبل نهاية الحجر. الشروق، 27 ماي 2020، تم الإسترجاع في 30 مارس 2023 Https://echoroukonline.com

في نفس الوقت، الأمر الذي يعبر بدوره على نمطين من البقاء الأول مادي، فيما يعبر الثاني عن الجانب الثقافي وهو الأساس[1].

الأمر الذي يقودنا للتطرق للتبادل من منطق قانون العرض والطلب من الناحية الإقتصادية كونه يعبر الجانب المادي، والناحية الثقافية التي يتم بموجبها تحديد وتبني مختلف القيم والمعايير في إطار يسمح بتحديد سلوكيات الأفراد والكيفية التي يتم تنظم هذه التبادلات على مستوى السوق الموازي للصرف.

المطلب الأول- قانون العرض والطلب وفق المنهج الإقتصادي:

إنطلاقا من **أدم سميث** سنة 1776 في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، الذي عبر من خلاله بـ**قوى العرض والطلب**، كونها تؤدي إلى إستقرار السوق والأسعار من خلال قيامها بتحفيز وزيادة الإنتاج إلى القطاعات ذات الطلب الأعلى، ومنه زيادة العرض الذي يؤدي إلى إنخفاض أسعارها كما لو أن هناك **يد خفية** حسب تعبيره، والتي تسعى بدورها إلى حركية الإقتصاد الداخلية، فاليد الخفية بذلك تسهر على ضبط وتنمية الإقتصاد وسوقه المحلي بنظام[2].

ويعتبر قانون العرض والطلب أحد القوانين في علم الاقتصاد التي تدرس العلاقة بين الكمية المعروضة من ثروة أو سلعة ما، وكمية الطلب عليها، كما تفسر تأثير توفر منتج ما والطلب عليه على السعر في السوق، وهو بذلك مبدأ يقوم على أن العرض المنخفض والطلب الكبير يزيد من قيمة السلعة وبالتالي من سلعتها، والعكس صحيح فكلما زاد العرض وقل الطلب

1- Hoerner, Rey. le tiers- monde entre la survie et l'informel. Paris : ed l'ahrmattan, 1995, p 139.

2- مصعب قاسم، عزاوي. حرية الأسواق.ط1. لندن: دار الأكاديمية، 2022، ص ص 1- 2.

فإن سعر السلعة ينخفض بدوره[1].

يعبر قانون العرض والطلب **LOD** عن نجاح عملية تنسيق السوق، والتي يكمن تحليلها من شرح العلاقات المختلفة التي تربط فئات السعر.

ويعتمد قانون العرض والطلب على قانون المزاد والخصم **LER**، والذي ينص بالنسبة ل **قانون المزاد:** على الحالة التي يكون فيها طلب السوق أكبر من عرض السوق ما يؤدي إلى إرتفاع السعر، فيما يعبر **قانون الخصم:** على الحالة التي يكون فيها عرض السوق أكبر من طلب السوق، ما ينتج عنه إنخفاض في السعر.

ويتوافق **LER** مع قانون تكوين سعر السوق، وهو القانون الناتج عن المواجهة بين (عرض السوق/ مجموع العروض الفردية) و(طلب السوق/ مجموع الطلبات الفردية)[2]

وبما أن قانون العرض والطلب يتقاطع في محتواه مع مفهوم التبادل، إذ يشير في محتواه على التبادل القائم بحد ذاته بين السلعة المعروضة مع عدد الطلبات عليها، ما يجعله يلقي الضوء على مختلف التفاعلات القائمة سواء بين الأسر والمؤسسات في شكل تبادلات، إضافة إلى الإنتاج غير المدفوع كصيغة يتم من خلالها الأفراد كسب رزقهم وترتيب الموارد، التي تتمثل في عمليات البيع والشراء، والتي تمثل التبادلات بحد ذاتها[3]، وللفهم أكثر سنتطرق لكل من قانون العرض والطلب على حدى.

1- عبد الله محمود، الحوامدة. النظرية الاقتصادية والإقتصاد الإداري. الشارقة: المنهل، 2020، ص53.

2- Tricou, Fabrice ." la loi de l'offre et de la demande une enquête sur llbéralismeéconomique " . presse universitaire Septentrion, 2008, p 18.

3- Nicholas , Gregory Mankiw et Mark Taylor. principes de l'économie. 5éd. Belgique : deboeck supérieur, 2017, p 4.

أولا- قانون الطلب:

إن تعدد أذواق الأفراد وإحتياجاتهم هي المحور الأساسي الذي يقوم عليه الطلب، وعليه فإن طلب السوق يمثل بدوره جميع طلبات الأفراد، والذي يمكن ملاحظته على أرض الواقع[1].

ويعتبر قانون الطلب صاحب السيادة في إختيار القرارات المنبثقة عن العرض، إذ يحظى بدوره على حرية متزايدة في الإختيار[2].

1- محددات الطلب:

1-1- عدد المستهلكين:

يؤدي زيادة عدد المستهلكين إلى زيادة الكميات المطلوبة من السلعة، أما في الحالة التي ينقص فيها عدد الأفراد المستهلكين للسلعة، فإن الكمية المطلوبة تنخفض[3]، ويتحكم في ذلك القدرة الشرائية للأفراد بناءا على المستوى المعيشي لهم.

1-2- دخول المستهلكين:

يترتب على زيادة دخول المستهلكين زيادة قدرتهم الشرائية، حيث يميز المختصون نوعين من السلع:

- ✓ **السلع العادية:** السلع التي تزيد الكمية المطلوبة منها عند زيادة الدخل، وتنخفض الكمية المطلوبة منها عندما ينخفض الدخل.

1- محسن حسن، المعموري. مبادئ علم الاقتصاد: الجزئي والكلي. الأردن: دار اليازوري العلمية، 2019، ص 30.

2- Orio , Giarini et Walter R Stahel. " les limites du certain : affronter les risques dans une nouvelle économie de service " . presses polytechniques et universitaires romandes, suisse, 1990, p7.

3- محسن حسن، المعموري. مرجع سابق، ص 32.

- ✓ **السلع الرديئة:** وهي السلع التي تنخفض الكمية المطلوبة منها عند زيادة الدخل، وتزيد الكمية منها عندما ينخفض الدخل [ويتحكم في ذلك بدوره على السلم الطبقي في المجتمع ففي حين يميل الأفراد من ذوي الدخل المتدني إلى إستهلاك السلع الرديئة بغض النظر عن إقتناعهم أو عدم إقتناعهم بها، في الجهة المقابلة يسعى الأفراد ممن لديهم دخل أعلى إلى إقتناء السلع الأفضل، ضف إلى ذلك ميل الأفراد ممن هم في الطبقات العليا إلى إقتناء السلع الأفضل كنوع من التمايز الطبقي] .
- ✓ **أذواق المستهلكين:**

وتترتب على رغبة وميل المستهلكين تجاه سلعة معينة وتفضيلهم لها إلى زيادة الكمية المطلوبة منها إضافة إلى أساليب الدعاية والإعلان التي تقوم بها مختلف المؤسسات في التلفزيون، المجالات والصحف دورا كبيرا في تشكيل أذواق المستهلكين[1] حيث تلعب مختلف وسائل الرقمنة الحديثة، وذلك إبتداءا من الوسائل السمعية البصرية في ظل ما تقدمه من مضامين تحت عدة المسميات، كتلك التي تتعلق بصناعة الموضة وذلك من خلال صناعة الصورة الذهنية بطريقة جذابة ومغرية، إلى غاية وسائل التواصل الإجتماعي التي باتت هي الأخرى إحدى الآليات التي تؤثر على إتجاه الأفراد من حيث تحديد وتوجيه أذواقهم، كونها أصبحت إحدى الآليات التجارية المكتملة المعاني خصوصا في ظل دور المؤثرين على مستواها، على إعتبارها آحد الإستراتيجيات التي يتم من خلالها الترويج لمختلف المواد الإستهلاكية والتأثير على الدوق العام بطريقة ناعمة.

1-3- توقعات المستهلكين:

تلعب توقعات المستهلكين دور في توجيه طلبهم نحو سلعة ما، فالتوقعات الخاصة بإرتفاع

1- محسن حسن، المعموري. مرجع سابق، ص ص32- 33.

أسعار سلعة ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عليها، [الأمر الذي يعكس غريزة البقاء بحد ذاتها، المدفوعة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع والإكتفاء المادي على غرار الإشباع والإكتفاء المعنوي، لأكبر مدة ممكنة من أجل الإستمرارية والوجود]، كما أن التوقعات المتفائلة بزيادة الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع العادية.

1-4- أسعار السلع الأخرى:

والتي تتمثل في التمييز ما بين:

- ✓ **السلع البديلة:** وهي السلع التي يمكن إستعمالها كبدائل، كالتفاح المحلي والتفاح المستورد زيت الزيتون وزيت الذرة... وغيرها، فنعدما يرتفع سعر سلعة ما كما هو الحال بالنسبة للتفاح المستورد على سبيل المثال، يقل إستهلاكه، ويتم إستبداله بالتفاح المحلي من طرف المستهلك، في المقابل فإن إنخفاض سعر سلعة ما يؤدي بدوره إلى زيادة الكمية المستهلكة منها، وإنخفاض الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى البديلة، ففي هذه الحالة فعندما ينخفض سعر التفاح المستورد، يزيد من إستهلاكه وينخفض الطلب على التفاح المحلي.
- ✓ **السلع المكملة:** هي السلعة التي تستخدم مع غيرها من السلع، أي إستخدام سلعتين مع بعضهما البعض، مثل السكر والشاي، الفيلم والكاميرا، فإذا زاد سعر سلعة معينة كالسكر مثلا، فإن الكمية المطلوبة ستنخفض، وبما أن سلعة الشاي مكملة للسكر ولا يمكن إستعمالها بصفة مستقلة دون الأخرى، فإن الكيمة المطلوبة من سلعة الشاي ستنخفض.
- ✓ **السلع المستقلة:** وهي السلع التي ليس لها علاقة بالسلع الأخرى مثل الملح والسكر، أو الشاي والسيارة، وبالتالي فإن التغيير في السلعة لا يؤثر على الآخر[1].

1- محسن حسن، المعموري، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

ثانيا- قانون العرض:

يمثل العرض أحد المتطلبات الأساسية التي يبني عليها الاقتصاد ملامح المستقبل، إذ يعد أحد الصور النمطية التي يتم من خلالها إكتشاف الثقة الممنوحة للمنتج[1].

ويعبر العرض عن الكميات المنتجة من سلعة ما، التي يعرضها المنتجون في السوق بهدف البيع أو الشراء في سعر معين، وخلال فترة زمنية معينة، حيث تعرف السلعة إرتفاعا في الحالة التي يغلب فيها الطلب على العرض، أما إذا غلب العرض على الطلب فإن سعر السلعة ينخفض[2].

وينص قانون العرض على أن: هناك علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة فكلما إرتفعت الأسعار زادت الكمية المعروضة والعكس صحيح[3].

ويرتبط منطق العرض بعدة عوامل والتي تتمثل في:

- ✓ هيكل السوق.
- ✓ المنافسة.
- ✓ الإستراتيجيات المتبعة[4].

والتي يمكن شرحها كون أن **هيكل السوق** يمثل: الحيز المكاني، أو الجغرافي، أو حتى الإفتراضي كما تم التطرق إليه التي تعرض من خلاله السلعة، في حين تمثل **المنافسة:** عدد الأفراد (التجار) الذين يقدمون نفس السلعة أي نفس المنتج، أما **الإستراتيجيات المتبعة:** فيمكن

1-Orio Giarini, Walter R Stahel, Op.Cit, p5.

2- عبد الله محمود، الحوامدة. مرجع سابق، ص 55.

3- محسن حسن، المعموري. مرجع سابق، ص 40.

4- Henri, Bodinat. Op.Cit, p9.

إعتبارها إلى جانب مختلف حملات الدعاية والإعلان، تلك الجوانب الفنية والإبداعية للمنتج بحد ذاته، الأمر الذي يصنع الإختلاف في الخصائص والمميزات التي يتمتع بها المنتج أو السلعة عن غيرها من السلع والبضائع المعروضة في السوق خصوصا في ظل المنافسة.

ويعبر قانون العرض والطلب بذلك عن المعادلة التي تنص أنه: إذا كان العرض أكبر من الطلب ينخفض السعر، أما إذا كان الطلب أكبر من العرض سيرتفع السعر.

في حين إذا تساوى الإثنين أي العرض والطلب، فإن ذلك يؤدي إلى توازن واستقرار السعر والذي يعرف ب**السعر التوازني**[1].

ومما سبق يمكن الإستنتاج أن العلاقة بين قانون العرض وقانون الطلب هي علاقة عكسية.

المطلب الثاني– قانون العرض والطلب وفق المنهج السوسيولوجي:

على إعتبار أن التبادل في إطار العرض والطلب وفق العملة، فإنه يعبر عن العمل كونه نشاطا فكريا أو عضليا، يقوم به الفرد من أجل تحقيق رغبة إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو عقائدية[2].

وبالرجوع إلى **أدم سميث** مرة أخرى الذي ميز بدوره بين نمطين من المجتمعات تبعا لطبيعة العلاقات الإجتماعية، حيث يقوم الأول على العلاقات بين الأفراد أساسها القرابة والمودة والرفق والتي تمثل الركائز في تبادل الخيرات، بينما يمثل النمط الثاني على العلاقات الشخصية[3].

1- Fabrice, Tricou. Op. Cit, p 22.
2- Gourge, Friedman Naville. traité de sociologie du travail. Paris : ed Armand Colin-Tome, 1990, p 1.
3- (J.J), Gisslain et (Ph) Steiner. la sociologie économique (1820- 1920). Paris : éd PUF, 1995, p p 85-87.

ومن خلال زاوية تبادل الخيرات التي تطرق إليها **أدم سميث** كونها تمثل تبادل مختلف السلع والخدمات في طبيعتها السوسيولوجة كما أشار إليه، وعلى إعتبار أن قانون العرض والطلب هو تلك التبادلات التي تتم بين سلعة ما مقابل عائد مادي، وكون أن التبادل أحد السمات الإجتماعية التي تقوم وفق مجموعة من الممارسات من جهة، وأن حجم التبادلات بحد ذاتها يعبر عن المكانة الإجتماعية للأفراد من حيث القدرة الشرائية تكمن السمة الإجتماعية والملامح السوسيولوجية لقانون العرض والطلب، التي يعد **التبادل** جوهرها.

أولا- التبادل أساس آليات العرض والطلب - تنظيم إجتماعي على هامش إنتاج مادي:

يشير التبادل إلى تلك العلاقات المتبادلة بين الأفراد، تحت مسمى التفاعل الإجتماعي الذي يربط أعضاء الجماعة ببعضهم البعض، كما يجعل سلوك أحدهم مثيرا لسلوك الأخر[1]، وعلى ضوء ذلك يكمن قانون العرض والطلب من خلال مختلف السلوكيات التي ينتهجها الأفراد من أجل إقتناء سلعة ما، والطريقة التي يقتني بها تلك السلعة من حيث شرعيتها أو عدم شرعيتها على إعتبار قبولها إجتماعيا وعقائديا، إلى جانب التأثير الذي تتركه السلعة المعروضة بحد ذاتها، وذلك وقوفا أمام عدة إعتبارات كالقدرة الشرائية كما تم الإشارة إليه، توجهات الأفراد وتطلعاتهم المستقبلية، تكون الإستجابة إتجاه السلعة المعروضة، الأمر الذي يجعل من تلك الإستجابة بطلبها على إعتبارها رد فعل تأثير مباشر على تلك السلعة المعروضة، مما يجعل من رد الفعل هذا بحد ذاته تأثير على عارضي السلعة والذي يتم ترجمته عن طريق القرارات والإستراتيجيات بخصوص السلعة المعروضة وفقا لدرجة قبولها ورفضها من طرف الأفراد المستقبلين لها.

1- ليلى، خليل داود و أحمد عبد العزيز الأصفر. الجماعة وخصائص التفاعل الاجتماعي. دمشق: منشورات جامعة، 2004، ص 71.

ما يجعل من عملية التبادل ضمن قانون العرض والطلب من هذا المنطلق تسير بناءا على خط دائري.

كما ينصب التركيز في نظرية التبادل الإجتماعي على تفسير الفعل الإجتماعي من خلال عمل الأفراد بفعالية لتحقيق مصالحهم، والآلية التي يفهمون بها تلك المصالح، وكيفية تبادلها، كما تنظر إليها على إعتبار أنها عملية متأصلة في الفعل الاجتماعي، وأكثر شيوعا في الحياة الإجتماعية، إضافة إلى ذلك حاولت الإستفادة من مختلف العلوم التي تطرقت للتبادل[1].

وفي ذات السياق فقد سعى العديد من علماء الإجتماع في تفسير خاصية التبادل، فنجد **بيتر بلو** الذي يعتبر من أشهر من تطرق إلى عملية التبادل بين الأفراد إلى جانب كل من **جورج هومانز، ريتشارد إمرسون، كارن كوك،** حيث دمج الصور الأساسية للسلوك الإجتماعي مع على أساس التبادل على المستويات البنائية والثقافية، بدءا بالتبادل بين الفاعلين ثم الانتقال سريعا إلى الأبنية الكبرى التي تنشأ عن هذا التبادل.[فعلى هذا الأساس يكمن قانون العرض والطلب من خلال عمليتي البيع والشراء على أساس إجتماعي ضمن مجموعة من التفاعلات تمثل علاقات الأفراد مع بعضهم البعض، ليتشكل من خلالها نظام إقتصادي].

وقد ذهبا كل من **بلو** و**هومانز** حول عملية التبادل للإشارة على أنها تمثل سلوك عقلاني، أين يقوم الأفراد قبل القيام به حساب تكلفة الخيارات المتعددة والمتاحة لهم قبل أن يتخذوا القرار الحاسمة بشأن القيام بإختيار أحدهما، وذلك على ضوء المصلحة الشخصية المباشرة[2].

1- محمد عبد الكريم، الحوراني. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. الأردن: دار مدلاوي للنشر، 2008، ص 45.

2- فراس عباس، البياتين. علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور. الأردن: دار غيداء للنشر، 2012، ص 68.

أما الأنثروبولجي وعالم الإجتماع **جورج هومانز** فقد تطرق في كتابيه "الجماعات الإجتماعية" و"الجماعات الإجتماعية وأشكالها الأولية"، كون أن التبادل يمثل: "عملية تفاعلية بين فردين، وأن كل أن فرد يقدم شيئا للأخر"، فبينما يقدم أحدهم سلعة يقدم الأخر المال.

في حين تطرق كل من **تي تيبوت** و**اج كيلي** في كتابهما: "علم النفس الإجتماعي للجماعات" للتبادل التي تسهم في تعزيز العلاقات الإنسانية وتقويتها وإسناد أسسها البنيوية".

وعلى إعتبار ذلك، حالة إجتماعية أولية يقوم فيها الفرد بإعطاء شيء ذو أهمية إقتصادية إلى فرد آخر[1].

ما يثير من عملية من التبادل بصفة عامة والتبادل على مستوى سوق الصرف الموازي بصفة خاصة، كونه تنظيم إجتماعي على هامش إنتاج مادي.

ثانيا- العرض والطلب كأحد محددات المكانة الإجتماعية:

بالرجوع إلى التبادل على أساس محددات العرض والطلب وما يمثله ضمن نطاق مادي يتضمن بدوره تبادلا رمزيا، حيث أن كل سلعة تكون موضوعا للتبادل تحمل في طياتها علة، منطق، ورؤية صاحبها[2]، ووفقا أمام ذلك وإلى المعاني التي يثيرها التبادل من رموز لها معاني لدى الأفراد من جهة، وبإعتباره يمثل دلالة لواقع إجتماعي من جهة ثانية، وضمن التقاطع ما بين الرمزية والواقع الإجتماعي للأفراد تكمن المكانة الإجتماعية بأبعاده المختلفة: التمايز، المساواة واللامساواة، التموقع في المجتمع وذلك ضمن تراتبية طبقية يتم تصنيفات طبقا لثنائيات: (الفقر/ الغنى، المثقف/ غير مثقف، ريفي/ حضري، قوي/ ضعيف...إلخ).

1- طاهر، حسو الزيباري. النظرية السوسيولوجية المعاصرة. الأردن: دار البيروني،2017، ص247.
2- نفس المرجع، ص ص 246-247.

وتعتبر إشكالية الطبقة بحد ذاتها بإعتبارها أحد دلالات المكانة الإجتماعية، والتي تعد بدورها أحد محددات العرض والطلب أحد المواضيع التي ما زال يتم طرحها في البحوث العلمية ففي ذات السياق نجد البروفيسور الإنجليزي **ديفيد** روز **David Rose** بجامعة إسكس **Essex** المصمم الرئيسي للفئات الطبيقة في التعداد الجديد للسكان، قد قدم في مارس من 2021 في أحد الإذاعات البريطانية تقرير يناقش من خلال مخطط يجرى إستخدامه على التعداد البريطاني، والذي يقسم المجتمع إلى سبع طبقات، التصنيف الذي لقى بدوره إعتراض لدى العديد من الافراد، وذلك من منطلق التصورات التي يمثلها المفهوم الطبقي لديهم، إذ يربطه البعض بمسألة الأذواق، فيما يربطه البعض الآخر من حيث المكانة الإجتماعية، والتقدير والإحترام، كما نجد في الجانب الآخر أن الكثير من الأفراد كالبروفيسور **ديفيد روز** على سبيل المثال ينظر إليها كإحدى المحددات الأساسية للتطلعات الإقتصادية للأفراد[1].

وما يجعل من الظاهرة الطبقية، تمثل أحد أهم العوامل التي تتداخل مع متطلعات الأفراد وآمالهم المستقبلية، إذ أن الإستهلاك وفق نمط معين يمثل بحد ذاته غاية للمكانة الإجتماعية التي يطمح الأفراد الوصول إليها.

وقد ذهبت **ماري دوغلاس** في ذات الصدد معبرة على أن الإستهلاكية أغنت الحياة الشخصية والإجتماعية، حيث أن السلع تختار بسبب نوعيتها وثمنها، وهي بذلك كما يراه منظرو الإستهلاك على أن السلع هي مؤشرات على علم رمزي متغير الذي تنتمي إليه المجموعات الإجتماعية، والسلع التي تقتنى هي مؤشرات ثقافية عن وضعية طبقية.

1- إيريك، أولن رايت. مداخل إلى التحليل الطبقي. ترجمة عبد الفتاح عبد الله. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005، ص ص11-12.

فمن خلال ما أشارت إليه الباحثة فإن الإستهلاك، يتعدى في طرحة البعد الإقتصادي إلى البعد الرمزي الذي تمثله تصورات الأفراد للحاجيات التي تكون مصاحبة للتطور، ما يجعل من أذواقهم مطلب آني يتجدد ليواكب التجديد.

كما أن الإستهلاك هو أحد مؤشرات الإنتماء الطبقي للأفراد، ما يجعل من قانون العرض والطلب لا يتوقف على معاليم محددة تمثله القدرة الشرائية والمستوى المعيشي، بل هو ذلك الكل المركب من قيم سواء مادية، أو رمزية، يرتقي ليمثل الجانب المرئي واللامرئي الي تمثل القيم والمعايير.

كما نجد **زيلزر** بدوره يتحدث عن الدلالة الإجتماعية للمال كون أن: كل سلعة يشتريها الفرد تمكنه ودون توقف من تأشير رتبته الإجتماعية التي قد تميز مجموعة عن غيرها من المجموعات معينة كالمجموعة الدينية التي تستهلك نوع معين من السلع، وهو ما سماه في ذات السياق بأخلاقية السلع الإستهلاكية، أو وفق طبقة، الجنس، السن،[فالتميز الطبقي حسب ما ذهب إليه **زيلزر** يعتمد إضافة إلى المعايير القيمية، وذلك كون أن الدين أحد المعايير الأخلاقية، إلى تصنيفات طبقية أخرى كالجنس، السن مثلا، ففي أحيانا كثيرة تختلف بعض المتطلبات لكلا الجنسين حيث نجد في المجتمعات الحديثة والمعاصرة الطلب على خدمات الانترنت مطلبا أساسيا لدى فئة الشباب، هذا بالرغم من الضرورة التي تحتلها الأنترنت على حياتنا في شتى المجالات العملية على غرار الجانب الترفيهي الذي تسعى إليه فئة الشباب، مقارنة مع غيرها من الفئات الأخرى]، ففي أمريكا وفي القرن التاسع عشر ميلادي فقد ذهب التوجه، إلى دراسة الميزانيات الأخلاقية أي الخضوع للإستهلاك

وفقا للمعايير الأخلاقية، في سياق البرهنة على الجانب الأخلاقي في إختيار الاستهلاك أي إنفاق وفق ترتيبية تتمثل في ما هو مشروع وغير مشروع (إنفاق مشروع / إنفاق غير مشروع)[1].

أما بالنسبة ل**بورديو** فوجهة نظره، وإن إتفقت في جوهرها مع منطق المكانة الإجتماعية إلا أن الطريقة طرحه كان يختلف عن البقية، حيث يرى أن الإستهلاك للسلع والطلب عليها، يتحكم وفقا لترتيبية طبقية تحكمها أذواق الأفراد وأساليب حياتهم من خلال العلاقة بين الرأسمال الثقافي والرأسمال الإقتصادي الذي يملكونه[2]، ويواصل **بورديو** تحليله على أن وضعية الطبقة تحدد هامش التنوع المحدود غير المتساوي.

كما يرى علماء الإجتماع، أنه كلما إرتفع الثمن زاد الإستهلاك، في حين قد يختلف إستهلاك الأفراد للسلع المعروضة رغم أنهم يتقاضون نفس الأجر، الأمر الذي يدل على مؤشر التمايز الذي يسعى إليه بعد الأفراد، حيث يصبح السعر المرتفع مطلوبا لبعده الرمزي، كأحد سمات النمطية لطبقات إجتماعية معينة[3].

في الجانب الآخر يرى **هومانز** أنها تمثل القوة مكتسبة، والتي تتحقق عن طريق الخدمات والقيم النادرة التي يمكن تزويد الآخرين بها[4]، ما يجعل من قانون العرض والطلب كأحد آليات الضعف والقوة.

في حين وفي الإتجاه الآخر، فنجد **كارل ماكس** إذ لا يمكن التطرق إلى المكانة الإجتماعية دون التطرق إلى أعماله، من مضمون ما ذهب إليه من تحليل حول المكانة التي تحتلها الطبقة البروليتارية في عملية الإنتاج، هذا حتى وإن تعتبر آرائه مصدر للعديد من

1- طاهر، حسو الزيباري. مرجع سابق، ص326.

2- محمد، أمطوش. دروب علم إجتماع. ط1. الأردن: دار غيداء للنشر، 2020، ص ص 226 - 227.

3- Jean, Michel Morin. la sociologie. France : éd Nathan, 2010, p31.

4- محمد عبد الكريم، حوراني. مرجع سابق، ص 47.

الإنتقادات والتحفظات من جانب آخر فيما ذهب إليه، حيث أثار مسألة إمتلاك الطبقة البورجوازية ضمن مجتمع صناعي وسائل الإنتاج بمعنى، الرأسمال الذي يأخذ شكل أو معنى (الأراضي المصانع، الآلات، والأوراق المالية...)، في حين تضطر طبقة البروليتاريا أي العاملة، إلى بيع قوتها في العمل مقابل أجر زهيد جدا، حيث تتقاضى جزأ منه والباقي لا تتقضاه، وهو ما أطلق عليه ب**فائض القيمة** الذي يؤسس إستغلال العامل[1].

كما توصل من خلال أبحاثه ودراساته التي أقامها على تاريخ المجتمعات بمختلف أشكالها ونظمها الإجتماعية، والتي توصل من خلالها إلى إستناج مفاده أن مصير الفرد كان في كل مرحلة من المراحل الإجتماعية التي عرفتها البشرية ولا يزال متوقفا على طبيعة الصراع الدائرة، القائم بين طبقتين إجتماعيتين متعارضتا المصالح[2]

وضمن التفاوت الطبقي الذي عبر عنه **ماركس**، أين يزداد أرباب العمل ثراءا، بينما تزداد الطبقة الكادحة فقرا، فإن الوضعية أو الحالة الإجتماعية لدى الأفراد تمثل أحد العوامل التي تؤثر على الطلب، وذلك على حسب القدرة الشرائية من الجهة، والتي تجعلهم من جهة ثانية أيضا أكثر حذرا على إنفقاتهم[3].

أما من ناحية ثنائية الريف والحضر، فقد أثار **إبن خلدون** بدوره التراتبية بين البدو والحضر، إذ يقتصر أهل البدو على الإنتاج والإستهلاك الضروري والبسيط القائم على خيرات الأرض، فيقول في هذا المنطلق: ((إن إجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصليه [المعاش]

1- فيليب، ريتو. الدروس الأولى في علم الاجتماع. ط1. ترجمة محمد جديدي. المغرب: دار الأمان، 2015، ص 110.

2- نعيمة، وابل. الإغتراب عند كارل ماركس "دراسة تحليلية نقدية". السعودية: كنوز الحكمة، 2013، ص60.

3- Henri, Bodinat. la stratégie de l'offre : gagner la crise et l'après –crise. 2 éd. France : pearson education, 2009, p2.

والإبتداء بما هو ضروري منه وبسيط))، بينما يتسع الإستهلاك عند أهل الحضر للطلب على الكماليات، فيقول أيضا: ((ثم إذا إتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش، وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، وإستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسيعة البيوت وإختطاط المدن والأمصار للتحضر))[1].

كما يرى البعض أن الإستهلاك في المجال الريفي والحضري يختلف، حتى ولو تساوى الأفراد في كلا المجالين في الدخل، حيث لا يأكلون نفس الأكل ففي حين يستهلك أهل الريف الأكل المجمد، يستهلك أهل الحضر الأكل الطازج[2].

المبحث الرابع- الديناميكية الإجتماعية للمجال الحضري في سوق الصرف الموازي:

المطلب الأول- التناول التاريخي لديناميكية المجال الحضري:

يعتبر العمران أحد الدلائل على تواجد الحضارات، كما إرتبطت المدن بالتواجد السكاني وأهم مؤسسات الدولة وأنظمتها، إذ تعتبر من بين العناصر التي يقاس بها درجة تقدم المجتمعات ما يجعلها مجال ديناميكي بإمتياز، وذلك بداية من الحضارات القديمة إلى غاية وقتنا الحالي، فقد يجد المطلع على تاريخ الحضارات حول تأسيس الإمبراطورية السومرية في الحضارة ما بين النهرين (ق23- 24 ق.م) على سبيل المثال، ومن المدن التي أسستها أورUR المقير الحديثة، لكش LAGASH سيبرلا الحديثة، لارساLARSA سنكرة الأن، أروك URUK الوركاء الأن، أوما

1- أحمد، الزعبي. مرجع سابق، ص ص 148-149.

2- Jean, Michel Morin. Op. Cit, p 31.

OUMMA، في حين كان الملك **أشور بانيبال** أشهر ملوك الإمبراطورية الأشورية بالغ الإهتمام بالعمران[1].

وقد ظهرت قوة المدن وتأثيرها كون أن كل واحدة من هذه المدن كانت ذات نظام مستقل بذاته، كما لها إلاهها (إلاه) الخاص، إذ كانت كل واحدة منها تحاول فرض إلاهها على باقي المدن الأخرى، كونه رمز الإنتصار عليها.[2]

كما كانت المدن اليونانية أحد رموز حضارتها، التي تشكلت بعد توسعها، إذ يشير مفهوم المدينة **Polis** عند اليونان بالدويلة[3]، وقد بلغ الإهتمام بالمدن موضع الفلاسفة، فنجد **أفلاطون** ضمن جمهوريته قد آثار ملامح " المدينة المثالية"، والتي كانت إنطلاقا من تأثره بمدينة إسبرطة التي إتخذها نموذج له[4].

أما في الحضارة الإسلامية، فقد كانت المدن الكبرى كبغداد، القاهرة، القرطبة وغرناطة مهدا للعلوم ورمزا للتقدم[5]، وقد تطرق **إبن خلدون** في ذات السياق لظاهرة المدينة والتمدين وما تحمله من معاني التشييد، والحركة ضمن مقدمته الشهيرة "كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، حيث جاء على لسانه: ((ويبانه أن البناء وإختطاط المنازل إنما هو من منازع الحضارة...فالمدن والأمصار ذات هياكل

1- عبد العزيز، خواجة. أساسيات في علم الإجتماع. الجزائر: دار نزهة الألباب، 2012 ص ص 11-12.
2- نفس المرجع، ص 16.
3- نفس المرجع، ص 54.
4- ماريا لويزا، برنيري. المدينة الفاضلة عبر التاريخ. ترجمة عطيات أبو السعود. مصر: هنداوي، 2022، ص 26.
5- عبد العزيز، خواجة. مرجع سابق، ص 99.

وأجرام عظيمة وبناء كبير، ويواصل فلا تزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح وتبعد المسافة وينفسح ذرع المساحة كما وقع ببغداد وأمثالها)).

وتابع متحدثا عن إستمرارية المدن حتى بعد إنقراض الدول، كما حدث ببجاية من الجزائر وفاس بالمغرب، وبعراق العجم من المشرق[1].

ويذهب **إبن خلدون** مشيرا إلى ديناميكية المدينة كون أن تشييد المدن إنما يحصل بإجتماع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم[2].

أما في الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية الأولى، فقد كانت الديناميكة الحضرية بارزة من خلال الحجم السكاني الكبير الذي شهدته المدن، إذ وحسب الإحصائيات التي آلت إليها الدراسات فقط كان عدد مدن أوروبا سنة 1830 خمسة وعشرون مدينة، والذي كان عدد السكان في كل واحدة من هذه المدن يفوق مائة ألف نسمة، فقد قدر عدد سكان مدينة لندن حينها حوالي مليون ونصف مليون نسمة، وفي مدينة باريس ما يفوق على ثلاثة أرباع مليون نسمة، والقسطنطينية (إسطنبول حاليا) نصف مليون نسمة، نابولي أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة، في حين بلغ العدد في كل من فيينا، موسكو، برلين، أمستردام، ودبلن أكثر من مائتي ألف نسمة[3]، وهي الزيادة الواضحة على الإنتقال من نظام ذو نمو راكد إلى نمو متحرك.

أما مع الثورة الصناعية الثانية مع إكتشاف الكهرباء وتزامنا للأوضاع التي خلفتها، والتي كانت بدورها سببا في تغيير تركيبة المجتمع، عرفت المدينة نوع آخر من الديناميكة المصاحبة لتلك التغيرات، ما جعل من مفهوم المدينة بحد ذاته يتطور ويعرف أشكالا جديدة من التنظيمات، وقد

1- أحمد، الزعبي. مرجع سابق، ص ص 378-379.
2- نفس المرجع، ص 380.
3- حسين، السعاتي. علم الإجتماع الصناعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1980، ص 134.

كانت مدرسة شيكاجو السباقة في إلقاء الضوء على المدينة بإعتبارها ظاهرة من خلال مدينة شيكاجو ذاتها كونها مجال حضري بإمتياز يضم العديد من الظواهر الإجتماعية، ما جعلها محط الأبحاث والدراسات، وقد ركزت الإيكولوجيا الحضرية لمدرسة شيكاجو على أولوية الميدان، كما إعتمدت المدينة كمخبرا إجتماعيا لدراستها وأبحاثها.

ومن أهم باحثيها العالمان الإجتماعيين الأمريكي **وليام توماس William Thomas** و**زينانيكي Florian Znaniecki** من خلال كتابهما: "التهيئة العمرانية والحضرية"، وقد قاما العالمان من خلال طرح سوسيولوجي ومقاربة إثنوغرافية للتحضر والهجرة، القيام بدراسة حول الفلاح البولوني، وتعتبر هذه الدراسة البدايات الأولى لدراسة الوصف المنظم للمجتمع، والتي إعتبرها **جون ميشيل برطلو** شهادة ميلاد السوسيولوجية الأمريكية الحديثة[1].

وفي ظل المشاكل التي عرفتها مدينة شيكاجو وإستفحال الظواهر الإجتماعية، كالفقر والجريمة، الهجرة...إلخ، جاءت أعمال **Zorbaugh** سنة 1929، الذي شرح مشكلة المدينة المزدوجة، والتعايش بين ثقافتين في مدينة شيكاجو، بين البذخ والفقر، الدراسة التي تعتبر أحد النماذج لفهم الفصل المكاني والثقافي بين الفئات الإجتماعية، وغياب التواصل بينهما، كما يثير **زوربوث** مشكلة الفصل والإندماج الاجتماعي[2].

والعالمان **بارك R.Park**، **وايرث Wirth** وآخرون ضمن كتابهم الموسوم ب "المدينة"[3] وقد شبه **بارك** في ذات السياق المدينة في بداية نشأتها أو قيامها كالآلية، التي تنتقي من مجموع السكان الأفراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة، ومن خلال سلسلة

1- مصطفى، أوشاطر. محاضرات في مقياس أنثروبولوجيا الهجرة. محاضرات في أنثروبولوجيا، ص15.
2- Géraldine, Pflieger. " de la ville de réseaux: dialogues avec manuel castells ". presses polythecniques et universitaires romandes, 2006, p 68.
3- عبد العزيز، خواجة. مرجع سابق، ص 119.

من عملية التنافس، الغزو والتتابع، تتسع وتكبر المدينة، وفي أجواء متزاحمة يقوم الأفراد بتكييف سلوكاتهم مع الظروف الجديدة من أجل العيش وتحقيق مختلف إحتياجاتهم، ما يجعلها نقطة إستقطاب وتجمع للمصالح على إختلافها[1].

وبذلك أصبح المجال الحضري تصنيف يتوافق والديناميكية الإجتماعية.

المطلب الثاني- التناول التنظيمي للمجال الحضري في سوق الصرف الموازي:

يحمل المجال الحضري مجموعة خصائص تتميز بالحركة والنشاط، الذي تتحقق فيه مجموعة التفاعلات الإجتماعية بين الأفراد على مختلف المستويات بصفة عامة وفي العمل بصفة خاصة، ذلك التفاعل الذي يعرف ديناميكية سريعة بحد ذاته في إطار التغير السريع وفق متغيرات العصر الحديث من القرنين العشرين وواحد وعشرين، ضمن دينامية تخضع للظروف الحاصلة في المجتمعات، ما يجعل من العمل ضمن ما يسمى بالإيكولوجيا الإجتماعية يخضع في خضم التاريخ إلى السياق الفردي والعلاقات الإجتماعية التي تتحق فيه، كونه أحد العوامل الأساسية والمهمة في تحديد مكانة الأفراد والروابط فيما بينهم، وهيكلة الوقت الجماعي وتنظيم الحياة الإجتماعية عامة ما يجعل من المجال الحضري سبب ونتيجة في نفس الوقت، لمجموعة من العناصر التي أعيدت تشكيلها على حسب ما ذهب إليه **آلان بوردان**، إذ يشير في قوله: ((المدن الكبرى هي عبارة عن نظام إجتماعي ينشأ ويهدم في كل لحظة، أين يستمر الفرد كونه الوحدة الأساسية فيها في إنشاء

1- أنتوني، جيدنز. علم الإجتماع. ط4. ترجمة فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2001، ص 599.

جماعات إجتماعية وتهديمها بإستمرار))[1]، ما يدفعنا للكشف من خلال طرح إشكالية حول أنماط التنظيم الإجتماعي في المجال الحضري في سوق السكوار الموازي؟

وللإجابة على الإشكالية، تدعونا المحاولة من أجل الوصول إلى الحقائق والقواعد المتعلقة بالتنظيم الإجتماعي في المجال الحضري للسوق، في إطار ديناميكية تحكمها قوى العلاقات والتفاعلات الإجتماعية، إلقاء الضوء على السيرورة التاريخية لتواجد السوق الموازي للصرف، وهو الأمر الذي سبق وأن تطرقنا إليه، وتحليل الحقائق المتعلقة بالأفراد على مستوى السوق بإعتبارها القوى الإجتماعية التي شكلت البنية الديناميكية التي هو عليه.

ومن خلال تقاطع الديناميكة الإجتماعية مع واقع التغير الاجتماعي من جهة، والمجال الحضري من جهة ثانية، إذ يعبر التغيير ويحث في نفس الوقت على التجديد على المستوى العام الجماعي وعلى المستوى الفردي، حيث يتضمن تأليفا جديدا لعادات قديمة، والذي يتمثل إما إنتقال عناصر السلوك المعتاد من محتوى موقفي معين إلى محتوى موقفي آخر، أو تركيب عناصر مألوفة في شكل جديد، كما أنا المحاولة التجريبية تحدث تغيرات في العديد من الثقافات أو تؤدي إلى إيجاد عناصر جديدة غير موجودة سابقا، إذ يشير في هذا الصدد **مرودوخ Murdoch** أن التجديد يتم بأربعة أشكال، والتي قد تكون عن طريق التنويع أو الإختراع أو المحاولة التجريبية أو الإستعارة التاريخية[2].

وتقف العناصر الجديدة في إطار التبادل على أساس الحاجة التي تحرك الأفراد والمجتمع في آن واحد من أجل تحقيق أهدافهم، وذلك على إختلافها سواء أكانت مادية أو معنوية، أساسية

1- رزيقة، مجوب. مرجع سابق، ص 38.

2- ليلى، خليل و أحمد عبد العزيز الأصفر. الجماعة وخصائص التفاعل الاجتماعي. سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2004، ص 88.

أو كمالية، الأمر الذي يدفع مختلف الفاعلين في ظل الحاجة التوجه إلى المناطق الحضرية التي تضم مختلف العناصر التي يمكن من خلالها تحقيق الإشباع ، وبما أن التحليل البنائي التركيبي للمجال الحضري يعتبر جزأ من التحليل التركيبي للمجتمع، فمن الضروري تفسيره وتحليله ضمن واقع المجتمع، فبالعودة إلى واقع المجتمع الجزائري تكمن خصائص المجال الحضري في سوق الصرف الموازي، المجال الذي يتصف بخصائص ديناميكية تساعد التكيف والمواءمة مع مختلف الأوضاع، والتي تمثل بدورها أحد طرق الإبتكار وفق إستراتيجة يسعى من خلالها الفاعلين على مستوى السوق تحقيق أكبر قدر من القيم المادية المتمثلة في الربح في إطار قانون العرض والطلب على العملة الأجنبية، التي تمثل قيمة نادرة كونها تعرف أضعف تسقيف بالنسبة للدول العربية على المستوى الرسمي، ومن هذا المنطلق يتم التمرد على كل المعطيات التي لا تخدم مصالحهم من جهة، وتأسيس تنظيم غير رسمي لأكبر سوق موازية على المستوى الوطني ضمن هيكلة مجالية منظمة وفق قوانين، وأشكال محددة ومدروسة من العلاقات التبادلات الإجتماعية من جهة ثانية.

ومنه سنتطرق للطرق التي يتم من خلالها الأفراد، تكييف أفعالهم تبعا لأوضاعهم ومواقفهم والموارد التي يملكونها أو يعونا لإمتلاكها من أجل تحقيق أهدافهم، في الجدول التالي:

جدول رقم (18) يمثل طرق تكيف الأفراد تبعا للأهداف والوسائل.

طرق التكيف	الأهداف	الوسائل
الإمتثالية	+	+
الإبتكار	+	−
الطقوسية	−	+
الفرار	−	−
التمرد	+ −	− +

المصدر: فليب، ريتو. ترجمة محمد جديدي، مرجع سابق، ص 101.

يتبين لنا من خلال الجدول مختلف العناصر التي يتم من خلالها تحديد طرق التكيف مع الواقع وفق التغير الإجتماعي في المجتمع، والتي تتمثل كالأتي:

الإمتثالية: وتمثل تحديد الأهداف من طرف الفاعلين، وإمتلاك الوسائل المثلى لتحقيقها.

الإبتكار: تحديد الأهداف، مع إنعدام الوسائل الملاءمة لتحقيقها، الأمر الذي يدفع بالأفراد محاولة إكتشاف وإبتكار وسائل جديدة تساعد في تحقيق الأهاف، ما يجعل من سوق الصرف الموازي أحد الوسائل التي إبتكرها الفاعلون من أجل تحقيق أهدافهم.

الطقوسية: عدم تحديد الأهداف رغم إمتلاك الوسائل.

الفرار: وهو عدم تحديد الأهداف والوسائل في نفس الوقت، ما يجعل الأفراد في حالة تشبه الفرار من الواقع أو الحياة المعاشة.

التمرد: ويمثل الرفض للظروف السلبية التي يعيشها الفرد في ظل إفتقاره لمعرفة أهدافه، وإنعدام الوسائل، ما يجعله يسعى لتحديد الأهداف اللازمة في حياته اليومة، وإبتكار الوسائل من أجل تحقيقها.

إضافة إلى ذلك فيمكننا الإستعانة إلى نظرة وتحليل **مانويل كاستلز Castells** حول المدن العملاقة وحجمها السكاني والجغرافي، فهي تتميز حسبه كونها نقاط إلتقاء رئيسية بين التجمعات الإجتماعية الكبيرة من ناحية والإقتصاد المعولم من ناحية أخرى، ما يجعلها مصدر من النشاط والتفاعل، النفوذ، المؤثرات السياسية، وسائل الإعلام والإتصال، المال والإنتاج[1].

1- أنتوني، جيدنز. مرجع سابق، ص 604.

خلاصة الفصل:

جاءت ظاهرة سوق الصرف الموازي تزامنا مع التغيرات السياسية والإقتصادية، وما قابلها من تحولات في البنية الإجتماعية والثقافية التي طرقت على المجتمع الجزائري، وما صاحبها حول التغيرات في نظام الصرف، وقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والتي عرفت إنخفاضا في قيمتها كأحد الإستراتيجيات التي لجأ إليها القائمين على السياسة، الأمر الذي إستفحل ظاهرة سوق الصرف الموازية خصوصا في ظل العوامل التي ساعدت على إنتعاشه والمتمثلة في المصادر الممولة للسوق من العملة كالأجانب، والمغتربين وهذا بناء على سياسة الربح والمنفعة وكغيره من الأعمال الحرة الموازية فقد سعت الدولة الجزائري للقضاء عليه، إلا أن مساعيها لم تنجح أين عرف إنتعاشا، وهو الأمر الذي أكدته الإحصائيات وقيم العملة الصعبة المرتفعة الذي يعرف زيادة من فترة إلى أخرى مقابل السعر الرسمي، وهذا وفقا لقانون العرض والطلب الذي يتحكم في السوق.

وينتظم سوق الصرف الموازي بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية ضمن حيز عمراني إستراتيجي في مدينة الجزائر التي تتمتع بديناميكية عالية، والتي تنتضم على مستواه جميع الوسائل من أجل تحقيق الغاية التي وجد من أجلها.

الفصل الرابع– قراءة سوسيولوجية في الفعل الإجتماعي

– تمهيد.

المبحث الأول– مجالات التحليل في الفعل الإجتماعي.

المطلب الأول– التأطير المفاهيمي التحليلي في الفعل الإجتماعي.

المطلب الثاني– التأطير النظري للفعل الإجتماعي.

المبحث الثاني–. النظام العلائقي وعقلنة الفعل الإجتماعي.

المطلب الأول– العقلنة كأحد سمات الفعل الإجتماعي.

المطلب الثاني– التفاعل الإجتماعي وشبكة العلاقات الإجتماعية.

المبحث الثالث– العمل كأحد نماذج الفعل الإجتماعي.

المطلب الأول– تمظهرات العمل بين التأسيس والتنوع.

المطلب الثاني– العمل الحر الموازي في سوق الصرف بالسكوار– كمجال للفعل الإجتماعي العقلاني.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أدبيات الفعل الإجتماعي من حيث خصوصيته السوسيولوجية، في إطار دمج ما بين النظريات والمساهمات العلمية التي تطرقت إلى الفعل الإجتماعي على إختلاف توجهاتها، وتصنيفاتها، ضمن سياق نحاول من خلاله الوصول للإنسجام بين الكيفية التي تم من خلالها تناول الفعل الإجتماعي لدى مختلف الباحثين في علم الإجتماع، من خلال منهج علمي يسمح لنا بتنظيم سلسلة من الأفكار والربط بين مختلف النقاشات من أجل الكشف والوصول إلى حقيقة خصوصية الفعل الإجتماعي بصفة عامة، والفعل الإجتماعي في السوق الموازي للصرف بصفة خاصة، ضمن ما ينتج عن الفاعلين الإجتماعيين كونهم أحد أهم عناصر الفعل الإجتماعي والقائمين به وفقا لتصوراتهم، ما ينتج عنه التأثير والتأثر ضمن فعل يتسم بالعقلنة في إطار الوعي بالأهداف والإنتظام لتحقيقها، بناءا على الإستراتيجيات المحددة ومجال مكاني منظم ومهيكل كأحد أبعاد العمل الذي يشكل بدوره أحد نماذج الفعل الإجتماعي على إختلاف صوره وأشكاله، وهذا وفقا لميكانيزمات يسعى من خلالها تحقيق الإستقرار والتوازن على مستوى البنية المجتمعية من منطلق القيم المعيارية، التي تحدد شكل العلاقات والتبادلات بين مختلف الفاعلين، والكيفية التي ينظمون بها مواردهم سواء المادية أو الإجتماعية.

المبحث الأول- مجالات التحليل في الفعل الإجتماعي:

المطلب الأول- التأطير المفاهيمي التحليلي في الفعل الإجتماعي:

تكمن أهمية الفعل الإجتماعي بالنسبة للدراسة السوسيولوجية كونها تضاهي نفس أهمية السلوك لدى المدرسة السلوكية، ويعتبر **ماكس فيبر** من الأوائل الذين أعطوا للفعل الإجتماعي حظه من التحليل والدراسة، ونظر إليه على أنه الموضوع الأساسي لعلم الإجتماع والوحدة الرئيسية

للتحليل السوسيولوجي، من أجل الوصول إلى الفهم التفسيري أي الوصول إلى المعاني التي يعطيها الفرد لسلوكه، ما يجعلنا نقف أمام الدوافع الإجتماعية والثقافية التي تحكمه[1].

يشير الفعل الإجتماعي بصفة عامة في مختلف الدراسات والأبحاث للدلالة على الممارسة الإجتماعية العملية التي يقوم بها الأفراد، أين يخضعها الباحث الإجتماعي للتحليل والتفسير، بهدف الوصول إلى درجة التقارب والإنسجام لا التماثل الذي يستحيل إتمامه بين النظرية والممارسة[2] ويفرق العلماء بين نمطين متضادين من الفعل الإجتماعي، تحكمهما محددات ثقافية وإجتماعية تختلف من مجتمع لآخر وهما:

- **الفعل الإجتماعي المتوارث أو المكتسب:** والذي يشكل تعبير الفرد عن الجماعة، مثال توارث الأبناء مهن الآباء، أو الزواج وفق طقوس وتقاليد متوارثة.

- **الفعل الإجتماعي الإختياري:** إختيار الفاعل نمط الفعل الذي يراه مناسبا تبعا لموقف معين أو سمات معينة[3].

وبذلك تكمن موجهات الفعل الإجتماعي في (العرف، العادة، والمصلحة الشخصية)، والتي تتمثل في:

- ✓ **العرف:** بإعتبارها الأساس المنتظم للفعل وفق عملية تتسم إما بالاتفاق أو الرفض والإستهجان.

1- نور الدين، نوري و محمدي كمال. "التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر وميشال كروزيه". مجلة سوسيولوجيا، 3 (2017) (*): ص 223.

2- عاطف، عطية. من أحوال الثقافة والسياسة في لبنان زمن الحرب (1975- 1990). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص266.

3- أحمد، زايد و إعتماد علام. التغير الإجتماعي، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 107.

- ✓ **العادة:** وهي الخاصية المؤسسة تبعا للإستخدام المنتظم من خلال فترة زمنية طويلة.
- ✓ **المصلحة الشخصية:** وهو توجيه الأفعال نحو توقعات معينة بالإعتماد على عقلانية درائعية[1].

وترجع تفسير الظواهر الإجتماعية في التراث السوسيولوجي إلى تركيبة الأفعال الفردية الذي يستدعي فهم نوايا الفاعلين، وإدراك مختلف الدوافع إزاء قيامهم بالفعل، والوسائل المتاحة للقيام بالفعل، بالموازاة مع العملية التقويمية لهذه الوسائل بهدف جعلها مناسبة للفعل الذي يسعى الفاعل القيام به، وبذلك فإن الأفعال الإجتماعية هي أفعال الأفراد في المجتمع ضمن فلسفة وعلوم الفعل التي يسعى من خلالها العلماء في الميدان الإجتماعي تصميم مخططات، من أجل محاولة تحليل الفعل الإجتماعي وفهمه[2].

ما يدفع بالعالم أو الباحث الإجتماعي محاولة الإجابة على مجموع من الأسئلة تتصف بالتحليل حول: معرفة درجة إقتراب الفاعل من الواقع الذي يقوم به بالفعل؟ درجة وعيه بالظروف الذاتية والموضوعية التي في ظلها قام بالفعل الاجتماعي؟ درجة تأثره بما يحيط به من عوامل تدفعه للقيام بفعل معين دون غيره؟ ودرجة وكيفية إستجابة المجتمع لهذا الفعل الذي قام به؟ التأثير والتأثر بهذا الفعل؟ وكيف يمثل هذا الفعل أو يعبر عن مصلحة المجتمع؟[3]

وتدعو الإجابة إلى الأسئلة السابقة إلى الوقوف أمام التمثلات التي يحملها الفاعلين بإعتبارها المحرك الأساسي والموجه للفعل الإجتماعي، إذ تشكل حسب ما ذهب إليه **موسكوفيتشي**

1- ريتشارد، سويدبرج. فن النظرية الإجتماعية. ترجمة خالد عبد الفتاح عبد الله وآخرون. مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، 2020، ص 206.

2- خليل، أحمد خليل. المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع. ط1. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1984، ص ص 175- 176.

3- عاطف، عطية. مرجع سابق، ص266.

Moscovici أدلة للعمل أي الفعل الإجتماعي، الفكرة التي أثارت الباحثين والتي كانت نقطة إنطلاق حول تفسير أن التمثلات بإعتبارها تلعب دورا أساسيا في مواقف التفاعل من خلال الخصائص الموضوعية في السلوكيات التي يتبناها الأفراد أو المجموعات، ما يجعلها قيم إرشادية لفكرة فهم مختلف التفاعلات الإجتماعية[1].

وأمام مهمة علم الإجتماع التي تستدعي تحويله من مسائل ذات تصورات إلى أفعال قابلة للفهم، والتي تمثل بدورها مجموع الأفعال التي يقوم بها الفاعلون في النشاط الجماعي[2]، تقودنا مسألة الإحاطة بالفعل الإجتماعي من كل جوانبه بداية: من الحدث الأصلي للفعل والحدث المقابل للحدث الأصلي، والتموقع الإجتماعي للفعل، إلى مقومات تستدعي المراقب التموضع في الحالة الفعل، وتركيبة حقل الفعل، وذلك من خلال قيم ثقافية تسمح للمراقب للفاعل القائم بالفعل، أن يفهم الفعل[3].

وقد برهنت النظريات الإجتماعية الخاصة بالفعل الإجتماعي على علاقة المعتقدات بالأهداف التي يسعى الفاعل بلوغها والوسائل التي يستخدمها في ذلك، إذ أقر السياسي **داونز Downs** بدوره بعد محاولاته في تطبيق نموذج الإنسان الإقتصادي على الظواهر السياسية، أن الناخب العقلاني السياسي نفسه لا يمكن أن ينجو من المعتقدات والإيديولوجيات[4].

1- Jean- Claude, Abric. Pratiques Social et Représentations. 4éme. France : ed maison puf, 2003, p 6.

2- رجا، بهلول. أنطولوجيا الفعل ومشكلة البينذاتية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص12.

3-خليل، أحمد خليل. مرجع سابق، ص 176.

4- ريمون، بودون و فرانسوا بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ط1. ترجمة سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 87.

وبالرجوع إلى الخزم المعرفي للنظريات التي طرحت مفهوم الفعل الإجتماعي، يمكن القول أن محاولة تفسير الفعل الإجتماعي على ضوئها بصفة مطلقة صعب، إذ لم يكن مستحيلا خصوصا بالرجوع إلى التنوع والتناقض التي تحمله بعضها البعض بصفة عامة من جهة، وإلى تفسير ماهية الفعل الإجتماعي من جهة ثانية بصفة خاصة، وهذا وفقا للتصنيفات النظرية المتعارف عليها: (الماكرو/ الميكرو، أو الشمولية/ الفردانية)، إذ يشير مفهوم الفعل الإجتماعي في ظل التيارين البارزين للتصور السوسيولوجي في إطار النظريات كالأتي:

- **التصور الأول- النظريات الكلية الإنصهارية:** والذي ينطلق بالمجتمع ككل، معتبرا إياه أكبر من مجموع الأفراد والعناصر المكونة له، ما يجعل من المجتمع الأساس المحدد لمختلف الأفعال كونها جزأ منه.
- **التصور الثاني- النظريات الفردانية:** وينطلق هذا التصور من الأفراد، أين يرى أن المجتمع نتاجا لأفعال وحصيلة أفعال الأفراد[1].

ووقوفا أمام هذا الجدال نجدل فريق ثالث من المنظرين من حاول تجاوز هذه النظرة الثنائية في محاولة للتوفيق ما بين الفرد والمجتمع، حيث نجد **نوربرت إلياس** والذي يعتبر أهم من تطرق خلال كتابه: "مجتمع الأفراد" في محاولة منه للتوليف والتوافق بين الإتجاهيين مشيرا في صفحات كتابه أنهما وجهان لعملة واحدة، إذ يقول في مقدمة كتابه: ((ليس من المألوف أن نتحدث عن مجتمع الأفراد، ولكن ربما كان المفيد التخلص وبالتالي التحرر من ربقة الإستخدام الأقدم والأوسع إنتشارا لهذه المفاهيم، إن إحدى مفاهيم هذا الكتاب هي محاولة التخلص من الإكراه الواقع علينا لفهم هذين المفهومين من وجهة النظر هذه...إلى أن علينا أن نجتهد أيضا

1- عبد المنعم، الشقيري. العقلنة عند ماكس فيبر. قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 132.

للوصول إلى أنموذج جديد في نوعه وأسلوبه، يكون فيه شأن الإنسان الفرد في السراء والضراء كشأن الكثرة من الناس التي يعيش معها وبالتالي كشأن المجتمع المرتبط به))[1].

المطلب الثاني- التأطير النظري للفعل الإجتماعي:

أولا- ماكس فيبر:

يعتبر **ماكس فير** من بين العلماء الذين سعوا إلى تفسير كيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمعات وإضفاء معنى عليها، ضمن توجه يدعى بعلم **الإجتماع التأويلي** ما يشكل مجموع المعاني التي ينتجها الأفراد في تفاعلاتهم[2]، وفي سياق علم الإجتماع التأويلي عرف **ماكس فيبر** السوسيولوجيا كونها "العلم الذي نستطيع من خلاله أن نقوم بالفهم التفسيري للنشاط الإجتماعي، ومن ثم التفسير السببي لمجرياته وتأثيراته".

ويفسر هذا التعريف أن الموضوع الجوهري لعلم الإجتماع عند **فيبر** قائم على الفهم والتفسير للفعل الإجتماعي[3]، ويعرف **ماكس فيبر** بذلك علم الإجتماع كونه: "علم يسعى لفهم الفعل الإجتماعي بوساطة التأويل، ما يفسر وجوده ونتائجه"...ويواصل **فيبر** في ذات الصدد القول: ((أقصد بالفعل الإجتماعي، الفعل الذي بفضل المعنى الذاتي الذي يضفيه عليه الفاعل أو الفاعلون، والذي يأخذ بالحسبان سلوك الآخرين الذين يتوجه إليهم))[4]، ومن ناحية أخرى فإن

1- إلياس، نوربرت. مجتمع الأفراد. ط1.ترجمة هاني صالح. سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2014، ص 8.
2- حسام الدين، محمود فياض. نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر – دراسة في علم الاجتماع التأويلي. ط1. مصر: مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، 2018، ص 2.
3- إكرام، عدنني. سوسيولوجية الدين والسياسة عند ماركس فيبر. ط1. لبنان: دار المنهال، 2013، ص 31.
4- مراد، دياني و محسن بوعزيزي. مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2022، ص 152.

مجريات علم الإجتماع التأويلي قائمة على تفسير الفعل الإجتماعي من خلال تفسيره عن طريق إلقاء الضوء على أسبابه، آثاره ونتائجه[1].

وعلى هذا الإعتبار فإن السوسيولوجية **الفيبرية** تنطلق من الفرد كونه أساس الفهم والتفسير لمختلف الظواهر السوسيولوجية على إعتبار أنه من يقوم بالفعل الإجتماعي، فالفاعل الإجتماعي بذلك هو الوحيد الذي يمكنه أن يعطي معنى لتصرفاته وسلوكاته التي يصدرها إتجاه الآخرين، مما يجعل علاقته مع باقي الأفراد واضحة ومفهومة[2]، وقد إعتبر **فيبر** أن الضغوطات والحتميات التي يتعرض لها الفرد نسبية، وهي توجهات تترك دائما مكانا للمصادفة والقرار الفردي، فبذلك تكمن أفعال الأفراد ضمن مجموعة عوامل تتمثل في: (القيم، الدوافع، الحسابات العقلانية)، وعلى ضوء ذلك لا يكتسي الفعل صفة الإجتماعي إلى من خلال التنبه للطريقة التي يوجه بها الفاعلين سلوكهم، ما يفسر سوسيولوجية الإستعابة أي الفهم[3].

ومن منطلق العلاقات الإجتماعية للفعل الإجتماعي، قام **فيبر** بتصنيفها ضمن خمس فئات وهي:

- العرف أو الإصلاح أي التماثل الفعلي للعلاقات الإجتماعية.
- العادة وهي العرف الذي يستمد وجوده من الألفة والتعود.
- الأسلوب أو العرف الذي يتسم بالتجديد والحداثة.
- العادة التقليدية وهي العرف الذي ينبثق عن الهيبة الإجتماعية، أو العرف على أساس أنماط معيارية.

1- حسام الدين، فياض. مرجع سابق، ص 4.

2- إكرام، عدنني. مرجع سابق، ص 32.

3- فليب، كابان و جان فرانسوا دورتيه. علم الإجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات. ط1. ترجمة إياس حسن. سوريا: دار الفرقد، 2010، ص 48.

- القانون وهو مجموعة القواعد التي تنطوي على إلزام أو عقاب لمن يخرج عليها، ومع أن القانون يستند إلى العادة والعرف، إلا أن الفرق بينه وبين كل من العادة والعرف هو عنصر الإلزام القانوني[1].

وقد قام **فيبر** بالتمييز بين الفعل الفهم الفعلي والفهم التفسيري، حيث يهدف **الأول أي (الفهم الفعلي):** إلى فهم معنى الفعل الفوري أو اللحظي الملاحظ كفهم سلوك الفرد في حالة الغضب، والتي يمكن فهمها من تعابير وجهه، فيما يعني **الثاني أي (الفهم التفسيري):** عند محاولة وضع الأفعال في إطار تفسيري مثل: فهم غضب الرجل الناتج عن إحساسه بالإهانة وبذلك يعتبر الفهم التفسيري أكثر تعقيدا وعمقا من الفهم الفعلي، وضمن علاقة سببية التي تستدعي الإحاطة بالظاهرة الإجتماعية من كل جوانبها وفقا للفردانية المنهجية[2]، إعتبر **فيبر** أن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هي الفاعل، وفي إطار ما يحتويه الفعل الإجتماعي من عمليات، علاقات جماعات، ونظم، رأى **فيبر** إلى ضرورة تصنيف الفعل الإجتماعي إلى أربعة أنماط على إعتبار أنها شكل من أشكال الحياة الإجتماعية، وهي:

1- الفعل العقلاني: والذي يرتبط بهدف معين، مثل فعل مدير المؤسسة في تحقيق الأرباح.

2-الفعل العقلاني القيمي: والذي يرتبط بقيمة ما، مثل: الدفاع عن الوطن[3].

3- الفعل التقليدي: الذي تمليه التقاليد والعادات والمعتقدات السائدة، ما يعبر عن إستجابة آلية بفعل عملية التطبع الجمعي، كإحترام الأب والخضوع لسلطته.

1- طاهر، حسو الزيباري. مرجع سابق، ص 154.
2-إكرام، عدنني. نفس المرجع، ص 34.
3- عبد الله، العبد النبالي. مرجع سابق، ص 49، 50.

4- الفعل الوجداني: الصادر عن حالات شعورية للفاعل الإجتماعي[1].

ثانيا- تالكوت بارسونز:

بالعودة إلى أعمال **بارسونز**، تحتل كل من إسهاماته حول النظرية العامة للفعل الإجتماعي ونظرية النسق الإجتماعي مكانا أساسيا في تحليلاته، خصوصا في ظل الترابط الوثيق بينهما حيث لا يتم فهمهما إلا في إطار تكاملي، الأمر الذي يقودنا عرض مضمون نظرية الفعل الإجتماعي لدى **بارسونز** في إطار المفهوم النسقي لديه[2].

ويمثل الفعل الإجتماعي حسب **بارسونز** كونه يمثل كل أنواع السلوك الفردي الذي تحركه وتوجهه المعاني الموجودة في ذهن الفاعل[3]، والمكونة أساسا عن العالم الخارجي، وذلك من خلال عملية الإستيعاب والإستجابة لها أي للمعاني عند قيامه بأي سلوك[4]، ومن خلال كتابه "بنية الفعل الإجتماعي" أكد **بارسونز** على أن الفعل الاجتماعي يتأسس على مستويين: مستوى الدافعية ومستوى التوجه المعياري، ما يشكل التوازن بين دوافع الأفراد (الفاعلين) من جهة والتوجهات المعيارية من جهة أخرى[5].

ويتشكل الفعل الإجتماعي عند **تالكوت بارسونز** من خلال الفعل ذاته مجسدا في المواقف التي تتحدد بدورها إنطلاقا من منطلقات ذاتية وبيئية، ويحدد **بارسونز** في ذات السياق أربعة مفاهيم

1- طاهر، حسو الزيباري. مرجع سابق، ص 153.

2- محمود، عبد المعبود مرسي. علم الإجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظرتي الفعل والنسق الإجتماعي- دراسة تحليلية نقدية، ط1. السعودية: مكتبة العليتي الحديثة، 2001، ص 6.

3- عبد الكريم، بوحفص. تطور الفكر التنظيمي الرواد والنظريات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 224.

4- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص 103.

5- أحمد، زايد. خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري. مصر: دار نهضة، 2017.

جوهرية لبناء الفعل الإجتماعي، والتي تتمثل في:

- ✓ **الفاعل:** وهو القائم بالفعل الإجتماعي الذي يمكن أن يكون فردا أوجماعة أو مجتمعا الذي يرسم أهدافا ويحدد الوسائل لتحقيقها.
- ✓ **الموقف:** ويمثل المحيط الذي يقوم فيه الفاعل بفعله ويشمل الموضوعات الفيزيقية والإجتماعية، التي يرتبط بها الفاعل.
- ✓ **الرموز:** هي عبارة عن تلك الوسائل التي يرتبط من خلالها الفاعل بالعناصر المختلفة داخل الموقف وما يحتويه من معاني.
- ✓ **المعايير والقيم:**

- **المعايير:** هي تلك القواعد المقبولة إجتماعيا التي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم.
- **القيم:** هي حكم يصدره المجتمع أو الجماعة على الأشياء، الأمور والسلوكات النافعة للجماعة، ولا يتم إصدار هذا الحكم من فراغ ولكن في بيئه ثقافية إجتماعية، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إصدار هذا الحكم والقيم الاجتماعية، هي إذا قيم جماعة من الأفراد في مجتمع، وأن هذه القيم نمت وتطورت في بيئتها، وتأصلت النفوس في السلوك الجمعي والفردي لكونها تسد حاجاتهم أو رغبتهم المادية أو الروحية، السياسية أو الإقتصادية أو أي شأن آخر.

وهذه القيم والمعايير تتحكم في توجيه الفاعل، بمعنى أنها هي التي تحدد علاقات الفاعل بالموضوعات الإجتماعية في بيئته[1].

1- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص ص 104-105.

ويعبر عن عناصر الفعل الإجتماعي السابقة الذكر عند **تالكوت بارسونز** بطريقة أخرى عن العناصر التي يقوم عليها الفعل، والتي تتمثل في: (الفاعل، الموقف التي تم التطرق إليها والوسائل والأهداف والتي يحاول الفاعل التوليفة أي التوفيق فيما بينها[1] في إطار مجتمعي تحكمه القيم والمعايير)، ويعتمد إستخدام الوسائل لتحقيق الأهداف على أربعة وظائف، والتي أطلق عليها **بارسونز** بالمتطلبات الوظيفية، تتمثل في:

1-التكيف: التكيف والتأقلم مع البيئة.

2-الإندماج (التكامل): من خلال المحافظة على التوافق والإنسجام بين مكونات النسق.

3-المحافظة على النمط (الكمون): الإنجاز في ظل قيم المجتمع، وضبط التوترات[2].

4-تحقيق الأهداف: السعي من أجل الوصول للهدف عن طريق حشد وتوفير كل الموارد (البشرية، الفنية، المادية) الضرورية واللازمة[3]، وذلك بناءا على البدائل المتاحة في النسق الثقافي من حيث الأسلوب المتفق عليه لتحقيق الأهداف، والتي أطلق عليها بالمتغيرات النمطية[4].

وتتوافق كل وظيفة من هذه الوظائف مع منظومة ثانوية أو نسق ثانوي كالأتي:

- **المنظومة الثانوية الإقتصادية:** تهدف للتكيف.
- **المنظومة الثانوية السياسية:** تهدف إلى تحديد الغايات أي الأهداف.

1- عبد الكريم، بوحفص. مرجع سابق، ص 224.

2- نذير زريبي، مرجع سابق، ص 107.

3- عبد العزيز، زواتني. الموارد البشرية بين الكفاءة والفعالية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020 ص 83.

4- كريم بوحفص، مرجع سابق، ص ص 227 - 228.

- **المنظومة الثانوية الإجتماعية:** مكلفة بالإندماج الإجتماعي.
- **المنظومة الثانوية الثقافية:** مكلفة بتحديد المعايير والقيم وصيانتها[1].

وبالعودة إلى البدائل الوظيفية أو المتغيرات الوظيفية، يرى **بارسونز** أن كل من أفعال الأفراد، وتنظيم النسق يمكن إعتباره نتيجة لعمليات إختيار بين البدائل، والتي تتمثل في[2]:

1-العاطفة مقابل الحياد العاطفي: ويمثل إما في إشباع الحاجات أو عدم إشباعها نتيجة لموقف ما.

2- المصلحة الذاتية مقابل المصلحة العامة: والتي تتمثل في المعايير، التي تدفع بالأفراد إما إلى السعي لتحقيق مصالحهم الخاصة، أو المصالح العامة.

3- العمومية مقابل الخصوصية: وتتمثل العمومية في القيم التي يتشارك فيها مجموعة من الأفراد أو معظمهم في المجتمع، بينما تتميز الخصوصية في تفرد الأفراد بقيم شخصية خاصة بهم.

4- الوراثة مقابل الإكتساب: أي القيام بالفعل في إطار مواصفاته الأولية والتي تمثل الوراثة من أجل تحقيق الأهداف والتي تمثل بدورها الإكتساب.

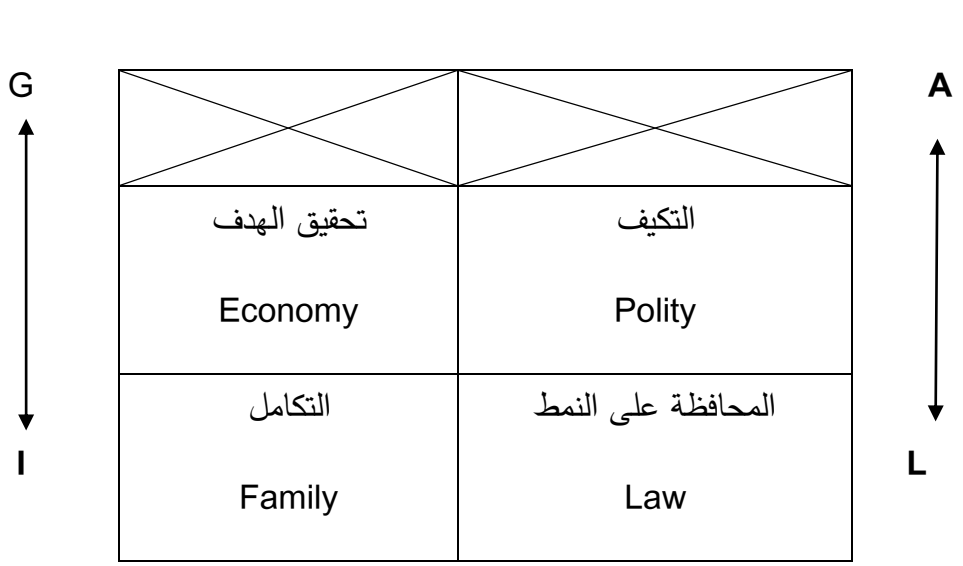
5- التخصص مقابل الإنتشار: والذي يشير إلى محدودية العلاقات، مقابل العلاقات غير المحدودة[3].

ويرى **تالكوت بارسونز** أن هذه الوظائف الأربعة للفعل ومتغيرات النمط تتداخل فيما بينها مشكلة بناءا نسقيا مجتمعيا، يهدف إلى ديمومة وإستقرار المجتمع عن طريق إشباع حاجات النسق

1- فليب، كابان و جان فرانسوا دورتيه. مرجع سابق، ص 109.
2- إيان، كريب. مرجع سابق، ص71.
3- كريم، بوحفص. مرجع سابق، ص ص 227- 228.

المعنوية والمادية[1]، والتي يوضحها ضمن ما سماه بمخطط **AGIL** بالشكل التالي:

شكل رقم (6) يمثل: نموذج بارسونز الوظيفي.



المصدر*: أحمد، فلاح العموش وعبد الله عبد الغني.

ثالثا– يورغن هابرماس:

تكمن إسهامات **يورغن هابرماس** حول الفعل في الحقل السوسيولوجي، من خلال نظريته حول "الفعل التواصلي"، والتي إنطلق وفقها من سؤال محوري مفاده: كيف يكون النظام الإجتماعي ممكنا؟، ليجيب عنه بعد ذلك أنه في المجتمعات الحديثة العلمانية يرتكز النظام الإجتماعي في المقام الأول على الفعل التواصلي، ويقدم **هابرماس** في ذات الإطار تمييزا قاطعا بين الفعل

1–أحمد، فلاح العموش و عبد الله عبد الغني. جرائم العنف وسبل المواجهة. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 39.

*أنظر نفس المرجع السابق، ص 39.

التواصلي والفعل الأداتي أو الإستراتيجي، الذي يعتمد بدوره على الفعل التواصلي[1]، وهذا إنطلاقا من الأفكار والإسهامات التي أثارها **ماركس فيبر**، من خلال تغيير البناء النظري للعقلانية الأداتية وإدخال العقلانية التواصلية[2].

الأمر الذي يدعونا في الأسطر القادمة البحث عن ماهية الفعل التواصلي عند **يوغن هابرماس**، من خلال التساؤل: عن الأسس التي بنى عليها **يورغن هابرماس** نظريته حول الفعل التواصلي؟ وأهم المفاهيم التي إستعملها في نظريته حول الفعل التواصلي؟

فإنطلاقا من مصطلح التشيئ Choisification أو الإستلاب عند **كارل ماكس**، والذي درسه في خضم ما أسماه ب "أمراض العالم المعيش المتولدة عن التسرب اللامشروع للعقل الوظيفي أو النسقي" تكمن الإجابة حول أهم إسهامات **هابرماس** فيما يتعلق بأسس ومفاهيم نظرية الفعل التواصلي عند الباحث، حيث يفسر التشيئ كونه يعكس الجانب السلبي للواقع المعاش، الذي يظهر حين تحل العقلانية الأداتية، والذي أطلق عليه ب**الإستعمار المعاش** الذي يتم في إطار عملية عقلانية لا تتسم بالتواصل، بالمقابل تكمن العقلانية التواصلية المبنية على التشاور التواصلي[3].

ففي إطار السوسيولوجية النقدية التي فسر من خلالها **هابرماس** نظريته من جهة ونقده لمشروع الحداثة من جهة ثانية، إنتقد **يورغن هابرماس** الفعل العقلاني الأداتي كونه يتسم بعقلانية

1- جميس، جوردن فينليسون. يورغن هابرماس. ترجمة أحمد محمد الروبي، مصر: مؤسسة هنداوي، 2017، ص63.

2- أفاية، محمد نور الدين. الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة- نموذج هابرماس-. ط2. المغرب: دار إفريقيا الشرق، 1998، ص 241.

3- نفس المرجع، ص ص 241- 242.

تسعى للتكيف مع الوقائع والأحداث القائمة ضمن نطاق الحداثة[1] على إختلاف ما إذا كانت تخدم أو لا تخدم مصالح الأفراد، الأمر الذي يجعل البعض منهم العيش ضمن حالة الإغتراب التي توحد الحاجات وتنمط سلوك الأفراد ضمن فلسفتها المعولمة، ما يجعل من الحداثة مشروع لن يكتمل إلا في ظل الفعل العقلاني التواصلي بإعتباره البديل الأنسب لها[2].

رابعا- ألان توران:

يكمن التوجه السوسيولوجي عند **ألان توران** ضمن التوجه الفرداني للتفسير السوسيولوجي إذ يرى في ذات الصدد أن علم الإجتماع هو علم إجتماع الفاعل، وبشكل أكثر تحديدا علم إجتماع الذات.

وفي أعقاب فكرة إنتاج المجتمع لذاته التي آثارها **توران** ومضامين العولمة التي عارض مناهيجها وإيديولوجياتها الداعية لذوبان الكل في الكل، في إطار يلغي كل المقومات الإجتماعية الثقافية للأفراد، يرى الباحث أنه لا وجود للقدر أو الضرورة التاريخية، بل فاعلون يبنون التاريخ وينتجون المجتمع ضمن صراعات يتم تنظيمها من طرف الفاعلين[3].

ما يشير إلى التوجه السوسيولوجي الفرداني لدى **ألان توران**، والقائم على منطق الصراع من جهة، وخاصية التنظيم التي يتخذها هذا الصراع من طرف الفاعلين أطراف الصراع من جهة ثانية.

وفي ظل مستوى إنتاج المجتمع لذاته، ما يشكل بدوره الذات التاريخية لدى **ألان توران**

1- حمدي، أبو النور و حسن أبو نور. يورغن هابرماس – الأخلاق والتواصل. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، 2012، ص 49.

2- نفس المرجع، ص 107.

3-Marc, Jacquemain et Bruno Frère. Epistémologie de la sociologie : paradigmes pour le xxl. 1édition. Belgique : Boeck Superieur, 2008, p 72, 73.

يقول بأنها: ((فكرة إجتماعية ذات طبيعة لا يمكن أبدا للفاعلين التاريخيين أن يحددونها أو يفهمونها خارج علاقتهم بها))، الأمر الذي يشير بدوره إلى الممارسات الإجتماعية بحد ذاتها[1]، ففي إطار الإنتاج الذاتي للمجتمع من طرف فاعلين تاريخيين وفق الممارسات الإجتماعية من أجل إعادة تشكيل المجتمع لذاته، تكمن أحد نماذج الفعل الإجتماعي لدى **ألان توران** والتي تتمثل في الهوية الذاتية، من خلال إعادة تشكيلها إعتبارا على أنها أحد مبادئ الحركة الاجتماعية القائمة على التفاوض المستمر في نسق من التفاعلات، والتي تستدعي بدورها تحديد مجموعة عناصر التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة، والتي تتمثل في: مجموعة، طبقة، شريحة إجتماعية، مع ضرورة تحديد في المقابل هوية الخصم[2]، ما يعبر عن إستراتيجية الفاعلين في إدارة التفاوض منطق الصراع من أجل بلوغ الأهداف.

وإنتقالا من الممارسات الإجتماعية إلى الشبكة العلائقية، يقدم **ألان توران** تصوره القائم على أن: "الفعل يمثل شبكة من العلاقات بين العناصر المكونة له"، وفي ظل التصور السوسيولوجي المثالي، القائم على تفسير الظواهر السوسيولوجية أي الإجتماعية إلى العلاقات والتي ترجع بدورها إلى الأفعال، التي تتشكل عن طريق المبادئ، القيم، والحوافز الموجهة، تكمن إسهامات **ألان توران**[3]، حيث يهدف الفعل ضمن الحركات الإجتماعية، والتي فسر على ضوئها الباحث نظريته حول الفعل من بناء هوية ذاتية إلى الهوية الجماعية، كونه فعل خاص يؤثر في سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة ضد جماعية معينة أخرى، الأمر الذي يجعل منها نسق من التفاعلات، تنقل الفعل الإجتماعي من منطقة تستدعي تفسيره من نموذج أحادي خاص بالعامل

1- Marc, Jacquemain et Bruno Frère. Op.Cit, p 74.

2- عبد الكريم، غانم. دور الشباب في الحراك الثوري السياسي في اليمن (دراسة سوسيولوجية للفترة (2011-2016). ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 62.

3- عبد المنعم، شقيري. مرجع سابق، ص 133.

الإقتصادي إلى عوامل متعددة تتعلق بمجموعة منظومات إجتماعية[1]، وعلى هذا الأساس تكمن مبادئ الحركة الإجتماعية التي تكسبها بدورها خاصية الديناميكة والتي أطلق عليها مبادئ الكينونية أو الوجود، والتي تتمثل في:

- ✓ **مبدأ الهوية:** حيث من الضروري أن تتسم بالهوية مع الإعلان عنها وعن ممثليها.
- ✓ **مبدأ معارضة الأهداف:** وذلك من خلال التحديد الواضح والموضوعي للخصم الذي يعارض أهدافها.
- ✓ **مبدأ الشمولية:** ويمثل تاريخية الفعل الإجتماعي القائم على الوعي الجماعي ضمن الصراع[2].

خامسا– ميشال كروزييه:

قدم **ميشال كروزييه** من خلال كتابه "الفاعل والنسق" الصادر سنة 1977 العناصر النظرية التنظيمية للفعل الجماعي لتوسيع التناول المستخدم في تحليل التنظيمات ودراسة سياقات الفعل التي تعكس الفعل الجماعي خارج الإطار الرسمي للتنظيم، وهي النظرة التي ساهم من خلالها إعادة بعث لعلم إجتماع الفعل[3]، وتكمن مساهمته حول مضمون الفعل الإجتماعي من خلال نظريته التحليل الإستراتيجي، التي أبرز من خلالها الفاعلين الإجتماعيين ضمن إطار علائقي، في إطار تحكمه المصالح وإتخاذ مختلف الإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وبلوغها، والتي تتمثل من خلال النقاط التالية[4]:

1– عبد الكريم، غانم. مرجع سابق، ص 62.

2–إعتماد، علام. علم الاجتماع الصناعي: التطور والمجالات. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005، ص 145.

3– عبد الكريم، بوحفص. مرجع سابق، ص 246.

4– عبد العزيز، خواجة مرجع سابق، ص 130 .

– تحديد الفاعلين أهداف واعية وواضحة، بالموازاة مع خطط إستراتيجية يسعون من خلالها تكييفها وفق ضغوطات المحيط والموارد المتاحة لهم[1].

– دراسة علاقات التأثير والتفاوضات بين الفاعلين الإجتماعيين[2] في مختلف أوضاعهم داخل المنظمة، إذ لدى كل فاعل هامش من الحرية، وأمام وسيلة الضبط لهذه الحرية من خلال السلطة حسب **كروزييه**، يسعى كل فاعل في المنظمة أن يجعل من سلوكه غير متوقع، أو أن يتوقع سلوك غيره[3].

– إمتلاك الفاعلين لموارد متفاوتة، تمكنهم من بناء مناطق الشك، تمكنهم من التواجد في أماكن تسمح لهم التفاوض والسيادة بموجب السلطة التي يتمتع بها[4]، ما يجعل من المنظمة نسق يكيف من خلالها الفاعلين إستراتيجياتهم.

– لا يتصرف الفاعل ضد النسق إنما باللعب به أو بداخله[5].

سادسا– بيار بورديو:

تكمن إسهامات **بيار بورديو** حول الفعل الإجتماعي بشكل ضمني، من حيث الدور الذي يلعبه الفاعل الإجتماعي في تحديد مكانته وبلوغ أهدافه، إذ توضح إسهامات **بورديو** حول مفهوم الحقول منافسة الفاعلون على إحتلال مواقع السيطرة في ذات الحقل، والتي تتميز بدورها في إطار النزاعات بالديناميكية، حيث يسعى الفاعلون لإتباع إستراتيجيات تمكنهم من تحقيق أهدافهم المتمثلة

1– عبد القادر، خريبش. "التحليل الإستراتيجي عند ميشال كروزيي: النظرية والمفاهيم". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، 16 (2007) (*): ص 239.
2– عبد العزيز، الخواجة. مرجع سابق، ص 133.
3– عبد القادر، خريبش. مرجع سابق، ص 241.
4– محمد، أمطوش. دروب علم الإجتماع، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020، ص ص 52– 53.
5– عبد العزيز، الخواجة. مرجع سابق، ص 174.

في: زيادة الرأسمال الإقتصادي، تحسين الوضع الإجتماعي، وتثبيت الرأسمال الثقافي الذي يتم دائما السعي لإعادة إنتاجه[ما يجعل من الحقل مجالا خصبا لتحليل مختلف سياقات الفعل الإجتماعي]، ويعرف **بورديو** الحقل على أنه: "فضاء تجري فيه لعبة ما، فهو يمثل حقل للعلاقات الموضوعية بين الأفراد أو المؤسسات المتنافسة لتحقيق ذات الغاية"[1].

ويعتبر **بيار بورديو** أن الأفراد ضمن إطار متناقض من الممارسات بين ما تفرضه العادات والتقاليد، والظروف الإجتماعية التي يعيشون فيها، وهو الأمر الذي عبر عنه بأنه مثل ممارسة اللعبة، ففي كل سياق إجتماعي يجد الأفراد أنفسهم في إطار لعبة تتناسب معه، وعند ممارسة لعبة معينة لا يدرك الأفراد في بعض الأحيان ما يفعلونه في الواقع، ولكن يدركون ما يفعلونه بطرق أخرى، ولكي يتمكن الأفراد من ممارسة اللعبة يجب أن يشعرون بأنها تستحق المشاركة فيها والمتابعة على الرغم من مخاطرها[2].

ويقول **بورديو** في ذات الصدد: ((يحاول الفاعلون في إطار اللعبة، وفي إطار من المنافسة أو الصراع ومن ميزان القوى، لعب أوراق محددة أو تحقيق إستراتيجيات...بهدف الحفاظ على رأسمالهم وزيادته وأوراقهم، أي توافقا مع القواعد المضمرة للعبة ومع ضروريات إعادة إنتاج للعبة والألعاب))[3].

ويواصل **بيار بورديو** حول تفسيره لإستمرار اللعبة، حيث يسعى كل فريق مسيطر المحافظة على سيطرته، بالمقابل تهدف الفرق الأخرى إلى تحسين وضعها والإطاحة بالفرق

1- عبد العزيز، خواجة. مرجع سابق، ص 184.

2- ديفيد، إنغليز و جون هيوسون. مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة. ط1. ترجمة لما نصير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 246.

3- محمد أحمد، بنكي دريدا. عربيا: قراءة في التفكيك في الفكر النقدي العربي. ط1. مملكة البحرين: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 54.

المسيطرة في اللعبة.

وقد إستمد **بيار بورديو** فكرته من تحليل **ماكس فيبر** بممارسة الألعاب في المجال الديني والتي تعتبر الكنيسة المسيطرة والمحتكرة على الأنشطة كلها في دولة ما، في إطار ممارسات تصفها مشروعة (الديانة الشرعية)، فيما تصف باقي الديانات أو الفرق الأخرى بالغير مشروعة.[1]

المبحث الثاني- النظام العلائقي وعقلنة الفعل الإجتماعي:

المطلب الأول- العقلنة كأحد سمات الفعل الإجتماعي:

تحيل العقلانية في السوسيولوجية إلى الدوافع الواعية التي تدفع الفرد إتخاذ سلوك معين، ما يعبر عن عقلانية ذاتية، وتشكل العقلانية بذلك الترابط المنطقي بين أهداف الفعل وسلوكه، ومنه فإن الفعل العقلاني هو ذلك الفعل الذي يتخذ الوسائل الملاءمة من أجل تحقيق أهدافه[2].

ووفقا لمختلف التوجهات النظرية التي تم إثارتها حول الفعل الإجتماعي في المبحث السابق فهي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي يتم على ضوئها تفسير السمة العقلانية للفعل الإجتماعي، الأمر الذي نحاول من خلاله إبراز الفعل الإجتماعي العقلاني ضمن علاقة تفاعلية بين الفاعلين، وذلك وفقا لما يخدم ويتطابق مع موضوع بحثنا، مما يقودنا كبداية طرح بعض التساؤلات، تساعد الإجابة عنها الإحاطة بمقومات الفعل الإجتماعي بصفة عامة، ومقومات الفعل الإجتماعي العقلاني بصفة أكثر خصوصية، والتي تتمثل في:

- ✓ ما هي الأبعاد السوسيولوجية التي تتخذ من العقلنة أحد أطر وأهم سمات الفعل الإجتماعي

[1]- ديفيد، إنغليز و جون هيوسون. مرجع سابق، ص ص 247-249.

2- فليب، كابان و جان فرانسوا دورتيه. مرجع سابق، ص372.

في إطار مختلف المساهمات النظريات سواء في المجال السوسيولوجي بشكل أساسي أو مختلف المجالات الأخرى على غرار المجال الإقتصادي؟

- ✓ وما هي أهم الأبعاد المتعلقة بالفعل الإجتماعي العقلاني؟

وبالعودة إلى الفعل الإجتماعي بإعتباره موضوعا سوسيولوجيا، فإنه يعد أحد المواضيع التي يجب أن تدرس كأمر فعلي تحكمه علاقات سببية وقوانين ثابتة، حيث تعتبر العلاقات السببية بدورها عملية إنتقاء وإختيار بعض الأفعال ذات الأهمية، وذلك بالرجوع إلى دلالتها الثقافية، ما يفسر الدور الأساسي التي تلعبه القيم في تفسير الفعل الإجتماعي، ضمن تقاطع بين مختلف الحوافز والقيم والمعايير الثقافية، مما يجعل من الفعل الإجتماعي الإرادي الحر فعل عقلاني، كونه مسير ضمن قيمة أو المنضبط لغاية ما، الأمر الذي يحقق التوازن بين الغايات والوسائل المطبقة للفعل الإجتماعي[1].

فهو يمثل الفعل الذي يكون بالإعتماد على الإعتقاد بالقيم المطلقة، أي الإمتثال للقيم الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، دون البحث عن الأثر التي سيترتب عنها والمنفعة التي سيحققها من وراء الفعل الذي سيقوم به، ما يجعله يكتسب صفة العقلانية إنطلاقا من قدسية القيمة وليس تحقيق الهدف[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى عنصر تحقيق الهدف أو الأهداف، ضمن نطاق الفعل العقلاني من حيث مسألة الإرتباط اللصيق بالقيم الإجتماعية التي تحكم المجتمع، وتوجه سلوك الأفراد في إطار الخضوع ضمن نطاق القبول والرفض.

1- عبد المنعم، الشقيري. مرجع سابق، ص ص 132- 133.

2- نور الدين، نوري و كمال محمدي. مرجع سابق، ص 225.

ويرى الإقتصاديون في ذات السياق إلى السلوك العقلاني للفعل، على أنه يكمن في إمكانية تنميطه بواسطة فرضية إستمثال العلاقة ما بين الأرباح والتكاليف، في حين يرى علماء الإجتماع الإختيار العقلاني أن الإستمثال يتم في ظرف مشروط، حيث تفترض العقلانية الإجتماعية أن الأفراد يعبئون موارد لبلوغ أهداف مختلفة، وفق شروط متغيرة، حيث يتحقق الإستمثال في حالة السعي لتحقيق أهداف مادية (نقدية)، أما في الحالة التي يسعى من خلالها تحقيق أهداف غير مادية فيصبح التكلم عن عقلانية محدودة[1].

وفي ذات السياق يرى **ماكس فيبر** أن العقلانية هي السمة الأساسية التي تتميز بها المجتمعات المعاصرة، وهي الخاصية التي كانت حاضرة في جميع أعماله السوسيولوجية المبنية على الفهم، في إطار الفعل الإجتماعي وما ينتج عنه من مختلف التفاعلات والعلاقات الإجتماعية[2]، أين كان تحول الأفراد من منطق التفكير التقليدي تبعا للتقاليد، إلى تبني أسلوب التفكير العقلاني، الترشيد والحساب، تماشيا مع التطور التقني والبيروقراطي الذي أطلق عليه **فيبر** ب**الترشيد العقلاني**، الأمر الذي يراه **فيبر** على أنه يهدف إلى تنظيم الحياة الإجتماعية والإقتصادية تبعا لمبادئ الكفاءة المرتكزة على المعرفة التقنية، مما ينعكس على الترشيد العقلاني لمختلف الأنشطة بما فيها السياسية، الدينية، والإقتصادية، ما جعل من الرأسمالية نتيجة للسلوك العقلي الرشيد[3].

ففي ذات السياق وبصفة مختصرة، فقد وصف **فيبر** نشاط التنظيمات ضربا من الفعل

1- محمد، أمطوش. مرجج سابق، ص ص 51- 52.
2- عبد العزيز، خواجة. مرجع سابق، ص 168.
3- أنتوني، غيدنز. مرجع سابق، ص 72.

العقلاني بمقتضى غاية[1].

وفي جانب آخر، يعيد **بارسونز** التأكيد على السمة العقلانية للفعل، ففي إطار الأهداف المحددة التي تكون ناتجة عن وعي الأفراد بما يتوافق حاجياتهم والسعي وراء إشباعها تكمن العقلانية، إذ يرى **بارسونز** من خلال تقديمه لعلم الإجتماع كموضوع يبحث عن دلالة أفعال الأفراد، كما تم التطرق إليه سابقا وضمن الربط بين الوظائف الوظيفية والبنية الإجتماعية، يوجه الفاعلين الإجتماعيين أفعالهم بشكل قصدي نحو أهداف محددة[2].

في حين يرى **هابرماس** أن ما يتم وصفه من الناحية العقلانية قرارا، فعل أو فكر، يمكننا تبريره بواسطة البراهين، والقياس في إطار معيار وحيد وهو الحصول عل القبول من طرف أعضاء متساوين ضمن نقاش مفتوح، الأمر الذي يمنحها سمة العقلانية، الناتجة عن إجماع تأملي منسقا بين الفاعلين[3]، ويتشارك **هابرماس** في تصوره حول مضمون العقلانية التي قدمها والتي أطلق عليها بالعقلانية التواصلية كما تم الإشارة إليه مسبقا، إلى منطق الإجماع الذي تحظى به العقلانية من طرف جميع الفاعلين، وهو الأمر الذي تطرق إليه **بارسونز** من خلال كون أن الإجماع من طرف أفراد المجتمع ضمن معايير محددة أحد مكونات الفعل الإجتماعي، الذي يرتقي بموجهات تحديد الأهداف والوسائل الملاءمة لتحقيقها إلى فعل عقلاني.

وهو التوجه القيمي الذي إنطلق منه كل من **ماكس فيبر** في تفسيره للظاهرة الرأسمالية **تالكوت بارسونز** حول خاصية الإجماع والإتفاق التي يمنحها المجتمع للفاعل أثناء إقدامه على

1- يورغن، هابرماس. نظرية الفعل التواصلي- عقلانية الفعل والعقلنة الإجتماعية. ط1. ترجمة فتحي المسكيني. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020، ص 496.

2- عبد العزيز، خواجة. مرجع سابق، ص 170.

3- ستيفان، هابير. هابرماس والسوسيولوجيا. ط1. ترجمة محمد جديدي. لبنان: منشورات ضفاف، 2012، ص86.

فعل معين، الأمر الذي يمنح للفعل الشرعية الإجتماعية، فنجد في تفتت القيم المشتركة أنها تعطي إحساسا بالتفتت، يجعل من الخبير في وضعية يفقد فيها وضعه الإحتكاري[1].

وفي ذات السياق، فتجد العقلنة عند **ميشال كروزي** طريقها من خلال إسهاماته حول التحليل الإستراتيجي، التي تتسم بإسترتيجيات تتسم هي الأخرى بالمناورة، البحث عن مناطق الشك واللايقين، ومحاولة إستغلال السلطة من أجل السيطرة وتحقيق الأهداف، في إطار من التفاعلات التي أطلق عليها بالعقلنة المحدودة بسبب تنبؤ الفاعل بإستراتيجية الفاعلين الآخريين في نفس المنظمة والبيئة المحيطة بهم، ما يجعل عدم إمتلاك الفاعلين خيارات مطلقة، حيث يحاول وفقا للإختيارات العديدة المتاحة له إختيار القرار الأقل ضررا له، والذي يمكن أن يخدم مصالحه بشكل أكبر[2].

ويذهب كل من **ميشال كروزييه** و **إرهارد فريدبارغ** **Michel Crozier** et **Erhard Friedberg** في ذات السياق إلى تعريف المنظمة كونها: "بناء إجتماعي ناتج عن العلاقات الإجتماعية بين مختلف الفاعلون الذين يشكلونها والطريقة التي يتمتع بها هؤولاء بعقلانية، والتي تكون محدودة بالظروف التي تحدث فيها أفعالهم"[3].

وعلى الجانب الآخر من التفسير للفعل العقلاني، يرى **ألان توران** أن العقلانية بإعتبارها نزعة، هي سمة الحداثة التي تختزل الذات، أين يصبح العقل بدون الذات أداة للقوة، التي تمثل النفوذ المتزايد للنظام على الفاعلين[4].

1- ريمون، بودون و فرانسوا بوريكو. مرجع سابق، 1986، ص 89.

2- نور الدين، نوري و محمدي كمال. مرجع سابق، ص 228.

3- Gay,Thomas. l'indisponsable de la sociologie. 2édition. France: studyrama, 2006, p 85.

4- علي، فياض. نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي العاصر. لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010،ص 395.

ويذهب **ألان توران** في تفسيره للفعل العقلاني، من خلال عملية التأطير، التي يجدها تعبر عن التصور المثالي السوسيولوجي للفعل الإجتماعي، والذي يمثل بدوره العقلنة، المرتبطة بقيم ومفاهيم تؤطر تصورات الفاعلين تجاه المحيط من جهة، وتوجيه سلوكياتهم من جهة أخرى[1].

وفي تفسير **بيار بورديو** حول ممارسة الفاعلين للألعاب، يعدها الباحث ممارسة تنطوي بين الأشكال الواعية من العادات والقيم المتجدرة في الأفراد، واللاواعية من الظروف الإجتماعية المحيطة بهم، ما يصفه بأنه إدراك عملي يتجسد من خلال مشاعر الأفراد إزاء هذه اللعبة، فلو شعروا بأنها حركة مناسبة إستمروا فيها، وبشكل معاكس فإذا شعروا أنها غير مناسبة يتوقفون عنها، إضافة إلى ممارستهم للعبة تكون ضمن إستراتيجيات معينة، تمكنهم من إمتلاك التحكم والشعور العملي وليس التأملي الخالص[2]، ما يبرز الخاصية العقلانية للفعل من حيث الوعي والإدراك، والإمتثال للقيم المجتمعية، التي تتشكل عملية تفاعلية آلية منظمة ذات ميكانيزمات أطلق عليه **بيار بورديو** الهابيتوس، التي تقوم بتنظيم أشكال الممارسات والتمثلات وتعميمها، والتي تمثل نتاج الظروف الحياتية...حيث يجب أن تعيد بناء نفسها وفقا مقتضيات أو مؤهلات دائمة ومتلائمة[3]، ما يشير بمقتضاها خاصية الملاءمة بين الأهداف وحشد الوسائل المناسبة لتحقيقها.

على ضوء ما تم عرضه من مضمون العقلانية، يمكن تلخيصها ضمن أهم النقاط الأساسية التي تمثل محاولة لإبراز مختلف نقاط الإلتقاء والإختلاف للمساهمات النظرية من

1- عبد المنعم، شقيري. مرجع سابق، ص 133.

2- ديفيد، إنغليز و جون هيوسون. مرجع سابق، ص ص 247-246.

3- غسان، الخالد. الهابتوس العربي، قراء سوسيو- معرفية في القيم والمفاهيم. ط1. بيروت: منتدى المعارف، 2015، ص 10.

جهة، وتوضيح الفارق الذي يمكن أن يكون جوهري بين المجال السوسيولوجي والمجال الإقتصادي من جهة ثانية كالأتي:

جدول رقم (19) يمثل: خاصية الفعل العقلاني في علم الإجتماع والإقتصاد.

علم الإجتماع	علم الاقتصاد
– دوافع واعية غير ذاتية. – التعبير عن إشباع حاجة أو حاجيات. – أهداف محددة. – قرار. – فعل حر. – الترشيد. – الإنضباط لغاية. – مسير وفق قيمة أو الإعتقاد بالقيم. – وسائل ملائمة. – الترابط المنطقي بين الأهداف والسلوكيات. – التوافق بين الأهداف والوسائل. – التواصل. – الإجماع. – التنسيق. – التفاعل في إطار المساواة. – عملية التأطير.	– الإستمثال: علاقة قائمة بين الأرباح والتكاليف.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعلومات التي تم عرضها.

يتوضح لنا من الجدول أعلاه على الأهمية التي أعطتها السوسيولوجيا سواء للفعل بصفة عامة، أو الفعل العقلاني بصفة خاصة في تحليلاتها وهذا بناءا على التنوع من حيث محاولة

التحليل والتفسير على جملة من الخصائص التي يتسم بها، وهذا على إختلاف المدارس والتوجهات النظرية بحد ذاتها، الأمر الذي يفسر التنوع المفاهيمي لمفهوم العقلنة، والتي نستعرضها بناءا على ما تم عرضه كالآتي:

- **عقلانية ذاتية:** توافق مع المصلحة الذاتية أو الشخصية للفاعلين.

- **عقلانية مادية:** تهتم بالربح المادي، وهي النظرة التي يتبناها أصحاب التوجه الإقتصادي بالدرجة الأولى.

- **عقلانية محدودة:** تمثل أصحاب التوجه غير المادي، الذي يكمن في علماء الإجتماع، كما تشير أيضا إلى محدودية الموارد والإنتضام حسبها، كما ذهب إليه **ميشال كروزييه.**

- **العقلانية الرشيدة:** الوسيطة التي تجمع بين التوجهين السابقين، ومن أهم ممثليها **ماكس فيبر** والذي ينظر إليها على أنها تنظيم للحياة الإقتصادية والإجتماعية، والتي مثلها من خلال الظاهرة الرأسمالية، علاوة على الترتيب التقني والإداري والفني.

- **عقلانية تصورية:** تمثل التصور والتمثيل القيمي للأفعال.

- **عقلانية أداتية:** تبعا للحداثة ومظاهر التجديد والإنتقال من وضع تقليدي إلى وضع جديد في المجتمعات المعاصرة، والتي كانت بدايتها مصاحبة مع الثورة الصناعية.

- **عقلانية نقدية:** وهي العقلانية التي إنتقدت العقلانية الأداتية كونها أحد مظاهر الحداثة.

- **عقلانية تواصلية:** تمثل التيار النقدي لمشروع الحداثة والعقلانية الأداتية الذي يمثله **يورغن هابرماس،** والذي يرى من خلاله أن العقلانية التواصلية الخيار البديل لمشروع الحداثة غير المكتمل.

المطلب الثاني- التفاعل الإجتماعي وشبكة العلاقات الإجتماعية:

أولا – التفاعل الإجتماعي:

1- خصائص وأبعاد التفاعل الإجتماعي:

تجدر الإشارة عند التطرق إلى الفعل الإجتماعي التطرق إلى التفاعل الإجتماعي كمفهوم لصيق يمثل العملية التي من خلالها حدث الفعل الإجتماعي، والذي من خلاله يفهم بعض العناصر المكونة للفعل الإجتماعي، وفي إطار التناول والتنوع العلمي لمفهوم التفاعل الإجتماعي نذكر تلك التي عرفته على أنه: "عملية يرتبط فيها أعضاء الجماعة ببعضهم البعض، من خلال الإتصالات والإحتكاك بغرض تحقيق أهداف الجماعة، ويتخذ هذا التفاعل أشكال مختلفة (تنافس التعاون، التكيف، والصراع... الخ)"[1].

وفي آخر يعرف على أنه يمثل: "التأثير المتبادل بين فردين، بحيث يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، وتصبح بذلك إستجابة أحدهما مثيرا للآخر، ويتوالى التبادل بين المثير والإستجابة إلى أن ينتهي التفاعل القائم بينهم"[2].

وهو أيضا "التأثير المتبادل بين الوحدة الجزئية للمجموعة (الفرد) مع غيره من عناصر الوحدة الكلية (المجموعة)، وأهم مظاهر هذا التفاعل وعملية الإندماج في الحياة الإجتماعية بما

1- محمود، مصطفى زيدان. مرجع سابق، ص54.

2- أماني، عبد الفتاح. مهارات الإتصال والتفاعل والعلاقات الإنسانية، مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، 2018، ص 173.

تمليه على الفرد من نظم وقوانين"[1].

ويعرفه **إميل دوركايم** من خلال خاصية الضمير الجمعي كونه "نتاج إجتماعي ونفسي للتفاعل الإجتماعي"، كما يؤكد على أن التفاعل الإجتماعي محور الحياة الإجتماعية في المجتمع حيث يتشكل الضمير الجمعي في مجتمع ما، عن طريق التجمع التلقائي للأفراد والتفاعل القائم بينهم في إطاره، وتكمن عملية إستمرار الضمير الجمعي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي، التي تتميز بالإندماج والإستقرار التي تتحقق عبر التنشئة الإجتماعية، [ما يعبر عن الخاصية المعيارية والأخلاقية التي تضبط سلوك الأفراد وتحقق الإستقرار والتوازن في المجتمع].

أما **سيروكين** فقد أشار إلى مفهوم التفاعل الإجتماعي على أنه: "حدث يؤثر فيه أحد الأطراف تأثيرا ملموسا على الأفعال الظاهرة أو الحالة العقلية للطرف الأخر"[2].

في حين نجد **جوفمان** قد ذهب إلى أن الذات هي كيان إجتماعي وجد من خلال عملية التفاعل الإجتماعي، حيث أن الفرد لا يعي فقط بل يستدمج القيم والإتجاهات السائدة في وسطه الإجتماعي، حيث ركز **جوفمان** على مفهوم التفاعل الإجتماعي المعياري والأخلاقي[3].

كما حدد **جوفمان** أنواعا معينة من التفاعل وفقا للمعلومات المتاحة والمتبادلة، كما يحدد العوامل التي تحدد التفاعل الإجتماعي ويحصرها في:

- ✓ الفاعل بدوافعه الملزمة.

1- الجموعي مومن، بكوش و أحمد جلول. "التفاعل الاجتماعي ومختلف صوره- مدخل نظري". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 1، 13 (2021) (*): ص 308.

2- عبد السلام، رضوان. حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي. الكويت: المجلس الأدبي للثقافة والأدب والفنون، 1967، ص 122.

3- هالة، محمود عبد العال. تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية. مصر: الربي للنشر والتوزيع، 2017، ص 119.

- ✓ الأداء وإدارة الإنطباع في التفاعل.
- ✓ الواجهة فريق الأداء مع مناطق الواجهة الخلفية.
- ✓ إرتباط الرد بالفريق من خلال السلوك المألوف والإعتماد المتبادل[1].

2- وسائط التفاعل الاجتماعي:

2-1- الوسائط اللفظية:

وتتمثل في الكلام المحكى من طرف الأفراد، ضمن عملية التفاعل في نطاق اللغة المعتمدة بكل أشكاله من (إعطاء تعليمات، طرح سؤال أو أسئلة، مدح...إلخ)، وذلك في إطار يتأثر من خلاله الوسيط بعدة معطيات كالصوت ونبرة الصوت، الإضغاء، الألفاظ والمعاني والأفكار، وحتى السرعة والوقت في الكلام.

2-2-الوسائط غير اللفظية:

وهي كل ما يمثل منبها ومثيرا لإستجابات سلوكية تدفع بالتفاعل الإجتماعي دون أن يكون لفظي، كالإماءات التي تكون عن طريق الرأس أو الوجه أو اليدين أو غيرها، حركات الجسم أو أحد أطرافه، تعبير الوجه، والإقتراب أو الإبتعاد...وغيرها.

حيث تختلف دلالات هذه الوسائط بالنسبة لعملية التفاعل الإجتماعي وفقا لعدة إعتبارات كالمجال الزماني والمكاني، وحتى الثقافة التي ينفرد بها الأفراد في المجتمعات[2].

1- عبد السلام، رضوان. مرجع سابق، ص 122.
2- أماني، عبد الفتاح. مرجع سابق، ص 180.

3- مستويات التفاعل الاجتماعي:

3-1- تفاعل فرد وفرد:

هو من أبسط مصادر التفاعل الإجتماعي، الذي يكون طرفي التفاعل على مستواه فردان يحاول كل منهما التأثير والتأثر على الفرد الآخر.

3-2- التفاعل بين الفرد والجماعة:

وهو الحدث الذي يكون ضمن نطاق التفاعل بين طرفين أحدهما الفرد والآخر الجماعة[1].

3-3- التفاعل بين الفرد والثقافة:

ويقصد بالثقافة في هذا الجزأ التقاليد وأنماط التفكير والسلوك التي تسود في مجتمع معين والتفاعل بين الفرد والثقافة العامة يتم عن طريق تفاعل الفرد والجماعة، إذ تحدد الثقافة العامة مجموعة توقعات لما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد، وبالتالي يعدل سلوكه حسب تلك التوقعات[2].

4- عمليات التفاعل الإجتماعي:

ينتج عن التفاعل الإجتماعي صور وأشكال مختلفة من العمليات كالتعاون، التكيف الخضوع، الصراع، المساندة...إلخ، وقد صنف العلماء عمليات التفاعل الإجتماعي إلى أكثر من صنف، وذلك بحسب درجة تأثيرها في الروابط الإجتماعية، كما صنفت أيضا على حسب هدف التفاعل الإجتماعي.

1- سيد أحمد، غريب. علم الاجتماع ودراسة المجتمع. مصر: دار المعرفة للتوزيع،2000، ص57.

2- صالح، علي أبو جادو. سيكولوجية التنشئة الإجتماعية. ط3. عمان: دار المسيرة للنشر، 2002، ص 91.

4-1-عمليات التفاعل الإجتماعي بحسب أثارها في الروابط الإجتماعية:

-**علاقة إيجابية متبادلة:** وهي تلك العمليات التي تؤدي الى زيادة الروابط الإجتماعية وتقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات، وهي أقرب إلى علاقات التجاذب كما هو الحال في جماعات التعاون والتطوع.

- **علاقة سلبية متبادلة:** وهي العمليات المؤدية إلى التنافر بين الأفراد والجماعات، وإضعاف الروابط والعلاقات الإجتماعية.

- **علاقة تجمع بين السلب والإيجاب:** وتنطوي على مواقف تجاذب ومواقف تنافر، كما هو الحال في الجماعات الكبيرة نسبيا كالأحزاب السياسية[1].

4-2- عمليات التفاعل الإجتماعي بحسب هدف التفاعل الإجتماعي:[2]

- **الصراع:**

وهو نزاع مباشر مقصود بين الأفراد والجماعات من أجل هدف واحد، وتعد هزيمة أحد الأطراف شرطا أساسيا للوصول للهدف[3].

- **المنافسة:**

وتعتبر المنافسة أحد المظاهر الإجتماعية لعملية التفاعل بين الأفراد والجماعات حول الأشياء، المحدودة، والتي تعتبر نذرتها ومحدوديتها مصدر المنافسة[4].

1- الجموعي مومن، بكوش و أحمد جلول. مرجع سابق، ص 308.
2- نفس المرجع، ص 309.
3- حارث علي، العبيدي. دراسات سوسيولوجية أنثروبولوجية. الأردن: دار غيداء للنشر، 2013، ص 138.
4- الجموعي مومن، بكوش و أحمد جلول. مرجع سابق، ص 311.

- التعاون:

يعد أحد مظاهر التفاعل الإجتماعي الإيجابية، حيث يعكس التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات، من أجل أداء عمل معين أو تحقيق هدف مشترك، مما تتكون أنماط السلوك الإجتماعي الضروري لعملية السلوك الإجتماعي[1].

ثانيا- الرأسمال الإجتماعي:

1- ماهية الرأسمال الإجتماعي:

يعرف الرأسمال الإجتماعي بالشبكة الترابطية بين أفراد المجتمع، وهي النقطة التي تتفق عليها التعريفات المتعددة للمفهوم، في حين تختلف حول عناصره الأخرى، والتي تعرف بدورها توجهين:

التوجه الأول والذي يركز على المضمون العرفي، فيما يرتكز **التوجه الثاني** على الذات ومادة العلاقات الإجتماعية النفعية.

التوجه الأول- المضمون العرفي: والذي ينقسم بدوره إلى فرعين:

- **الفرع الأول:** ويرتكز على البعد التاريخي المخيالي للروابط الإجتماعية، وعلى المصير المشترك للأفراد، ما يترك في أذهانهم تصورا معينا عن الحياة المثالية، إلى جانب إلقاء الأضواء على تجارب بارزة عبر التاريخ.
- **الفرع الثاني:** ويكون بناءا على دور وتشكل لقيم والمعايير في الترابط الإجتماعي في

1- نفس المرجع، ص 313.

بعديها الإيجابي والسلبي، وذلك بالإنتظام والإمتثال أو محاولة الإعتدال بينهما، ويمثل كل منها:

- **الإيجابي:** فهو ذلك الذي ينظم علاقات التبادل الإجتماعي، على إختلاف كانت طبيعتها (عمليات تبادل مالية أو إجتماعية، ثقافية...إلخ).
- **السلبي:** ويتمثل في العقوبات الاجتماعية، التي يواجهها المخالف عن النظم والقوانين والمعايير، كما يركز هذا التوجه على دور الطقوس الإجتماعية في توليد الرأسمال الإجتماعي والمحافظة عليه.

التوجه الثاني- المضمون النفعي: ويمثل رأسمال الإجتماعي ضمن هذا التوجه كونه نتيجة تبادلات نفعية والمصالح الشخصية، كما يرى أصحاب هذا التوجه أن عمليات التبادل التي تتميز بإستمرارية ينتج عنها الثقة، التي تتشكل بطريقة إجرائية تتشكل بفعل العادة وليس بفعل أخلاقي[1].

ويرتبط مفهوم الرأسمال الإجتماعي في علم الإجتماع بمفاهيم تتعلق ب الثقة، الإعتماد المتبادل، التضامن، والإحترام المتبادل فضلاعن إتساع شبكة العلاقات الإجتماعية بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة من ناحية، وبين الجماعات المتنوعة داخل المجتمع من ناحية أخرى[2].

حيث إعتبرت النظرية الليبيرالية في ذات الإطار أن أن الرأسمال الاجتماعي يعد مفهوما جوهريا، أثبت أن الإشراف الكامل للدولة على كل الموارد والخدمات الصحية والتعليمية يضعف من

1- مازن، هاشم. "شبكة العلاقات الاجتماعية ومفهوم المجتمع المدني". مجلة دراسات، 20 (2003)، ص34.
2- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. مصر: نيو بوك للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 15- 16.

دور الرأسمال الاجتماعي[1]، مما يؤكد على مبادئ الليبيرالية القائمة على تقليص دور الدولة ومنح الحرية للأفراد.

ويعرف الرأسمال الإجتماعي إنطلاقا مما ذهب إليه **بيار بورديو** أنه"مجموعة العلاقات الإجتماعية التي يمتلكها الفرد أو الجماعة، حيث يستلزم لإمتلاكها عملا لإقامة وصيانة العلاقات عن طريق الآلفة، الدعوات المتبادلة والترفيه المشترك"[2].

وإنطلاقا من منطق المنافسة والصراع التي إعتمدها **بيار بورديو** في نظريته، فقد إعتبر الرأسمال الإجتماعي أداة للسيطرة المسخرة من طرف جماعة إجتماعية ما، ولا يأخد الرأسمال الإجتماعي معناه إلا عند ممارسة علاقات القوة.

وعرف في ذات الصدد الرأسمال الإجتماعي على أنه: "مجموعة من الموارد الحالية والكامنة المرتبطة بشبكة دائمة من العلاقات الاجتماعية، أو بعبارة أخرى الإنتماء إلى جماعة لا ترتبط بينهم فقط الممتلكات الجماعية، ولكنهم موحدين من خلال روابط دائمة ونافعة"[3].

ويرى **روبرت بوتنام** أن الرأسمال الإجتماعي بأنه قائم على الثقة والتبادل بين الآخرين، كما يتمثل في المشاركة في منظمات المجتمع المدني[4]، كما يرى من زاوية تعبر عن مقومات التنظيم الإجتماعي على أنها متمثلة في الثقة، التعاون والتشبيك، والتي يمكن من خلالها المساهمة في

1- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي . مرجع سابق، ص 17.

2- بوبكر، بوخريسة. سوسيولوجية بيار بورديو تحليل في النظرية والمفاهيم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2017، ص 114.

3- رزيقة، مجوب. "مرجع سابق، ص47.

4- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. مرجع سابق، ص 18.

تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات[1].

كما يرى **جيمس كولمان** بأن الرأسمال الإجتماعي كامن في بناء العلاقات الإجتماعية مع الآخرين[2]، كما يراه أنه منتوج للتفاعلات الإجتماعية مع الوقت، بحيث يصبح الأفراد ينتمون إلى البناء الإجتماعي، ويتصرفون كأنهم تابعين ومرتبطين ببعضهم البعض.

حيث فرق **كولمان** بين الموارد والأفراد الذين يملكون هذه الموارد، والأفراد الذين يستفيدون منها، ليذهب من خلال دراسة قام بها حول تجارة الألماس في الولايات المتحدة الأمريكية، التفريق بين نوعين من شبكات العلاقات الإجتماعية:

- ✓ **شبكات العلاقات الإجتماعية المغلقة:** القائمة على القيم الإجتماعية.
- ✓ **شبكات العلاقات الإجتماعية المفتوحة:** المرتبطة بتحقيق أهداف محددة.

كما فرق في ذات السياق بين ثلاث أشكال للرأسمال الإجتماعي، وهي:

- **الواجبات والحقوق المتبادلة:** المرتبطة بدرجة الثقة الموجودة في البناء الإجتماعي.
- **قنوات الإتصال غير الرسمية:** والتي تسمح بالسير الفعال للمعلومات.
- **القيم الإجتماعية الوجوب إحترامها.**

كما أكد على أن للرأسمال الإجتماعي وظيفتين:

- ✓ **الأولى:** تتمثل في كونه يلعب دور المراقب للأفعال الفردية.

1- وليد، حسين و عباس حسين و سعدون حمود الربيعاوي. رأس المال الفكري، الأردن: دار غيداء للنشر، 2015، ص 114.

2- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. مرجع سابق، ص 18.

- ✓ **الثاني:** والمتعلق بالمعلومات والفرص الممكن إقتنائها[1].

أما **روزلندا إدواردز** فقد عرف الرأسمال الإجتماعي بمعناه الواسع كونه: "مجموعة المعايير والقيم التي يشترك فيها الأفراد، والتي تنتج عن علاقات التفاعل الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية" لذا يرى أن هذا المفهوم يتكامل مع أنماط أخرى من رأس المال مثل رأسمال البشري (المتمثل في القدرات والمؤهلات العلمية) ورأس المال الإقتصادي (الإنتاجي)، ورأس المال الثقافي المتمثل في (أنماط التفكير).

ومن هذا المنطلق ذهبت **فرجينيا مورو** في إشارتها لمفهوم الرأسمال الاجتماعي كونه مفهوم مطاطا، ويعرف بأساليب مختلفة تتعلق بحب الإرتباط بالجماعة، شبكة العلاقات الإجتماعية، التساند الإجتماعي، الثقة، التبادل والإشتراك في منظمات المجتمع المدني[2].

وقد أشار تعريف الباحثة هذا من وجهة نظر إيجابية للرأسمال الإجتماعي.

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2003، فقد عرفه على أنه يتمثل في كونه " النظام المؤسسي، العلاقات، العادات والتقاليد التي تؤثر جميع الجوانب في المجتمعات، ما ينعكس على التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية، والتأثير المباشر على عملية التنمية وإستمرارها".

فبذلك الرأسمال الإجتماعي هو مجموع الموارد الكافية في البناء الإجتماعي التي يمكن الوصول إليها وإستخدامها في أفعال مقصودة، والتي تتحدد في نوعين من المصادر:

- ✓ **علاقات وشبكات:** يقيمها الأفراد لبلوغ الأهداف.

1- رزيقة، مجوب. مرجع سابق، ص ص 49- 50.

2- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. مرجع سابق، ص ص 18- 19.

✓ **منظومة قيمية:** تبعا للقيم الثقافية، ومفاهيم الحداثة كالعقلانية[1].

2- مكونات الرأسمال الإجتماعي:

2-1- الشبكات الإجتماعية:

حيث ينطوي مفهوم الرأس المال الاجتماعي على ما يمكن أن نطلق عليه، التشبيك الإجتماعي الذي يبدأ من الأسرة، وجماعة الرفاق، مرورا بالمؤسسات الطوعية، وإنتهاء بمؤسسات الدولة، والتشبيك ينطوي على أمرين هما عوامل الجمع التي تربط أفراد جماعة أو كيان مؤسس واحد، والعلاقات التي تربط الكيانات المؤسسية والجماعات المختلفة في المجتمع، حيث لا تتسم العلاقات التي تسود الجماعات دائما بالإيجابية، إذ تعرف في بعض الأحيان بعض الجوانب السلبية التي أطلق عليها **بوتنام** الجانب المعتم أو المظلم للرأسمال الإجتماعي، بفعل الصراع الذي يمكن حدوثه على مختلف المستويات، مما يمكن أن ينتج عنه عدم قدرة المجتمعات على التجانس أكثر مما يمكن أن يعود عليها بالنفع.

2-2- القيم والمعايير الإجتماعية:

تشمل القواعد، المعايير والتوقعات، فيما يقصد ب**القواعد** ما يحكم سلوك الأفراد الأعضاء سواء أكانت مكتوبة أو غير مكتوبة، فيما تعني **القيم** المبادئ المرغوب فيها مثل التعاون والثقة المتبادلة، والإحترام المتبادل...إلخ، مع الإشارة إلى بعض القيم السلبية كالتصادم، الشك المتبادل الأنانية المفرطة، والتي يمكن التحكم فيها والوصول إلى حالة توافق في المجتمع عن طريق التوازن بين القواعد والقيم.

1- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 19-21.

2-3-الجزاءات:

وتشمل كل من **العقوبات،** التي تكون في الحالات التي يتم من خلالها خرق القوانين أو خيانة الثقة، و**المكافاءات** التي تهدف إلى التشجيع على السلوك الإيجابي.

2-4-الثقة

في حين تعد الثقة الإجتماعية في التراث السوسيولوجي جوهر الرأس المال الاجتماعي التي تستخدم كأحد المؤشرات الرئيسية، وربما المؤشر الوحيد في بعض الأحيان، حيث تعمل الثقة كميكانيزم إجتماعي مؤثر على سلوك الأفراد، ما يجعله يتخذ طابع معنوي فيما يخص الدوافع، المعتقدات والأهداف المطلوب إنجازها، يمثل **الإرتياب** الجانب السلبي الذي يبعد الفرد عن الآخرين[1].

المبحث الثالث- العمل كأحد نماذج الفعل الإجتماعي:

المطلب الأول- تمظهرات العمل بين التأسيس والتنوع:

يعد العمل من بين المواضيع التي تحتل مكانة كبيرة في البحث العلمي، كونه خاضع لعملية التأثير والتأثر المتبادلة بين مختلف العناصر والعوامل في المجتمع (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية)، ووقوفا أمام علم الإجتماع فإن العمل كونه نشاط وسلوك، فإنه يخضع لجميع المواصفات التي تم دراسته حول الفعل الإجتماعي، ما يجعله أحد أهم النماذج التي يمكن من خلالها تفسير الفعل الإجتماعي، ومن أجل ذلك وللوصول للفهم الأفضل، تجدر المحاولة الوقوف أهم المحطات التاريخية، التي لعبت دور محوي في بروز مكانة العمل، وكدى بلورة وظهور صور

1- ياسر، خواجة. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. مرجع سابق. ص ص29-31.

جديدة له كإستراتيجية يتخذها الأفراد في المجتمع من أجل التكيف والتأقلم مع الظروف السائدة بغية الوصول للإكتفاء وتحقيق الأهداف.

أولا- تعريف العمل:

يشير مفهوم العمل بالموزاة مع الإهتمام الذي حظي به في الدراسات والأبحاث، إلى تعدد التعريفات، التي حاولت أن تلم بخصائصه ومقوماته، ومن بين التعريفات نذكر:

فقد عرفه **إبن منظور** في لسان العرب على أنه: "المهنة والفعل والجمع أعمال، ويقال عمل فلان عملا وأعمله غيره وإستعمله أعمل به، وإعتمل رجل عمل بنفسه، ويقال عمل فلان يعمله عملا فهو عامل، ورجل عمُل بمعنى رجل عمل أي مطبوع على العمل والتعميل: توليه العمل فيقال: عملت فلانا على البصيرة، بمعنى وليته"[1].

فهو نشاط عضلي وفكري يبدله الفرد بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو أجلة تكون ذات محتوى فردي أو إجتماعي، كما يعبر عن الجهد الإبتكاري الذي يمزج بين المهارة العقلية والحركية، والذي يبدله الفرد لتلبية مختلف حاجياته بهدف تحسين وضعة الإقتصادي والإجتماعي[2].

يذهب هذا التعريف في إشارته إلى الخصائص العقلانية التي يتمتع بها العمل، والتي تتمثل في: (الوعي، وتحديد الأهداف)، ما يجعله فعل عقلاني بشكله العام يتموضع ضمن نطاق العقلانية

1- مهدي، عوارم. "مقاربة سوسيولوجية لثقافة العمل في الجزائر". مجلة أفكار وآفاق، 4، 10 (2022)، ص 341.

2- ناصر، قاسيمي. دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل. ط4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 95.

الرشيدة التي تسعى لتحقيق الأهداف المادية والإجتماعية على حد سواء.

إضافة إلى كونه يضم الخاصية: الفكرية والعضلية أي الجسمانية.

أما **هيجل** فيعرف وبصورة مختصرة من خلال قوله: ((العمل أداة التحرر الوحيدة للإنسان))[1].

ويرتكز هذا المفهوم إلى البعد الفلسفي في التحليل، والذي يجعل من العمل مرادف لكلمة الحرية، بإعتبارهما وجهان لعملة واحدة.

وفي آخر "نشاط إجتماعي ينجزه الأفراد ضمن علاقة تفاعلية تبادلية من أجل التلبية المتبادلة لحاجياتهم، ما يجعله لحمة العلاقات الإجتماعية".

ويعرفه **كارل ماكس** على أنه: "نشاط واع، متأمل ومقصود"[2].

كما قدم قاموس **أكسفورد** حول تعريفه للعمل بناءا على النقاط التالية:

- النشاط الذي يقتضي جهد عقلي أو بدني القيام به من أجل تحقيق نتيجة.
- وسيلة لكسب الدخل.
- المكان الذي يعمل فيه الموظف.
- فترة من الزمن ينفقها الموظف في العمل المأجور[3].

ثانيا- خصائص العمل:

تجدر الإشارة إلى النقاش حول مجموع الخصائص التي يتمتع بها العمل، ومن بينها نذكر:

1- Mansoor Alaali, Samya Yusuf, Op . Cit, p 15, 16.
2 - Ibid, p 16.
3- Ibid, p 11.

- ✓ **الدخل المالي:** بإعتباره المصدر الرئيسي للرزق، الذي يتم الإعتماد عليه من طرف الأفراد لتلبية مختلف حاجياتهم.
- ✓ **مستوى النشاط:** كونه مهيكل ضمن بيئة تسعى لإستعاب المهارات والقدرات.
- ✓ **التنوع:** وذلك من خلال التنوع في الأنشطة التي يقدم الفرد على أدائها.
- ✓ **البنية الزمنية:** الوقت الذي يقضيه الأفراد في عملهم، والذي يكون جزأ من حياتهم كونه يضم أغلب وقتهم.
- ✓ **التواصل الإجتماعي:** من خلال إقامة علاقات صداقة سواء داخل المنظمة [التنظيم غير الرسمي] أو خارجها.
- ✓ **الهوية الشخصية:** والتي تعبر عن مجموع خصائص يحققها العمل للفرد (الإستقرار الإجتماعي والنفسي، الشعور بالإنتماء والتقدير من خلال تلبية الحاجيات الأسرية)[1].

ثالثا- أبعاد العمل:

ويأخذ العمل بدوره عدة أبعاد رئيسية، التي تعطي للعمل عدة معاني تكمن في القيم الأخلاقية، والتي تعتبر بدورها حسب ما ذهب إليه علماء الإجتماع المبدأ التأسيسي له، والتي تتمثل في:

1- النشاط:

وهو أول العناصر الأساسية التي تسمح لنا بدراسة العمل وفهم مكوناته ومضمونه في حياة الأفراد، حيث يتم التطرق من خلاله إلى نوع النشاط الممارس سواء كان فكريا، أو عضليا، رسميا أو موازيا.

1- أنتوني، جيدنز. مرجع سابق، ص 436.

2- المكانة والدور:

وهي الطريقة التي من خلالها يتم تحديد موقع الأفراد في إطار عمل معين، والأدوار التي يتم تقديمه على مستواه، ما يسمح بدوره تحديد الحقوق، الواجبات، والإلتزامات بالنسبة للأفراد، كما يسمح لهم حجز مكانتهم في المجتمع، ما ينتج عنه تحقيق الإعتراف من طرف الآخرين.

المجال الزماني:

يعتبر الزمن عن واقع إجتماعي يتبلور ويتطور على مستواه عدة مفاهيم ويتغير معناه كمفهوم العمل، بإعتباره آحد المظاهر الإجتماعية التي شهدت ولازالت تشهد تطورا في معانيها وتعدد صوره وطريقة إنتظامه. [وهو الأمر الذي سوف يتم تناوله في الجزأ الموالي من البحث].

3-المجال المكاني:

وهو الحقيقة المادية الاجتماعية، الذي تتشكل على مستواه مختلف العلاقت الإجتماعية للعمل[1].

رابعا- مراحل تطور مفهوم العمل في ضوء إسهامات بيار نافيل وجورج فريدمان:

على إعتبار أن السوسيولوجية في الأصل تبرز نفسها كونها علما تاريخيا كاملا للحاضر من أجل محاولة توضيح حاضر متصور في كل مداه ضمن حركة شاملة وإتساق مرحلة مفسرة من منظور تعاقبي (دياكرونيكي Diachronique) وتزامني (سانكرونيكي Synchronique)[2]، ما يشكل أهمية الماضي لفهم الحاضر، الأمر الذي يبرز الدور الذي يلعبه التناول التاريخي في فهم

1- Ali, Beelaidi. Op. Cit, p p 13- 15.

2- ستيفان، هابير. هابرماس والسوسيولوجيا. ط1. ترجمة محمد جديدي. لبنان: منشورات ضفاف، 2012، ص 34.

وتفسير الظواهر والمسائل الإجتماعية، ويعد في ذات الصدد كتاب "رسالة في سوسيولوجيا العمل" لكل من **بيار نافيل** و **جورج فريدمان** أهم المراجع التي أبرزت الدور التاريخي للعمل، والذي على ضوئه سنتطرق لأهم المحطات التاريخية التي مر بها العمل.

شكل رقم (7) يمثل: المراحل التاريخية لتطور مفهوم وصور العمل بداية من الحضارات القديمة إلى غاية القرن 19 م.



المصدر: من إجتهاد الباحة بالإعتماد على نص **جورج فريدمان** و **بيار نافيل** "رسالة في سوسيولوجية العمل".

يمثل الشكل السابق أهم صور ومظاهر العمل وفقا لفترات تاريخية متفاوتة من خلال المفهوم الذي كان يحمله العمل، بداية من الحضارات القديمة قبل الميلاد، الذي كان مفهوم العمل وصوره محصورة ضمن الطقوس، والتي كانت تمثل جسر بين الإيمان والعمل، في حين كانت الأنشطة البارزة عند الإنسان الأول متمثلة في الأنشطة من أجل البقاء والتي تتمحور حول الصيد جني الثمار، بناء الأكواخ، حياكة الأثواب إضافة إلى إنجاز بعض المنحوثات والرسومات[1]، إلى جانب ذلك ظهر العمل الزراعي منذ الألفية السابعة قبل الميلاد في الحضارات القديمة[2]، لينتقل العمل بعد ذلك مع بداية ظهور الحضارات الأولى شكل آخر، ففي الحضارة السومرية ظهر شكل الرقابة الإدارية والإشراف، أما الحضارة البابلية التي عرفت عدة أنشطة، حيث إعتمدت هي الأخرى أسلوب الرقابة على الإنتاج وصناعة الغزل[3].

في حين نجد في الفترة التي تلتها بروز الحضارات (مصر القديمة، الهند، الصين)، قد ظهرت صورة جديدة من العمل وهي المهنة ما أسفر عنه طبقة المهنيين، كما نجد في الحضارة الفرعونية بعض مظاهر العمل في العصر الحالي، وإن إختلفت في طبيعتها وأسلوبها إلا أن المضمون نفسه، حيث كان الأسلوب الإداري، التخطيطي والهندسي الذي لم يعرف له مثال، ما جعله آحد عجائب الدنيا.

وكذلك الأمر بالنسبة للحضارة الصينية والهندية، التي عرفت الإهتمام حول التنظيم العسكري[4].

لتظهر صور أخرى ضمن التقسيم البدني والفكري للعمل، حيث إنحصر العمل اليدوي

1- Mansoor Alaali, Samya Yusuf, Op. Cit, p 17 ,18.

2- ibid, p 18.

3- إيمان، أحمد منصور. الوجيز في الإدارة الناجحة. ط1. الأردن: إبن النفيس للنشر، 2020، ص 15.

4- نفس المرجع، ص 15.

على العبيد وذلك كمفهوم يعبر عن الدونية، في حين إنحصر العمل الفكري (الفلسفة، الشعر) على طبقة النبلاء وما هم في الطبقة العليا والمرموقة في المجتمع، فقد ظهر تقسيم العمل وفق ذلك بالتمييز بين العمل اليدوي والعمل الفكري.

أما في الإمبراطورية الرومانية فقد تطور العمل إلى الصناعة والتجارة[1].

في حين ظهرت في الحضارة اليونانية فلسفة العمل مع عدة مفردات مثل **ponos** والتي تعني: النشاط المتعب و **ergon** وهي: النشاط بشكل عام ويشمل القطاعين الزراعي والعسكري، وتشير كلمة **poiein** إلى: الصناعة و **pratien** وهي تعني: التصرف في حين تشير **technei** إلى: إستعمال معرفة متخصصة[2].

ليتميز عصر **أرخميدس** بتطويره الجانب النظري وإدخاله الجانب العلمي من خلال إطلاعه على الميراث العلمي القديم الذي تم إهماله[3]، حيث قام بتجارب حول مبادئ وتوازن السوائل، وهي التجارب التي شكلت فرقا في مفهوم العمل، أين ساهمت في تطوير وسائل وأدوات الحرب، الأمر الذي إنعكس عن ظهور وتطور صور جديدة للعمل، وتزامنا مع التكنولوجيا في مرحلة نهاية الحضارة الرومانية والبيزنطية، ليرتقي ليصبح موضوع يتم الإهتمام به وتدريسه.

أما في المرحلة قبل الإقطاعية ومع إنتشار المسيحية، وهي الفترة التي عرفت تحول محوري لمفهوم العمل بإعتباره ضرورة وخلاص في نفس الوقت، فقد أصبح العمل مع التيار المسيحي الجديد مهمة أوكلها الله للبشر، الذي تقتضي الضرورة للإستجابة له بإلتزام وإخلاص ليشير بذلك **فيبر** في كونه أهم من درس العمل كمنظومة أخلاقية، ساهمت في بروز ما أطلق عليه

1- Mansoor Alaali, Samya Yusuf, Op. Cit, p 18.
2-Michel, Lallement. le travail une sociologie contemporaine . Paris : éd Gallimard, 2007, p p 46, 47.
3- إيلهارد، فيدمان. دراسات وأبحاث في تاريخ العلوم العربية والإسلامية. المملكة العربية السعودية: دار الكتب العلمية، 2020، ص56.

الظاهرة الرأسمالية، من خلال قوله: ((إن من شأن الثراء أن يعفيك من بعض الأعمال الفذة فيجعلك أكثر فائدة، غير أنه لا يعفيك من العمل والخدمة مثل أفقر الناس))[1]، ومع هذا التوجه الديني الجديد الذي صاحبه التطور في مفهوم العمل، إنتشر العمل ضمن صورة ذات تجمعات في القرى والأرياف.

ومع عصر **غاليليه** ظهرت صورة ونمط جديد من العمل، أين أدخل فيه العمل الآلي والقياس، حيث عرفت هذه الفترة بداية إستخدام أسس المنطق ودراسة الطبيعة من منظورها العلمي لا الفلسفي، وقد درس **غاليلو** أحوال الأرض بإستخدام أساليب قياسية ورياضة مازالت تستخدم إلى يومنا هذا، والتي طبقها بدوره حول دراسته عن الحركة: كالأجسام الساقطة، والبدول الراقص، كما ساهم في إكتشافات مهمة حول علم الفضاء، من خلال تطويره للمرصد الذي تم إختراعه سنة 1608[2]، وهي المرحلة التي بدأت فيها تعرف تغير في تحسين شروط العمال.

لتتوالى بعدها تطور العمل من خلال تطور وتعدد صوره وأنماطه، وذلك في عصر **بيتي** مع العمل الإحصائي، والتي أسفرت عنه نظرية علم الحساب السياسي، قياس الأعمال الإنسانية وأول إعداد إحصائي في العالم، وهو العلم الذي كان ظهوره مصاحبا للمجال السياسي، وهذا بالرجوع إلى أصل تسميتها إحصاءات Statistics المشتقة من المصطلح اللاتيني الحديث Statisticum Collegium في معناها "مجلس الدولة،" ومن الكلمة الإيطالية Statista والتي تعني بدورها "رجل الدولة"، وقد جاء إستخدام الكلمة أي Statistics في القرن السابع عشر مع **وليام بيتي** والذي كان بدوره رجل دولة، ليصف بها الشخص المتمرس في شؤون الدولة الذي

1- عبد المنعم، الشقيري. مرجع سابق، ص 269.

2- جيمس، ماكلاتشلان. غاليليو غاليلي. ط1. ترجمة أسمى النوري. المملكة العربية السعودية: العيبكان للنشر، 2005، ص ص 1-2.

يتصف بالمعرف السياسية، القوة والنفوذ، لينتقل بذلك إلى إستخدام عبارة: "الحساب السياسي" الذي صرح من خلالها قائلا: ((إن ما نعنيه بالحساب السياسي هو فن التفكير بإستخدام الأرقام في الأشياء المتعلقة بالحكومة))[1].

أما مع ظهور تيار **الفيزوقراطيين**، الذي يتميز بالأفكار الإقتصادية المناهضة للطبيعة إتسع تطور مفهوم العمل على أنه عصب الإقتصاد الذي يسيل في الكيان الإجتماعي كالدم في جسم الإنسان، فقد أخد العمل صور تمثلت في (تفسير الإنتاج، والتداول الإقتصادي)، وهذا ضمن الإعتقاد السائد لديهم كون أن الواجب والمنفعة متفقان أو هما أمر واحد[2].

ليأتي بعد ذلك التيار المتناقض الذي يمثله كل من **كودياك** و **جاليانـي**، والذي أهم ما ميزه ظهور العمل كصورة ذات منهجية مجردة من خلال:(دراسة مفاعيل وشروط العمل، قياس المنفعة الفردية والمنتجات، معالجة درجات المنفعة رياضيا).

ومع القرن 19 عشر ظهرت صورة جمع الأساليب النفسية التقنية تحت عنوان "**علم العمل**"، الذي تميز بالملاحظة والتجربة على الإنسان بكونه عامل، إضافة إلى ظهور شروط العمل، والتطور الإحصائي، وهي المرحلة التي فاق من خلالها العمل مسألة الإعتراف والتقدير ليصبح يدرس كعلم قائم بذاته.

1- ريفا، بيغمان و مارك براون سوندرس. كل ما تحتاج إلى المعرفة. مصر: مجموعة النيل العربية، 2020، ص17.

2- محمد لطفي، جمعة. محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، المملكة العربية المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2022، ص14.

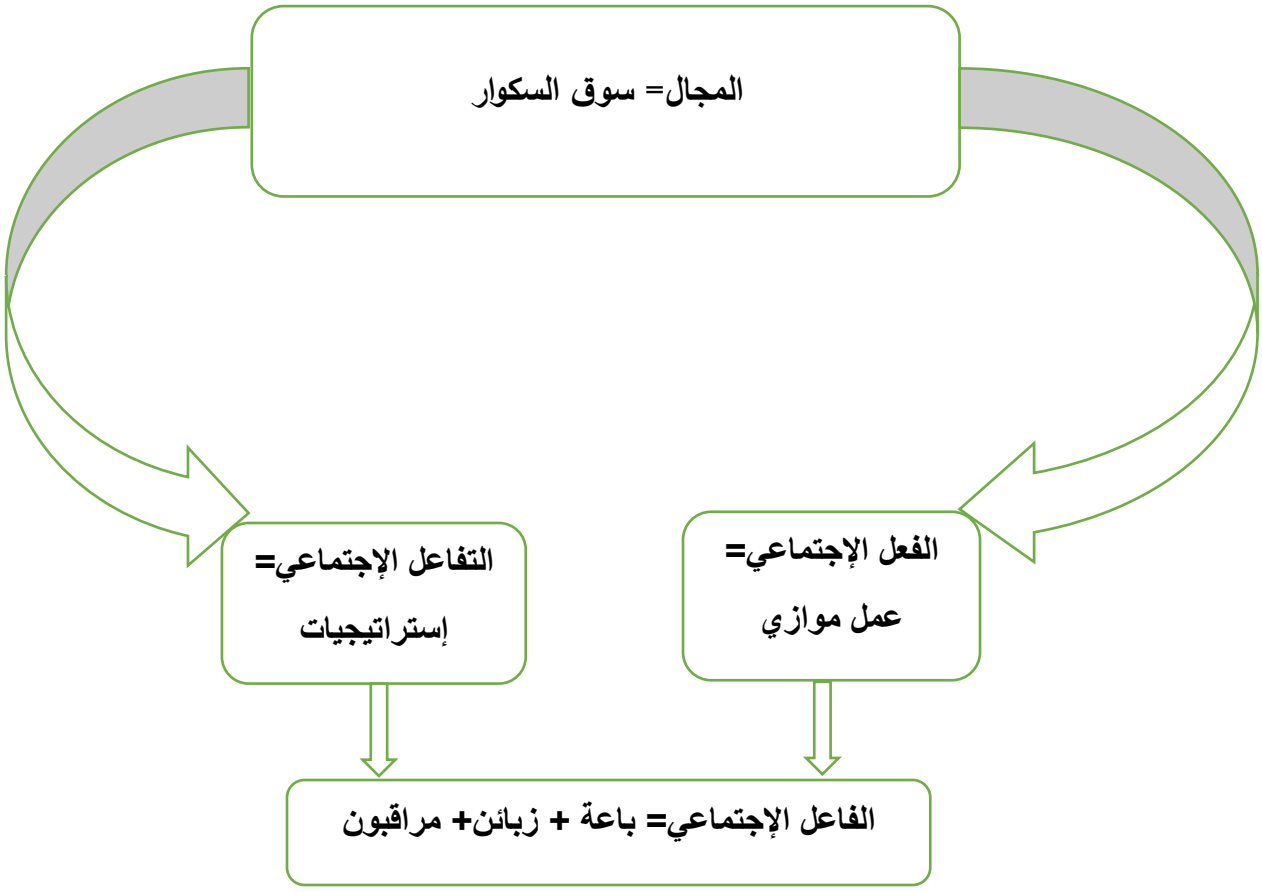
المطلب الثاني- العمل الحر الموازي في سوق الصرف بالسكوار- كمجال للفعل الإجتماعي العقلاني:

بالإستعانة إلى ما ذهب إليه كل من **محمد بومخلوف** وآخرون حول دراستهم المعنونة ب "تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة "، من خلال تساؤلهم عن طبيعة الحركات الإحتجاجية الشبابية ومجرياتها عن واقع الهيكلة الإجتماعية الحضرية، والتهيكل الشبابي فيها[1]؟ نقوم بدورنا وإنطلاقا من طبيعة التنظيم للسوق الموازي للصرف ومجرياته، عن طرح التساؤل عن واقع الهيكلة الإجتماعية الحضرية والتهيكل العلائقي للفاعلين بإعتبارها أحد إستراتيجيات الفعل الإجتماعي العقلاني فيها؟

وإنطلاقا من المخطط التالي الذي نستعرص من خلاله موقع كل من: الفعل الإجتماعي والتفاعل الاجتماعي، كونهما العملية التي يتم من خلالها تجسيد الفعل بحد ذاته، والفاعل الاجتماعي، بإعتباره أحد مكونات الفعل الإجتماعي والقائم بالفعل، وذلك بناءا على إستراتيجيات ذات ميكانيزمات يتخذها الفاعلون في إطار عقلنة الفعل، من أجل الوصول للإشباع وبلوغ الغايات يكمن تعريفنا للمفاهيم الثلاثة في إطار دراستنا، والتي تكمن من خلالها الإجابة على التساؤول المطروح.

1- محمد، بومخلوف وآخرون. تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة- دراسة ميدانية. الجزائر: دار الخلدونية، 2020، ص 41.

شكل رقم (8) يمثل: مجالات الفعل الإجتماعي الحضري بسوق الصرف الموازي.



المصدر: من إعداد الباحثة.

المجال الحضري: سوق الصرف الموازي بسوق السكوار ببور سعيد بالجزائر العاصمة، والذي من خلاله ينتظم الفاعلون الإجتماعيون كونه أحد أبعاد العمل، التي تمثل الحقيقة الإجتماعية المادية التي تتشكل على مستواه مختلف العلاقات، وذلك من أجل عملية تفاعلية ينتج من خلالها الفعل الإجتماعي.

الفعل الإجتماعي: ويتمثل في عمليتي البيع والشراء تبعا لقانون العرض والطلب.

التفاعل الإجتماعي: ويتمثل في مختلف الميكانيزمات التي تتحكم في سير عملية التفاعل، إنطلاقا

من الرأسمال الاجتماعي، والشبكة العلائقية كأحد الإستراتيجيات التي يتخدها الفاعلون الإجتماعيون بهدف بلوغ أهدافهم، وتحقيق مصالحهم.

الفاعل الإجتماعي: يتم تصنيف الفاعلون في المجال الحضري بالسوق الموازية بالسكوار، إنطلاقا من الأدوار التي يتم تجسيدها عند القيام بالفعل بحد ذاته على مستوى السوق، والتي تتمثل في ثلاث عناصر وهي:

الباعة: العنصر الأساسي في الفعل الإجتماعي، كونهم الطرف المؤثر والقائم بالفعل المتمثل في عرض العملة الصعبة، من أجل البيع والمنظم للسوق من جهة، والذي يتخذ مجموع إستراتيجيات وميكانيزمات تتحكم في سير عملية التفاعل (البيع والشراء)، بناءا على مجموعة من الإستراتيجيات.

الزبائن: المتأثرين بالفعل المتمثل في العرض الذي يقدمه الباعة، ما يجعلهم يقدمون على رد فعل يتمثل في الإستجابة من خلال الطلب على السلعة، أي العملة وشرائها.

وتكمن العلاقة التي تجمع الباعة والزبائن، ضمن علاقة تفاعلية من خلال عملية التبادل القائمة على العرض والطلب.

المراقبون: الأفراد الذين يقومون بدورهم مراقبة سير عملية التفاعل القائمة، من منطلق مراقبة إما أعمالهم بالنسبة للممولين للسوق، أو مراقبة ضمان السير الحسن للسوق بالنسبة لرجال الشرطة.

ووقوفا أمام الفعل الإجتماعي القائم في سوق الصرف الموازي، الذي يعتمد بدوره على ميكانيزمات تنظيمية للسوق، وإستراتيجيات تكمن في الرأسمال الإجتماعي الذي يعتمده الفاعلون الإجتماعيون بالتحديد الباعة ضمن شبكة علائقية في إطار تحقيق الإشباع وبلوغ الغايات، تكمن عقلنة العمل الحر الموازي على مستوى سوق الصرف الموازي، وذلك في إعتباره فعل إجتماعي

وهي المسألة التي سيتم برهنتها في الفصل التالي من الدراسة، وذلك بناءا على نتائج الدراسة الميدانية المتحصل عليها.

خلاصة الفصل:

يعتبر الفاعل الإجتماعي أحد العناصر الأساسية في الفعل الإجتماعي، وذلك كونه القائم بالفعل تبعا لظروف فيزيقية مادية وقيم معيارية للمجتمع.

وتكمن عملية التفاعل الإجتماعي وفقا لعدد من المحددات، التي تعتبر موجهات الفعل الإجتماعي والدافع وراء إتخاد الأفراد ممارسات وسلوكيات معينة، وهي العملية التي يحاول من خلالها الفاعل الإجتماعي تحقيق أهدافه، بناءا على مجموعة من الوضعيات والمواقيف التي يكون فيها، سعيا منه تكييف مختلف الإمكانيات المتاحة له تماشيا مع الظروف المحيطة به، ما يجعله يكسب الصفة العقلانية على إختلافها.

وعلى إعتبار أن العقلانية تكمن في وعي الأفراد بأهدافهم، مع حشدهم لكل الموارد من أجل تحقيقها من جهة، وأن العمل أحد نماذج الفعل الاجتماعي، تكمن عقلنة العمل من خلال الوعي بأهمية العمل سواء على المستوى المادي أو الاجتماعي، وهي المسألة التي سنحاول التطرق إليها في الفصل القادم من الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس–الإطار الميداني للدراسة.

تمهيد.

المبحث الأول– عرض وتحليل معطيات شبكة الملاحظة.

المطلب الأول– عرض معطيات شبكة الملاحظة.

المطلب الثاني– تحليل معطيات شبكة الملاحظة.

المبحث الثاني– عرض وتحليل المعطيات ونتائج المقابلات.

المطلب الأول– عرض الخصائص الديمغرافية لعينة البحث.

المطلب الثاني– تحليل ومناقشة نتائج المقابلات.

الإستنتاج العام.

تمهيد:

يعتبر الجانب التطبيقي، الإطار الذي من خلاله يتم الوصول إلى الحقائق والكشف عن الجوانب المخفية من الظاهرة، وذلك عن طريق عرض النتائج المتحصل عليها بعد معالجتها وتحليلها وفقا للإطار المنهجي السليم بداية من إشكالية البحث، مرورا بأهداف الدراسة إعتمادا على المنهج وأدوات جمع البيانات المعتمدة في البحث والمتمثلة في الملاحظات والمقابلات.

المبحث الأول-عرض وتحليل معطيات شبكة الملاحظة:

المطلب الأول-عرض معطيات شبكة الملاحظة:

بالرجوع إلى **ماكس فيبر** في محاولته تحديد مفهوم علم الإجتماع، فإنه يرى بأن "علم الإجتماع هو دراسة تبحث عن الأسباب، وفي الوقت نفسه دراسة المعاني"[1].

وهو التعريف الذي يشير إلى الدراسة العلمية والمنهجية، إذ لا يمكن أن تكتسب أي دراسة الصفة العلمية بدون الشروط المنهجية، التي تصاحب البحث العلمي من البداية إلى النهاية، والتي بدورها تقود الباحث إلى الكشف عن أسباب الظاهرة، ضمن أهداف ضمنية يسعى للوصول إليها والتي لا يتحقق الكشف عليها في الإطار الظاهري للظاهرة، بل يستدعي البحث في الجانب المخفي لها من خلال بعض العناصر الظاهرة سواء المادية المحيطة بالظاهرة، أو بعض السلوكيات التي تساعد في تحليل العلاقات الإجتماعية وأنماط السلوك الإجتماعي، والوصول إلى

1- علي عبدالرزاق، الجلبي.علم إجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2013، ص 40.

بعض العناصر المتحكمة في الظاهرة، والتي لا يمكن التمكن منها أثناء المقابلات، وفي ذات الإطار جاءت ملاحظتنا مقسمة وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: الملاحظة المستهدفة أو الموجهة، المتعلقة بالجانب الإستكشافي والإستطلاعي للظاهرة ضمن حيزها المجالي، والتي تمت من خلال ترددنا على مقهى طون طون فيل المقابل للسوق الموازي، ما ساعدنا على إستكشاف الميدان، الأمر الذي كان له دور في صياغة بعض أسئلة المقابلة، والتي سنستعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (20) يمثل: شبكة الملاحظة الميدانية الخاصة بالمرحلة الإستكشافية للدراسة.

المجال الحضري	اليوم (التاريخ)	الساعة	الملاحظات
سوق السكوار ببور سعيد بالجزائر العاصمة	11 ماي 2022	15:45 – 16:49	– عدد قليل من الباعة والزبائن (قلة حركية السوق). – حمل الأفراد الأوراق النقدية من العملة الصعبة. – وجود رجال في مقهى طون طون فيل يراقبون السوق.
	28 جوان 2022	15:00 -15:40	– وجود رجال الشرطة. – عدد كبير من الباعة في العقد الرابع والخامس من أعمارهم، يتعاملون بأريحية، إضافة إلى عدد من الشباب، كثرة الباعة والزبائن (إنتعاش السوق). – تردد عبارة "كاش صرف؟" من طرف الباعة بمعنى هل من بيع وشراء للعملة؟ – حمل الباعة مبالغ مالية كبيرة من العملة الوطنية.
	23 أكتوبر 2022	14:00 -14:10	– عدد قليل من الباعة. – شريحة واسعة من الشباب. – تداول الشباب لمبالغ من العملة الصعبة وعرضها على المارة في الشارع. – تواجد رجال الشرطة. – مراقبة بعض الرجال للسوق في مقهى طون طون فيل.

المرحلة االثانية: وهي الملاحظات التي جاءت في إطار المقابلات التي قمنا بإجراءها، والإحتكاك مع الباعة على مستوى السوق الموازي دون إثارة أي شبهات، والتي نستعرضها في الجدول الآتي:

جدول رقم (21) يمثل: شبكة الملاحظة الميدانية الخاصة بمرحلة بالمقابلات.

المجال الحضري	اليوم (التاريخ)	الساعة	الملاحظات
سوق السكوار ببور سعيد بالجزائر العاصمة	8 نوفمبر 2022	9:45 – 11:49	– وجود رجال الشرطة. – قلة حركية السوق مع المساومة. – حمل الباعة مبالغ مالية كبيرة من العملة الصعبة والوطنية. – عرض الخدمات على المارة. – باعة من مختلف الولايات. عبارة: البيع رهو مليح أي: البيع جيدا هذه الأيام.
	7 ديسمبر 2022	10:35 -14:40	– وجود رجال الشرطة. – وجود حركية بيع وشراء كبيرة مع المساومة. – حمل الباعة مبالغ مالية كبيرة من العملة الصعبة والوطنية. – عرض الخدمات على المارة. – عبارة: البيع رهو مليح أي: البيع جيدا هذه الأيام
	14 جوان 2023	13:11 -14:50	– عدد قليل من الباعة. – شريحة واسعة من الشباب. – تداول الشباب لمبالغ من العملة الصعبة وعرضها على المارة في الشارع. – تواجد رجال الشرطة. – عرض الخدمات على المارة. – وقوف سيارات فاخرة.

المطلب الثاني- تحليل معطيات شبكة الملاحظة:

من خلال المعطيات التي تم الحصول عليها، سواء في إطار الملاحظة المباشرة الموجهة لسوق الصرف الموازي، أو نصف الموجهة التي كانت أثناء إجراء المقابلات، إستطعنا الوصول إلى مجموعة من المؤشرات ذات دلالة مهمة، ساعدتنا في فهم بعض عناصر وميكانيزمات الظاهرة، والتي نستعرضها في النقاط التالية:

حركية السوق:

تشير حركية السوق في الأدبيات الإقتصادية إلى العمليات التي تستثمر فيها الموارد وتعاد صياغتها لغرض إما خلق حالة من التوافق، أو خلق تغيرات منسجمة مع متطلبات السوق، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة قيمة الزبون[1]، الأمر الذي يعبر عن مجموع الأنشطة التي يهدف من خلالها خلق حالة من الإنسجام بين الإمكانيات المتاحة، ومحاولة دمجها مع البيئة بهدف خلق حالة من التوازن التي تسمح ببلوغ الأهداف، ما يشير إلى كثرة أو قلة حركة السوق، والتي يمكن أن نطلق عليها بديناميكية السوق، وذلك بالرجوع للأدبيات السوسيولوجية التي تفسر الحركة تبعا للديناميكية، وهي الحالة التي يكون فيها المجتمع في حالة نشاط، وهذا على إختلاف وتيرتها وتتمثل حركية السوق على مستوى سوق الصرف الموازي في كثرة النشاط والتفاعل القائم بين الباعة والزبائن، خصوصا في الفترات التي تسبق رأس السنة كما لاحظناه في شهر ديسمبر وموسم الصيف والذي لاحظناه أيضا في شهر جوان، بينما تقل حركيته في باقي أشهر السنة.

1- بشرى، الشكري شاكر."البحث التطبيقي في قطاع الفنادق في محافظة النجف الإشراف". مجلة الكلية الإسلامية، 41(2020) (*): ص 6.

الضبط القانوني:

يتمثل الضبط القانوني في سوق الصرف الموازي في تواجد رجال الشرطة، الأمر الذي قد يثير إهتمام المتساءل عن الخلفية وراء تواجدهم دون التعرض للباعة على مستوى السوق؟ وتكمن الإجابة على التساؤل المطروح، من خلال الخصائص الأساسية التي يتمتع بها السوق بحد ذاته، إذ يعتبر أحد أنمذجة النظام الليبيرالي الحر دو النزعة الحرية الطبيعية في الأصل القائم على إقتصاد السوق، الذي ينتظم فيه سلوك الأفراد بطريقة موجهة لتحقيق مصالحهم الخاصة، وهو النظام التي تبنته الجزائر في التسعينات من القرن الماضي والذي يعد تواجد مثل هذه الأسواق أحد نتائجه، وهذا على خلفية الظروف التي أنشأ فيها كما تم التطرق إليه سابقا.

إضافة إلى ذلك فتواجد رجال الأمن يرجع للموقع الجغرافي الذي يتموقع فيه السوق، إذ يتواجد بالقرب من أهم مؤسسات الدولة، الأمر الذي يفسر من أن تواجد رجال الشرطة أمر طبيعي حيث أن تواجدهم مصاحب لتلك المؤسسات من جهة، أما من جهة ثانية فتواجدهم أمر أساسي لما يحقق من توفير الأمن والحماية لتلك المؤسسات، خصوصا في ظل المشاجرات والمشحنات التي يمكن أن تحدث على مستوى السوق الموازية، وما يمكن أن تحدثه من الفوضى والأنوميا التي تمثل حالة إنحلال المعايير التي تنظم حياة الافراد والنظام الاجتماعي[1]، ما يقودنا بدوره إلى البعد المكاني لسوق الصرف الموازي، خصوصا كونه يتواجد ضمن مجال حضري بإمتياز، مما يشكل مسألة ضبط لتلك الممارسات الموازية، والإنحرافات التي يمكن أن تصدر عنها كنتيجة للحالة الإقتصادية والإجتماعية التي تقتضي بوجود المنافسة غير المحدودة وذلك تبعا للمبادئ التي تدعو إليها الليبيرالية، ما يستلزم بدوره كضرورة ممارسة المهنة في إطار محدود من السياسات التي ترسمها له الدولة، مع الإحتفاظ بالجانب الليبيرالي الحر القائم عليه، ما يحقق بدوره الإلتزام القانوني

1- يورغن. هابرماس، مرجع سابق، ص 84.

للفاعلين على مستوى السوق بهذه الضوابط كضرورة تحقق الإستقرار والتوازن، ومنه تحقيق الأهداف وبلوغها.

الضبط الإجتماعي:

ويكمن ذلك في مدى الإلتزام بالقوانين التي تحددها الجماعة، بالإتفاق في إطار موجه للعمل، حيث يتم مراقبة الأفراد حول مدى إلتزامهم بها، في إطار ما يمكن تسميته بعقد المجتمع الذي تسبقه فكرة الجماعة المنظمة التي تفضي بوجود عقد بين الرعايا والحاكم بفعل إرادة إجتماعية مشتركة[1]، أين لا يسمح بموجب هذا العقد الإنحراف عن معايير العقد وشروطه، وبمقتضى ذلك يسعى الحكام من الممولين وأصحاب المصالح في السوق الموازية التأكد من قدرة وكفاءة الرعايا من الباعة، من خلال مراقبتهم ومراقبة كيفية سير الأمور، مما يسمح بمتابعة المصالح من أجل تحقيق الأهداف، التي تكون مرهونة بمدى كفاءة الباعة وتقيدهم بالتعليمات، ما يعبر عن قوة الضبط الذي يتميز به السوق الموازي للصرف.

الإطار التسويقي لسوق الصرف الموازي:

يكمن الجانب التسويقي من خلال عرض السلع والخدمات على المارة، وذلك من خلال حمل الباعة للأوراق النقدية من مختلف العملات سواء الوطنية أو الأجنبية، مع إتباع سياسة الترويج التي تعتمد على الترويج للسلع والخدمات، ويعرفه **كوتلر Kotler** في ذات السياق على

1- روسو، لوك هيوم. العقد الإجتماعي. ط1. ترجمة عبد الكريم أحمد. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019، ص 59.

أنها:" ميكانيزم إقتصادي، وإجتماعي الذي يقوم من خلاله كلا من الفرد والمجتمع إشباع حاجياتهم على أساس إمكانيات خلق تبادل السلع والخدمات لمختلف الحاجيات التي لها قيمة لدى الغير"[1].

وتتمثل الميكانيزمات المادية من هذا التعريف على أساس الربحية، فيما تتمثل الميكانيزمات الإجتماعية في الفعل ورد الفعل القائم على عملية التبادل لمختلف السلع والخدمات.

وبذلك يسعى الفاعلين في إطار المحددات التسويقية المتعلقة بالمجال، والجمهور المستهدف من الزبائن، ومناطق المبيعات[2]، إلى طرح أي عرض منتوجهم من العملة الصعبة، وهذا من خلال خلق إستراتيجية الجذب عن طريق العبارات التي يستخدمها الباعة، التي تكون بدورها ذات دلالات ومعاني الدالة عليه كتلك التي يتم من خلالها التعريف بالمكان وهي **كاش صرف** على المارة، والتي تعتبر واجهة للعنوان الصحيح الذي يتم على مستواه عملية التبادل لمختلف العملات الصعبة مقابل العملة المحلية، إضافة إلى عبارة **البيع رهو مليح**، والتي تشير بدورها إلى إستقرار سعر العملة الأجنبية في سقف معين في حالة الشراء، أو إرتفاعه في حالة البيع.

المساومة ضمن قانون العرض والطلب:

يقوم الفاعلين على مستوى السوق الموازية بعملية المساومة التي تضمن لهم الحصول على أكبر قدر من الفائدة، من خلال عملية التبادل التي يحكمها قانون العرض والطلب على العملة الأجنبية، والتي تكون مرهونة بظروف معينة كالفترات التي ينشط فيها البيع بسبب العطل ومواسيم الأعياد وفصول السنة، وندرة العملة الصعبة وقلتها من السوق، خصوصا في ظل القيود المفروضة على عملية الصرف التي كانت السبب الرئيسي في ظهور الظاهرة في السبعينات من القرن

1- Philip Kotler et Bernard Dubois. Marketing Management, 9éme ediParis : edition publi union, 1997, p 20.

2- عبد العزيز صالح، بن حبتور. الإدارة الإستراتيجية-إدارة جديدة في عالم متغير. ط1. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، ص 86.

الماضي(أنظر جدول 13)، وتسقيف حجم القيمة المسموح الحصول عليها في السوق الرسمية كما جرى توضيحه سابقا في الجدولين (14 و15)، إضافة إلى بعض محددات سعر العملة التي تتحكم في قيمة العملة، والتي تتعلق بالشائعات والحروب والظروف السياسية والإقتصادية (ص135) الأمر الذي يسعى الفاعلين على مستوى السوق إستغلاله، لإتخاد مختلف الآليات والوضعيات المناسبة في ظل قوة العرض والطلب كما سماه **أدم سميث** والتي عبر عنها باليد الخفية التي تسعى بدورها الى حركية الإقتصاد الداخلية، كما تسهر بضبط الإقتصاد المحلي وأسواقه المحلية بنظام" (ص162) ما يفسر قوة الضبط الذي يمارس على السوق في إطار قوانين خاصة.

تنوع الفئات العمرية:

الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى إنتشار ثقافة العمل الحر في المجتمع الجزائري في مختلف أوساط الفئات العمرية بدون إستثناء خصوصا في ظل المرونة التي يتمتع بها السوق الموازي، والتي لا تتقيد بشروط معينة من أجل الولوج إليه، وهذا في ظل الظروف الإجتماعية التي تدفع بالأفراد على إختلاف أعمارهم حشد مواردهم وتكييفها لتتماشى مع السوق الموازية للسوق.

تنوع الفئات الإجتماعية:

يتمتع السوق الموازي للصرف حسب ملاحظتنا بالتنوع في الإنتماء الطبقي، إذ يضم مختلف الشرائح الطبقية، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه لقيمة السلعة التي يتم تداولها على مستوى السوق، والتي يتشارك في الطلب عليها جميع الأفراد من دون إستثناء، على غرار القيمة التي يتم إقتنائها وهو الأمر الراجع بحد ذاته للقدرة الشرائية لكل فئة، ما يرفع من قيمة العملة، وهي المعادلة التي يدركها الباعة على مستوى السوق بشكل واع وعقلاني، مستغلين هامش الحرية الممنوحة لهم عن طريق فرض القيمة التي تناسبهم.

التنوع الإنتماء أو الأصل الجغرافي:

إرتبط العمل على مر العصور بديناميكية التحضر والتطور، أين إرتبطت بالعمران كأحد الدلائل على تواجدها، وتعد النمط الذي يستجيب له الأفراد من خلال الفرص والعروض التي تقدمها، إذ يشير **عبد الرحمان إبن خلدون** في ذات السياق قائلا: ((متى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته، وإستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمُها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية...لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش))[1]، الأمر الذي يفسر التنوع الجغرافي من حيث الإنتماء للفاعلين على مستوى السوق الموازية للصرف، إذ تمثل لهم فرصة يتم من خلالها تحقيق الترف والغنى خصوصا في ظل الحركية التي تتمتع بها، من حيث كثرة وتنوع العمران، السكان والأسواق.

ومن أجل ذلك أوصت منظمة العمل الدولية ضمن برنامجها المتعلق بالتدريب الريفي، بتوفير التدريب لتحفيز الشباب لكسب مهارات جديدة، ووضع برامج التدريب المهني مع الشركات المحلية والحرفيين، ما يتيح فرصة إيجاد عمل في مجتمعاتهم المحلية، من أجل تجنب الهجرة نحو المناطق الحضرية[2].

الإنتضام الجغرافي:

جاءت ملاحظتنا قائمة على إنتضام الأفراد في نفس الحيز المكاني، حيث يستدل أفراد

1- أحمد، الزعبي. مرجع سابق، ص 397.

2 - la croissance de l'emploi et développement. Rapport v, 97 éme session, Bureau international du travail. Ameliorer les aptitudes professionnelles pour stimuler la productivité. 2008. Genève : p 73.

الجماعة بعضهم بسهولة، وهو الأمر الذي لاحظناه أثناء ترددنا على السوق، أين إلتقينا في زيارتنا الثانية من أجل إجراء المقابلات مع المبحوثين ممن تم إجراء معهم مقابلات في نفس الموقع من السوق الموازي، الأمر الذي يمكن إرجاعه لسهولة التواصل مع أفراد الجماعة خصوصا إذا ما تعلق الأمر بطلب مساعدة أو أي نوع من الخدمات كالفكة كما لاحظنا.

المبحث الثاني- عرض وتحليل المعطيات ونتائج المقابلات:

سنحاول خلال هذا الجزأ من الدراسة معالجة وتحليل نتائج المقابلات، التي تم إجراءها مع الباعة على مستوى سوق الصرف الموازي، والذي تمثل عددهم 18 مفردة من المجتمع الإحصائي وبعد الوصول لدرجة الإشباع من خلال تكرار نفس الإجابات كان إكتفاءنا لهذا القدر من المقابلات، التي كانت ضمن فترات متباعدة ومختلفة، وفي حدود زمنية مختلفة من أجل رصد ومتابعة حركية السوق ونشاطها حسب إختلافها، والتي كانت في:

المقابلة الأولى: 11/8/ 2022.

المقابلة الثانية: 2022/12/7.

المقابلة الثالثة: 2023/06/14.

والتي سوف نستعرضها في محاور، وذلك ضمن ما آلات إليه نتائج المقابلات كالآتي:

المطلب الأول- عرض الخصائص الديمغرافية لعينة البحث:

جدول رقم يمثل: (22) الخصائص الديمغرافية لعينة البحث.

المبحوثين	الحالة الإجتماعية	المستوى التعليمي	بداية النشاط
1	أعزب	ثانوي	2011
2	أعزب	جامعي	2013
3	أعزب	جامعي	2019
4	متزوج	متوسط	2017
5	أعزب	جامعي	2015
6	متزوج	إبتدائي	2017
7	أعزب	متوسط	2015
8	أعزب	متوسط	2015
9	أعزب	ثانوي	2015
10	متزوج	ثانوي	2015
11	أعزب	جامعي	2019
12	أعزب	إبتدائي	2007
13	أعزب	ثانوي	2018
14	متزوج	ثانوي	2013
15	متزوج	متوسط	2017
16	أعزب	جامعي	2010
17	أعزب	متوسط	2016
18	متزوج	جامعي	2019

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للمعطيات الميدانية.

يمثل الجدول أعلاه الخصائص الديمغرافية لعينة بحثنا والتي تتوزع عند مستوى الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي، وبداية ممارسة النشاط، فيما لم يتم إدراج السن وذلك لإمتناع بعض المبحوثين الإجابة عنه، ما إضطرنا إلغاء السؤال وعدم طرحه في باقي المقابلات، كما لم يتم إدراجنا لمتغير المستوى المعيشي، وذلك لعدم مصداقية الباعة في الإجابة عن السؤال، حيث كان البعض مترددا في إجاباته، وأعطى البعض منهم إجابتين ك(ضعيف، متوسط)، أو (متوسط أو ضعيف، جيد)، فيما كانت إجابات البعض متناقضة ففي حين صرحوا بأن مستواهم ضعيف إلا أنهم وفي ذات السياق صرحوا بأن عملهم في السوق مربح جدا، وهذا بإستثناء البعض من الذين أعطوا إجابات واضحة وصريحة.

وتساعد الخصائص الديمغرافية للباحث في البحث في تفسير بعض عناصر البحث، وفقا للمعطيات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين.

المطلب الثاني- تحليل ومناقشة نتائج المقابلات:

المحور الأول- أسباب ولوج الأفراد إلى إمتهان العمل في السوق الموازي للصرف:

ويضم هذا المحور مجموعة من العوامل التي تمثل أسباب توجه الأفراد إلى السوق الموازية للصرف، وذلك بناءا على إجابات المبحوثين، والتي تمثلت في الأسباب (الإدارية، الإقتصادية الإجتماعية، والثقافية).

وإنطلاقا من المفهوم التالي حول العمل، والذي إرتاينا أنه شامل لجميع العناص التي نحاول من خلالها تفسير وتحليل الأسباب التي تدفع بالأفراد التوجه للعمل في السوق الموازي للصرف، نستدل به تحليلنا، إذ يشير على أنه "نشاطا فكريا أوعضليا، يقوم به الفرد من أجل تحقيق

رغبة إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أوعقائدية"[1]، ما يفسر الأدوار الرئيسية التي يمثلها العمل والتي تعد بدورها الأسباب التي تدفع الأفراد إلى التوجه لإمتهان العمل على مستوى سوق الصرف الموازي، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالجانب الإداري، والتي سوف نتطرق إليها جميعها في الجداول التالية:

1 -Gorge,Friedman et pierre Naville. Traité de sociologie du travail.Tome1. Paris : éd Armand Colin, 1970.

جدول رقم (23) يمثل: الأسباب الإدارية التي تدفع الأفراد الولوج للعمل في السوق الموازي للصرف.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
شروط العمل	تعد الخبرة من بين أهم وأولى متطلبات سوق العمل التي تقابل الأفراد، إضافة إلى شروط أخرى تتمثل في مستوى تعليمي معين، أو الحصول على شهادة جامعية أومهنية، أو بعض الكفاءات والمهارات كاللغة الأجنبية والتحكم في الكمبيوتر.	– نقص التأهيل العلمي. – نقص التأهيل التقني. – عدم التوافق بين المدخلات ومخرجات سوق العمل.
التعقيد على مستوى المعاملات الإدارية.	صعوبة وكثرة المعاملات الإدارية التي تتطلب وقت وتستنزف جهد تشعر الفرد بالملل والإرهاق.	– البيروقراطية. – قيود تنظيمية.
المحسوبية من أجل العمل	تعتبر المحسوبية من بين الأمور المهمة التي تزيد فرص العمل في القطاع الرسمي، فبدون شبكة علائقية قوية تملك نفوذ وسلطة، لا يستطيع الفرد الحصول على عمل في القطاع الرسمي.	– رأسمال إجتماعي. – اللاعقلانية.
الفساد الإداري.	تعد الرشوة من بين الأمور التي تصادف الأفراد من أجل تسوية أوضاعهم القانونية، وتسوية أوراقهم لمباشرة أعمالهم ومشاريعهم.	– اللامعيارية. – عدم الإمتثال الأخلاقي والضبط القانوني.
كثرة المهام.	يتميز العمل الإداري خصوصا في المنظمات الخاصة بكثرة المهام والمسؤوليات وإستغلال العمال وإستنزافهم طاقيا، إضافة إلى المعاملة السيئة والإسراف في إصدار الأوامر.	– عدم الرضا الوظيفي. – الإدغان في ممارسة السلطة – نمط الاشراف السلبي.

من خلال مضمون المعطيات المشار إليها في الجدول، فإن ولوج الأفراد للعمل على مستوى سوق الصرف الموازي وفق العوامل التنظيمية الإدارية في القطاع الرسمي، التي يتحكم فيها والتي يمكن إرجاعها إلى متطلبات سوق العمل، ومدى توافقها مع تطلعات المؤسسات التي تسعى من خلالها البحث عن موارد بشرية مناسبة، خصوصا في ظل المنافسة التي تقتضي مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى السوق سواء، على الصعيد المحلي أو العالمي بالأخص في ظل الشراكة الأجنبية والتفتح على التجارة العالمية، مما يجعلها تقوم بوضع شروط في عملية إستقطاب العمالة المناسبة ذات مهارات وكفاءات عالية، من حيث التأهيل العلمي والتقني كالمهارات اللغوية كونها أهم آليات التواصل بينها وبين الشركات الأجنبية من أجل إقتراب الرؤى وتفسيرها، بإعتبار أن اللغة تتداخل في كثير من الأنشطة الفردية اليومية، والتي على إثرها يباشر الأفراد في المجتمع نشاطاتهم بإستخدامها، فهي تمثل سلوك إجتماعي يقوم به مجموعة من الأفراد من أجل التفاهم وتحقيق المصالح[1]، ما يفسر العلاقة القائمة بين اللغة والمجتمع بصفة عامة، ومختلف المجالات التي تقوم عليها العديد من الأنشطة والتفاعلات بين الأفراد بصفة خاصة، ومنه فإن اللغة تمثل أحد الآليات التي تسعى المؤسسات إعتمادها في ظل ما يتوافق وتطلعاتها، التي تسعى من خلالها تحقيق أعلى قدر من الإنتاجية، من أجل ضمان الإستمرارية والبقاء، إذ يعد في ذات الصدد نموذج كل من **كاتز** و **كاهن** القائم على توفير المؤسسة الموارد البشرية الضرورية أحد أنظمتها الضرورية التي تتخدها من أجل ضمان المحافظة أو البقاء[2]، الأمر الذي يشكل عائق أمام طالبي العمل بسبب إفتقارهم للرصيد اللغوي الذي يمكنهم من الحصول على عمل، بالأخص اللغة الإنجليزية والتي باتت تعد مطلبا أساسيا في جميع أنظمة ومؤسسات المجتمع.

1- عبد العزيز، محمد حسن. علم اللغة الإجتماعي. القاهرة: مكتبة الأداب، 2009، ص 3.
2- الفضيل، الرتيمي وآخرون. مرجع سابق، ص 76.

إضافة إلى مهارات التحكم في آليات الكمبيوتر والحاسوب، كونها أصبحت مطلبا ضروريا يزداد أهميته والطلب عليه كل يوم، خصوصا في ظل الثورة التكنولوجيا المعاصرة التي تعتمد على الرقمنة والمعلومات في عملية صنع القرار.

الأمر الذي يقودنا بدوره إلى طرح إشكالية مدى توافق المخرجات التي تقدمها المؤسسات التعليمية على إختلافها سواء الجامعة أو مراكز التكوين المهني والمعاهد العليا مع متطلبات سوق العمل؟

وتكمن الإجابة إلى عدم التوافق في الكثير من الأحيان مع مدخلات السوق، ما يشكل عائق أمام خريجي الجامعات، والمعاهد العليا بشكل خاص وكبير، ومراكز التكوين المهني، إذ كثير ما يتردد عبارة بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، كونها أحد المؤشرات التي أضيفت في دراسة ظاهرة البطالة، الأمر الذي يدفع بهذه الفئة التوجه إلى سوق الصرف الموازي من أجل الحصول على العمل بدون أي شروط مسبقة كتلك التي يتطلبها القطاع الرسمي، وهو الأمر الذي لاحظناه إذ تضمنت عينة بحثنا بحد ذاتها بعض الأفراد ممن يملكون مستوى تعليمي عالي، ما يشير إلى عملية التكوين غير المناسبة، إذ يشير في ذات الصدد **دي مونتو مولاني De Montomollini** على أن التكوين دليل على إحداث تغير إرادي في سلوك الراشدين في أعمال مهنية، في حين يرى **ميلاري Milaret** على أن التكوين نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني[1]، ما يشير إلى دور التكوين في إكتساب الفرد المهارات التي تساعده في إكتساب مهنة أو عمل ما.

1- نصيرة، لعموري. "العوامل المؤثرة في مستوى تحكم الطالب الجامعي في اللغة الفرنسية دراسة ميدانية بجامعة سعد دحلب البليدة". رسالة ماجستير. جامعة البليدة. الجزائر(*). 2007. ص 25.

في حين ومن الناحية الثانية، فقد تمثل الشبكة العلائقية أحد المتطلبات الضرورية التي يكون لها دور كبير في دخول سوق العمل والحصول على منصب عمل، وذلك بالرغم من إستوفائهم لشروط ومتطلبات السوق، إذ تقاس قدرة الأفراد وفرصتهم في الحصول على عمل من خلال مدى إمتلاكهم للعلاقات ذات نفوذ، وهي الظاهرة التي تعرف إنتشارا واسعا في مجتمعنا على خلفية قضاء وتبادل المصالح الشخصية دون أي إعتبارات للصالح العام، في إطار ما فسره **جيمس كولمان** بأن الرأسمال الإجتماعي كامن في بناء العلاقات الإجتماعية مع الآخرين، بإعتبارها موارد يكمن التفريق بينها وبين الأفراد الذين يملكون هذه الموارد، والأفراد الذين يستفيدون منها، وأنه من بين وظيفتين للرأس المال الإجتماعي ما تعلق بالمعلومات والفرص التي يمكن إقتنائها (ص222) ما يشير إلى الإختيار اللاعقلاني للأفراد، القائم على المصالح وصلة القرابة ودائرة المعارف والأصدقاء، الأمر الذي يفسره **ماكس فيبر** باللاعقلانية الأفراد نتيجة لسيادة الإعتبارات الشخصية في العمل مقابل الإعتبارات العقلية والموضوعية، مما دفعه إلى صياغة نموذجه البيروقراطي من أجل السيطرة على سلوك الأفراد، والذي يحث ضمن مبادئه الإختيار العقلاني للعاملين القائم على أساس الكفاءة والمعرفة الفنية[1].

في حين تقف ظاهرة الفساد الإداري، الذي تعرفه الإدارة الجزائرية كما تم الإشارة إليه سابقا والذي يمثل اللامعيارية التي تعبر عن فقدان القيم الأخلاقية، وقيم الضبط والإمتثال للقوانين، أحد المعوقات التي تدفع بالأفراد التوجه للسوق الموازي للصرف على غرار باقي المهن الحرة الموازية الأخرى، إذ يتطلب إنهاء الإجراءات القانونية الخاصة بالأوراق المتعلقة بتقديم رخص من أجل مباشرة الأعمال مبالغ معينة يتم تقديمها من طرف الأفراد المقدمين على المشاريع، للعمال القائمين على تخليص المعاملات، والتي تكون في بعض الأحيان مبالغ كبيرة نوعا ما، الأمر الذي يستنكره

1- عبد الكريم، بوحفص. مرجع سابق، ص 61، 62.

الأفراد أصحاب المشاريع سواء من ناحية المبدأ بحد ذاته كونه إستغلال، أو عدم إمتلاك تلك المبالغ المالية، أو من الناحية الدينية إذ يعتبر سلوك محرم في الدين الإسلامي، مما يمثل الدور التوجيهي القائم على المبادئ والقيم التي تحددها المرجعية الثقافية والدينية للأفراد، والتي تمثل النسق القائم على القيم العامة للمجتع، الأمر الذي يتم من خلاله توجيه الأفراد لإمتهان العمل على مستوى السوق الموازي.

فيما يمثل الجانب السلبي للبيروقراطية على نقيض مباديئها الداعية للعقلنة، والذي يتعلق بكثرة المعاملات الورقية، والنظم والإجراءات الإدارية والقانونية، إلى جانب كثرة المهام والمسؤوليات المفروضة على الأفراد داخل التنظيمات، والتي تجعل من البيروقراطية في إطار إحتكاري، حسب ما ذهب إليه **ميشال كروزي** حيث أن القوانين التي تعتمد عليها البيروقراطية [والتي نقصد بها هنا كثرة الإجراءات والمسؤوليات] تصبح مع مرور الزمن لا معنى لها بفعل عامل الزمن وتغير الأوضاع، إذ يقوم الأفراد بالتحايل على هذه القوانين من أجل التغلب على أوضاعهم، إذ يتحايلون على تلك التي لا تناسبهم، في حين يقومون بإستغلال تلك التي تخدم مصالحهم[1].

حيث يشير **هيرناندو سوتوHernando Soto** من خلال أبحاثه حول العمل غير الرسمي أو المهن الحرة الموازية في البلدان النامية، كونها تمثل الحل والبديل في نفس الوقت، أمام البيروقراطية المحبطة والتكاليف الباهضة (ص87)، خصوصا في ظل التسلط القائم على الإسراف في إستعمال السلطة والتي تفضي بدورها إلى قمع حرية الأفراد حيث تعد بذلك أحد العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي وتعزيز الشعور السلبي المتعلق بالإنتماء والولاء للمنظمة كونها لم تعد تمثل المكان المناسب لهم.

1- فضيل، الرتيمي وآخرون. مرجع سابق، ص 59.

وكنتيجة للعوامل التي يتعرض لها الفرد في المنظمة من كثرة المهام، والتسلط وما يسببه من دوران العمل، الأمر الذي يذكرنا بما أشار إليه **ألان توران** حول مسألة العمل بكل صوره في القرن التاسع عشر والظروف المعيشية للعمال الصناعيين، والتي كانت قد بدأت تحددها مسألة عامة واحدة، وهي مسألة ضغط النظام الرأسمالي الليبيرالي على بائعي العمل[1]، ما يجعل اللجوء إلى السوق الموازية كأحد البدائل المتاحة خصوصا في إطار ما تتمتع به من مرونة وسهولة الولوج إليها دون أي معيقات أو شروط محددة.

إذ تعبر اللارسمية رد فعل عن كثرة المعاملات البيروقراطية، ففي ذات السياق وكما تم التطرق إليه سابقا في الفصل الثاني، وبالعودة إلى السوق الحرة الذي تتخد فيه كل العناصر الإقتصادية (من الإقتصاديات المنزلية إلى الشركات الخاصة) وكل قرارتها حول الإنتاج والإستهلاك بإستقلالية تامة...لا توجد خطة إقتصادية أعدتها جهة مركزية يجب على الجميع الإلتزام بها، إنما يضع أرباب الإقتصاديات المنزلية والشركات مخططاتهم الإقتصادية الإستهلاكية الفردية...إلا أن هذه الآلية لا تستطيع العمل ما لم تكن الشركات حرة، حيث تنتج ما تعتقد أنه يحقق لها الربح، وما لم يكن أرباب الإقتصاديات المنزلية أيضا أحرار بإختيار ما يناسبهم في السوق[2] الأمر الذي يدفع الأفراد التوجه ضمن نطاق الأسواق الحرة الموازية.

1- جورج، فريدمان وبيار نافيل، ترجمة حسين حيدر. رسالة في سوسيولوجيا العمل ج 2. ط1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1985، ص12.

2- هاني، صالح. مرجع سابق، ص ص 39-41.

جدول رقم (24) يمثل: الأسباب الإقتصادية التي تدفع الأفراد الولوج للعمل في السوق الموازي للصرف.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
ضعف الأجر والربح البطئي.	يمثل الأجر المتقاضي في القطاع الرسمي سواء العام أو الخاص الذي يستغل الطاقة ويستنفذها، زهيد ولا يقضي الحاجيات، كما أنه لا يتوافق مع الجهود المبدولة.	– عدم الرضا الوظيفي. – ضعف تقييم درجة الجهد المبدول. – إنعدام العدالة في سياسة الأجور.
السعي وراء الربح السريع.	يسعى الأفراد إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتكوين رأسمال مال بأكبر قيمة ممكنة، وفي وقت أقل ممن يمكن تحقيقه في العمل الرسمي.	– قيم مادية. – تراكم رأسمالي.

بالعودة إلى نتائج الأبحاث والتوجهات النظرية التي تم إستعراضها في الفصل الثاني من دراستنا، فقد توافقت بدورها مع ما صرح به أغلبية المبحوثين، إذ تعد البطالة من بين أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد التوجه للسوق الموازية للصرف، حيث أشار التيار الممتد لأعمال كل من **لويس** و **هاريس تودارو** على أن الإقتصاد غير الرسمي هو نتيجة لإقتصاد الكفاف، كون وجوده متعلق بسبب عدم قدرة الإقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل كافية (ص85)، خصوصا في ظل الأزمات المالية، مثلما حدث خلال الأزمة العالمية عام2008، والتي كان لها آثار كبيرة على مستوى المجتمعات، من حيث التشغيل، وإنخفاض مستوى الأجور، والبطالة، ما كان له دور في

زيادة نسبة العمالة غير الرسمية بالأخص في الدول النامية[1]، المشهد الذي كان حاضرا في الجزائر خلال أزمة البترول سنة 1986، كما تم التطرق إليه سابقا والتي أدت إلى إستفحال الأعمال الحرة الموازية وإنتعاشها مع ظهور أشكال أخرى منها، كنيتجة للتسريح العمالي المكثف الذي عمدت السياسة الجزائرية إتباعها بمباركة من صندوق النقد الدولي، ما دفع بالأفراد كرد فعل الذي تحركه دوافع الحاجة البحث عن مختلف الإستراتيجيات التي يتم تصميمها تبعا للأهداف المراد تحقيقها.

كما يعد عامل ضعف الأجر من بين العوامل التي تلعب دور مهم حول الشعور الذي يخلفه عدم الرضا، مما يؤدي بدوره إلى ترك العمل، وهو الأمر الذي تم إثارته من طرف الإتجاه التبادلي كونه أحد الإتجاهات التي تطرقت إلى الإنتماء التنظيمي، حيث يرى أن الإنتماء التنظيمي يعكس إرتباط الفرد بالمنظمة وعدم الرغبة في تركها نتيجة لوجود منافع أو فوائد سيتركها إذ ترك المنظمة، وأن إنتماء الفرد للمنظمة يزداد بقدر ما يحصل عليه من حوافز وعطايا[2]، وعلى ضوء ذلك فإن قلة الأجر خصوصا مع عدم توافقه للجهد الذي يبذله الأفراد ما يعبر بدوره عن ضعف تقييم الأداء من بين أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لترك المنظمة، كون أن الأجر يعني تحويل الوقت والجهد إلى إنتاج، في مقابل الحصول على عائد مادي في صورته المباشرة كالنقود، أو غير المباشرة كالخدمات الطبية والترفيهية والتأمين، فهي عملية مقايضة أو مبادلة بين صاحب العمل والموظف، إذ ما يحث في الواقع عملية مبادلة ناقصة[3]، خصوصا على هامش غلاء المعيشة وعدم القدرة على تلبية جميع الحاجيات ومتطلبات الحياة التي باتت تعرف تنوعا وتصنيفا لا يقف على

1- (P) Johannes et (R) Jutting et Jutan de Laiglesia. l'emploit informel dans les pays en développement : une normalité indépassable.Paris : centre de développement de l'ocde, 2009, p 9.

2- فريال، بحباح. "القائد والمرؤوس في معادلة تحقيق الإنتماء التنظيمي تحليل نظري ودراسة ميدانية". دراسات إجتماعية، 8 (أفريل 2011): ص 12.

3- أحمد، جابر حسنين. الإحباط الإداري (الأسباب والعلاج). ط1. القاهرة- مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013، ص71.

الأكل والشرب والمسكن كحاجيات أساسية بل تطورت بالموازاة مع التطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى المجتمعي، الأمر الذي يدفع بالأفراد البحث عن بدائل تحقق لهم الإكتفاء وبجهد أقل، ما يفسر أهمية الأجر لدى الفرد من جهة والمؤسسة من جهة أخرى إذ يتم بواسطتها تحفيز الفرد لزيادة مهاراته وتنمية قدراته، ومن ثم رفع مستوى أدائه في العمل[1]، حيث يعد الأجر غير العادل أحد التحديات التي تواجهها المؤسسات من خلال شعور الالأفراد بالإستيلاب وعدم الرضا الوظيفي لديهم، مما يعود بالسلب على مستوى أدائهم، ثم على مستوى فعالية المؤسسة، أو على ثبات الأفراد، والذي يعتبر أحد مبادئ الأربعة عشر التي قدمها **فايول هنري**، إذ يدعو لضرورة ثبات الأفراد قدر الإمكان لعامل الخبرة والتخصص وقلة التكاليف[2]، مما يشير إلى أهمية الأجر والعدالة في سياسة الأجور، القائمة على التقييم السليم والموضوعي للجهد المبدول.

ويثير **أحمد هني** في ذات السياق على أن العمل غير الرسمي يمثل الممارسات التقليدية الخفية، التي يسعى من خلالها الفاعلين الإجتماعيين زيادة أرباحهم في وقت قصير من خلال تسيير مختلف المشاريع والأموال[3].

فبالعودة إلى مفهوم العمل الذي تم إعتماده في بداية هذا المحور كونه يشير إلى "النشاط الفكري أو العضلي...من أجل تحقيق رغبة إجتماعية أو **إقتصادية** أو ثقافية أوعقائدية"، تكمن أهمية العمل على مستوى سوق الصرف الموازي، إذ يعد نشاطا يستطيع الفاعلون من خلاله تحقيق قيمهم المادية التي تتجلى في الأموال كقيمة يستطيعون عن طريقها تلبية حاجياتهم من جهة، وتراكم الأموال من أجل التدرج في الحاجات من الأساسية المتعلقة بالأكل، المشرب...إلخ

1- أحمد، جابر حسنين، نفس المرجع، ص 72.

2- فضيل رتيمي، مرجع سابق، ص 40.

3- Ahmed, Hani." informel et société en voie de développement" in actes du colloque international de Nouakchott du 08au 11décembre 1991, éd puf, Paris, 1988, p 55.

إلى تلك المتعلقة بالإنتماء من جهة أخرى، وذلك عن طريق الزواج وتكوين أسرة، والتي تعتبر منعطف أو جسر للإنتقال ما بين الحاجات البيولوجية المتعلقة بالحاجة للجنس، إلى الحاجات التي تشكل معنى روحي أعمق وهو الإنتماء، الأمر الذي لا يتحقق إلا في ظل ظروف مناسبة من عدة نواحي جسمانية، عقلية، دينية عقائدية، وإقتصادية المتعلقة بالقيمة المالية، إذ يتطلب تكوين أسرة الأموال بدءا من مصاريف المهر والعرس إلى شراء منزل وتلبية حاجيات أفراد الأسرة التي يصبح الفرد مسؤولا عنها، وهو الأمر الذي يتوافق مع جميع إجابات المبحوثين، إذ أكد أحدهم على أن عمله في السوق الموازي للصرف مكنه من الزواج في مدة قصيرة من بداية عمله في السوق، إذ كان بالنسبة له البديل الذي تكيف معه أمام إنعدام فرص العمل حسب قوله وذلك بالرغم من أنه يملك مستوى تعليمي عالي، الأمر الذي دفع به الإكتفاء في البحث عن العمل كون أن العمل في السوق الموازي للصرف حقق له درجة من الإشباع والرضا.

كما صرح أغلب الباعة أنهم لا يسعون لترك عملهم في السوق الموازي مقابل منصب عمل في سوق رسمية، إلا في حالة حصولهم على منصب عمل بدخل جيد يؤمن لهم مستوى لابأس به من العيش، ما يشير بدوره إلى قيمة الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الباعة على مستوى السوق الموازية، وأمام هذا فقد صرح الأغلبية منهم بأن قيمة العمل المادية تكمن في الربح بعيدا عن الإعتبارات الأخرى التي تشمل الضمان الإجتماعي، وهذا رغم المخاطر التي تكون على مستوى السوق الموازي فحجم المكاسيب التي يتم الحصول عليها سواء المادية أو الراحة النفسية، من حيث الحرية والمرونة في العمل تفوق تلك التي يشملها القطاع الرسمي من ضمان إجتماعي ومكانة إجتماعية مزيفة لا تحقق الإشباع والرضا... وهذا حسب إجابة أحد المبحوثين ممن لديهم مستوى تعليمي عالي، إذ أكد أن إرتدائه بدلة رسمية وذهابه للعمل كل يوم هو واجهة جميلة لواقع معاكس يتم حسدك عليها، معبرا في ذات السياق **تأخذ غير العين**، ما يشكل نظرة الفاعلين للعمل والقيمة

المادية الربحية التي يمثلها لهم دون أي إعتبارات أخرى، خصوصا فيما يتعلق الأمر بفئة الشباب التي تسعى للربح السريع من منطلق الطابع الإستعجالي الذي تتمتع به، في المقابل كانت إجابات البعض القليل من الباعة ممن هم في عمر متقدم وأرباب الأسر، والتي تقتصر على رغبتهم في عمل مستقر ضمن قطاع رسمي، الأمر الذي يمكن إرجاعه لمسؤولياتهم الأسرية التي تحتم عليهم الحفاظ على سلامتهم وهذا في ظل المخاطر التي يمكن أن تواجههم على مستوى السوق من إعتداءات والنصب من خلال عملات مزورة، إضافة إلى واقع سوق الصرف الذي لا يعرف إستقرار من حيث حجم الربح والخسارة، أين يمكن للفرد أن يكسب مبالغ كبيرة في فترات معينة، في حين يمكن أن تتسم بعض الأوقات بالركود والتي قد تدوم أحيانا لفترات طويلة، وهذا على حسب إجابات جميع المبحوثين، ضف إلى ذلك عامل الإستقرار الذي يسعى الباعة لتحقيقه على جميع الأصعدة.

ووقوفا أمام عامل القيمة المادية للعمل والأرباح التي يسعى الأفراد الحصول عليها، فقد يمثل العمل في سوق الصرف الموازي لدى بعض الباعة كونه عمل ثاني بالموازاة مع عملهم في القطاع الرسمي، ما يعبر عن التعددية المهنية، إذ صرحوا أن عملهم في القطاع الرسمي ما هو إلا ضمان، فيما يعد عملهم في القطاع الموازي الجانب الربحي، فبالعوة إلى الضمان فقد صرح أغلب الباعة خصوصا الشباب منهم أنه أمر غير مهم بالنسبة لهم كونه لا يشكل قيمة ربحية كبيرة، وأنهم يفضلون العمل ضمن مهنة مربحة في ظروف مرنة وسهلة أفضل من تلك التي تخضع لضوابط بيروقراطية تعسفية وبأجر زهيد، ما يشكل بدوره قيمة الإدخار لخلق ثروة، وهي النقطة التي آثارها الإتجاه الليبيرالي أين إعتبر أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا منظم إجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة وفرص العمل[1].

1- Philipe, Adair. "production et financemet du secteur informel urbain en Algérie", revue economie et management, n°1, (2002) (*) : p 2.

جدول رقم (25) يمثل: الأسباب الإجتماعية التي تدفع الأفراد الولوج

للعمل في السوق الموازي للصرف.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
البطالة.	تمثل البطالة أحد العوامل التي تدفع بالأفراد التوجه لسوق العمل، بسبب العوز الذي قد ينتج عنه ظواهر أخرى كالسرقة إضافة إلى ما يمكن أن تسببه من عزلة وإحباط خصوصا في ظل النظرة السلبية التي يمكن التعرض لها من الآخرين.	– الإقصاء الإجتماعي. – التهميش الإجتماعي. – العزلة الإجتماعية. – نقص تقدير الذات.
الفقر وتدني القدرة الشرائية.	تعتبر الظروف المعيشية أحد موجهات الأفراد للولوج لسوق الصرف الموازي، من أجل تأمين متطلبات الحياة اليومية التي تتسم بالأعباء بسبب غلاء المعيشة، وتدني القدرة الشرائية.	– عدم الإكتفاء المعيشي.
تلبية حاجيات أفراد الأسرة.	تعتبر تلبية حاجيات أفراد الأسرة من المهام الضرورية التي يسعى الأفراد لتأديتها.	– المسؤولية والإلتزام الأسري.

تشير معطيات الجدول إلا التداخل القائم بين عناصر النسق الإقتصادي التي تم التطرق إليها في الجدول السابق، وعناصر النسق الإجتماعي التي نحن في صدد التطرق إليها في محاولة لتحليلها وتفسيرها، وذلك في ظل التغير الإجتماعي الذي مس بدوره جميع البنى في المجتمع الجزائري من جهة، وترابط الظواهر الإجتماعية من جهة أخرى، ووقوفا أمام ما قدمه **ولبرت مور**

حول العلاقات في النظام الصناعي والنظام الإجتماعي العام، حيث أشار إلى أن العصر الصناعي نتائجه مادية في حين تكمن آثاره في محيط الأفراد[1]، والتي يقصد بها مختلف التغيرات التي طرأت على حياة الأفراد، والتي تعتبر البطالة في مقدمتها والتي تعد أحد أهم الظواهر التي تمثل ذلك التقاطع الإقتصادي والإجتماعي، خصوصا بالرجوع إلى التعريف في بداية المحور حول مفهوم العمل الذي يجمع في ثنياه ما بين العناصر الإجتماعية والإقتصادية، في علاقة ترابطية وتساندية لعناصر وظائفها، ففي حين تشير العناصر الإقتصادية للبطالة على عدم إستعابة القطاع الرسمي للأفراد، يمثل البعد الإجتماعي في الأثار التي تتركها البطالة، إذ تعد أحد مسببات بعض الظواهر الإجتماعية كالسرقة، وتعاطي المخدرات وزيادة معدل الفقر وضعف القدرة الشرائية بشكل طردي معها، ما يعبر عن ترابط وتداخل الظواهر الإجتماعية مع بعضها البعض، إضافة إلى العزلة التي يمكن أن تخلفها في ظل الشعور بالإحباط ونقص تقدير الذات، ما يشكل اللاتوازن على المتسوى الفردي والمجتمعي بحد ذاته بإعتبار أن المجتمع نتيجة لأفعال وحصيلة أفعال الأفراد حسب ما جاء به أصحاب الإتجاه الفرداني (ص191)، ما يجعلها أحد أهم الأسباب التي تدفع الأفراد التوجه للسوق الموازية، بالأخص في ظل التهميش وعدم الإدماج والإنتضام ضمن شبكة علائقية كنتيجة للإقصاء الذي يمكن أن يتعرض له الأفراد خصوصا ضمن نطاق الأسرة، ما يثير الشعور بالإحباط ونقص تقدير الذات بسبب البطالة، فهي بذلك مصدر يتشكل من خلاله الإغتراب والإستيلاب في الأدوار التي تشكل أحد العوائق في بناء علاقات إجتماعية صحية وإيجابية، بعيدا عن العلاقات المرضية السلبية كأصدقاء السوء والجماعات المتطرفة، وهذا بناءا على إجابات المبحوثين، الأمر الذي دفعهم للعمل في السوق الموازية، حيث صرح كل الباحثين في ذات السياق على النظرة والمواقيف السلبية التي يمكن التعرض إليها من طرف الآخرين كونك بطال، خصوصا

1- حسين، الساعاتي. علم إجتماع الصناعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1980، ص 254.

إذا تعلق الأمر بدائرة الأهل والأصدقاء، الأمر الذي تتحدد على إثره أشكال العلاقات الإجتماعية وأنواعها تبعا للظروف التي تعيشها المجتمعات، كما تتغير مع تغيرها، ما يشير إلى تأزم الوضعية الإجتماعية في بعدها العلائقي.

كما يكمن التوجه لإمتهان العمل على مستوى سوق الصرف الموازي بإعتباره أحد الآليات التي يواجه بها الحالة الإجتماعية التي تتسم بتدني المستوى المعيشي وزيادة نسبة الفقر، حيث تمثل المهن الحرة الموازية حسب التوجه الليبيرالي كنتيجة لعدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع بالأخص الطبقات المحرومة[1]، ما يجعل من العمل خارج القطاع الرسمي كنوع من الحراك الاجتماعي القائم على تغيير من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها، وذلك من خلال تبني قيم ومعايير جديدة تتماشى مع التغيير الحاصل على البناء الإجتماعي للمجتمع، وتكييفها مع الأوضاع عن طريق سوق موازية بإعتباره آحد البدائل المناسبة التي تحقق الإستقرار والإستمرار.

الأمر الذي ذهب إليه علماء الإجتماع، بإعتبار أن الإقتصاد غير الرسمي يمثل مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجيات ذات تشكيلات إجتماعية، تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية، مما يجعل الأفراد يعملون لحسابهم الخاص نظرا لظروف موضوعية إجتماعية"(ص71)، تتعلق بالكسب والعيش، وهو ما تم التطرق إليه سابقا حول التجربة الجزائرية من خلال القرارات السياسية التي صاحبتها قرارات تتضمن نقص الدعم على المواد الأساسية والزيادة في السلع والخدمات مع ثبات الأجر، أين ضعفت القدرة الشرائية للأفراد وقدرتهم على تلبية الحاجيات، ما دفع بهم الولوج للقطاع الموازي لتحقيق الإكتفاء، مما يدفعنا لإلقاء الضوء مرة أخرى إلى ما ذهب إليه **برونو لوتتيه** حول توضيح الدور الاجتماعي، وليس الإنتاجي للقطاع غير الرسمي الموازي، المرتبط بالتضامن والتعامل معه كإستراتيجية ضد الفقر (ص87).

1- Philipe, Adair.Op. Cit, p2.

ففي ذات السياق، يثير الباحث **أحمد هني** على أنه: "لا توجد أنماط إنتاج، بل توجد أنماط إنتاج المواقف الإجتماعية، التي تقوم بدورها بإنتاج ووضع إجتماعي ومناصب إجتماعية، من خلال تقنيات التحويل المادي (ما هو إقتصاي من خلال عملية البيع والشراء لمختلف المواد)، التي تعطي بدورها الشرعية لهذه الحركة حسب تعبير الباحث في إطار الوضع الإجتماعي الجديد، عن طريق ممارسات إجتماعية، التي تؤدي بدورها إلى ممارسات إقتصادية في ظل الممارسات الإجتماعية للإستلاء على الثروة، فهي تعد نظاما إجتماعيا، من أجل إنتاج المواقف الإجتماعية عبر التلاعب الذي يخلق بدوره أوضاع إجتماعية: (فقير/ غني، عامل/ بورجوازي)[1]، ما يعني أن ظاهرة العمل بحد ذاتها سواء بشقيها الرسمي أو غير الرسمي، لا تعتبر وسيلة إقتصادية منتجة بقدر ما هي سلوكا إجتماعيا يسعى من خلاله بلوغ مكانة إجتماعية جديدة.

فالعناصر الإقتصادية ليست كيانات معزولة، ولكنها إنعكاسات نابضة بالحياة الثقافية والتاريخ والفكر الإنساني[2].

1- Ahmed, Hani. société et production- essai sur le capitalisme canonique. Algerie :office des publications universitaires,p 5,6.
2- Fouad, Sabry. Anthropologie économique. Un Milliard De Personnes Informées, 2023, p p 2,3.

جدول رقم (26) يمثل: الأسباب الثقافية التي تدفع الأفراد التوجه للعمل في السوق الموازي للصرف.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
التحكم وتسيير العمل بشكل شخصي.	يمكن العمل في سوق السكوار الأفراد من تحكمهم في الوقت، من خلال العمل في الوقت الذي يناسبهم، خصاصة في الفترات التي يتم فيها جني أرباح كبيرة، إذ يعمد الفاعلون بعدها لأخد راحة وعدم العمل لمدة قد تصل لأيام.	– قيم العمل. – عدم الإلتزام الوظيفي. – المرونة. – محددات الزمان.
التحكم في مجريات العمل بشكل شخصي.	تتسم مجريات العمل على مستوى السوق الموازي للصرف بشكل جيد وسلس، إذ لا يتم إلقاء الأوامر من أحد كما أن التفاعل على مستوى السوق يكون بشكل شخصي، إذ يعتبر البائع الوحيد الذي يحدد طريقة تعامله مع الآخرين، وله الحرية في إختيار زبائنه دون أي تدخل أو رقابة عليه.	– هامش الحرية. – الإستقلالية. – عدم الإنظباط. – عدم الخضوع والإمتثال للقوانين والسلطة الهرمية. – محددات المكان.

بالرجوع إلى الثقافة كونها تمثل المرشد والدليل للأفراد، إذ يتم على مستواها تشكيل السلوكيات والعلاقات، وكون أن النظام الإقتصادي جزأ من النظام المجتمعي كما أن إدارة الإقتصاد الوطني قرار سياسي يتخذ بناءا على دوافع عقائدية (أيديولوجية)[1]، ما يفسر إنعكاس الثقافة المجتمعية التي يحملها الأفراد على بيئة العمل، لتشكل بذلك ما يسمى بثقافة العمل ضمن قيم

1–هاني، صالح. مرجع سابق، ص 31.

ومعايير يتم من خلالها تحديد سلوك الأفراد وعلاقتهم تبعا لتلك القيم التي يحملونها وفقا لتصورات وتمثلات.

وقد ذهب في ذات السياق **ماكس فيبر** حول دراسته للظاهرة الرأسمالية، في تفسيره للعلاقة بين العمل والثقافة، من خلال قوة الأخلاق التي تنشط الجانب القيمي للأفراد، عن طريق محاولة فهم الأخلاقيات الإقتصادية عبر الأديان، وإنطلاقا من مجموعة من الإحصائيات التي توضح أن أغلبية قادة الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال وممثلي الطبقات العليا المؤهلة من القوى العاملة الموظفون الفنيون والتجاريون دو تعليم عالي في الشركات الحديثة من البروتيستانت، فسر الإختلاف على المستوى الثقافي القائم على الإعتقاد الديني[1][وقد عمد **فيبر** إلى قيام مقارنة إحصائية بين البروتيستانتيين والكاثولكيين]، حيث قدم الإختلاف الجوهري يبنهما وهو الجانب القيمي للتوجه الديني، ما يفسر علاقة الدين بالحياة الاقتصادية[2]، وهو الأمر الذي يمثل بدوره عن النظم المسؤولة عن تدعيم النمط حسب ما طرحه **تالكوت بارسونز**.

وبالرجوع إلى ما تم التطرق إليه حول الفعل الإجتماعي كونه سلوك تحكمه محددات ثقافية وإجتماعية، والتي تشكل بدورها تلك التمثلات التي تلعب دورا أساسيا في مواقف التفاعل، ما يجعلها قيم إرشادية لفكرة فهم مختلف التفاعلات الإجتماعية (كما جرى توضيحه في الفصل الرابع)، والتي تلعب بذلك الدور الموجه لسلوكات الأفراد، ما يفسر الإنتقال من قوة الأخلاق إلى الجانب القيمي الذي يتم من خلاله تنشيط الفعل الاجتماعي.

وفي جانب آخر وفي محاولة **داونز** تطبيق النموذج الإنسان الاقتصادي على الظواهر السياسية، يعترف بأن الناخب العقلاني السياسي لا يستطيع أن ينجو من المعتقدات

1- Marx, Weber.L'éthique protestant et l'esprit du capitalisme. France : presses electroniques de France 2013, p 21.
2-. Ibid, p26.

والإيديولوجيات (ص190)، ما يفسر دور القيم التي يحملها الأفراد حول مواقف التفاعل على مختلف جوانب حياتهم.

ففي ذات الصدد كما تم التطرق إليه، فقد طرح **تالكوت بارسونز** المعايير والقيم كونها أحد العناصر الجوهرية لبناء الفعل الإجتماعي، أين يتم من خلالها تحديد علاقات الفاعل بالموضوعات الإجتماعية في بيئته (ص196).

وبالرجوع إلى القيم المعيارية التي تنشط الفعل الإجتماعي، وذلك على إعتبارها قيم تشاركية بين مجموع الأفراد في المجتمع الواحد، يذهب **بيار بورديو** من منطلق تحليله القائم على الهابيتوس، والذي يعبر بدوره على التعود الطابع عبر التنشئة الإجتماعية للأفراد، إذ يعرفة على أنه: "نسق من الإستعدادات المكتسب وتصورات الإدراك والتقويم والفعل التي طبعها المحيط في لحظة محددة وموقع خاص"، وهو بذلك موجه لسلوكات الفرد إعتمادا على مرجعية معينة تقع في البيئة الذهنية[1]، والتي تكون تابعة للموروث الثقافي للأفراد، ما يفسر عن قوة وأهمية الموروث الثقافي.

الأمر الذي يفسر على ضوئه مفهوم قيم العمل التي يحملها الفاعلون الإجتماعيون على مستوى السوق الموازي للصرف، فبالرجوع إلى قيم العمل بحد ذاتها والتي تكمن في إحترام الوقت ومواعيد الدخول والخروج، وقيم الإمتثال للأوامر والقواعد وطاعتها وإحترامها، تجدر الإشارة التطرق إلى ثقافة الفرد الجزائري بحد ذاتها كونها من تحدد سلوكاته إتجاه العمل، سواء بناءا على الجانب المعياري القيمي، أو بفعل العادة التي تطبعتها التنشئة الإجتماعية للأفراد، الأمر الذي يدفعنا لإلقاء الضوء على خصائص الفرد الجزائري بحد ذاته، إذ يشير **إبن خلون** في ذات السياق في مقدمته

1- نذير، زريبي. مرجع سابق، ص 195.

الشهيرة، إلى البداوة والبدو، وهذا بالرجوع إلى أن خشونة البدو قبل رقة الحضر، حيث يعرفهم على أنهم "القائمون على الفلح والحيوان، تدعوهم الضرورة، ولابد إلى البدو لأنه متسع لما يتسع لها الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك...والبدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم".

ويقصد **إبن خلدون** في ذات السياق بخشونة البداوة، الظروف المعيشية القاسية ومجموع الصفات الجسمية والخلقية وأنماط السلوك الفردي، والجماعي...على الخصوص البدو الرحل المتنقلون في الأراضي الصحراوية وغير الصحراوية ويسكنون الخيام[1]، ما يفسر خاصية التنقل والترحال بدون أي قيود أو ضوابط، وهو الأمر الذي آشار إليه **سويدي** حول دراسة قام بها بمؤسسات التنقيب بشركة سوناريم للمعادن بتمنراست سنة 1983 في قوله: ((العامل البدوي يحتقر الأعمال البسيطة التي يعتبرها منافية بمركزه ومسؤولياته، وهذا للرقابة الموجودة في العمل، وعلى أنه نوع من السجن بحيث يصبح الفرد غير حر))، الأمر الذي يجعله مقيد بالزمان والمكان تناقضا مع حياته التقليدية الخالية من محددات الزمان والمكان[2]، فبالرغم من تخليه عن بعض أنماط سلوكه التقليدي، غير أن بعض أثار المفهوم التقليدي للعمل والوقت مازالت سائدة لدى الفرد الجزائري الأمر الذي عبر عنه **رشيد حمدوش** في ظل مجتمع يتميز بفضاء بيني، يتأرجح مابين الفضاء التقليدي والفضاء الحديث، ما يوحي الشعور باللإستقرار أو التردد[3].

1- أمينة، كرابية. "المجتمع البدوي ودوره في إنشاء العصبية عند إبن خلدون- دراسة نظرية تحليلية من خلال المقدمة" مجلة أفاق فكرية، ع 10، مج 5 (29-05-2019): ص 135.

2- جمال الدين، عاشوري، "الرقابة التنظيمية وثقافة السلامة بالمؤسسة الصناعية الجزائرية". أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف 2. الجزائر،2021، ص 79.

3- رشيد، حمدوش.مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية أم قطيعة؟ دراسة ميدانية: مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا. ط2. الجزائر: دار هومة، 2009، ص186.

إذ تتجلى بذلك ثقافة الفرد الجزائري في عدم الإنضباط في المواعيد، والتقيد بالوقت، إضافة إلى الشعور بالتذمر والكبت في جو تنظيمي يتميز بالإنضباط وفق محددات زمانية ومكانية إضافة إلى شعوره بإنقاص في كرامته بسبب التقيد الحرفي لإجراءات العمل والإمتثال لأوامر المسؤولين وطاعتهم، الأمر الذي أكده أغلبية الباعة إذ شبه بعضهم هذه الوضعية بالعبد الذي يمتثل لسيده مقابل أجر زهيد جدا، ما يجعل من العمل في القطاع الموازي أحد الخيارات المناسبة لهم لما يمثله من قيمة تشعرهم بحريتهم وعدم التقيد بمحددات الزمان والمكان، وهو الأمر الذي أكده جميع المبحوثين بدون إستثناء، إذ صرح بعضهم أنه في حالة تحقيقهم لمكاسيب مادية كبيرة، لا يعملون بعدها لفترات إذ يسعون للراحة والقيام بنشاطات أخرى، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في القطاع الرسمي، وهذا ما أكدته التجربة الصناعية الجزائرية بين محاولة إعاد إنتاج وتنظيم الإنتاج وفق المنهج الرأسمالي الغربي والواقع الإجتماعي لعملية العمل الواقعي، الذي يشتغل حسب المنطق السوسيوثقافي للمجمع الجزائري، وهو المنطق الذي حدد بدوره في آخر المطاف أي السوسيوثقافي معنى العمل المرتبط بالخصوصيات المحلية للمجتمع الجزائري[1].

فالإنتماء الثقافي هو الذي يعطي الخاصية التي تساعد في تحديد الإطار، الذي يتم من خلاله تفسير كل الممارسات، كما تكمن مضامين الثقافية من ناحية أخرى بإعتبارها المنتج للقيم والمعايير، التي تحدد ممارسات وسلوكات الأفراد من خلال المواقف والوضعيات المحيطة بهم، ما يجعل منها في ظل التغير الإجتماعي الذي يمس بنية المجتمع بكل أنساقه أن ينتج ما يسمى بالتغير الثقافي عن طريق تأليف وتركيب عناصر جديدة من العادات، التي تنحصر ما بين التنويع والتجديد، وهذا في حالة عدم صلاحية العناصر القديمة وتأديتها للوظيفة التي وجدت من

1- محمد، بشير. علماء الاجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر الرعيل الأول. ط1. الجزائر: دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2018، ص 81.

أجلها، ما يفسر إنتقال الأفراد في ظل ثقافة مجتمع أجري إلى ثقافة العمل الحر، حيث أن المعنى الأول للعمل إما لم يؤدي غرضه بالشكل الكافي من حيث الكفاف، أو لم يعد موجود أصلا ما يشكل البطالة، وأن ثقافة الطابع الرسمي للصرف غير مؤمن بالشكل الكافي والمطلوب من طرف الدولة، ما ينتج عنه ترسيخ ثقافة سوق الصرف الموازي بشكل تلقائي، و التوجه إلى تأمين القيمة الضرورية من العملة الصعبة أمر لابد منه، وذلك ضمن إطار تحكمه المصلحة المتبادلة بين مختلف الفاعلين على مستوى السوق الموازية للصرف (الباعة والزبائن)، وبذلك يصبح المواطن الجزائري جزءا من ثقافة السوق الموازية ومتواطئا في تواجدها وإنتعاشها.[1]

المحور الثاني– سوق الصرف الموازي كتنظيم منظم ومهيكل:

من بين التعريفات العامة التي عرفت التنظيم نجد تلك التي عرفته بشكل عام على أنه: "الإنتضام بشكل هرمي بهدف ضمان التعاون والتنسيق من أجل تحقيق أهداف معينة"، وتعتبر خاصيتا التعاون والتنسيق هو أكثر ما يهمنا من هذا التعريف كون أن الهرمية ميزة المنظمات الرسمية.

1- Ali, Belaidi.Op. Cit, p 55.

جدول رقم (27) يمثل: الخاصية التنظيمية لسوق الموازي للصرف.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
الإتفاق على العمل.	يتم العمل وفق مبادئ متفق عليها في السوق الموازية للصرف من حيث، تحديد قيمة السلعة، وعدم التعرض للبعض بصفة مباشرة، مع الإحترام متبادل.	– تقنين السوق. – الضبط الإجتماعي. – العقد الإجتماعي. – قيم الجماعة. – التضامن العضوي.
العمل بالدور مع عملية الربط والتنسيق بين نفس أعضاء الجماعة.	ينشط العمل في السوق الموازية بطريقة آلية، إذ يقوم الفاعلين بالسماح لبعضهم البعض العمل في الحالة التي يحققون فيها أرباح والحالات التي لا يكون السوق نشط بشكل كاف.	– فعل عقلاني قيمي. – هيكل مؤسساتي. – الضمير الجمعي. – التضامن الآلي.

جرت العادة في الأدبيات في دراستها لأشكال التنظيمات عن الإشارة إلى وجود تنظيم غير رسمي داخل تنظيم رسمي مهيكل تحكمه قوانين وضوابط قانونية، في حين يمثل موضوع بحثنا المتعلق بالسوق الموازي للصرف كونه تنظيم موازي غير رسمي (هذا على إختلاف الصيغة اللارسمية لكلا التنظيمين من حيث المضمون، كون الأول تابع للقطاع الرسمي، فيما يمثل الثاني قطاع غير رسمي بحد ذاته)، أحد التنظيمات التي تعكس قوة الضبط الذي تمثله التنظيمات غير

الرسمية الموازية التي إستطاع من خلالها أن يحافظ على توازنه، ما يجعل من التعاملات على مستواه تخضع لآليات خاصة تظبطه بطريقة مقننة بدرجة كبيرة إلى حد ما، تسمح الحفاظ عليه وإستمرار نشاطه من أجل تحقيق أهدافه التي وجد من أجلها، وذلك بدءا من الجانب الرقابي كما تم الإشارة إليه في الملاحظات، إلى الإتفاق في إطاره على مبادئ تضمن الإنسجام والتوزان، من أجل إستمراريته، وذلك بناءا على العقد الإجتماعي القائم على نظام من القوانين الإجتماعية المتفق والمتعارف عليها بين الفاعلين على مستواه، والتي يتم وفقها تحديد شكل العلاقات، وتتشكل العلاقات الإجتماعية بصفة عامة على غرار تلك التي تكون على مستوى السوق الموازي للصرف حسب ما تطرق إليها **فون فيز**، متأثرا **بدوركايم** في قوله أن: ((الجماعة يسودها معايير يشكل الأفراد سلوكهم وفقها داخليا وخارجيا))[1]، ما يفسر دور المعايير في تحديد شكل العلاقات بين أفراد الجماعة، وتتميز العلاقات داخل السوق الموازي للصرف بنمطين: **الأول:** القائم بين مختلف الجماعات، وهي علاقات عامة تتسم بالرسمية ويحكمها الإتفاق العام على سياسة السوق وظروف العمل فيه ما يعطي الهوية التي يتميز بها السوق، فيما يتميز النمط **الثاني:** كونه قائم بين نفس أفراد الجماعة الواحدة والتي تتسم العلاقات على مستواها باللارسمية ويحكمها طابع التعاون، إذ يتم التناوب على العمل كما يتم مساعدة ومساندة الفاعلين لبعضهم البعض، حيث صرح بعض الباعة عن إمكانية السماح لزملائهم العمل خصوصا في الأوقات التي يتم فيها جني أرباح كبيرة، أو التي يتسم فيها السوق بالركود كنوع من التضامن والتساند، حيث صرح أحدهم بعبارة "**نتقسموا الخسارة فيما بناتنا**"، ما يعبر عن قوة الضمير الجمعي القائم على التضامن والمساعدة من جهة، والفعل العقلاني القيمي الذي تسيره أهداف واعية ذات توجه قيمي من جهة ثانية، كما جرت ملاحظتنا عن طلب الباعة الفكة من بعضهم البعض.

1- صلاح الدين، شروخ. مرجع سابق، ص 161.

بالإضافة إلى الإتفاق حول قيمة العملة الأجنبية، وهذا في إطار قانون العرض والطلب الذي يعبر عن نجاح عملية تنسيق السوق، والتي يتكون تحليلها من شرح العلاقات المختلفة التي تربط فئات السعر.

ويمثل التنظيم في سوق الصرف الموازي قوتها الأساسية التي مكنته من السيطرة على تجارة العملة، وتحديد القيمة التي تراها مناسبة وفقا للظروف السائدة كالبعد الزماني المتعلق بمواقيت معينة من السنة، وهو الأمر الذي صرح به جميع الباعة بدون إستثناء كما جرت ملاحظته أثناء زيارتنا الميدانية من خلال حركية السوق، التي كانت تتميز بالحركة والنشاط في أوقات معينة، فيما كانت تتميز بالركود في أوقات أخرى،إضافة إلى نوعية الزبائن، وهذا بالرغم من إفتقارها لوسائل الدعاية والتسويق التي تعتمدها مختلف الشركات والمؤسسات، والأمر هنا لا نقصد به فقط تلك التي تنظم على المستوى الرسمي، بل تلك التي تنتظم مواردها وإمكانياتها خارج الإطار الموازي، إذ كثيرا ما تقوم هذه الشركات بالتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تحت ما يسمى التجارة الإلكترونية....وهذا نوع آخر من أشكال الأعمال الحرة الموازية الحديثة.

فسوق الصرف الموازي بذلك تنظيم مهيكل منظم يخضع للجانب المؤسساتي، وذلك من خلال إدخال القيم المجتمعية على مستواه على حسب المفهوم **البارسونزي**، الذي يعتبر أول من أدخله في المؤسسة الأمريكية، عن طريق إدخال قيم ومعايير المجتمع على المؤسسة، بإعتبارها قوة الضبط التي تعطي الشرعية لنشاط المؤسسة[1]، وتكمن أخلاقيات سوق الصرف الموازي في التنظيم القائم على الإنتظام والإتفاق ضمن معايير الجماعة ما يمثل العقد الإجتماعي، والمساندة والتضامن والذي يمثل بدوره قوة الضمير الجمعي، وهو الأمر الذي يشير إلى الخاصية الإجتماعية لسوق الصرف الموازي بالموازاة مع نشاطه الإقتصادي، إذ يشير **مايو** في تعريفه للعمل كونه يجمع بين

1- عبد الكريم، بويحياوي. محاضرات في علم إجتماع المؤسسة، جامعة الجزائر 2، 2018.

الدخل الذي يمكن الحصول عليه وهوية الأفراد، إذ يدمجهم في شبكة من العلاقات الإجتماعية[1].

وهي الخصائص الثلاث التي تجمع السوق الموازي: **الدخل:** الذي يشير إلى قيمة الأرباح التي يمكن جنيها، **الهوية:** وهي هوية السوق التي تشمل المبادئ والنظم المتفق عليها، و**العلاقات الإجتماعية:** والتي تمثل أشكال التفاعل والإنتضام سواء بين مختلف الجماعات، أونفس أعضاء الجماعة الواحدة.

المحور الثالث– الإستراتيجيات المتبعة:

نهتدي خلال هذا المحور إلى تعريف الإستراتيجية عند **بورتر** وآخرون، إذ يعرفونها على أنها: "ما تأخذ في الحسبان المحيط الخارجي الذي يتواجد فيه الأفراد أو المنظمات، أين يفترض جمع أقصى قدر من المعطيات لإستغلال كل الفرص المتاحة للنجاح وتحقيق الأهداف والتوقع والفعل، ولا يمكن للإسترتتيجية أن تنجح بدون محتوى مقاولاتي، ذلك أن الإستراتيجية التي يتم إبداعها والتي تستطيع إبعاد المنافسين، تمثل الصيغة المثلى لها ويجب تعديلها بإستمرار وإعادة بنائها"[2].

1- (O), Maillot et autres, population et travail.Paris : éd ellipses, 1996, p 162.
2- (H),Portet et autres.les paramètres essentiels de la gestion stratégique d’entreprise, Paris :éd maxima lauren du mesnil, 1997, p 29.

جدول رقم (28) يمثل: الإستراتيجيات التي يتبعها الفاعلون على

مستوى سوق الصرف الموازي.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
العمل الفردي.	تعد إستراتيجية العمل الفردي من بين الأمور التي تعبر عن التوجه الفرداني القائم على المصلحة والمنفعة الخاصة بعيدا عن مفاهيم التضامن، إذ يسعى الأفراد في الإعتماد على قدراتهم والبحث عن الوسائل والموارد المناسبة بشكل شخصي من أجل بلوغ الأهداف.	– الفردانية. –المصلحة الخاصة – الحرية والإستقلالية.
العمل الجماعي.	يكمن العمل الجماعي في إطار عصبوي تضامني، بهدف الحصول على الحماية والأمن من مختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها، فهو عامل مهم يساهم بدوره في تحقيق الأهداف وبلوغ المصالح.	– التضامن. – اللحمة والعصبية. – الحاجة للأمن.
الدعم من جهات خاصة.	تعتبر سياسة الدعم من بين أهم الإستراتيجيات التي يتبعها الباعة على مستوى السوق الموازي، وهذا لعدة أسباب تتمثل في الحماية من المضايقات والمخاطر التي يمكن التعرض لها على إختلافها، إضافة إلى تزويدهم بكميات كبيرة من العملة الصعبة، خصوصا ممن ينشطون في عمليات تبييض الأموال.	– رأسمال إجتماعي. – رأسمال مالي. – الدعم والحماية. –اللامعيارية والفساد القانوني والأخلاقي.

من منطلق ما ذهب إليه **فون فيز** على إعتبار أن علم الإجتماع يدرس السلوك الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية بين الأفراد، وبناءا للتأثر القائم بين الأفراد في عملية محددات الزمان والمكان تكمن خصائص العلاقات الإجتماعية التي تكون إما مجمعة أو متفرقة[1]، أين يتسم سلوك بعض الفاعلين على مستوى السوق الموازي للصرف بالتفرق أي الفردانية، حيث يعتبر العمل الفردي سلوك ذو النزعة الفردانية التي تحكمه المصالح الشخصية، الأمر الذي يفسر تفضيل الباعة للعمل الفردي كإستراتيجية قائمة على أخد جنب بدون إثارة أي مشاكل أو أعداء أو شبهات، الأمر الراجع لسهولة العمل والولوج إلى السوق دون أي أنظمة تربطه أو شروط مسبقة كما تم التطرق إليه، وذلك حسب إجابات جميع المبحوثين الذين صرحوا أن عملهم في السوق الموازي سهل، وأن أول عملية كانت لهم في السوق إتسمت بالسهولة والمرونة، إلى جانب القيمة الربحية التي لايضطرون إقتسامها مع باقي أفراد المجموعة، في حين وفي جانب آخر يكمن تفضيل العمل الفردي لدى بعض الفاعلين بناءا على الحماية والدعم والسيولة اللازمة من العملة الصعبة التي يحصلون عليها من جهات معينة، وذلك حسب ما صرح به أحد المبحوثين، مؤكدا على عدم حاجاته للعمل الجماعي من أجل الحماية أو التعاون كونه يتمتع بحماية من جهات خاصة.

فمن منطلق الفردانية التي تنطلق من الفرد بحد ذاته، والذي يعرفه **جون لوك** كونه "كائنا حرا ومستقلا قادرا على ترجمة حقوقه الطبيعية من خلال العمل والتملك والمشاركة السياسية"[2]، ميز **أدم سميث** بين نمطين من المجتمعات تبعا لطبيعة العلاقة الإجتماعية، حيث يقوم النمط الأول على طبيعة العلاقات بين الأفراد أساسها القرابة والمودة والرفق وهي الركائز في تبادل الخيرات بينما يقوم النمط الثاني على علاقات المصالح الشخصية (ص168).

1- صلاح الدين، شروح.مرجع سابق، ص 161.

2- منوبي، غباش."تحولات الخطاب الإنسانوي: من الإنسانوية إلى ما بعدها"، مجلة تبين، ع 44، مج 11 (2023) (*): ص 14.

في حين يعتبر العمل الجماعي من بين الإستراتيجيات المهمة لدى البعض على مستوى السوق الموازي، أين تسمح لهم الانتظام والإلتحام في إطار علائقي جماعي ضمن وضعية تحقق لهم الحماية والأمن خصوصا في ظل المخاطر التي يمكن التعرض لها، كالإعتداء من أجل السرقة بالأخص في الأوقات المتآخرة من الليل، والتعرض للنصب والإحتيال وهي من بين الأمور شائعة الحصول لدى الباعة على حسب إجابات المبحوثين خصوصا في ظل العدد الكبير من الوافدين والفترات التي تتسم بالحركية والنشاط للسوق، فيما صرح آحدهم بأنه تعرض للنصب بمبلغ كبير الأمر الذي يدفع بالفاعلين لإستخدام إستراتيجية التعاون كضرورة مع الحطة والحذر، من أجل تحقيق مصالحهم وبلوغ أهدافهم، ما يجعل من التفاعل الإجتماعي بأنه العملية التي تربط بها أعضاء الجماعة بعضهم ببعض عقليا ودفاعيا، وفي الحاجات والرغبات والوسائل والغايات والمعارف وما شابه ذلك[1].

وفي ظل العمل الجماعي فإن الولوج إلى سوق الصرف الموازية عملية تعتمد على إستراتجية إختصار الطريق خصوصا مع عدم المعرفة الكافية والدراية بمجريات الأمور على مستوى السوق، الأمر الذي يدفع بالأفراد الإعتماد على رأسمال إجتماعي الذي يتمثل في إستشارة بعض الأفراد ممن لديهم خبرة والإعتماد عليهم كالأهل وأو الأصدقاء، أمر ضروري ولابد منه في الكثير من الأحيان بالأخص في ظل المنافسة التي تستدعي للفاعل أن يثبت وجوده حتى لا يتم التعدي عليه، وذلك حسب إجابات البعض المبحوثين الذين تصادف معنا وجود أفراد من نفس أفراد العائلة، ما يمثل أحد العناصر الثلاثة التي حددها **فلاب** فيما يخص الرأسمال الإجتماعي، والذي يتمثل في قوة العلاقة التي تؤثر على مدى الإستعداد للمساعدة، فيما عرف كل من **بورتوس** و **لاندولت** الرأسمال الإجتماعي بأنه: "القدرة على ضمان الموارد بواسطة العضوية في الشبكات

1- أماني، عبد الفتاح. مرجع سابق، ص 176.

الإجتماعية"، كما أشارا في ذات السياق على ثلاث مضامين الرأسمال الإجتماعي، والتي تتمثل في:

- ✓ الرأس المال الإجتماعي كمصدرا للتحكم والضبط الإجتماعي.
- ✓ مصدرا للشبكات الأسرية.
- ✓ مصدرا للموارد التي يمكن الحصول عليها عبر الشبكات غير الأسرية[1].

في حين يميل البعض من الفاعلين، والذين يمثلون الفريق الثالث من عينة بحثنا بناءا على إجابتهم إلى إستخدام إستراتيجية الدعم والحماية من طرف جهات خاصة ممن تملك نفوذ، والتي تقوم بتنشيط السوق من خلال السيولة التي توفرها سواء في إطار العمل الفردي أو الجماعي، والتي تمثل مختلف الجماعات التي تتمتع بالقوة والنفوذ والتي تقوم بإستغلال السوق وحاجة الأفراد، الأمر الذي يمكن أن يصادف في أحيانا عديدة بعض الشبكات الإجرامية التي تقوم بتنشيط الباعة وإستغلالهم ضمن عملية غسيل الأموال، وذلك حسب إجابات أغلبية المبحوثين دون تطرقهم لتفاصيل أكثر، حيث يتم التحفظ على مثل هذه الأمور لخطورتها وسريتها سواء ممن ينشطون بهذه الطريقة أو غيرهم، فيما صرح البعض منهم بعدم درايتهم لمثل هذه الأمور على إعتبار أن عملهم في إطار قانوني يكمن الهدف منه توفير الحاجيات وتحسين المستوى المعيشي، وهو الأمر المتعلق بالشباب الصغار الذي لم يتجاوز سنهم 22 سنة كونهم طلاب جامعيين.

1- وليد، رشاد."مفهوم رأس المال الاجتماعي"، المجلة الإجتماعية القومية، ع 1، مج 52 (جانفي 2015): ص ص 136 137.

جدول رقم (29) يمثل: إستراتيجية تعامل الباعة مع الزبائن.

أراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
حاجة الزبون للعملة.	تختلف طبيعة تعامل الباعة مع الزبائن، بإختلاف الوضعيات التي يكونون فيها، إذ تتحكم ظروف حاجتهم الظرفية الملحة على العملة في عملية البيع.	– العرض والطلب. – التفاوض. – التبادل.
جنسية الزبون.	تكمن جنسية الزبائن على مستوى السوق ضمن العوامل التي تحدد طبيعة التفاعل بين مختلف الفاعلين.	– إستراتيجية إدارة المبيعات.
إستدراك وكسب الزبون.	يعتمد العمل في سوق الصرف الموازي على الزبون المتردد على السوق وبقدر حجم الزبائن تكون إمكانية الحصول على الأرباح، الأمر الذي يدفع الباعة في ظل التنافس محاولة الحصول على قدر ممكن من الزبائن.	– مجال الأفعال الأخلاقية. – تبرير السلوك. – المنافسة الحرة. – الليبيرالية.

من خلال معطيات الجدول المتضمنة لإجابات المبحوثين حول الإستراتيجيات التي يتم إتباعها، في عملية التبادل القائمة على سياسة التفاوض في نطاق العرض والطلب، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ذلك الهامش من الحرية التي يتمتع بها الباعة على مستوى السوق الموازي، إذ يكمن تفاعلهم على مستوى السوق مع الزبائن في إطار سد الثغرات من الحاجة الملحة للعملة الصعبة، خصوصا في الفترات التي يعرف فيها التزايد بكثرة على طلبها، كالعطل الموسمية، والمواسيم الدينية، أو تلك التي يكون الغرض منها السفر من أجل الدراسة أوالعلاج، الوضعية التي يتم إستغلالها من طرف

الباعة في إطار تفاعلي، يكسبهم سلطة على الزبائن في عملية المناورة والتفاوض على السعر خاصة في ظل ندرة العملة، ضمن جمع أقصى قدر من المعطيات لإستغلال كل الفرص المتاحة للنجاح وتحقيق الأهداف والتوقع والفعل كما تم الإشارة إليه حول تعريف الإستراتيجية في بداية المحور، حيث تكون السلطة بذلك للبائع في وضع السعر الذي يناسبه من أجل تحقيق أكبر قدر من الفائدة، وهو الأمر نفسه مع السياح إذ تختلف القيمة التي يفرضها الباعة على مستوى السوق على حسب جنسية الزبون، إذ يحتل الزبون من الجنسيات الأخرى وضعية ضعف، مقارنة بالبائع الذي يكون في وضعية القوة التي تمنح له هامش من الحرية تمنكه من فرض السعر الذي يراه مناسب، وهذا كون أن السائح ليس له مخرج من بيع عملته إلا عن طريق القطاع غير الرسمي وهذا على حسب إجابات جميع المبحوثين، فحسب ما ذهب إليه **بورديو** كون أن الفاعلين الإجتماعيين ينتضمون ضمن لعبة بطريقة ما بين اللاوعية من خلال الممارسات التي تكون بناءا على القيم والمعايير التي يحملونها، والطريقة الواعية وهي الطريقة التي من خلالها يتم تنظيم سلوكهم وفقما يحقق مصالحهم ويحافظ على إمتيازاتهم في سوق الصرف الموازي، وعلى إعتبار ذلك، فحسب ما ذهب إليه كل من **تي تيبوت** و**اج كيلي** في كتابهما: "علم النفس الإجتماعي للجماعات" هو حالة إجتماعية أولية يقوم فيها الفرد بإعطاء شيئ ذو أهمية إقتصادية إلى فرد آخر (ص171)، خصوصا بالرجوع إلى أهمية السلعة التي أكد بعض الباعة على أن إقتنائها من طرف بعض الزبائن يكون بغرض الإدخار من الإستعمال مستقبلا، وليس الإستعمال الآني خصوصا كونها من السلع التي تعرف إرتفاعا من قيمتها مع الوقت، كما تلعب توقعات الأفراد في توجيه طلبهم نحو العملة ما يؤدي بدوره زيادة الطلب عليها، ومنه ما يقودنا إلى الجانب الآخر من التبادل بناءا على الخاصية الثقافية، والتي عبر عنها **كارن كوك بالدمج** على المستويات البنائية والثقافية وفي ظل محاولة الأفراد تحقيق الفائدة، يعتبر كل من **بلو** و**هومانز** أحسن من عبر عن العملية

بإعتبارها سلوك عقلاني، يقوم من خلاله الأفراد حساب تكلفة الخيارات المتعددة والمتاحة (ص170).

وإلى جانب القيمة التي تمثلها عملية التبادل على مستوى السوق الموازية، يكمن الجانب القيمي حسب إجابات المبحوثين من جهة ثانية، حيث أكدوا من خلال إجاباتهم على جانب الفعل القيمي العقلاني في تعاملاتهم مع الزبائن، وقد صرح أغلبهم على أن طريقة تفاعل الزبائن معهم لها دور في تحديد السعر، إذ يساعد البائع في السوق الموازي للصرف الزبون الذي يتمتع بلباقة في كلامه وسلوكياته من خلال مراعاته في السعر خصوصا إذا تعلق الأمر بالمبالغ الكبيرة، في حين لا يتم مساعدة ومراعاة الزبون الذي يكون فضا في طريقة كلامه، أو يرفض التعامل معه بالأساس وهي الخاصية التي تشير إلى الحرية التي يتمتع بها الفاعلون على مستوى السوق الموازية، مقارنة من هامش الحرية الضيقة التي يتمتع بها في القطاع الرسمي، إلى جانب ذلك فقد صرح بعض المبحوثين عن مراعاتهم في أحيانا كثيرة لبعض الزبائن كونهم من الفئة الغير مرتاحة ماديا، وترددها للسوق الموازية من أجل إقتناء العملة نتيجة إضطرارها للسفر إما من أجل العلاج أو الدراسة بالنسبة لفئة الشباب التي تلقى بدورها إستعطافا من طرف الباعة، الأمر نفسه بالنسبة للأفراد المتوجهين لأداء مناسيك الحج والعمرة، مما يعبر عن القيمة الروحية والدينية للباعة، ما يؤكد على أن القيم والمعايير الثابتة في المجتمع تكون حاضرة في جميع تفاعلات الأفراد في مختلف الوضعيات والمواقيف التي يكونون فيها تبعا للجانب القيمي والمعياري، الأمر الذي يقودنا إلى التطرق للتبادل من خلال تعريفه ضمن قانون العرض والطلب على إعتبار أنه يقوم به الفرد من أجل تحقيق رغبة إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو عقائدية (ص168)، أين واصل كل من **تي تيبوت** و**اج كيلي** مرة أخرى على أن التبادل عملية إجتماعية مبنية على الأخذ والعطاء بين

فردين وجماعتين، وعملية التي تسهم في تعزيز العلاقات الإنسانية وتقويتها وإسناد أسسها البنيوية" (ص171).

إلى جانب ذلك تكمن الإستراتيجيات على مستوى السوق الموازية القائمة على المصالح في إطار المنافسة، التي تأخذ شرعيتها من إقتصاد السوق وفي ظل مبادئ الليبيرالية التي تتمثل في الحقوق الفردية والحكومة المحدودة من خلال محدودية سلطتها التي تكون مصدرها من المحكومين نفسهم أي الشعب، والمنافسة غير المنظمة التي تحقق أقصى درجة من الفائدة[1]، وهي المبادئ القائمة سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي من تجارة العملة، إذ يكمن المحتوى الرئيسي لليبيرالية في النفعية الإنسانوية في الجانب المادي أكثر من أي شيئ آخر، والتي تتجلى في إطار التنافس بين الطبقات والفئات الإجتماعية، في نطاق الصراع[2]، ففي ذات السياق وكما تم ملاحظته في مكاتب الصرف بإسطنبول بتركيا على طول شوارع بيازيد، لاليلي و أكسراي، فهناك إختلاف في سعر السعر، وهو الأمر الذي أكده لنا البروفيسور **عبد الرحمان حسين**[3]، والمتعلق بهامش الحرية التي تتركها الحكومة التركية للباعة على مستوى مكاتب الصرف فبالرغم من تقنين سعر العملة في قيمة معينة معترف ومتداول بها على مستوى البلاد، إلا أنها تترك للباعة الحرية في تحديد السعر عند مستوى القيمة الصغرى أو الهامش الصغير من الربح، فمثلا: نجد مكتب تحدد قيمة عملته ب 3095.00 ليرة تركية، نجد عند الآخر 3105.00 ليرة تركية، فعن تساؤولنا على هذا الإختلاف الذي قد يفقد بعضهم للزبائن، تكمن إجابة البروفيسور حول ذهنية الباعة بحد ذاتها

1- عبد الباسط، محمد حسن. مرجع سابق، ص 148.

2- شهريار، زرشناس. الليبرالية. ط1. ترجمة حسن الصراف. العراق: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجيةالعتبة العباسية المقدسة،2017، ص 22.

3- عبد الرحمان، حسين. بروفيسور ومدير أكاديمة التعليم العالي والتكوين بإسطنبول، تركيا (مقابلة، 14 نوفمبر 2023).

وتصوراتهم لمنطق الربح، إذ يسعى البعض منهم للربح السريع فيما يسعى البعض الآخر إلى إتباع سياسة الربح على المدى الطويل كونها تضمن الإستمرارية والديمومة في السوق، أما من الناحية الموازية التي تشكل موضوع بحثنا فتكون المنافسة في شكل آخر وهي خطف الزبون على حسب إجابات المبحوثين، حيث أجاب آحدهم أن في هذه السوق الكل في منافسة سواء الباعة أو أصحاب الأموال من الممولين للعملة، ما يفسر مراقبتهم لطريقة سير الأمور، وهي الإستراتيجية التي يتم إبداعها والتي تستطيع إبعاد المنافسين كما تم الإشارة إلية في بداية المحور، من أجل ضمان البقاء والحصول على أكبر قدر من المنفعة ومنه القوة، وذلك على حسب ما تدعو إليه الليبيرالية الذي إشتقت منه مصطلحات كالمنفعة الطبقية، والفئات المنفعة، ومن المثل القائل أن: ((المنفعة لاتكذب أبدا))، إتخدت معنى إقتصاديا بحثا في القرن السابع عشر، إذ إنتقلت من غرف الإجتماعات والمجالس إلى الأسواق، حيث عرفها اللورد **شافتسبري** في بدايات القرن الثامن عشر ب **نزعة لإيجاد تسهيلات تمكننا من البقاء والإستمرار**[1]، وبذلك تعد المنافسة أحد المنطلقات (المنطق) التي تحرك العمل غير الرسمي[2].

المحور الرابع– سوق الصرف الموازي كأحد آليات التكيف مع المحيط وفق الإمكانيات المتاحة:

يرتبط هذا المحور ضمن مضامينه مع المحور السابق المتعلق بالإستراتيجيات التي يتبعها الفاعلين على مستوى السوق الموازي، إذ يقتضي التكيف وضع خطط وإستراتيجيات يتم من خلالها تكييف منظومة المصالح في إطار القيم المادية على مستوى سوق الصرف الموازي، ونستهل في هذا المحور للتعريف على مضمون التكيف، إلى مفهوم التكيف حسب ما ذهب إليه **تالكوت**

1– شهريار، زرشناس. مرجع سابق، ص ص 22، 23.

2- Fatima Zohra, Bouzina Oufriha." informel de survie et informel de compétition ".revue d'économie et managemen , volume 1, n°1, (01/03/02002) : p 117.

بارسونز كونه أحد وظائف الفعل الإجتماعي، إذ يشير أنه على كل نسق فرعي أن يتكيف داخل البناء الكلي أي المجتمع، في حين يجب على النسق القومي العام أن يتكيف مع المجتمع الدولي[1].

نسق فرعي ← بناء كلي (مجتمع)= نسق قومي ← المجتمع الدولي.

جدول رقم (30) يمثل: طرق وخصاص تكيف الفاعلين على مستوى السوق الموازية.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
العمل وفق الإمكانيات المتاحة مع محاولة تكييفها مع المحيط.	إستغلال كل الإمكانيات المتاحة بالرغم من قلتها وبساطتها ومحاولة تكييفها مع وضعية السوق، مع البحث عن البدائل.	– إستراتيجية التخطيط والتنظيم. – إختيار البدائل. – فعل عقلاني غائي.
تطور البيئة (المحيط) والعادات الذهنية تبعا للتغير العالمي.	يعرف المجتمع تطور مستمر مصاحب للتطور العالمي خصوصا في العولمة التي تسعى للإندماج والإنصهار، الأمر الذي يتطلب معه التغير في الذهنيات وطريقة التفكير.	–التغير الإجتماعي. – التغير الثقافي. – العولمة. – التثاقف المعولم.

تشير معطيات الجدول إلى مضمون إجابات المبحوثين حول إمتهانهم العمل في سوق الصرف الموازي كونه أحد الإستراتيجيات التي تمكنهم من التكيف مع ظروفهم، وفق المعطيات المادية والإجتماعية التي يتعايشون معها، وهذا ما تم الطرق إليه سابقا من خلال البطالة، الفقر

1– عبد الكريم، بوحفص. مرجع سابق، ص ص 226، 227.

وتدني المستوى المعيشي، وحتى الوضع الثقافي الذي يتواجدون فيه، ضمن فعل غائي يحاول من خلاله الفاعلين تحقيق هدفا من خلال إختيارهم الوضعية المعطاة لهم والوسائل الواعدة بالنجاح والتي يستعملونها بطريقة مناسبة[1]، ما يجعل من سوق الصرف الموازي أحد آليات التغيير والتكييف والإنتقال من مجتمع أجري إلى مجتمع ينتظم ضمن عمل حر، حيث تتم عملية التكيف ضمن البناء الكلي من أجل تحقيق الإستقرار والتوازن اللذان يحققان بدورهما الأهداف المتعلقة بتلبية الحاجيات على إختلافها سواء المادية أو المعنوية، إذ أكد جميع المبحوثين بدون إستثناء على أن العمل في سوق الموازي للصرف مكنهم من تحقيق العديد من الأهداف كالزواج، والإحترام كونهم يجنون أموال ...وغيرها من الأمور، فالسوق الموازية بذلك هي أداة التكيف مع الظروف والآزمات التي يمكن أن تحدث سواء بطريقة معلنة أو مفاجئة، الوضعية التي عايشها المجتمع الجزائري في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن 20، وما نتج عنها من تغيير في تركيبة بينة المجتمع، ما جعل من الديناميكية التي يتمتع بها المجال الحضري تؤهلهله للتكيف مع الأوضاع، من خلال ظهور أنماط وأشكال جديدة من الممارسات والمبادلات والتنظيمات غير الرسمية.

ولا يقتصر التكيف حسب آراء المبحوثين حول العمل بحد ذاته كونه أحد الحلول لمشاكلهم بل بتكييف الإمكانيات والوسائل المتاحة لديهم، مع محاولة الحصول على الإمكانيات التي يفتقرون إليها، وهذا خصوصا في ظل السلبيات والمخاطر التي تكون على مستوى السوق، كعمليات الإحتيال التي يمكن أن يتعرضوا لها عن طريق العملات المزورة، أو بعض المضايقات التي يمكن أن يتعرضوا لها من حين لآخر من طرف رجال الشرطة، الأمر الذي يحثهم إلى ضرورة الأخذ بالإجراءات الضرورية عبر تفعيل وتطوير الوسائل من جهة، لتتوائم وتتكيف مع البيئة المحيطة بهم

1- يورغن، هابرماس. ترجمة فتحي، المسكيني. مرجع سابق، ص 169.

كإقتناء أدوات كشف التزوير حسب ما صرح به الباعة، أين يستخدمون سيالات خاصة، أو البحث عن الدعم كما تم توضيحه سابقا.

أما من جهة أخرى فإن عملية التكيف والإندماج لا تقتصر على المستوى المحلي أي المجتمعي، بل على المستوى الدولي كما ذهب إليه **بارسونز** ووضعية الفاعل التي يتحرك من خلالها تبعا لمجتمعه، ما يستوجب عليه تغيير الذهنيات تبعا للمعطيات المحلية والعالمية، مما يعني إستبدال و أو تغيير مضامين الثقافة التي يحملها، كونها لم تثبت صلاحيتها في تحقيق الأهداف، إذ تتآثر الثقافة بدورها بعدة عوامل كالآزمات المالية التي تفضي للبطالة والفقر، الأمر الذي عبر عنه **هيوقون Hugon** كون العمل غير الرسمي الضابط الرئيسي والسعي وراء تقنينيه ما هو إلا عرقلة للديناميات الإقتصادية والإجتماعية...حيث تظهر قدرات هائلة على خلق الشغل والثروة أحيانا وعلى التكيف مع إختلال السوق"[1].

وهذا ضمن إستغلال الأفراد للإمكانيات المتاحة، ومحاولة دمجها مع خصائص البيئة المحيطة بالسوق سواء على المستوى المحلي أو العالمي، التي يتم من خلالها الحصول على مدخلاته وصرف منتجاته فيها، مما يساهم بالأخص في ظل الآزمات التي تقتضي لدرجة عالية من المرونة وطرح البدائل، خصوصا ضمن إفتقارها لوسائل الترويج، إلى إستغلال وسائل التواصل الإجتماعي كصفحات عبر الفايسبوك أو قنوات في اليوتوب، مما يعبر بدوره عن التوازن والتكامل من ناحية، ومن ناحية أخرى البحث عن دوافع الفاعل في القيام بالفعل خصوصا إذا تعلق الأمر بتحقيق الحاجيات وبلوغ الأهداف، ما يجعل من الأفراد في محاولة الدمج ما بين المعطيات الخاصة بهم والظروف الإجتماعية ضمن تفاعل عقلاني بينهم وبين الفاعلين الآخرين هذا من

1-(PH), Hugon.les politiques d'appui au secteur informel en Afrique, in coquery- vidro-vitch (C), et Nedelec (S), tiers- monde, informel en question ?, texte rassemblé.Paris : éd l'harmattan, 1991, p 59.

جهة، أما من جهة أخرى فيمثل أشكال الإندماج الدولي من خلال أشكال التفاعلات على مستوى المهن الحرة الموازية بصفةعامة، والعمل في سوق الصرف الموازي بصفة خاصة العابرة للحدود إذ قدم **محمد بن بوزيد** من خلال دراسته الميدانية حول سوق الصرف الموازي، خاصية الإمتداد الجغرافي الذي يربط بين مختلف أسواق الصرف الموازية في الجزائر بسوق سان إتيان بفرنسا[1]، في حين أشار **أومارو عبدو Oumarou Abdou**، من خلال دراسة ميدانية لسوق الصرف ببانكي نيجيريا، عن التعاون القائم بين نيجيريا وأعضاء بلدان **BEAC** الحدودية من خلال دراسة حول تأثير العوامل السوسيوإقتصادية[2].

المحور الخامس–التمثلات الإجتماعية للفاعلين على مستوى السوق الموازي للصرف:

يعتبر **بوسو Busso (M)** أن القطاع الموازي إما إختيار على أساس العادات والتقاليد العائلية لدى البعض، أو وسيلة مؤقتة لمشكل البطالة لدى البعض الآخر، أو إخيار شخصي عند الآخرين، فهو بذلك يحمل مرجعية ذات معارف خاصة بالأفراد"[3]، وهو التعريف الذي يتوافق مع الخصائص التي يحملها هذا المحور والتي توافقت مع النتائج المتحصل عليها، والتي نستعرضها من منطلق ما طرحه **ماسكوفيتشي** عن دور التمثلات الإجتماعية في تطوير ممارسات الفاعلين وذلك بإعتبارها محددات السلوك الإجتماعي؟[4] كالآتي:

1- Mohamed, Benbouzid. "Réseaux financiers et marchés parallèles de devises.Des Algériens dans l'économie informelle". Revue européennne des migrations internationales, n°2, vol 15, (1991) (*) : p 124.
2- Abdou, Oumarou. " Les marchés Paralleles De Change Entre Le Nigeria Et Les Pays Membres De La BEAC : Une Analyse De leur Impact Socio-Economique " .Revue des Sciences Economiques et Gestion, n°4,(2005) (*) : p 42.
3- (M), Busso. le travail informel entre théorie et éxperience. séminaire de thèse, L.E.S.T : 1995, Paris, pp 81-85.
4- Jean – Claude, Abric ibd, p 7.

جدول رقم (31) يمثل: تمثلات الفاعلين حول عملهم في سوق الصرف*[1].

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
وسيلة مؤقتة.	يعتبر العمل على مستوى السوق الموازي أحد الحلول المؤقتة من أجل معالجة المشكلات لدى الفاعيلين.	– حلول آنية. – تسوية آنية. – إستراتيجية مؤقتة.
مرجعية أسرية.	تعتبر المرجعية الأسرية من بين عوامل التنشئة الإجتماعية التي يقتدي بها الأفراد عند مستويات معينة من الفعل الإجتماعي.	– إنتاج رأسمالي للعلاقات العائلية. – الوراثة الثقافية المهنية.
عدم إهدار الوقت في البحث عن فرص أخرى.	تعد إستراتيجية كسب الوقت من بين الخصائص التي يسعى من خلالها الفاعلين إنتاج سلوكيات تؤدي لتطوير ممارساتهم الحياتية بشكل عام، وفي حياتهم العملية بشكل خاص.	– كسب الوقت. – طرح البدائل. – إستراتيجية التخطيط والتنظيم والضبط.
العمل كضرورة.	يعتبر العمل ضرورة محورية في حياة الفاعلين، من أجل توفير مختلف حاجياتهم اليومية مهما كانت صوره ونماذجه.	– هيكل معياري وقيمي. – الكسب والمعاش.
الإستخدام الثنائي للعمل.	تفضى الحاجة الإستهلاكية للحاجات المتزايدة، في البحث عن مصادر متعددة من أجل زيادة الربح لتلبية أكبر قدر منها.	– التعددية المهنية. – الثنائة المهنية. – تعدد الموارد.
تمضية الوقت.	يلجأ الأفراد لشغل وقتهم بشكل إيجابي من خلال عملهم في السوق الموازي للصرف، تجنبا للوقوع في الممارسات السلبية التي ينتجها للفراغ.	– التنظيم الإيجابي للوقت. – التغير النمطي للوقت.

*– قد يتبين للقارئ التكرار من حيث بعض عناصر التحليل التي طرحت في الجدول، ما يمثل عن الصعوبة التي تواجه الباحث في الفصل بين العناصر المتداخلة فيما بينها، في حين يبقى المعنى منها ومضمون ما تحتويه هو الفاصل.

جاءت عناصر الجدول المبنية حسب إجابات المبحوثين قائمة على التمثلات الإجتماعية التي يحملها الفاعلون على مستوى السوق الموازي، ومن منطلق التمثيل الذي يفسر على أنه التمثل لشيئ ما لشخص ما، فحسب إجابات المبحوثين يكمن إرتباطهم بالعمل في السوق الموازي للصرف كونه حل مؤقت يتم من خلاله ممارسة توقعاتهم حول تأسيس وضعية إجتماعية أفضل يطمح الوصول إليها مستقبلا، فبذلك يعتبر إمتهانهم لهذا النوع من العمل إستراتيجية مؤقتة تدفعهم للإنتضام نحو سلوكات، يتم من خلالها مواجهة ظروفهم الإجتماعية ضمن عملية صنع المواقيف، ما يشكل وظائف التبرير، التكيف والتميز الإجتماعي التي تتحدد منها الممارسات الإجتماعية وسلوك الأفراد[1].

في حين تعتبر المعرفة السابقة أحد محددات التمثلات الإجتماعية القائمة على التصورات المشتركة بين الأفراد ودمجهم في وضعية يتشاركون من خلالها المعارف، الخبرات، والقيم والمعايير التي يحملونها، والتي تحدد بدورها شكل الروابط الإجتماعية، ما يفسر إجابات المبحوثين حول عملهم في السوق مع أفراد أسرهم، إذ أكد العديد منهم أن إمتهانهم لهذا العمل وولوجهم للسوق كان بمساعدة أفراد الأسرة كالأب أو الإخوة، أو الإثنين معا، ما يفسر عن إنتاج الرأسمالي للعلاقات الأسرية على مستوى السوق الموازية، إذ يعبر ذلك عن التراكم المعرفي الإيديولوجي القائم على الخبرة التي يتوارثها نفس أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وأن دخولهم لمثل هذا المجال يعتمد على المرجعية الأسرية التي تقدم لهم النصح والحماية في نفس الوقت من جهة ثانية، حيث يكمن دور تصورات التنشئة الاجتماعية في تحديد سلوك الأفراد وفقا لعملية تفاعلية، حيث آشار **موسكوفيتشي** في ذات السياق حول تعريفه للتمثلات الإجتماعية في قوله: ((أن العلاقة والإرتباط بالشيئ هو جزأ

1- Jean – Claude, Abric. O p.Cit 18.

جوهري في الرابط الإجتماعي، ما يجعل التمثيل هو دائما تمثيل إجتماعي))[1]، ويشير هذا التعريف إلى مدى إرتباط الفاعلين على مستوى السوق الموازية بالمرجعية الأسرية، تبعا لقوة الرابط الذي يجمعهم.

أما في جانب آخر فيمثل العمل لدى الفاعلين على مستوى السوق الموازي أحد الخيارات التي يتم من خلالها تنظيم وضبط حياتهم وفق خطة تتسم بالديناميكية والحركة، يسعون من خلالها إستغلال وقتهم في مهنة بدخل خصوصا أنه مربح رغم السلبيات التي تعرفها كالمخاطر المهنية، وغياب التأمين المهني والضمان الإجتماعي، على وضعية الإنتظار التي تتسم بالستاتيكة والسكون من أجل الحصول على مهنة مناسبة في قطاع رسمي، وهو الأمر الذي لن يحدث، وذلك حسب تصريحات المبحوثين، ما يشكل ضرورة تطوير الممارسات المتعلقة حول العمل وإنتضام السلوكيات بناءا على المواقيف والأوضاع والفرص المتاحة بغض النظر عن صور وأشكال العمل، وهذا من منطلق أن العمل ضرورة لابد منها كأسلوب من أجل الكسب والعيش، التصور الذي يشكل القيم سواء أكانت معنوية أو مادية والتي يتبناها الفاعلون تبعا لظروف ومواقيف معينة أين يكون السعي من وراءها هو تحقيق الأهداف، وتحصيل أكبر قدر من الكسب، الأمر الذي يفسر التعددية المهنية لدى بعض المبحوثين، إذ يمثل عملهم في السوق الموازية عمل موازي في عملهم في القطاع الرسمي، مما يشير إلى تعدد الموارد التي يحصل عليها الفاعلون ومصادر الحصول عليها، إذ يكمن في أغلب الأحيان حسب ماذهب إليه الباحثون مصدر رسمي والمصدر غير الرسمي والذي يتمثل في عملهم في السوق الموازية، أو أحيانا أخرى مصدرين موازيين، إذ تصادف معنا على أن أحد المبحوثين يعمل في السوق الموازية للصرف، والسوق الموازية للذهب في الجهة المقابلة لسوق الصرف الموازي.

1- Jean – Claude, Abric. Op.Cit, p 12.

وقد ناقش **إميل دوركايم** في ذات الصدد موضوع التمثلات من خلال الدور الذي تلعبه في تكوين الحياة الإجتماعية والعقائدية، أين يمكن فهم التمثلات الفردية دون فهم الأوضاع والمواقف والميولات والثقافة [إخضاع التمثلات للمواقيف مع إنتاج مواقيف جديدة]، حيث عرفها بأنها:" ذلك التدفق الدائم من صورة الحياة التي تدفع بعضها البعض كتدافع مجرى نهر دائم السيران، ولا تبقى على حالها إذ تتغير بتغير الحياة الإجتماعية"، ما يقودنا بدوره إلى خاصية التغير في التمثلات الإجتماعية حالها حال التغير الثقافي الناتج عن التغير الإجتماعي كما تم التطرق إليه سابقا، وهذا على إعتبار أن الثقافة جزأ من التمثلات الإجتماعية.

في حين يعتبر البعض من الفاعين على مستوى السوق الموازي أن عملهم في السوق هو من أجل تمضية الوقت عوض الفراغ الذي يمكن أن يؤدي بهم إلى ظواهر إجتماعية، وهذا حسب ما صرح به بعض من المبحوثين الذين أكدوا على أن الفراغ يمكن أن يدفعهم للإنضمام إلى الجماعات الإنحرافية أو المتطرفة، خصوصا في ظل الإفتقار إلى مؤسسات التأطير ووسائل الترفيه، ما يفسر عن التغير النمطي في أشكال الترفيه والفراغ، الأمر الذي يعبر بدوره عن الوعي الذي يتمتع به الفاعلون على مستوى السوق الموازي للصرف.

فبذلك يمكن القول أن دور التمثلات الإجتماعية فيما يتعلق بموضوع العمل، تشير إلى: "مجموعة الأفكار والتفسيرات التي تمثل ذلك العالم من الرموز (المعتقدات، المواقيف، الميولات) التي يحملها الأفراد في المجتمع حول العمل، والتي تتحكم في سلوكياتهم وطريقة توجههم نحوه"، ما يشير إلى **محددات الفعل الإجتماعي** في إطار التمثلات الإجتماعية نحو العمل.

المحور السادس– العمل كقيمة إجتماعية:

من صور العمل ودلالاته الإجتماعية والثقافية تكمن قيمة العمل، الذي يعد محورا أساسيا في حياة الأفراد، أين تطور مفهومه مع تطور الأمم والحضارات، وبتعريف بسيط ومختصر ولكن يحمل دلالات تضم المضامين التي يحملها العمل نستهل هذا المحور، إذ يشير على أنه: "نشاطا يخلق قيمة الأجر في بالدرجة الأولى، ويندمج مع الأفراد كنشاط منظم ومعترف به إجتماعيا وقانونيا، وهو بذلك مصدرا للإنتاج ومحرك النمو الاقتصادي، وأحد ركائز الروابط الإجتماعية الذي يمنح الفرد المكانة الإجتماعية"[1]

1-Ali, Belaidi. Op.cit, p 10.

جدول رقم (32) يمثل: العمل في سوق الصرف الموازي كقيمة إجتماعية.

آراء المبحوثين	المضمون	المدلول السوسيولوجي
الإكتفاء الذاتي.	تحقيق الإكتفاء من حيث القدرة على تحقيق مختلف متطلبات الحياة اليومية والمساهمة في المصاريف الأسرية.	– رفع المستوى المعيشي. – الشعور بالمسؤولية. – المكانة والدور.
الولوج إلى الحياة المهنية والإحساس بقيمة العمل	التواجد ضمن دائرة تسمح المناقشة حول مجريات العمل وعدم الشعور بالنقص، والشعور بالتكافأ والثقة مع من لديهم منصب عمل، وعدم الشعور بالعزلة والخجل.	– تقدير الذات. – المكانة الإجتماعية. – إنتماء إجتماعي – تفوق إجتماعي. – الإعتراف.

من خلال ما تم عرضه من مضمون المعطيات في الجدول فإنه يمكن إعتبار أن ما يحققه العمل في سوق الصرف الموازي يسمح للأفراد بالإنتقال من نشاط إقتصادي إلى قيمة إجتماعية تمنحهم التواجد في وضعية تمكنهم بتحقيق أهدافهم المادية والنفسية والإجتماعية في نفس الوقت، إذ يعبر عن قيمة العمل بإعتباره نشاط إقتصادي لا يمكن فصله عن الجانب الإجتماعي والنفسي في حياة الأفراد، فبالرجوع إلى العلاقة التبادلية التي يحملها العمل كنشاط إقتصادي فهو يمثل من

الجانب الآخر ذلك الفعل القائم على تبادل الخبرات والمعارف، بإعتبارها تقف في سياق تتقاطع فيه مع التصورات والتمثلات الإجتماعية والقيمة التي يضفيها ذلك الفعل على الآخرين، إذ يأخد العمل بإعتباره المركز المنظم لحياة الأفراد معنى إقتصادي، إجتماعي وفلسفي، إذ مازال الموضوع محل للدراسة والتقدير في جميع الميادين، الذي جرى إعتباره القانون الوحيد في العالم المنظم لحياة الأفراد[1]، وهو ما يجعل من العمل في السوق الموازي للصرف قيمة مادية من حيث تحقيق الحاجيات الضرورية وحتى غير الضرورية منها، ما يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد، إذ يشير العلامة **عبد الرحمان إبن خلدون** في الفصل الأول من الباب الخامس من مقدمته، أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية[2].

فيما تكمن قيمته الإجتماعية من حيث المكانة التي يحققها للأفراد على مستوى المجتمع من خلال مختلف الأدوار التي يلعبونها، على إعتبار أنها أدوار إيجابية تسمح لهم المساهمة في تحقيق الإكتفاء ليس على المستوى الشخصي فقط، بل على مستوى الجماعة التي ينتمون إليها كالأسرة التي تعتبر أولى وأهم الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد، أين يكون لتلك الأدوار عاملا مهما في تشكل نمط من العلاقات الأسرية تتسم بالقوة، وهذا على حسب ما صرح به أغلبية المبحوثين الذين كانت مساهمتهم في الإلتزامات الأسرية لها دور إيجابي، من حيث حصولهم على التقدير من طرف أفراد أسرهم.

كما أن التقدير حسب ما ذهب إليه المبحوثين لا ينحصر على المستوى الأسري إذ يتسع ليشمل دائرة الأقاريب، المعارف والأصدقاء، أين مكنهم العمل في السوق الموازية الشعور بإمكانية الإستجابة في ظل المناقشات التي لها علاقة بالعمل والمساهمة في إثراءها، ما ينعكس بدوره على

1-Ali, Belaidi. Op.Cit, p 16.

2- أحمد، الزعبي. مرجع سابق، ص 417.

الناحية النفسية من خلال الشعور بالثقة والتكافئ بينهم وبين باقي الأفراد ممن لديهم عمل، سواء أكان بشكل رسمي أم غير رسمي، ما يعبر عن قيمة العمل ليس كنشاط إقتصادي فقط بل كقيمة إجتماعية تتسم بالشرعية والقبول وتحقيق درجة من الرضا عن النفس وتحقيق الذات، ما يذهب بالبعض التعبير عن معنى العمل من حيث القيم الثقافية الخاصة بكل مجتمع (القيم النفعية المتعلقة بالراتب وظروف العمل والأمن الوظيفي، والقيم الوجدانية التي تتمثل في التعاقد مع الآخرين الإعتراف والتقدير، إلى جانب القيم المعرفية والتي تتعلق بالمسؤولية، الإهتمام بالعمل والمكانة وحشد المهارات)[1]، ما يشير إلى الواقع حول إنعدام وجود إقتصاد سوق صرف أو إقتصاد موجه، بل الأمر يكمن في إقتصاد السوق الإجتماعي[2].

فإلى جانب المعنى الإقتصادي للمهن الموازية التي تحرك الأفراد في إطار الإكتفاء الذاتي وإلتزاماتهم الأسرية من ناحية، فمن ناحية أخرى يمثل المعطى الإجتماعي لقيمة العمل بحد ذاتها مهما كان نوعه من حيث البعد الرمزي، والتي تكمن من حيث الرضا، المكانة والدور، في ظل القيم والمعتقدات المتعلقة بمكانة العمل في حياة الأفراد التي يتم توجيهها عن طريق السلوكيات، ما يجعل من العمل يشكل الحياة بأكملها، مما يسمح في ذات السياق تكوين صداقات، والحصول على مساحة الإعتراف الإجتماعي والإقتصادي[3]، إذ يشير **أحمد هني** بقوله: ((المجتمعات لا تملك تصورات خاصة بها يمكن بفضلها فهم الآليات التي تحكم النشاط في كليتها لتشمل القديم والجديد الرسمي وغير الرسمي، ذلك أن السلوكات الإجتماعية تظهر منسجمة وغير مقسمة إلى قطبين

1-Ali, Belaidi. Op.Cit, p 19.

2- هاني، صالح. مرجع سابق، ص 32.

3- Ali, Belaidi. Op.Cit, p 19.

مختلفين بل على أرضية واحدة))[1]، ما يفسر قيمة العمل بحد ذاته وما يمثله في حياة الأفراد، وذلك على إختلاف تصنيفاته ونماذجه.

المحور السابع– آراء وتأملات ضمن موقف الفاعلين من غلق مكاتب الصرف والعمل فيها:

تأتي معالجتنا لهذا المحور من خلال السؤال الذي تم طرحه حول موقف الباعة أو رآيهم حول ما يتم تداوله من القضاء على السوق الموازية مقابل فتح مكاتب صرف رسمية؟ والتي على ضوئها سجلنا ردود أفعال موحدة وواضحة، حيث أجاب جميع المبحوثين وبدون إستثناء بأن غلق السوق الموازي غير ممكن، كما صرح البعض في نطاق سؤالنا عن إمكانية التوجه للعمل في مكاتب الصرف الرسمية في حالة ما إذا طبق القرار، أنه لن يتم التوظيف إلا أصحاب الشهادات العليا ممن يملكون خبرة في هذا التخصص، في حين يتم تهميش الأفراد سواء ممن لديهم مستوى أقل من مستوى التعليم العالي، أو ممن لديهم خبرة، (ويقصد بالخبرة هنا مدة عمل الفرد على مستوى القطاع الرسمي في ذات المجال، وهذا بالرغم من أن خبرة بعض الباعة في المجال تفوق خبرة ممن هم في القطاع الرسمي) .

ويمكن إرجاع موقف المبحوثين من عدم إمكانية غلق السوق إلى خاصية السوق الموازي بحد ذاته، إذ غلقه يستدعي إجراءات وتداعيات من شأنها أن تخل بالتوازن على عدة مستويات خصوصا بالرجوع إلى القرارات الرسمية التي تم التصريح بها حول القضاء على السوق الموازية للصرف وإستبدالها بمكاتب صرف رسمية إلا أن تنفيدها في أرض الواقع لم يتجسد.

في حين تكمن إجابات المبحوثين حول عدم إمكانية تشغيلهم على مستوى مكاتب الصرف التفسير وراء تمسكهم بالسوق الموازي، والأمر الذي يمكن إرجاعه لمتطلبات السوق الحديثة، التي

1- Ahmed, Heni. Le cheick et le patron,usages de la modernité dans la oroduction de la tradition. Alger : office des publications universitaires, 1993, p 171.

تستدعي إستوفاء شروط معينة، خصوصا بالعودة للأفراد الذي كانت لهم تجارب الإقصاء من عالم الشغل بسبب إما عدم كفاءاتهم المعرفية والمهارية والفنية أو مستواهم التعليمي.

الإستنتاج العام:

إنطلاقا من ما تم عرضه من مضمون المقابلات ووقوفا لما تم معالجته وتحليله من مجريات المعطيات الميدانية، يمكن الإهتداء بأن سوق الصرف الموازي يمثل إحدى أهم الأسواق الموازية التي تشكل ذلك الجانب الفيزيقي البيئي الذي يتسم بخصائص وعناصر بالغة الأهمية من حيث التأثير التي يلعبه على الصعيد المجتمعي، وذلك كونه يضم أفراد من مختلف الشرائح في المجتمع سواء من الناحية التعليمية، أو السن، الإنتماء الجغرافي، على غرار نوعية الزبائن المترددين عليه في سياق يجمع بين كل الفئات الطبقية على إختلافها وإختلاف قيمة العملة التي تبتاعها، وأهدافها من إقتناء العملة سواء من أجل الإستعمال الآني أو المستقبلي،...ما يجعله أحد الإستراتيجيات المناسبة التي يتم من خلالها الأفراد الإنتضام حولها والإندماج عن طريقها وفق عملية تسمح لهم بإعادة هيكلة أدوارهم ومكانتهم في المجتمع، وذلك عن طريق حشد الموارد الضرورية وتكييفها مع البيئة المادية، ما يسمح لهم بتشكيل واقع جديد يتوافق مع حاجياتهم التي تقتضي بناء قيم إجتماعية ثقافية جديدة بصفة عامة، وقيم مهنية في ظل ما يسمى بقيم العمل بصفة خاصة من أجل تحقيق أهدافهم، والتي تتوازن بدورها ضمن إطار مشروع ومقبول مجتمعيا وهذا على إعتبارات تتمثل في كونه نشاط مسموح من جهة، والمصدر الذي يزود الأفراد من المواطنين بالعملة التي يفتقرون إليها في الإطار الرسمي خصوصا في ظل تقنين وضعف قيمة منحة السفر من العملة التي يتم منحها كما تم توضيحه سابقا (من خلال الجدول 16)، من جهة ثانية، الأمر الذي يمنحهم هامش من الحرية ما يمكنهم من فرض سيطرتهم عن طريق الفارق الكبير بين قيمة العملة الرسمية والقيمة التي يفرضونها على الأفراد (الزبائن) ضمن عملية تبادلية تفاوضية قائمة على قانون العرض والطلب، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة من أجل تحقيق أقصى حد من الإشباع، في إطار عقلاني يتسم بالوعي وتحديد الأهداف، الأمر الذي

يساعد السوق الموازية بسير مواردها ضمن تنظيم داخلي منضبط ومتفق عليه، وفق مجريات البيئة المحيطة به بطريقة مرنة تسمح بالتجاوب معها والتكيف مع جميع متقلباتها سواء بمحاولة التنبأ والتوقع للفترات التي يمكن أن تعرف فيها العملة إرتفاع أو إنخفاض، ما يكسبها هامش من الحرية التي يساعدها على تحديد قيمة العملة من جهة، أو وحشد الإمكانيات التي يمتلكها الأفراد على غرار ضعفها أو قوتها من جهة ثانية، ضمن حيز جغرافي ذات خصائص حضرية بإمتياز، ما يجعله مركز جذب وقطب للتبادلات وفق محددات العرض والطلب، مما يعطي صفة العقلنة للسوق الموازي للصرف، وهو الأمر الذي توصلت إليه كل من **عليوي فاطمة الزهراء** (2016) و **نجاة مسمش** (2018) من خلال دراستهما على أن عامل العرض والطلب، وزيادة الطلب على العملة من بين الأسباب التي تتحكم وتنعش سوق الصرف الموازي، كما توصلت **قارة ملاك** (2018) في دراستها على أن الطلب على العملة خصوصا في أوقات معينة من السنة من بين الأسباب التي تؤدي إلى إنتعاش أسواق السوق الموازية.

ووقوفا أمام عملية العرض والطلب التي تصاحبها عملية إقتناء العملة، وذلك على إعتبارها ضرورة وحاجة من حاجيات شريحة كبيرة من أفراد المجتمع خصوصا في تغير وتطور مفهوم الحاجات التي بات توفيرها لا يقتصر على المستوى المحلي كالعلاج، والدراسة في الخارج من أجل الحصول على مستوى أفضل يزيد ويعزز من فرص الحصول العمل مستقبلا وغيرها من الحاجات الإستهلاكية التي تكون مصاحبة للتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي في ظل ثقافة العولمة التي باتت كالفيروس الذي يعدى منه وينتشر على جميع أنحاء المعمورة، وهذا على أساس الإنصهار الثقافي وفقا لعملية تتلاشى عبرها الحدود الزمانية والمكانية مع إلغاء جميع الحواجز

الخاصة بها[1]، وهو الأمر الذي يقود للإنتقال من مسألة التكيف على المستوى المحلي إلى التكيف على المستوى العالمي، أين أشار **محمد بن بوزيد** من خلال دراسته الميدانية عن إرتباط سوق الصرف بزيادة الطلب على العملة الصعبة التي تعاني الندرة في ظل إنتشار السريع للمنتجات الأجنبية والطلب عليها خصوصا مع عدم قابلية العملة الجزائرية للتحويل، وإرتباط سوق الصرف الموازي ب سان إتيان الفرنسية بمختلف الأسواق الموازية للصرف بالجزائر، أين تتم المبادلات مابين السماسرة المصرفيين بالدينار الجزائري في الجزائر ليتم قبض القيمة التي تقابلها بالفرنك على مستوى سوق سان إتيان الذي يحتوي حوالي 40% من الجزائريين في إطار عملية تفاوضية بين الفاعلين على السعر، ضمن نظام منظم من الشبكات العلائقية التي تتم ضمن نفس الإنتماء المنطقي للأفراد أو نفس أفراد العائلة، وأمام هامش الربح الذي يشكل عامل مغري يدفع الأفراد التوجه لإمتهان هذا النوع من العمل دون أي قيود، تبعا لمبادئ الليبيرالية الداعية لإقتصاد حر يمنح للأفراد الحرية ويحد من حرية الحكومات، وهو الأمر الذي يعبر عن إعادة النظر حول مفهوم الدولة القومية الذي باتت تعرف تراجعا واضحا لأدوارها، الأمر الذي عبر من خلاله كل من: **أوماي Ohmae & ريتش Riech** على أنه ظهور ل **عالم بلا حدود**، الذي يقابله الإلغاء لمفهوم الدولة القومية والتطور التدريجي للقرية العالمية والتي تعد إعادة الديناميكة الإجتماعية أهم نتائجها، وذلك من خلال الأدوار التي يلعبها الأفراد في تحريك المجتمعات[2]، حيث تقف مبادئ الليبيرالية حاجز أمام السياسات التي تسعى لقمع وتقييد الحريات وطموح الأفراد تحت أي شكل من الأشكال كإتجاه ونظام يسعى لتمجيد الحرية والتي تبلوت من أسس قائمة على حرية الأفراد، مما

1- عباس، أبو شامة عبد المحمود ومحمد الأمين البشري. العنف الأسري في ظل العولمة. ط1.السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص ص 93-94.

2- Michel,Louicius et Zhan Su "Analyse critique de la mondialisation: tendanceset doctrine (note)" .études internationales quebec,v29, n 4, 1998 : p 910.

يفسر قيام سوق موازية للصرف مهيلكة ومنظمة وفق قواعد وقوانين مضبوطة ومتفق عليها في إطار عقد إجتماعي بين جميع الفاعلين على المستوى السوق، بمحداة أهم مؤسسات الدولة، مع تواجد رجال الشرطة التي تقوم بدور المراقب الذي لا يتحرك إلا بغرض تحقيق التوازن والحفاظ على الإستقرار العام، وهذا في الحالات المصاحبة للسلوكيات الإنحرافية التي تهدد باقي البنى الإجتماعية المجاورة له.

وبناءا على الضبط الذي يتمتع به السوق الموازي للصرف، يتجه الفاعلون في الإنتضام في إطار تحدده المصالح الشخصية والعامة لجميع الأفراد على مستوى السوق ضمن إطار عقلاني إما غائي أو قيمي وفق شبكة علائقية متساندة ومتضامنة في الإطار المؤسساتي القائم على شرعية قوانين الجماعة ومعاييرها الأخلاقية القيمية، والذي يمثله التنسيق بين القيم التنظيمية وقيم المجتمع التي تعطي صفة الرشد للأولى[1]، كما يسعى الفاعلون في جانب آخر على مستواه إتخاد العديد من الإستراتيجيات التي تتناسب مع مصالحهم وطموحاتهم، سواء في الإطار الفردي أو الجماعي أو الإستعانة بأطراف خاصة تتمثل في أصحاب المصالح من الموردين للعملة وهي الإستراتيجية التي تضمن لهم الحصول على الموارد الكافية من العملة والحماية الضرورية من أجل بلوغ الأهداف، وهي الخلفية التي تمثل بعض من جوانبه اللأخلاقية واللاشرعية من السوق الموازي إذ يشكل بعض من هؤولاء الموردين أصحاب الأعمال المشبوهة التي تقوم بعملية غسيل الأموال والتي تشكل بدورها أحد الأسباب غير المباشرة لإنتعاش سوق الصرف الموازي.

فيما تتمثل الأسباب المباشرة لظهور السوق الموازية وإنتعاشها في مجموعة من الأسباب التي تتداخل فيما بينها بشكل بنيوي، ينعكس على جميع الأنساق، إذ تكمن الأسباب الإدارية في جانبها البيروقراطي والمتمثل في كثرة الأوراق والمعاملات والإجراءات فيما يتعلق بالمشاريع التي

1- كريم، بوحفص. مرجع سابق، ص 231.

يمكن أن تأخذ وقتا طويلا لإنهائها، خصوصا في ظل ظاهرة الفساد الإداري التي تتم على مستواها المناورة، ورفض إنهائها إلا من خلال دفع بعض الرشاوي والعملات للأفراد العاميلن على مستوى الإدارة، إضافة إلى تطلعات المؤسسات والشركات في البقاء والإستمرارية، وهو الأمر الذي يقتضي إستقطاب عمالة مناسبة تتمتع بالخبرة، الكفاءات والمهارات الضرورية لمواكبة التطور والبقاء في المنافسة، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالجانب التكويني للأفراد من خريجي الجامعات والمعاهد العليا التي يكون تكوينها العلمي لا يتناسب مع مخرجات سوق العمل، مما يشكل مشكل آخر يستدعي طرحه ومعالجته، في حين تشكل المحسوبية كرأسمال إجتماعي يعتمد على إستغلال الموارد من أجل تحقيق المصالح، وهذا في إطار تفاعل بناءا على إقامة شبكات إجتماعية بهدف إنتاج الأرباح والفوائد حسب ما ذهب إليه **نان لين** أين عرف في ذات السياق الرأس المال الإجتماعي بأنه "الإستثمار في العلاقات الإجتماعية مع توقع العوائد والأرباح في ساحة الأسواق[1] ما يشكل الإطار غير عقلاني لأحد أوجه الجوانب الإدارية، والتي تقف عائق أمام ولوج الأفراد لسوق العمل، أما من جهة أخرى فتعتبر كثرة المهام والمسؤليات والتسلط المتعلقة بالجانب البيروقراطي والإستغلالي لأرباب الأعمال أحد الأسباب التي تعزز الشعور بالإستيلاب الوظيفي الذي ينتج عنه عدم الرضا الوظيفي، ما يدفع بالأفراد ترك العمل والتوجه لإمتهان عمل يشعرهم بالرضا.

فيما تتعلق الأسباب الإقتصادية ضمن تداخلها مع بعض خصائص الجانب الإداري، وهذا بالرجوع إلى خاصية العلاقة المتشابكة بين مختلف الأنساق، فإن ضعف الأجر الذي لا يتناسب مع الجهد المبدول ومتطلبات الحياة اليومية، والربح البطيئ الذي لا يرتقي لتطلعات الأفراد في تكوين مستقبل واعد وتراكم رأسمالي، يجعل من سوق الصرف الموازي أحد أوجه الربح السريع من

1- وليد، رشاد. مرجع سابق، ص 137.

حيث القيمة والمدة، الأمر الذي ينظر للمهن الحرة لدى الكثير من الأفراد ك **ديفيد روز** بإعتبارها أحد المحددات الأساسية للتطلعات الإقتصادية للأفراد[1].

كما تكمن في الجانب الآخر بالنسبة للأسباب الإجتماعية التي ترتبط بصفة تلازمية مع بعض الأسباب الإدارية والإقتصادية ضمن كل مركب ومتساند، من خلال البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية وهذا في إطار متداخل فيما بينها، وهي الظواهر التي عرفت نمو متزايد في المجتمع خصوصا في ظل ظروف إتسمت بالتأزم على المسوى الإقتصاي نتيجة القرارات السياسية، الذي إنعكست بدورها على الواقع الإجتماعي و تغير البناء الطبقي للمجتمع، وهو الأمر الذي توصل إليه **محمد بن بوزيد** في سياق إرتباط ظاهرة المتاجرة بالعملة الصعبة بالأوضاع الإقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وهذا وفقا للإحصائيات التي تم تسجيلها في إرتفاع من مستوى البطالة والفقر كما تم عرضه سابقا من خلال الجدولين (8) و(9) الأمر الذي يؤثر على مسؤولية الأفراد وإلتزاماتهم في تلبية الحاجيات الأسرية، أو حتى الشخصية ما يؤثر بدوره على المستوى العلائقي بين الأفراد نتيجة التهميش والإقصاء الاجتماعي، الذي يتسبب في العزلة الإجتماعية ونقص تقدير الذات، مما ينعكس في سياقه الإجتماعي ضمن نسق ثقافي يتشكل بناءا على الظروف والمواقف التي يعيشها ويمر بها الأفراد، اللجوء إلى هدم وإعادة بناء ثقافي تبعا للتغير الإجتماعي الذي يمس جميع البنى المجتمعية، وذلك من خلال تبني قيم ومعايير جديدة يتم من خلالها السعي لتحقيق الأهداف وبلوغها، مما يشكل عملية هدم وبناء سعيا لمحاولة وجود عناصر ثقافية جديدة، كما آشار إليه **باستيد** بإعتبارها إعادة بناء قيم جديدة، خلال عملية ثلاية تتمثل في:البناء structuration عوض البنية، تفكيك البناء destructuration

1- إيريك، أولن رايت. ترجمة عبد الفتاح، عبد الله. مداخل إلى التحليل الطبقي، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005 ص ص 11، 12.

إعادة بناء Restructuration وذلك من عملية النزع الثقافي في إطار عملية التثاقف كونها عملية دائمة التفكيك وإعادة البناء[1]، ما يدفع إستبدال قيم العمل المبنية على مجتمع أجري رسمي إلى القيم التي تتسم بالمرونة والحرية، وهي الجانب الآخر من ثقافة الفرد الجزائري التي تشير إلى عناصرها الثابتة، إذ أثبتت التجارب على أنه يتسم بقيم تتسم بالحرية وعدم الخضوع ضمن قوانين محددة ومضبوطة بالوقت والمكان.

وعلى هذا الهامش من التحليل تكمن نظرة الأفراد للعمل في السوق الموازي للصرف كونه أحد الأسس المرجعية التي تحقق لهم الإستقرار على عدة مستويات، وذلك بإعتباره أحد الوسائل والبدائل المؤقتة، التي تسمح لهم الإنتقال من وضعية غير مرغوب فيها إلى وضعية مرغوب فيها إذ تعد المرجعية الزمانية عامل مهم بالنسبة للأفراد، حيث يعبر إمتهان العمل في السوق الموازي للصرف الجانب الإيجابي لإستغلالها، فيما تكمن المرجعية الأسرية على مستوى السوق إعادة إنتاج للإيديولوجية الأسرية، وهذا بالنسبة للأفراد الذين ينتمون من نفس الأسرة على مستوى السوق الموازي للصرف، فيما تكمن نظرة الفاعلين للعمل الموازي على أنه ضرورة لابد منها مهما كان تصنيفه من أجل تحقيق جملة من الحاجيات، ومن أجل ذلك تكمن صور التعددية المهنية كضرورة هي الأخرى لزيادة فرص الكسب وتحقيق أكبر قدر من هذه الحاجيات.

وعلى خلفية العمل في سوق الصرف الموازي كقيمة إجتماعية له مضامينه الذي يسمح بتحقيق الحاجيات سواء المادية، النفسية والإجتماعية، تكمن أهمية سوق الصرف الموازي من خلال ما يمنحه للأفراد من جانب معرفي تكويني، يسمح لهم التعبير عن تطلعاتهم ورغباتهم في الإنجاز والتواجد ضمن إطار إجتماعي بناء على وضعيات تحقق لهم المكانة والدور، الذي يسعون إليها

1- غسان، الخالد.الهابيتوس العربي قراء سوسيو–معرفية في القيم والمفاهيم. ط1.بيروت: منتدى المعارف، 2015، ص 8.

فقيمة المشاركة في بعض الواجبات والمسؤوليات الأسرية لها دلالة من حيث أشكال العلاقات وقوتها، سواء على المستوى الأسري بالدرجة الأولى أو الجماعات الخارجية التي يحظى من خلالها الفاعلون بالإعتراف الإجتماعي، والتي تسمح بدورها التفاعل بطريقة يعبر من خلالها الأفراد عن الذات، ضمن المعلومات والخبرات التي تحقق لهم درجة الإشباع والرضا عن النفس، دون الشعور بالنقص أو العزلة التي يمكن لظاهرة البطالة أن تتسبب فيها، وهذا ما أوضحته العديد من الدراسات حول الظاهرة التي تم تناولتها بشكل واسع في العديد من التخصصات على غرار علم الإجتماع، إذ يعطى العمل قيمة للفرد تمكنه من تحقيق أهدافه المادية والإجتماعية على حد سواء مما ينعكس على حالته النفسية وإستقراره، وهو الأمر الذي يحققه العمل في سوق السكوار الموازي دون إعتبار لنمطيته الموازية، خصوصا في ظل تحول المجتمع من ثقافة العمل الأجري الرسمي والتي يمكن إعتبارها ثقافية أحادية المنظور إلى ثقافة ثنائية المنظور يتم من خلالها تقبل الأعمال الموازية على إختلافها وهذا في إطار ما يقبله الشرع والقانون، خصوصا مع نقص فرص العمل في إطاره الرسمي نتيجة لعدة إعتبارات.

ومن خلال ما تم عرضه، ووقوفا أمام السيرورة التاريخية لظاهرة العمل في سوق الصرف الموازي بإعتباره أحد نماذج المهن الحرة الموازية، والخلفية السياسية، الإقتصادية، الإدارية الإجتماعية، والثقافية والإيديولوجية التي تم عرضها سواء في الجانب النظري من الدراسة أو الجانب الميداني، وأمام المعطيات التي تم تحليلها من منطلق إجابات الفاعلين على مستوى سوق الصرف الموازي وردود أفعالهم، يمكن إستخلاص أهم النقاط التالية:

– يعتبر سوق الصرف الموازي إستراتيجية تحركها الدوافع والأهداف.

– يعتبر سوق الصرف الموازي تنظيم غير رسمي في ظاهره دو خصائص ومقومات تتقاطع مع التنظيم الرسمي في جوهره.

– قيام السوق الموازي للصرف على قيم ومعايير ومعتقدات طارئة، من أجل التكيف مع مختلف الظروف والوضعيات غير المرغوب فيها، سواء التي وجدت بطريقة معلنة أو مفاجئة.

– يمثل سوق الصرف الموازي هيكل مؤسساتي، الذي يجمع بين النشاط الإقتصادي والتفاعل الإجتماعي، ففي حين يمثل الإقتصادي الربح يمثل الإجتماعي قوة الضبط الإجتماعي.

– يعبر السوق الموازي للصرف كونه تنظيم إجتماعي على هامش إنتاج مادي.

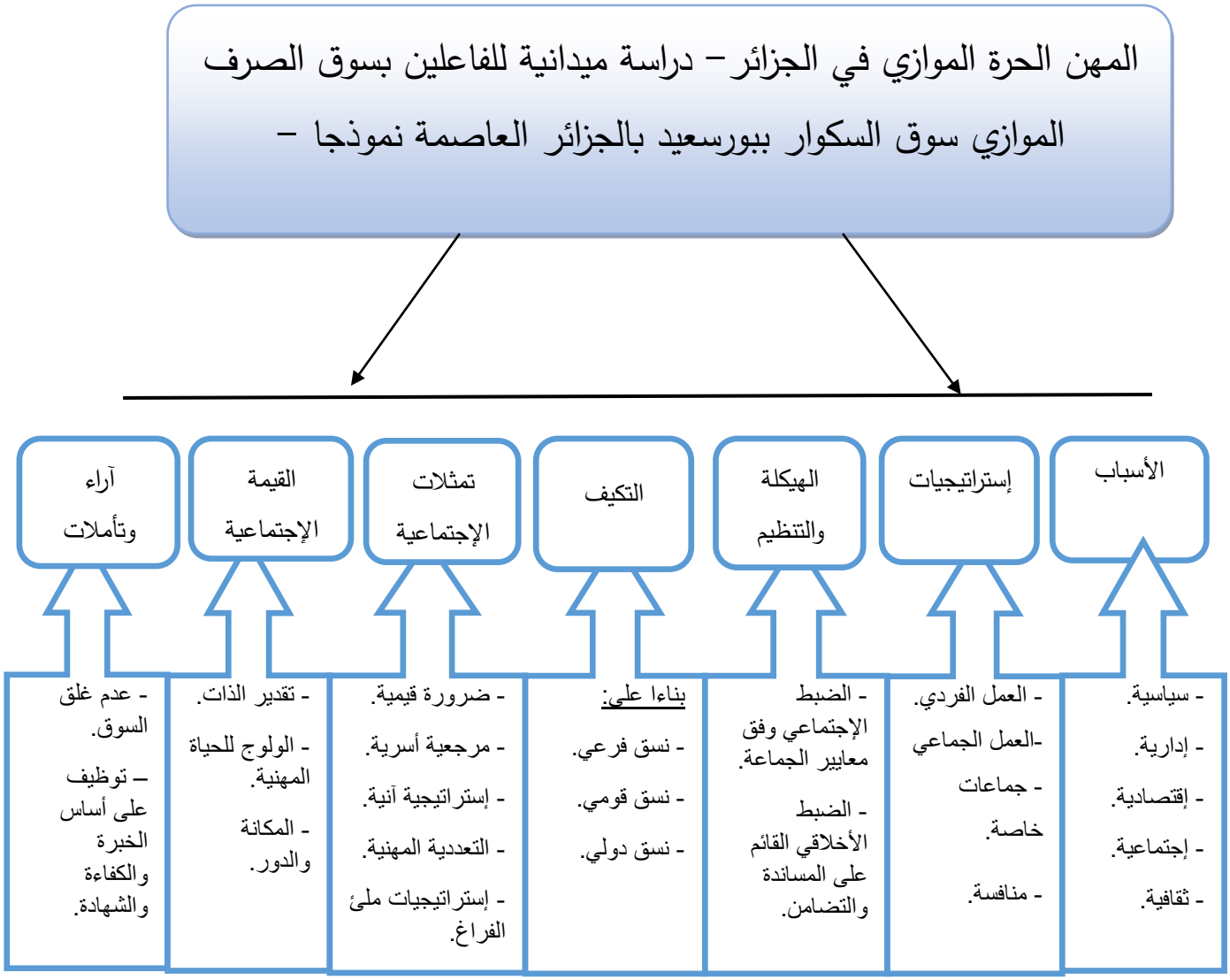
– سوق الصرف الموازي أحد الأسواق الموازية التي تمتاز بالعقلنة من حيث المستوى التنظيمي والوعي بالأهداف.

– يعتبر السوق الموازي للصرف أحد آليات الإندماج الإجتماعي.

– يمثل سوق الصرف الموازي الجانب الإحتكاري على تجارة العملة.

– يشكل سوق الصرف الموازي أحد الأنظمة التي تعرف إمتداد جغرافي على المستوى الخارجي للبلاد، وهذا في ظل إرتباط مختلف الأسواق الموازية للصرف على مستوى البلاد بالأسواق الموازية في الخارج والتي تكون في إطار منظم بين شبكة العلاقات الإجتماعية التي تنشط في الإطار العائلي أو دائرة المعارف.

شكل رقم (8) يمثل: موقع الفاعلين الإجتماعيين على مستوى سوق الصرف الموازي من الدراسة.



خاتمة

خاتمة:

من خلال النتائج التي آلات إليها دراستنا، ووقوفا أمام أهداف البحث، يمكن القول أن سوق الصرف الموازي أحد أشكال المهن الحرة الموازية التي تعبر عن تلك الفجوة ما بين الإطار الرسمي وغير الرسمي، ففي ظل التحليل البنائي التركيبي للمجتمع الجزائري يكمن تأثير التغيرات التي طرأت على مستوى البنية السياسية والإقتصادية على مستوى البنية الإجتماعية والثقافية، أين شهد إرتفاع ملحوظ في معدلات البطالة ونسب الفقر، وأمام العملية التحويلية التغييرية في تركيبة المجتمع الجزائري تغيرت بدورها المفاهيم الثقافية للأفراد في ظل الحاجة وضرورة إشباعها على مختلف المستويات، ما يجعلها الدافع المحرك والموجه لسلوكهم.

ويكمن بذلك التغير الثقافي بالموازاة مع التغير الإجتماعي، عبر عملية يتم من خلالها إستبدال بعض العناصر القيمية والمعيارية، تبعا للحالة الإنتقالية التي يسعى إليها الأفراد في ظل التحرك الإجتماعي الإنتقال من حالة ووضعية غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها ووضعية يطمح بلوغها والوصول إليها، مع البقاء على العناصر الثقافية الأخرى التي تمثل الأسس القيمة والمعيارية التي لا يمكن المساس بها كالدين، أو تلك التي تكون متجدرة في المجتمع بشكل لاواعي والتي تعبر عن هوية الفرد وخصائصه، كما تساهم بدورها في تعزيز التوجهات الجديدة وتدعيمها، ضمن توليفة إجتماعية ثقافية كالمعنى التي تضفيه الحرية على الفرد الجزائري، والتي يسعى من خلالها وفي ظل الظروف البيروقراطية التي تشهدها الإدراة الجزائرية، وإستغلال أرباب الأعمال ما ينتج عنه مختلف أشكال الإغتراب، إضافة إلى قيم الإلتزام بالوقت والإمتثال للقوانين التي ينظر إليها على أنها تحد من حريته، وفي إطار مبادئ الليبيرالية المشجعة لحرية الأفراد

والرافضة لإحتكار الدولة، يكمن ولوج الأفراد إلى سوق الصرف الموازي تتسم بالمرونة وسهولة التعامل والتحكم بالوقت بشكل شخصي.

ففي ظل حرية السوق الموازية ومرونتها كونها يسهل الولوج إليها دون أي شروط محددة كتلك التي يتطلبها القطاع الرسمي، من خبرات وكفاءات ومهارات فنية من جهة، وتغير العناصر الثقافية من جهة أخرى كان الإنتقال من ثقافة مجتمع أجري إلى ثقافة العمل الحر ضمن مجتمع يعترف بشرعية السوق الموازية، وذلك وفقا لما تحققه من إشباع على عدة مستويات سواء الإقتصادية، الإجتماعية والنفسية، وعلى مستوى المصلحة الفردية أو العامة، وبذلك يعد السوق الموازي للصرف أحد البدائل التي يتخدها الأفراد أمام تقلبات البيئة المجتمعية على مستوى مختلف أنساقها.

ما يشكل تصورات الأفراد وتمثلاتهم حول العمل، وقيمته الإجتماعية من حيث المكانة التي يمنحها لهم والدور الذي يلعبونه تبعا لوضعياتهم في المجتمع، كأحد أهم الدوافع التي تجعلهم ينتظمون حوله بشكل واعي وعقلاني من خلال حشد مواردهم المناسبة كتلك التي يمثلها الرأسمال الإجتماعي من أجل تحقيق أهدافهم، وبذلك تعد الشبكة الإجتماعية أهم الموارد والإستراتيجيات التي تساعد الفاعلين على مستوى سوق الصرف الموازي في تحقيق مصالحهم.

ويعكس سوق الصرف الموازي بذلك، مختلف العناصر والبنى (السياسية، الاقتصادية، الإدارية، الإجتماعية، والثقافية)، الموجهة لسلوك الفاعلين تبعا لمصالحهم التي يسعون لتحقيقها من خلال إستراتيجيات ممنهجة، وفق سوق تتسم بالهيكلة والتنظيم، الأمر الذي يساعدها على ضبط التوثرات والسلوكيات اللامعيارية عن قيم الجماعة من أجل حفظ التوازن والإستقرار على مستوى السوق الموازي، ما يضمن إستمراريته.

ووفق متقلبات البيئة المحيطة به من خلال خاصية المرونة ومحاولة إيجاد البدائل الضرورية واللازمة التي تضمن له السيطرة والبقاء، خصوصا في ظل ندرة العملة الصعبة والطلب عليها بالأخص في الفترات التي ينشط فيها السوق، أمر يكسب الفاعلين هامش من الحرية يتم بواسطتها فرض سيطرتهم من خلال وضع السعر الذي يناسبهم، والذي يكون الفارق بينه وبين السعر الرسمي واضح وكبير، ما يدعونا للتساؤل عن مصير المواطن الذي يضطر إلى دفع ذلك الفارق الرهيب؟

وإلى جانب ذلك تكمن الضرورة في الحفاظ على سلامة ومصلحة الفاعلينن من خلال التكتلات الإجتماعية من أجل التلاحم والتساند ضمن إطار تضامني متناسق، يسمح بتحقيق المصلحة العامة والخاصة من أجل تحقيق الأهداف.

ووقوفا أمام إشكاليتنا وإجابة على تساؤولنا، فيمكن القول أن سوق الصرف الموازي أحد الأسواق الحضرية التي تتميز بالديناميكية الإجتماعية، التي تدفعه للإنتظام في إطار مهيكل ومتفق عليه من أجل تحقيق أهدافه، حيث يتم التجمع على مستواه بناءا على ميكانيزمات العقد الاجتماعي التي تحكمه وتضبطه، وثقافة الإتفاق والتضامن كإستراتيجية يتم من خلالها تحقيق التوازن والإندماج للسوق، على غرار إستراتيجية الجذب والمنافسة والسيطرة من خلال إستغلال حاجة الزبون، من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الإشباع على جميع المستويات، ما يبرز مكانة العمل في سوق الموازي للصرف لدى الفاعلين (الباعة) لما يحققه من إكتفاء وحضور إجتماعي، ما يجعل منه ذلك الفاعل العقلاني الذي يحدد أهدافه، ويوجه أفعاله وسلوكاته سعيا لتحقيقها.

وعلى ضوء ذلك ومن خلال التطلع الى العوامل التي تدفع بالأفراد التوجه للعمل في هذا السوق على خلفية كونه يمثل فرصة ومنصب عمل للكثير منهم، تتساؤل الباحثة عن الكيفية التي يمكن من خلالها إعطاء الصبغة الرسمية لمثل هذه الأسواق الموازية خصوصا في ظل الترقب حول إمكانية فتح مكاتب الصرف الرسمية من عدمها؟ الأمر الذي يمكن الأفراد من الحصول على الإمتيازات التي تفتقرها هذه السوق الموازية كالحماية والضمان الإجتماعي، إلى جانب راتب التقاعد من جهة وتقليص الفارق الكبير ما بين السوق الرسمية وغير الرسمية التي يضطر الزبائن دفعها إلى جانب الإستفادة من عائداته على مستوى الدخل الوطني من جهة ثانية، كما تتساؤل بدورها عن إمكانية وضع خطط وبرامج ضمن القطاع الرسمي تهدف الى تكوين الأفراد تبعا لتطلعات المؤسسات دون اللجوء إلى سياسة الرفض؟، ما يقود للتساؤل عن إشكالية عدم التوافق ما بين مخرجات سواء الجامعة والمعاهد ومختلف مراكز البحث ومتطلبات سوق العمل؟

ما يفسر أهمية ظاهرة المهن الحرة الموازية بصفة عامة، والأسواق الموازية للصرف بصفة خاصة كونها أحد أهم نماذجها، بإعتبارها ظاهرة شاملة تجمع في ثناياها جميع أوجه الحياة اليومية للفاعلين على مستوى مختلف الخلفيات (السياسية، الإقتصادية والإدارية، الإجتماعية، والثقافية).

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أحمد خليل، خليل. المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. ط1. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1984.

2- أحمد خليل، خليل. المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. مصر: مكتبة النور، 2009.

3- أحمد طلحة، الوليد.سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية بين النظرية والتطبيق. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2022.

4- أبو النور، حمدي و أبو نور حسن. يورغن هابرماس – الأخلاق والتواصل. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، 2012.

5- أحمد منصور، إيمان. الوجيز في الإدارة الناجحة. ط1. الأردن: إبن النفيس للنشر، 2020.

6- أبو شامة عبد المحمود، عباس ومحمد أمين البشري. العنف الأسري في ظل العولمة. ط1. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.

7- أمطوش، محمد. دروب علم اجتماع. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020.

8- أنجرس، موريس. منهجية البحث في العلوم الإنسانية. الجزائر: دار القصبة، 2004.

9- أولن رايت، إيريك. مداخل إلى التحليل الطبقي. ترجمة عبد الفتاح عبد الله. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية،2005.

10- إبراهيم طه السقا، محمد. الاقتصاد الخفي في مصر. مصر: مكتبة النهضة، 1996.

11- إنغليز، ديفيد و جون هيوسون. مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة. ط1. ترجمة نصير لما. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

12- الجلبي، علي عبد الرزاق. علم اجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2013.

13- الحريري، رافدة. إتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019.

14- الحوراني، محمد عبد الكريم. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. الأردن: دار مدلاوي للنشر والتوزيع،2008.

15- الخالد، غسان. الهابتوس العربي قراء سوسيو-معرفية في القيم والمفاهيم. ط1. بيروت: منتدى المعارف، 2015.

16- الخطيب، محمد. الأديان في المجتمعات البدائية. سوريا: رسلان للنشر والتوزيع، 2017.

17- الخواجة، محمد ياسر. البحث الاجتماعي _أسس منهجية ونماذج تطبيقية. ط1. القاهرة: كلية الآداب جامعة طنطا2011.

18- العربي، محمد. الخطوة الأولى: من سلسلة خطوات التأثير. ط1. السعودية: دار تكوين للنشر، 2020.

19- الزغبي، أحمد. مقدمة إبن خلدون. الجزائر: دار الهدى، 2009.

20- السملوطي، نبيل. البناء الاجتماعي لعلم الاجتماع، الرياض: دار الكتب الجامعية لنشر والتوزيع، 1975.

21- السعاتي، حسين. علم الاجتماع الصناعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1980.

22- الشقيري، عبد المنعم.العقلنة عند ماكس فيبر. قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

23- العموش، أحمد فلاح و عبد الله عبد الغني. جرائم العنف وسبل المواجهة. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

24- المسكيني، فتحي. نظرية الفعل التواصلي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

25- المعطي، عبد الباسط و عادل مختار الهواري. في النظرية المعاصرة في علم الإجتماع. ط1. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986.

26- النبالي، عبد الله العبد. علم الاجتماع. ط1. الأردن: دار الخليج، 2020.

27- بومخلوف، محمد و آخرون. تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية. الجزائر: دار الخلدونية، 2020.

28- لطرش، الطاهر. تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2005.

29- لعلاوي، علاوي. استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصاد.الجزائر: جامعة الجزائر، 1994.

30- لوك هيوم، روسو. العقد الاجتماعي. ط1. ترجمة عبد الكريم أحمد. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019.

31- برنيري، ماريا لويزا. المدينة الفاضلة عبر التاريخ. ترجمة عطيات أبو السعود. الجزائر:عالم المعرفة 2022.

32- برو، محمد. الموجه في منهجية العلوم الإجتماعية-علم النفس الإجتماعي- التربية. الجزائر: الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

33- بكيس، نور الدين ورزقي نوال. كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر: 15سبب معطل للمواطنة في الجزائر. الجزائر: سارة للنشر، 2018.

34- بلعزوز، بن علي. محاضرات في النظريات والسياسة النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004.

35- بن دعيدة، عبد الله. التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

36- بن مرزوق، عنترة وآخرون. إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية. الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2008.

37- بنكي، محمد أحمد. دريدا عربيا: قراءة في التفكيك في الفكر النقدي العربي. ط1. مملكة البحرين: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

38- بهلول، رجا. أنطولوجيا الفعل ومشكلة البينذاتية. قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

39- بهلول، محمد بلقاسم حسن. سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

40- بوحفص، عبد الكريم. تطور الفكر التنظيمي الرواد والنظريات.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

41- بوخريسة، بوبكر. سوسيولوجية بيار بورديو تحليل في النظرية والمفاهيم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2017.

42- بشير، محمد. علماء علم الاجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر. ط1. الجزائر: دار كنوز للنشر والتوزيع، 2018.

43- بيغمان، ريفا و براون مارك سوندرس. كل ما تحتاج إلى المعرفة. مصر: مجموعة النيل العربية، 2020.

44- بن حبتور، عبد العزيزصالح. الإدارة الإستراتيجية-إدارة جديدة في عالم متغير. ط1. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004.

45- تيرنر، جوناثان. بناء نظرية علم الاجتماع. ترجمة سعيد فرح محمد. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999.

46- ثابت العاني، وجيهة. القيم التربوية وتصنيفاتها المعاصرة. الأردن: دار الكتاب الثقافي.

47- جمعة، محمد لطفي. محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2022.

48- جندلي، عبد الناصر. تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والإجتماعية. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

49- جوردن فينليسون، جميس. يورغن هابرماس. ترجمة الروبي أحمد محمد. مصر: مؤسسة هنداوي، 2017.

50- جيدنز، أنتوني. علم الإجتماع. ط4. ترجمة الصياغ فايز. بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2001.

51- جابر حسنين، أحمد. الإحباط الإداري (الأسباب والعلاج). ط1. القاهرة-مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013.

52- حسن المعموري، محسن. مبادئ علم الاقتصاد: الجزئي والكلي. الأردن: دار اليازوري العلمية، 2019.

53- حسن عوض الله، زينب. العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.

54- حسو الزيباري، طاهر .النظرية السوسيولوجية المعاصرة. الأردن: دار البيروني، للنشر والتوزيع،2017.

55- حمدوش، رشيد. مسألة الرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية أم قطعية ؟ دراسة ميدانية: مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا. ط1. الجزائر: دار هومة، 2009.

56- حسين عباس، حسين وليد و الربيعاوي سعدون حمود. رأس المال الفكري، الأردن: دار غيداء للنشر، 2015.

57- حمدي، عبد العظيم. سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. القاهرة: مكتبة النهضة، 1987.

58- حميدات، محمود. مدخل التحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

59- حيدر، فؤاد. علم الاجتماع: دراسات نظرية وتطبيقية. ط1. بيروت: دار الفكر العربي، 1994.

60- خليل أحمد عبد العزيز الأصفر،ليلى.الجماعة وخصائص التفاعل الاجتماعي. سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2004.

61- خليل داود، ليلى وعبد العزيز الأصفر أحمد، الجماعة وخصائص التفاعل الاجتماعي. دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2004.

62- خواجة، عبد العزيز. أساسيات في علم الاجتماع. الجزائر: دار نزهة الألباب، 2012.

63- خواجة، ياسر. المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. مصر: نيو بوك للنشر والتوزيع، 2018.

64- دبلة، عبد العالي. مدخل إلى التحليل السوسيولوجي. ط1. الجزائر: دار الخلدونية، 2011.

65- دليو، فضيل وغربي علي. أسس منهجية في العلوم الإجتماعية: علم إجتماع الإتصال للبحث والترجمة، الجزائر: جامعة منتوري، 2012.

66- دياني، مراد ومحسن بوعزيزي. مناهج البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية. قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2022.

67- رضوان، عبد السلام. حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي. الكويت: المجلس الأدبي للثقافة والأدب والفنون، 1967.

68- ريتو، فيليب. الدروس الأولى في علم الإجتماع. ط1. ترجمة محمد جديدي. المغرب: دار الأمان، 2015.

69- رتيمي، الفضيل و آخرون. سوسيولوجيا المؤسسة- قراءة نظرية تحليلية. الجزائر: دار التل للطباعة والنشر، ط1، 2019.

70- زايد، أحمد وعلام إعتماد.التغير الإجتماعي. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006.

71- زايد،أحمد. خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري. مصر: دار نهضة، 2017.

72- زريبي، نذير. الوجيز في علم الاجتماع (نظريات إجتماعية). لبنان: منشورات ليجوند، 2013.

73- زواتني، عبد العزيز. الموارد البشرية بين الكفاءة والفعالية. الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

74- زيدان، عاطف.ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية.مصر: دار محمود للنشر والتوزيع، 2022.

75- زرشناس، شهريار.الليبرالية . ط1. ترجمة حسن الصراف. العراق: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية العتبة العباسية المقدسة،2017.

76- سامي حاتم، عفيفي. التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير. بيروت: الدار المصرية اللبنانية، 1999.

77- سبتي، رشيد.منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر: دار التنوير، 2014.

78- غالب، ياسين. الإدارة الإلكترونية.ط1.الأردن:دار النشراليزوري،2020.

79- سليمان، دينا ولاشين كمال. حول مفهوم الليبرالية وعلاقتها ببعض من المفاهيم الأخرى منها (الديمقراطية، العلمانية، الحرية). قطر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية، 2019.

80- سويدبرج، ريتشارد.فن النظرية الاجتماعي. ترجمة خالد عبد الفتاح عبد الله وآخرون. مصر: مكتبة الأنجلو مصرية.

81- سيد أحمد، غريب. علم الاجتماع ودراسة المجتمع. مصر: دار المعرفة للتوزيع،2000.

82- شروخ، صلاح الدين. مدخل في علم الاجتماع. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

83- صالح، هاني. كيف يعمل الاقتصاد اليوم؟. السعودية: العبيكان للنشر، 2008.

84- عباس، فراس. البياتين علم الاجتماع دراسة تحليلية للنشأة والتطور. الأردن: دار غيداء للنشر، 2012.

85- عاطف، زيدان. ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية. القاهرة: دار محمود للنشر، 2021.

86- عبد الغني غانم، عبد الله. علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993.

87- عبد الفتاح، أماني. مهارات الاتصال والتفاعل والعلاقات الإنسانية. مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، 2018.

88- عبد المجيد سليمان، محمد.الاقتصاد الخفي أسبابه وإنعكاساته وطرق التغلب عليه (دراسة إقتصادية إسلامية) تجارة المخدرات-الاتجار بالبشر- الغش التجاري. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي،2022.

89- عبد المعبود مرسي، محمود.علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظرتي الفعل والنسق الإجتماعي- دراسة تحليلية نقدية. ط1.السعودية: مكتبة العليتي الحديثة، 2001.

90- عدنني، إكرام. سوسيولوجية الدين والسياسة عند ماركس فيبر. ط1. لبنان: دار المنهال، 2013.

91- عطية، عاطف. من أحوال الثقافة والسياسة في لبنان زمن الحرب (1975- 1990). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

92- علام، إعتماد. علم الاجتماع الصناعي: التطور والمجالات. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005.

93- علي أبو جادو، صالح. سيكولوجبة التنشئة الاجتماعية. ط3. عمان: دار المسيرة للنشر، 2008.

94- علي العبيدي، حارث. دراسات سوسيولوجية أنثروبولوجية. الأردن: دار غيداء للنشر، 2013.

95- غانم، عبد الكريم. دور الشباب في الحراك الثوري السياسي في اليمن (دراسة سوسيولوجية للفترة (2011-2016). ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

96- غيدنز، أنتوني. علم الاجتماع. ط4. ترجمة الصياغ فايز. لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2001.

97- فريول، جيل. معجم مصطلحات علم الاجتماع. ترجمة أنسام محمد الأسعد. بيروت: دار مكتبة الهلال، 2011.

98- فياض، علي. نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر. لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010.

99- فيدمان، إيلهارد. دراسات وأبحاث في تاريخ العلوم العربية والإسلامية. المملكة العربية السعودية: دار الكتب العلمية،2020.

100- فان غوي، بيتر و كريستين ايفانز كلوك. عدم تطابق المهارات ونقص التشغيل- كيفية تعزيزالقابلية للتوظيف بين الشابات والشباب في مصر. ط1. سويسرا: منظمة العمل الدولية، 2015.

101- قاسم عزاوي، مصعب. حرية الأسواق. ط1. لندن: دار الأكاديمية،2022.

102- قاسيمي، ناصر. دليل مصطلحات علم إجتماع التنظيم والعمل. ط4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

103- قانا، طاهر. إقتصاديات صرف النقود والعملات. الجزائر: دار الخلدونية،2009.

104- قدي، عبد المجيد. مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005.

105- كابان، فليب وجان فرانسوا دورتيه.علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات.ط1. ترجمة حسن إياس.سوريا:دار الفرقد، 2010.

106- كريب، إيان. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة غلوم محمد حسين وعصفور محمد. الكويت: عالم المعرفة،1999.

107- كولد سميث، إدوارد وجيري ماندير. محاكمة العولمة. ط. 1ترجمة بودبوس رجب. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2001.

108- ماكلاتشلان، جيمس. غاليليو غاليلي. ط1. ترجمة النوري أسمى. المملكة العربية السعودية: العيبكان للنشر، 2005.

109- محمد عبد الرحمان، عبد الله. النظرية في علم الإجتماع –النظرية الكلاسيكية-. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

110- محمد الحسن، إحسان. علم الاجتماع الاقتصادي. ط2. بغداد: دار وائل، 1985.

111- محمد حسن، عبد الباسط. أصول البحث الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985.

112- محمد حسن، عبد العزيز. علم اللغة الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الآداب، 2009.

113- محمد نور الدين، أفاية. الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة- نموذج هابرماس. ط2. المغرب: دار إفريقيا الشرق، 1998.

114- محمود الحوامدة، عبد الله. النظرية الاقتصادية والإقتصاد الإداري. الأردن: إبن النفيس للنشر والتوزيع، 2020.

115- محمود عبد العال، هالة. تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية. مصر: الربي للنشر والتوزيع ، 2017.

116- محمود فياض، حسام الدين. نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر – دراسة في علم الإجتماع التأويلي. ط1.مصر: مكتبة نحو علم إجتماع تنموي، 2018.

117- متعب مناف، جاسم.محاضرات في النظرية الإجتماعية المعاصرة. ط1. بيروت: دار ومكتبة البصائر 2011.

118- ميرفي، روبرت. دروس مبسطة في الإقتصاد. ترجمة رحاب صالح الدين. القاهرة: مؤسسة الهنداوي، 2021.

119- نعيمة، وابل. الإغتراب عند كارل ماركس "دراسة تحليلية نقدية". الأردن: كنوز الحكمة، 2013.

120- هابرماس، يورغن. الأخلاق والتواصل. ترجمة أبو نور حمدي و أبو النور حسن. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، 2012.

121- هابير، ستيفان. هابرماس والسوسيولوجيا. ط1. ترجمة جديدي محمد. بيروت: دار الأمان منشورات ضفاف و منشورات الإختلاف 2012.

122- هني، أحمد. إقتصاد الجزائر مستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

123- والاس، رث. النظرية المعاصرة في علم الإجتماع-تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية. ط1، ترجمة الحوراني محمد عبد الكريم. الأردن: دار المجدلاوي، 2010.

124- وليد حسين عباس، حسين و الربيعاوي سعدون حمود. رأس المال الفكري. الأردن: دار غيداء، 2015.

ثانيا: المجالات:

125- الشكري شاكر، بشرى."البحث التطبيقي في قطاع الفنادق في محافظة النجف الإشراف".مجلة الكلية الإسلامية، 41 (2020) (*): ص ص 1-15.

126- أوغديني، أحلام. "قيم العمل أهميتها وتأثيرها على سلوك الموظفين". مجلة الفكر. 17، 2 (2022) (*): ص ص 231- 244.

127- بلعوج، بولعيد. "معوقات الاستثمار في الجزائر". مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، 4 (2006) (*): ص ص 71-92.

128- بوحنيك، هدى. "دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج". مجلة الباحث، 8 (2010) (*): ص ص109- 118.

129- بكوش، الجموعي مومن و جلول أحمد. "التفاعل الاجتماعي ومختلف صوره- مدخل نظري". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 1 (2021) (*): ص ص 307-318.

130- بودلة، يوسف و كواديك حمزة . "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته". مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 2، 2(2018) (*): ص ص 160- 178.

131- بورعدة، حورية. "واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمحاسبة، 1 (2017) (*): ص ص 76-95.

132- بولعراس، نور الدين. "في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر: من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة مقاربة سوسيو إقتصادية". مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 19 (2015) (*): ص ص 335-345.

133- بن موسى، كمال و براغ محمد. "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه وأثاره". مجلة جزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 4 (2013) (*):ص ص 207- 217.

134- بوردوسن، حياة و قرزيز محمود. "القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة براءة اختراع" مجلة الرسالة للدارسات والبحوث الإنسانية، 8 (أفريل 2023): ص ص 441- 458.

135- بحباح، فريال. "القائد والمرؤوس في معادلة تحقيق الإنتماء التنظيمي تحليل نظري ودراسة ميدانية". دراسات إجتماعية، 8 (أفريل 2011): ص ص 9-30.

136- توهامي، محمد رضا. "دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ". (ARDL) مجلة الباحث الاقتصادي، 1، 9 (2022) (*): ص ص 244- 258.

137- جواهرة، مفيدة. "أثر الثقافة التنظيمية على إستراتيجية المؤسسة- دراسة حالة مؤسسة خاصة للتصوير الإشعاعي". مجلة دراسات في علم اجتماع التنظيمات، 1(2013) (*): ص ص155-180.

138- حاج محمد، فضيلة. "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الأمن وتحولات القوة العالمية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(2017) (*): ص ص226 - 336.

139- حبيش، علي. "الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر". مجلة جامعة البويرة، 18 (2015) (*): ص ص 272-292.

140- حيرش، أمينة و طارق هزرشي. "أهمية تحليل الدراسات السابقة لزيادة القيمة العلمية والعملية للبحث العلمي" مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 6، ،7 (2022) (*) : ص ص388- 399.

141- خريبش، عبد القادر. "التحليل الإستراتيجي عند ميشال كروزيي: النظرية والمفاهيم". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 16 (2007) (*):ص ص 237- 254.

142- خير الله ناصر بن عبد الله، فايزة و خير الله ناصر بن عبد الله عادل. "ظاهرة الإغتراب الوظيفي (أسبابه، نتائجه، سبل علاجه) بالتطبيق على المؤسسات التعليمية على دولة الكويت". مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 7، 37(2020) (*):

ص ص 139- 204.

143- راتول، محمد. "الدينار الجزائري- بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم". مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، 4 (2010) (*):ص ص233- 256.

144- رشاد، وليد. "مفهوم رأس المال الاجتماعي".المجلة الاجتماعية القومية، 52، 1(جانفي 2015): ص ص135- 145 .

145- زيان، وهيبة. "التربية الأسرية وتداعيات العولمة الثقافية". مجلة آفاق علم الاجتماع، 13، 1(2023) (*) : ص ص141- 154.

146- ساحي، فوزية. "الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية". مجلة دراسات إجتماعية، 7 (2011)(*) : ص ص71- 98.

147- شبايكي، سعدان. "معوقات الخوصصة في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 15(2006) (*): ص ص 146-157.

148- شويمات، كريم. "إشكالية المنهج في البحوث الكمية والبحوث النوعية في حقل العلوم الإجتماعية". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 15(2016) (*): ص ص 87-95.

149- عيد، يحي. "محددات سعر الصرف بالتطبيق على مصر وسورية". مجلة الاقتصاد، 328 (1991) (*): ص ص 9-13.

150-غباش، منوبي."تحولات الخطاب الإنسانوي: من الإنسانوية إلى ما بعدها". مجلة تبين، 44، 11(2023) (*): ص ص 7- 33 .

151- فاضل، عائشة. "الإجراءات القانونية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال". مجلة القانون العام الجزائري والمقارن،2 (2022) (*): ص ص 18-35.

152- فحيمة، إيمان و بن بختي عبد الحكيم. "رقمنة المؤسسة الجامعية الجزائرية-المتطلبات والتحديات". مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. 6، 2 (2022) (*): ص ص 282- 307.

153- كرابية، أمينة. "المجتمع البدوي ودوره في إنشاء العصبية عند إبن خلدون- دراسة نظرية تحليلية من خلال المقدمة" . مجلة أفاق فكرية ،10، 5 (ماي 2009): ص ص 133 – 149.

154- لعشب، سهام و بلحيمر أمال. "مقاومة التحول الرقمي في منظمات الأعمال الجزائرية دراسة مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 7، 2(2022) (*): ص ص 724- 737.

155- مازن، هاشم. "شبكة العلاقات الاجتماعية ومفهوم المجتمع المدني". مجلة دراسات، 20 (2003) (*): ص ص30 -42.

156- مرغيت، عبد الحميد. "أسواق الصرف الموازية في الجزائر: أسبابها، أثارها، وسبل مكافحتها". مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، (د ت)(*): ص ص1- 11.

157- ميزات، محمد صايب. "بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة". مجلة إنسانيات، 55، 56 (2012) (*): ص ص 31-50.

158- ميلودي، إيمان و بغدادي خيرة. "هوية المريضات بالمرض المزمن، تشكيل وإعادة تشكيل الهوية". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(2020)(*) : ص ص 713- 728.

159- مطهري، كمال، وبوثلجة عبد الناصر. "رهان الإنتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي "تجارب دولية ومحلية". المجلة الجزائرية للمالية العامة. 6 (ديسمبر 2016): ص ص 67-81.

160- نوري، نور الدين و محمدي كمال. "التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر وميشال كروزيه". مجلة سوسيولوجيا، 3 (2017) (*): ص ص 222- 232.

161- هادف، حيزية. "مواجهة الأزمات المالية من خلال الإختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)". مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، 2 (2020)(*):ص ص: 30-52.

ثالثا: الرسائل العلمية:

162- الهاني، عاشور. "أثر سياسة التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر(*). 2018.

163- لعموري، نصيرة. "العوامل المؤثرة في مستوى تحكم الطالب الجامعي في اللغة الفرنسية دراسة ميدانية بجامعة سعد دحلب البليدة". رسالة ماجستير . جامعة الجزائر(*). 2007.

164- باشا، نوال. "تسيير مرض القصور الكلوي المزمن و أثره على العلاقات الاجتماعية للمصابين". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر(*). 2009.

165- دحماني، محمد أدرويش. "إشكالية التشغيل في الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة أبو بكر بلقايد. الجزائر، 2006.

166- زرنوخ، ياسمينة. "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر". رسالة ماجستير . جامعة الجزائر(*). 2006.

167- قارة، ملاك. "إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال". أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2018.

168- مجوب، رزيقة. "سوق الذهب غير الرسمي في مدينة الجزائر من التهميش إلى تحقيق المكانة الإجتماعية دراسة سوسيو-أنثروبولوجية لحالق الذهب غير الرسمي لبلدية باش جراح". أطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر2(*). 2018.

169- مسمش، نجا. "الإقتصاد الموازي والإستقرارالإقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1980-2014 ". أطروحة دكتوراه. جامعة خيضر بسكرة. الجزائر، 2018.

170- مولاي، بوعلام. "سياسات سعر الصرف في الجزائر- دراسة قياسية في الفترة (1990:01- 2003:04)". رسالة الماجستير. جامعة البويرة. الجزائر، 2006.

171- عاشوري، جمال الدين. "الرقابة التنظيمية وثقافة السلامة بالمؤسسة الصناعية الجزائرية" أطروحة دكتوراه. جامعة سطيف 2. الجزائر، 2020.

رابعا: الأوراق المقدمة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية:

172-أوشاطر، مصطفى. محاضرات في مقياس أنثروبولوجيا الهجرة. محاضرات في أنثروبولوجيا.جامعة تلمسان.

173- بريشي، عبد الكريم. الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي. ورقة مقدمة إلى ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للآثار وسبل الترويض. نوفمبر 2007، سعيدة-الجزائر.

174- بقيق، ليلى إسمهان. العمليات البنكية غير المشروعة وأثارها على الإقتصاد- عملية تبييض الأموال. ورقة مقدمة إلى ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض. نوفمبر 2007، السعيدة-الجزائر.

175- بوخاوة، إسماعيل. إشكالية الاقتصاد الغير الرسمي بين النظرية والتطبيق. ورقة مقدمة إلى الملتقى دولي حول الإقتصاد الموازي في الجزائر.20- 21 2000، جامعة ابوبكر بلقيد تلمسان الجزائر,

176- بويحياوي، عبد الكريم. محاضرات في علم إجتماع المؤسسة. جامعة الجزائر 2.

177- عزوز، علي وبوزيان عبد الباسط. الإقتصاد الموازي و السياسات المضادة في الجزائر. ورقة مقدمة إلى ملتقى وطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر. أفريل 1980، الجزائر.

178- كنوش، عاشور و قورين حاج قويدر. ظاهرة غسيل الأموال كمظهر من ظاهر الفساد الإقتصادي -حالة الجزائر. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. 13نوفمبر 2006، الجزائر.

179- مداخلة محافظ" بنك الجزائر "أمام نواب البرلمان في 23 مارس 2016 حول مجمل التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لعام 2015.

الموسوعات والقواميس والمعاجيم:

180- بودون، ريمون و بوريكو فرانسوا. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ط1. ترجمة حداد سليم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986.

التقارير والوثائق الرسمية والحكومية:

181- الديوان الوطني للأشغال التربوية. قانون يتعلق بمكافحة التهريب. 2006. الجزائر.

182- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر. ط2. الجزائر: 2014.

الجرائد والصحف:

183- بلقايد، أكرم. الجزائر- "إزدهار السوق السوداء للعملة الصعبة". الخبر، 8 مارس 2009.

المقابلات:

184_ حسين، عبد الرحمان. بروفيسور ومدير أكاديمة التعليم العالي والتكوين بإسطنبول ، تركيا (مقابلة، 14 نوفمبر 2023).

المواد الإلكترونية:

185- - بلقايد، أكرم. "الجزائر- إزدهار السوق السوداء للعملة الصعبة". جريدة الخبر، 03/08/ 2020، تم الإسترجاع في 02022/03/12 https://www.Orientxxxi.info

186- بريش، إلياس. "الإستثمار والشباب- الحلقة المفقودة". المحور الشبابي: 2020/12/2، تم في الإسترجاع 2022/04/20 https://www.elmihwar.com

187- خريس، ربيعة. "سكوار...سوق خارج القانون للعملة الصعبة في قلب الجزائر". 2020/01/20، تم الإسترجاع في 2023/01/20 https://www.noonpost.com

188- صواليلي، حفيظ. "مال وأعمال الدينار الرقمي لتقويض "الشكارة" "، الخبر، 2023/1/10 تم الإسترجاع في 2042/01/10. http://www.elkhabar.com

189- عبد المؤمن، محمد. "عقود ما قبل التشغيل". جريدة البلاد: 2019/11/20، تم الإسترجاع في 2022/04/20 http://www.elbilad.net

190- كحال، حمزة. "مكاتب الصرف في مواجهة السوق الموازي". جريدة العربي الجديد: 2 /2023/10، تم الإسترجاع في 2023/10/12

https://www.alaraby.co.uk/economy

191-كموش، إيمان. ""بداية عودة السكوار" والتجار يتهاتفون على الدوفيز قبل نهاية الحجر". جريدة الشروق: 2020/05/27، تم الإسترجاع في 2023/3/30.

192-ناصر، ديمة. "عقود ما قبل التشغيل"، بيوتي: 2015/12/8، تم الإسترجاع في 2022/04/20 http://www.beautyy.com

193- مفهوم العملة الموسوعة الإلكترونية الحرة ويكيبيديا، 2017، تم الإسترجاع في 2022/02/15

. https://www:wekapidia.com

194- الجريدة الإلكترونية. "الليبيرالية...من الاقتصاد إلى السياسة". الجزيرة: 2015/08/27، تم الإسترجاع في 2022/10/26 https://www.Dealjazeera.net

195- الجريدة الرسمية: صدور نظام متعلق بسوق الصرف وعمليات الخزينة بالعملة الصعبة 2020/03/26، تم الإسترجاع في 2022/03/19 https://www.radioalgerie.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

Boocks :

196- Avoyo, Philippe et autres. Finances Appliquées. Paris: édition du nord, 1993.

197- Abdoune, Remdane .Economie Générale du Taux de Change: Les Cahiers de la Reforme. 2éme édition. Algerie: éd Enag, 1999.

198- Belaidi,Ali. introduction à l'étude du travail et de l'organisation. Algerie: office des publicationw universitaires, 2019.

199- Benchenhou, Mourad . inflationdevaluation marginalisation. Algerie :éd Dar ch'rifa, 1992 .

200- Barthe, (M.A). l'économie cachée. Paris : éd syros altirnatives, 1998.

201 - Bodinat, Henri. la stratégie de l'offre: gagner la crise et l'après –crise. 2 éd. France : pearson education, 2009.

202- Boinoua, Chaib et Benikhlef Zahra et Sebbah Fatima. l'économie informelle en Algerie: analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1970- 2010). Algerie: centre de recerche CREAD, 2017.

203- Boudoun, Rymon et Lazferd Paul. Le vocabulaire des sciences sociales concepts et indices. paris: centre national de la recherche scientifique et l'école pratique des hautes études, 1965.

204- Claude, Jean- Abric. Pratiques Social et représentations. 4éme. France : ed maison puf, 2003.

205- Friedman, Gourge Naville. traité de sociologie du travail. Paris : éd Armand ColinTome, 1990.

206- Gisslain, (J.J) et Steiner (Ph). la sociologie économique (1820-1920).Paris: éd PUF, 1995.

207- Grégoire, Emmanuel. Touaregs du Niger, le destin d'un mythe. France: édition Karthala 2010.

208- Deslauriers. Recherche qualitative- guide pratique.Monteral : Mc Graw- Hill, 1991.

209- Didier, Claude et Macquet Vrancken.les formes de l'échanges et Modes subjectivation. Belgique: Edition de l'université de liège, 2003.

210- Fontaine, Laurence et Weber Florence, les paradoxes de l'économie informelle.A qui profitent les règles ?. Paris: éd Karthala , 2011.

211- Hoerner, Jean - Michel .Le tiers- monde entre la survie et l'informel. Paris: éd L'harmattan, 1995.

212- Jean, Michel Morin. la sociologie. France : ed Nathan, 2010.

213- Jutting, Johannes et Juan R de Laiglesia . l'emploit informel dans les pays en développement: une normalité indépassable . Paris : centre de développement de l'ocde, 2009.

214- Mahiou, Ahmed et Robert Henry Jean. Ou va l'Algérié ?. Paris : éd Kharthala Iremam, 2001.

215- Marc, Jacquemain et Bruno Frère. Epistémologie de la sociologie: paradigmes pour le xxl. 1édition. Belgique: Boeck Superieur, 2008.

216- Michel, Lallement. le travail une sociologie contemporaine . Paris: éd Gallimard, 2007.

217- Montousse, Marc et Renouard Gilles. 100 fiches pour comprendre la sociologie. 10éme édition. Paris. Ed Bréal Rosny, 2022.

218- Mozere, (L). travail au noir, informalité : liberté ou suggestion? une lecture des travaux relatifs à l'économie informelle. France :éd l'harmattan, 1999.

219- Nezeys,Bertrand. Les Politiques de Competirités. Paris : éd Economca, 1993.

220- Nicholas, Gregory Mankiw et Mark Taylor. principes de l'économie. 5éme éd. Belgique : deboeck supérieur, 2017.

221- Renoux, Jean Louis . les coonséquences de la modernites par Antony Giddens , Québec: DEA Développement des Ressources Humaines, 2004.

222- Rey, Hoerner. le tiers- monde entre la survie et l'informel. Paris: éd l'ahrmattan, 1995.

223- Ritzer,George. Sociological Theory. 8émeed. New York: ed Eighth, 2011.

224- Rompré, David. La sociologie une question de vision. Canada : presses de l'université laval, 2000.

225- Thomas, Gay. l'indisponsable de la sociologie. 2édition . France: studio dyrama, 2006.

Magazines and Periodicals:

226- Benbouzid, Mohamed."Réseaux financiers et marchés parallèles de devises- Des Algériens dans l'éconimie informelle". Revue Européenne des migrations internationales, 15, 2, (1999) (*) :pp 121- 139.

227- Benmoussa, Kada et Akacem Kamel. " le libre- échange en action". el-bahith review, 13(2013) (*): pp 39- 52.

228- Boucherf, Kamel. "Approches Quantitatives et Qualitatives: Méthodes et Pratiques". Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, nº116, (2016) (*) : pp 9- 19.

229- Bounoua, Chaib. marché de travail et libéralisation de l'économie: la question de l'emploi informel en Algerie .Cet article a fait l'objet d'une communication au colloque international sur le thème Marché de travail et libéliralisation .07-08 mars 2005, Tunisie, pp 42- 62.

230- Charmes, Jack et Grais Bernard." l'emploi informel, un concept utile, meme en pays développé ."courier des statistiques", 7 (1994), pp 39- 43.

231 - Duffour, Camille. " la prohibition aux Etats-Unis: quand les marchés clandestins se structurent à l'ombre de nouvelles lois revue regards croise sur l'économie", 4 (2014)(*):pp 38- 43.

232- Kartchevsky, Andrée et Durand (M.C). "ce qui compte, c'est ce que l'on ne compte pas" . in cahiers du Gratice, 9 (1995)(*) .

233 -Koranchelian Talin. " the equilibrium real exchange rate in a commodity Algeria's experience, paper presented at the IMF working Internayional Monetary Funds Working" . ed Middle East and Central Asia Department, (2000)(*) : pp 1- 18.

234- Mazauric, Vincent. "Innover avec l'économie et solider" Allocations familiales. 1, (2019) (*) : p p 1-3.

235- Roubaud, François. "l'économie informelle est- elle un frein au développement et à la croissance économiques " .France :La Découverte ,14 (2014) (*) :pp 109- 121.

236- SOUAG, Ali et Adair Philippe et Hammouda Nacer- eddine." l'emploi informel en Algerie : tendances et caractéristiques (2001-2010)" . revues mecas, (juin 2016) ;p p 1-16.

Theses and Dissertations :

237- Alioui, Fatima Zahra."Les déterminants du taux de change en Algérie: Quelle ampleur du taux de change parallèle ?". thèse de doctorat. Tlemcen. Algerie, 2016.

238- Hadibi, Zahir. "étude sociologique comparative des activités informelles des unités économiques et sociales des frontières" .thèse de doctorat. université de Murcia. Spain. 2018.

239- Ismael, Mahmoud. "contraintes institutionnelles et reglementaires et le secteur informel a Djebouti ". thèse de doctorat. université Paris 12. France, 2008.

240- Smaili, Nabila. " problematique de l'économie informelle en Algerie: cas de la wilaya de Tizi- Ouzou". thèse de doctorat. Université Mouloud Mammeri. Algerie, 2018.

Papers Presented into Sumposiums, Congress and Scientific Meeting :

241- Beddi, (N). l'économie informelle ou état irréel ?, Cet article a fait l'objet d'une communication au colloque international sur le thème l'économie informelle en Algerie, (14-15-16 nov 2000), Tlemcen, Algerie.

Government and Official Reports :

242- Bureau international du travail. Conférence international du travail. Travail décent et l'économie informelle- sixième question à l'ordre du jour, 90éme session. 2002.

243- services ; note d'information au public sur la discussion du conseil ; et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie. Rapport sur les économies nationales n 07/72. de l'article 4- rapport des fonds monétaire international . 2007. Alegria.

Newspapers :

244- Badjadji, Karim. "Les émigrés et le change parallele en Kabylie". journal Quotidien d'Oran, Septembre 2008.

245- Orio, Giarini et Walter R Stahel. "les limites du certain: affronter les risques dans une nouvelle économie de service" . presses polytechniques et universitaires romandes, suisse, 1990 .

246- Pflieger, Géraldine. "de la ville de réseaux: dialogues avec manuel castells". presses polythecniques et universitaires romandes, 2006.

247- Tricou, Fabrice. "la loi de l'offre et de la demande une enquête sur libéralisme économique" . presse universitaire Septentrion, 2008.

الملاحق

ملحق رقم (1) يمثل: دليل المقابلة.

1- المستوى التعليمي:

2- الحالة المدنية:

3- الحالة الإجتماعية:

4- ما هي دوافعك لممارستك مثل هذا النوع من العمل؟

5- كيف كانت أول عملية قمت بها؟

6- ما هي المدة التي تقضيها في العمل بسوق السكوار؟

7- هل عملك في سوق السكوار مربح؟

8-ما هي الإستراتجية التي تتبعها في عملك في سوق السكوار؟

9- ما هي مصادر حصولك على العملة الأجنبية؟

10- ما نوع العملات المتداولة على مستوى السوق؟

11- ما هي الأوقات والمواسيم التي ينشط فيها الطلب على العملات الأجنبية؟

12- هل طريقة تعاملك مع الزبائن نفسها، أم تختلف من زبون لآخر؟

13- كيف تتعامل في الحالات التي قد تتعرضفيها للنصب والإحتيال؟

14- ما هي طبيعة المنافسة القائمة بين البائعين على مستوى السوق؟

15- كيف يتم التصرف في حالة حصول شجار على مستوى السوق سواء بين البائعين والزبائين، أو بين البائعين مع بعضهم البعض؟

16-هل يتم التدخل من طرف رجال الشرطة في حالة حصول أي نوع من الشجارات؟

17- ما نوع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها على مستوى السوق الموازي؟

18- في حالة ما إذا كانت لديك تجربة في العمل في أسواق موازية أخرى للصرف، هل هناك إختلاف بين هذه الأسواق وسوق السكوار؟

19- ما هي الحالة التي يمكنك من خلالها ترك العمل في سوق السكوار؟

20- هل أنت بصدد البحث عن عمل آخر؟.

21-كيف تقيم عملك في سوق الصرف الموازي مقارنة بالعمل الرسمي من حيث المميزات والسلبيات؟

22- هل تتابع بإهتمام من حين لآخر القرارات الصادرة والمصرح بها حول غلق سوق السكوار وتعويضها بمكاتب صرف رسمية؟

23- ما هو موقفك إتجاه قرار غلق الأسواق الموازية للصرف وتعويضها بمكاتب صرف رسمية؟

24- حسب رأيك الشخصي هل يمكن لهذه القرارات أن تطبق على أرض الواقع؟

25- في حالة ما إذا تم فتح مكاتب الصرف الرسمية، هل تتجه للعمل فيها، ولماذا ؟

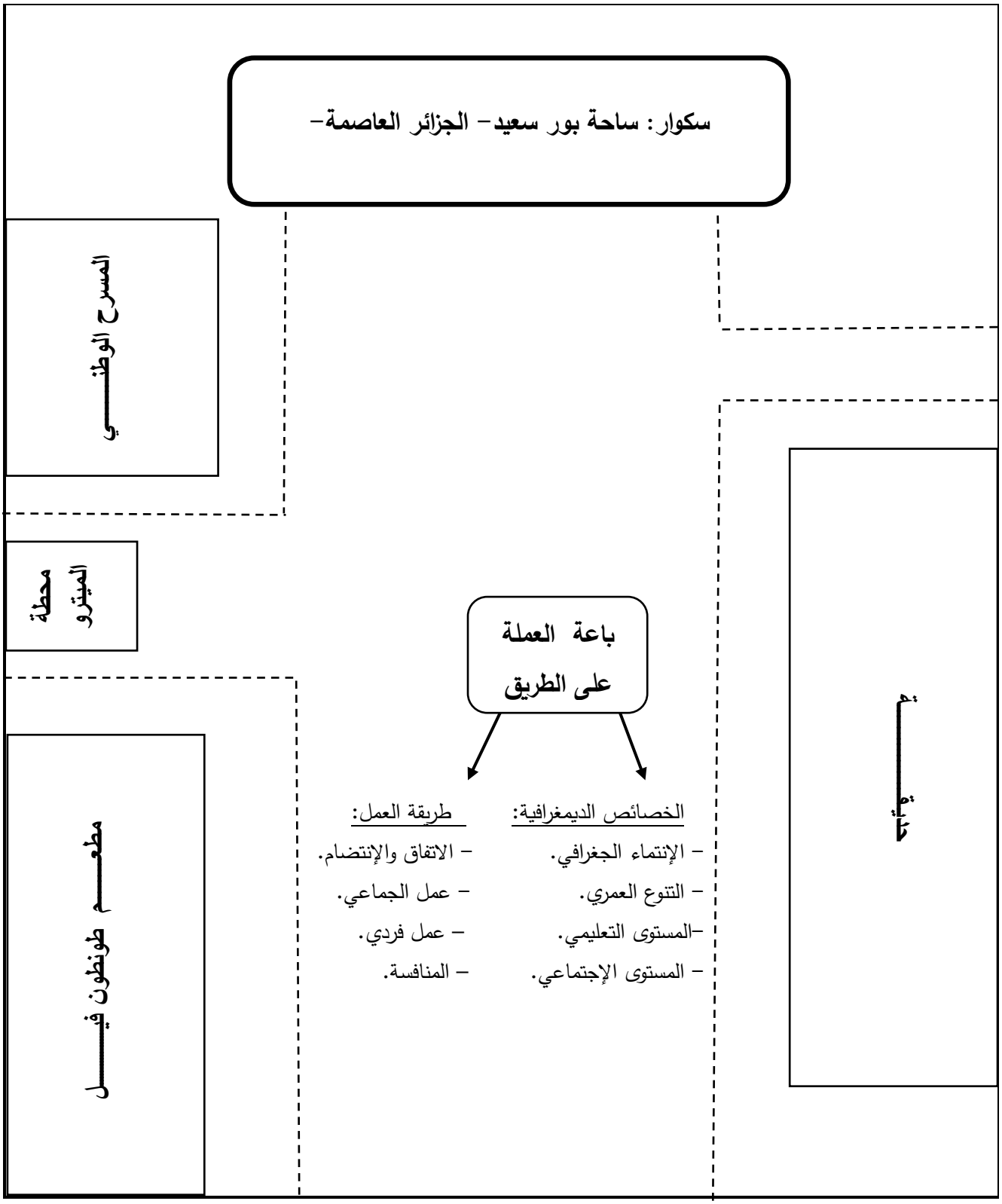
ملحق رقم (2) يمثل: كيفية تصميم شبكة الملاحظة رقم (1).

المجال المكاني	المجال الزماني	المدة	المعاينة	التعرف على العناصر	التقييم
سوق السكوار ساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة	11 ماي 2022	15:45- 16:49	- الباعة - الزبائن - رجال الشرطة - أرباب العمل	- طريقة البيع والتعامل مع الزبائن. - خصائص عينة البحث - كيفية متابعة أرباب العمل لمجريات الأمور. -كيفية التعامل أو التعرض للباعة.	الإستعداد للتوجه وطرح الأسئلة مع عينة البحث من أجل فهم التوجهات والسلوكيات الصادرة .
	28 جوان 2022	15:00- 15:40			
	23 أكتوبر 2022	14:00- 14:10			

ملحق رقم (3) يمثل كيفية تصميم شبكة الملاحظة رقم (2).

المجال المكاني	المجال الزماني	المدة	المعاينة	التعرف على العناصر	التقييم
سوق السكوار ساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة	8 نوفمبر 2022	9:45- 11:49	- الباعة - الزبائن - رجال الشرطة - أرباب العمل	- طريقة البيع والتعامل مع الزبائن. - نوعية الزبائن. - كيفية تعامل الباعة مع بعضهم البعض. -كيفية الإنتضام في السوق.	- التوجه والإستعداد لطرح أسئلة جزئية في خضم أسئلة المقابلة وفقا للسلوك الصادر من المبحوثين أثناء المقابلة من أجل فهم التوجهات والكشف عن خبايا الظاهرة
	7 ديسمبر 2022	10:35- 14:40			
	14 جوان 2023	13:11- 14:50			

ملحق رقم (4) يمثل: مخطط مونوغرافي للسوق الموازي للصرف.



المصدر: من إعداد الباحثة.

ملحق رقم (5) يمثل: صورة ساحة بور سعيد –السكوار–.



ملحق رقم (6) يمثل: صورة مقهى طون طون فيل المقابل لسوق السكوار.



ملحق رقم (7) يمثل: صورة للفاعلين في سوق الصرف الموازي.



ملحق رقم (8) يمثل: عمليات بيع وشراء العملة على مستوى مكاتب الصرف الرسمية بإسطنبول –تركيا–.



e-DÖVİZ VE KIYMETLİ
MADEN ALIM BELGESİ

DÜZENLEYEN YETKİLİ MÜESSESE BİLGİLERİ
TÜYSÜZLER DOVIZ VE ALTIN TICARETİ SINIRLI
YETKİLİ MUESSESE A.Ş.
Mimar Kemalettin Mah.Ordu cad.Altınkılıç is
mrkz.no:35/6 FATIH ISTANBUL
Tel :
Web Sitesi:
E-posta :
VD / VKN : BEYAZIT / 7620012240
Mersis/Tic.Sic. No : /

ALIM BELGESİ BİLGİLERİ
Belge No EAL2023000070856
Tarih 15/11/2023 10:35
Şube / İst.No 77 - 477 / 9249
Sen. / Tip EDOVIZBELGE / ALIM

DÖVİZ SATAN KİŞİ/KURULUŞ BİLGİLERİ
İsim beyan edilmemiştir
Mimar Kemalettin Mah.Ordu cad.Altınkılıç is
mrkz.no:35/6 FATIH/ISTANBUL
Uyruk : TR/Pasaport no:
VD: / TCKN: 11111111111
MüşteriTürü : GERCEKKISI / Mesleği :
ETTN : 11092135-6D9A-437E-8A5F-64A8/

SATIN ALINAN DÖVİZE/EFEKTİFE AİT BİLGİLERİ

Döviz/Efektifi Mik/Brm	100,00 EUR
Uygulanan Kur	30,9500
TL Karşılığı	3.095,00 TL
ABD Doları Karşılığı	108,36 USD
BSMV	0,00TL
Toplam Tutar	3.095,00 TL



e-DÖVİZ VE KIYMETLİ
MADEN ALIM BELGESİ

DÜZENLEYEN YETKİLİ MÜESSESE BİLGİLERİ
INCE DOVIZ VE ALTIN TIC.YET.MUESESE AS

MESIHPASA MAH ORDU CAD SANLI IS MRK 91/A
LALELİ FATIH/ISTANBUL
Tel :
Web Sitesi:
E-posta :
VD / VKN : BEYAZIT / 4760083327
Mersis/Tic.Sic. No : /

ALIM BELGESİ BİLGİLERİ
Belge No EAL2023000137693
Tarih 18/11/2023 14:21
Şube / İst.No 1145 - 1145 / 9249
Sen. / Tip EDOVIZBELGE / ALIM

DÖVİZ SATAN KİŞİ/KURULUŞ BİLGİLERİ
İsim beyan edilmemiştir
MESIHPASA MAH ORDU CAD SANLI IS MRK 91/A
LALELİ FATIH/ISTANBUL
Uyruk : TR/Pasaport no:
VD: / TCKN: 11111111111
MüşteriTürü : GERCEKKISI / Mesleği :
ETTN : 711GD134-A1A5-4041-AE27-D80290FC07

SATIN ALINAN DÖVİZE/EFEKTİFE AİT BİLGİLERİ

Döviz/Efektifi Mik/Brm	100,00 U
Uygulanan Kur	28,7400
TL Karşılığı	2.874,00
ABD Doları Karşılığı	100,00 U
BSMV	0,00
Toplam Tutar	2.874,00

İkiBin SekizyüzYetmişDört TL



e-DÖVİZ VE KIYMETLİ
MADEN ALIM BELGESİ

DÜZENLEYEN YETKİLİ MÜESSESE BİLGİLERİ
INCE DOVIZ VE ALTIN TIC.YET.MUESESE AS

MESIHPASA MAH ORDU CAD SANLI IS MRK 91/
LALELİ FATIH/ISTANBUL
Tel :
Web Sitesi:
E-posta :
VD / VKN : BEYAZIT / 4760083327
Mersis/Tic.Sic. No : /

ALIM BELGESİ BİLGİLERİ
Belge No EAL2023000137745
Tarih 18/11/2023 15:00
Şube / İst.No 1145 - 1145 / 9249
Sen. / Tip EDOVIZBELGE / ALIM

DÖVİZ SATAN KİŞİ/KURULUŞ BİLGİLERİ
İsim beyan edilmemiştir
MESIHPASA MAH ORDU CAD SANLI IS MRK 91/
LALELİ FATIH/ISTANBUL
Uyruk : TR/Pasaport no:
VD: / TCKN: 11111111111
MüşteriTürü : GERCEKKISI / Mesleği :
ETTN : 5481E3E9-D800-4E9F-BBE9-5367578D

SATIN ALINAN DÖVİZE/EFEKTİFE AİT BİLGİLERİ

Döviz/Efektifi Mik/Brm	100,0
Uygulanan Kur	31,22
TL Karşılığı	3.122,
ABD Doları Karşılığı	116,7
BSMV	0,
Toplam Tutar	3.122,0

ملحق رقم (9) يمثل: قرار تحرير سوق صرف العملات بالجزائر في الجريدة الرسمية.



المادة 20 : تقدم السندات للمودعين ولكل شخص يقدم لها طلبا في هذا الشأن، كل المعلومات المتعلقة بنظام الودائع المصرفية، لا سيما المبلغ وشروط التعطية والآجال التي يجب القيام بها للاستفادة من التعويض من الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع المصرفية.

المادة 21 : تعفى السندات الصادرة للمؤسسات المصرفية التي تخصص للسيولة وملاءة البنوك الغرامة والتي تكون موضوع تعويضات المودعين المنصوص عليها في المادة 20 أعلاه، من ضمان الودائع المصرفية المنصوص عليه في هذا النظام.

المادة 22 : تلغى أحكام النظام رقم 03-04 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المعدل والمتمم.

المادة 23 : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020.

أيمن بن عبد الرحمان

نظام رقم 20-04 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

إن محافظ بنك الجزائر،

- بمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 22-03 المؤرخ في 21 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى النظام رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1441 الموافق 14 نوفمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 صفر عام 1437 الموافق 17 نوفمبر سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء في مجلس إدارة بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 صفر عام 1439 الموافق 7 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

- وبمقتضى النظام رقم 03-01 المؤرخ في 13 محرم عام 1424 الموافق 1 فبراير سنة 2003 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والمعاملات بالعملة الصعبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى النظام رقم 11-08 المؤرخ في 5 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،

- وبمقتضى النظام رقم 12-03 المؤرخ في 14 محرم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،

- وبمقتضى النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 والمتضمن تنظيم العلاقات المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،

- وبمقتضى النظام رقم 17-01 المؤرخ في 16 شوال عام 1438 الموافق 10 يوليو سنة 2017 والمتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف،

- وبعد الاطلاع على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس سنة 2020،

يصدر النظام الآتي نصه :

المادة الأولى : تؤسس بنك الجزائر سوق صرف ما بين المصارف، وتشتغل المصارف والمؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز المركزي يحدد تنظيمه وقواعد عمله بتعليمة من بنك الجزائر.

المادة 2 : سوق الصرف ما بين المصارف هي سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، التي لم ينطبق المتعاملين وتشتغل هذه السوق كل عمليات الصرف نقدا وآجلا بالعملة الوطنية وبالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية.